منتدى اقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com
للكتب (كوردى ، عربي ، فارسي)

الفوائد الضيائية
في شرح الكافية
المشهور بـ

ملا جامي

تأليف العالم الفاضل
عبد الرحمن الجامي

دار الكردستان

منتدى اقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com

مُلّا جامي

في شرح الكافية

دار الكردستان

سنندج

سرشناسه	:جامی، عبدالرحمن‌بن‌احمد،۸۱۷ - ۸۹۸ق.، شارح
عنوان و نام پدیدآور	:ملا جامی= Tam kayitli Molla Camii / المولف [الجامی] .
مشخصات نشر	:سنندج: انتشارات کردستان، ۱۳۸۷.
مشخصات ظاهری	:۴۳۲ ، ٤ ص.
شابک	:978-964-980-063-9
وضعیت فهرست نویسی	:فیپا
یادداشت	:عربی
یادداشت	:چاپ قبلی: کتابفروشی نالوسی ، ١٤١٠ق. = ١٣٦٩ .
یادداشت	:کتاب حاضر شرحی بر الکافیه ابن حاجب است که ، به "الفوائد الضیائیه" نیز منتشر شده است .
عنوان قراردادی	: الکافیه. شرح الفوائد الضیائیه .
موضوع	:ابن‌حاجب، عثمان بن‌عمر، ٦٤٦ - ٥٧٠ق. -- الکافیه -- نقد و تفسیر.
موضوع	:زبان عربی -- صرف و نحو -- متون قدیمی تا قرن ١٤.
شناسه افزوده	:ابن‌حاجب، عثمان بن‌عمر، ٦٤٦ - ٥٧٠ق. الکافیه. شرح
رده بندی کنگره	:PJ۶۱۴۱/الف۲ک۲۰۲۳ ۱۳۸۷
رده بندی دیویی	:۴۹۲/۷۵
شماره کتابشناسی ملی	: ۱۴۰۱۲۳۱

انتشارات کردستان
Kurdistan Publication
سنندج - پاساژ عزتی - تلفن: ۲۲۶۵۳۸۲

ملا جامی

✓ اسم الکتاب (نام کتاب):	ملا جامی
✓ المؤلف (مؤلف):	عبدالرحمن جامی
✓ الطبعة: (نوبت چاپ):	الأولی (اول): ۱۳۸۷
✓ عدد النسخ (تیراژ):	۱۰۰۰ نسخه (جلد)
✓ عدد و قیاس الصفحات (تعداد صفحه و قطع):	۴۴۰ صفحه‌ی وزیری
✓ الناشر (ناشر):	انتشارات کردستان

قیمت:
۵۰۰۰ تومان

شابک: ۹ - ۰۶۳ - ۹۸۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸
ISBN: 978 - 964 - 980 - 063 - 9

فهرست منلا جامی

صحیفه	
٣	الكلمة
١١	الاسم مادل
١٥	ومن خواصه
١٧	فالمعرب
٢٢	فالرفع علم الفاعلية
٢٦	جمع المذكر السالم
٢٧	التقدير فيما تعذر
٢٩	غير المنصرف
٣٣	فالعدل خروجه
٣٨	الوصف شرطه
٤٠	التأنيث بالتاء شرطها العلمية
٤٠	المعرفة شرطها ان تكون علمية
٤٢	العجمة شرطها ان تكون علمية
٤٣	والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع
٤٨	التركيب شرطها العلمية
٤٩	الالف والنون اذا كانا في اسم
٥٠	وزن الفعل شرطه
٥٣	وخالف سيبويه الاخفش
٥٥	وجميع الباب باللام
٥٦	المرفوعات
٥٨	واذا انتفى الاعراب
٦٠	وجب تقديم الفاعل على المفعول
٠٠	في جميع هذه الصور
٦٢	وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
٦٣	وقد يحذفان معا في مثل نعم
٠٠	واذا تنازع الفعلان
٦٤	مطلب عدم التنازع في ضمير الفصل
٦٩	مفعول ما لم يسم فاعله
٧١	ومنها المبتدأ والخبر
٧٣	فان طابقت مفردا جاز الامران
٧٣	والخبر
٧٤	واصل المبتدأ التقديم
٧٥	شر اهر ذا ناب
٧٦	والخبر قد يكون جملة
٧٧	واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
٨٠	وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
٨٢	وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا
٨٦	خبر ان واخواتها
٨٨	خبر لا التي لنفي الجنس
٨٩	اسم ما ولا المشبهتين بليس
٩٠	المنصوبات
٩١	وقد يكون للتأكيد
٩٢	وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه
٩٣	وقد يحذف الفعل الناصب المفعول
٠٠	المطلق قياسا
٩٦	ويسمى تأكيدا لغيره
٠٠	ومنها ما وقع مثنى
٩٧	المفعول به هو ما وقع
٩٨	وقد يحذف الفعل وجوبا في اربعة مواضع
٩٩	الموضع الثاني المنادى
١٠٠	ويبنى المنادى على ما يرفع به ان كان
٠٠٠	مفردا معرفة
١٠١	وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
١٠٢	ويفتح المنادى لالحاق الف الاستغاثة
١٠٣	وتوابع المنادى المفردة
١٠٦	والبدل والمعطوف حكمه حكم المنادى المستقل
١٠٩	والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
١١٠	يا ابت ويا امت معا
١١١	وترخيم المنادى جائز
١١٥	وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
١١٦	واختص المندوب بوا وحكم المندوب
١١٧	ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس
١١٩	وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا
٠٠٠	من تلك المواضع الاربعة ما اضمر
٠٠٠	عامله على شريطة التفسير
١٢١	ويختار الرفع بالابتداء
١٢٢	ويختار النصب بالعطف
١٢٤	ويستوي الامران اي الرفع والنصب
١٢٥	ويجب النصب بعد حرف الشرط
١٢٧	والآية جملتان عند سيبويه
١٢٨	الرابع التحذير
١٣٠	المفعول فيه
١٣١	وشرط نصبه تقدير في وفسر
٠٠٠	المبهم بالجهات الست
١٣٣	المفعول له
١٣٤	وشرط نصبه تقدير اللام
١٣٥	وانما يجوز حذف اللام اذا كان فعلا له
١٣٦	المفعول معه
١٣٨	الحال ما يبين هيئة الفاعل
١٤١	وشرط الحال ان تكون نكرة وصاحبها
٠٠٠	معرفة
١٤٣	وجب تقديم الحال على صاحبها
١٤٦	وتكون الحال جملة
١٤٧	فالاسمية بالواو والضمير معا
١٤٨	ولا بد في الماضي المثبت من قد
١٤٩	ويجوز حذف العامل في الحال
١٥٠	التمييز ما يرفع الابهام
١٦٠	ولا يتقدم التمييز على عامله
١٦٠	المستثنى
١٦٦	ويجوز في المستثنى النصب ويختار البدل
١٧٢	واعراب غير في الاستثناء كاعراب
٠٠٠	المستثنى بالا
١٧٣	لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

صحيفه		صحيفه		صحيفه	
١٧٤	واعراب سوى وسواء النصب	٢٣٧	ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل	٣٢٦	الفعل ما دل على معنى
...	خبر كان واخواتها	...	الا من الغائب	٣٢٨	ومن خواص الفعل دخول قد
١٧٧	اسم ان واخواتها	٢٤١	ويتوسط بين المبتدأ والخبر منفصل	...	الماضى ما دل على زمان
...	المنصوب بلا التى لنفى الجنس	...	مطابق للمبتدأ ويسمى فصلا	٣٢٩	المضارع ما اشبه الاسم
١٨٢	ونعت اسم لا المبنى	٢٤٢	ضمير غائب يسمى ضمير الشان	٣٤٠	فالهمزة للمتكلم
١٨٦	المجرورات هو ما اشتمل	٢٤٤	اسماء الاشارات	٣٤١	ولا يعرب من الفعل غير المضارع
١٨٧	والمضاف اليه كل اسم	٢٥٠	واذا اخبرت بالذى صدرتها	٣٤٢	وينتصب المضارع بان ولن وكى
١٨٩	الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام	٢٥٣	وما الاسمية موصولة وموصوفة	٣٤٩	وينتصب المضارع بتقدير ان بعد
١٩١	شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف	٢٥٥	اسماء الافعال	...	الواو بشرطين
١٩٢	والاضافة اللفظية ان يكون صفة	٢٦٠	المركبات	٣٥١	وينجزم المضارع بلم ولما
١٩٨	ولا يضاف موصوف الى صفته	٢٦٢	الكنايات	٣٥٢	فلم يقلب المضارع ماضيا وينفيه
...	وصفة الى موصوفها	٢٦٣	فكم الاستفهامية مميزها	٣٥٣	فكلم المجازاة تدخل على الفعلين
١٩٩	ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه فى العموم	٢٧٠	الظروف	٣٥٦	وان مقدرة بعد الامر والاستفهام
٢٠١	واذا اضيف الصحيح الى ياء المتكلم كسر آخره	٢٧٩	المعرفة والنكرة	...	والنفى والعرض
٢٠٤	التوابع كل ثان باعراب سابقه	٢٨٠	الاعلام	٣٥٧	الامر
٢٠٦	النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه	٢٨٠	ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض	٣٦٢	والمتعدى يكون الى واحد والى اثنين
...	وفائدة النعت	٢٨٩	ومميز مائة والف وتثنيتهما	٣٦٣	افعال القلوب ومن خصائصها
٢٠٨	وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم	...	وجمعه مخفوض مفرد	٣٦٨	افعال الناقصة
...	الضمير ويوصف بحال الموصوف	٢٩١	وتقول فى المفرد من المتعدد	٣٧٤	ويجوز تقديم اخبار افعال الناقصة
٢١٤	واذا عطف على المرفوع المتصل	...	باعتبار تصييره	...	كلها على اسمائها
...	اكد بمنفصل	٢٩٣	المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا	٣٧٦	افعال المقاربة
٢١٥	واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض	٢٩٥	واذا اسند الفعل الى المؤنث فبالتاء	٣٨٠	فعل التعجب
٢١٦	والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز	٢٩٧	المثنى ما لحق آخره	٣٨٣	افعال المدح والذم
٢١٨	واذا عطف على عاملين مختلفين	٣٠١	ويحذف نون التثنية للاضافة	٣٨٥	وقد يحذف المخصوص اذا علم
٢١٩	التأكيد تابع يقرر امر المتبوع	...	المجموع ما دل	٣٨٦	الحرف ما دل على معنى فى غيره
٢٢٣	البدل تابع مقصود	٣٠٣	المجموع صحيح ومكسر	٣٨٩	الباء للالصاق
٢٢٤	البدل انواع اربعة	٣٠٧	جمع التكسير ما تغير بناء واحده	٣٩٠	ورب للتقليل ولها صدر الكلام
٢٢٦	بدل الغلط واذا كان البدل نكرة من معرفة	٣٠٨	جمع القلة	٣٩١	واو القسم انما يكون عند حذف الفعل
٢٢٧	واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا	٣١١	اسم الفاعل ما اشتق	٣٩٢	وقد يحذف جواب القسم اذا توسط القسم
٢٢٩	المبنى مبنى الاصل	٣١٥	فاذا دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع	٣٩٤	الحروف المشبهة بالفعل
٢٣٠	وهى المضمرات واسماء الاشارات	٣١٦	اسم المفعول هو ما اشتق	٣٩٥	فان المكسورة لا تغير معنى الجملة
٢٣١	المضمر ما وضع لمتكلم	٣١٧	الصفة المشبهة	٣٩٦	فان جاز التقدير ان جاز
٢٣٧	عطف البيان تابع يوضح	٣٢٤	اسم التفضيل	...	الامران

صحيفه	
٤٠٠	ويجوزدخول ان المخففة على فعل
...	من افعال المبتدأ والخبر
٤٠٠	وتخفف المفتوحة فتعمل في
...	ضمير شان مقدر
٤٠٣	ولكن للاستدراك
٤٠٢	الحروف العاطفة
٤٠٥	فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
٤١٠	حروف التنبيه الا واما وها
...	حروف النداء
٤١٠	حروف الايجاب نعم وبلى واى
٤١١	واى اثبات بعد الاستفهام
٤١٢	حروف الزيادة ان وان وما ومن
٤١٤	حروف المصدر ما وان وان
٤١٥	حروف التحضيض هلا والا ولولا
...	حروف التوقع قد
٤١٦	حرفا الاستفهام الهمزة وهل
٤١٧	حروف الشرط ان ولو واما
...	لها صدر الكلام
٤١٨	ويلزمان اى ان ولو الفعل لفظا
٤٢١	واما للتفصيل
٤٢٣	حرف الردع كلا
٤٢٥	التنوين نون ساكنة

فهرست ما فى بعض الحواشى ٧

صحيفه	
٢	فاعلم ان العلل اربع عندهم
٠	العلة الفاعلية
٣	اعلم ان التقدم خمسة
٢٠	سبب اختلاف آخر المعرب ثلثة
٤٣	ان العربية قسمان عربية فطرية وعربية عدنانية
٠٠	وجميع الكتب نزلت بالعربية
٥٢	مطلب التضاد قسمان
٥٣	بعض ترجمة سيبويه اعلم ان
٠٠	الاخفش ثلثة
٨٠	مطلب التعدد بحسب اللفظ والمعنى
٨٣	مطلب الفرق بين اذا المفاجأة
٠٠	واذا الشرطية
٨٤	مطلب لولا الشعر بالعلماء يزرى
٩٩	مطلب النداء على سبعة مراتب
٠٠	فى القرآن
١٠٥	مطلب ان العلم عند المحققين على ثلثة انواع
١٠٧	مطلب اذا كان الابن بين العلمين فى غير النداء
١١٠	مطلب الفرق بين جميعا ومعا
١٢٧	مطلب اخذ القراء القرآن عن صاحب الشريعة
١٢٨	مطلب الحكمة فى تقديم المرأة فى
...	بيان حكم الزنا على المرء
١٣٨	مطلب الحال تنقسم على اثنى عشر قسما
١٤٩	مطلب علامة حال المؤكدة
١٦٦	وانما كان المختار ههنا الوجوه
١٨٥	مطلب الفرق بين لا لنفى الجنس
...	ولا المشابهة بليس
١٨٩	مطلب الاضافة بمعنى اللام على
...	ثلثة اوجه
١٨٩	مطلب نسب الاربع
١٩٤	مطلب المصادرة على اربعة
...	اضرب

صحيفه	
٢٠٠	مطلب الفرق بين الترادف والتاكيد
٢٠٦	مطلب الفرق بين الصفة والنعت
٢١١	ان الاسماء بالنسبة الى الوصف
...	والوصف بها ثلثة اضرب
٢١٤	مطلب الشرط علة الجزاء
٢٢٦	مطلب بدل الكل من الكل يوافق
...	المتبوع فى الافراد
٢٢٦	مطلب درجة الاسد
٢٤٣	مطلب الفرق بين ضمير الشان والمبهم
٢٥١	مطلب شرط اخبار بالذى
٢٦٣	مطلب الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية
٢٩١	مطلب باعتبار تصغيره
٢٩٤	مطلب المؤنث السماعى
٣٠٨	مطلب الفرق بين جمع الكثرة والقلة
٣٠٩	مطلب الفرق بين المصدر واسم المصدر
٣٢١	مطلب شرط عمل اسم التفضيل
٣٨٨	مطلب الفرق بين الشاذ والنادر
٣٩٢	الاستعلاء على ثلثة اقسام

بين المشارق والمغارب عند الفضلاء مقبول اولان (عبد الرحمن جامی) حضرتلرينك علم نحودن (فوائد الضيائيه) نام كتاب مستطابنك مشكلات وغوامضنى طلبهٔ علومه حل ايدرد رجه ده زيده اساميلرى مذكور كتابلردن تحشيه وايضاح اولديغى كبى ائمهٔ نحاتك اسملرى كلان يرده تاريخ تولد ووفاتلرى وتأليفاً بلمشن اولدقلرى كتابلرك عددلرى دخى نفعاً للطالبين علاوه اولنه رق مجردْ اخوان خالصه دن برد عا آرزو وسيله موقع انتشاره وضع اولندى

اسامی كتب

عصمت الله محی الدين مصطفى چلبى احمد بن كمال محمد امين عصام الدين عبد الغفور وجيه الدين قاوقجى نافع الشيروانى عمال عصام على الكافيه انموزج محصول تسهيل فاضل الامير فاضل الهندى عوض نام ديكر عافيه على الكافيه قدقى خلاصة الافكار ضوء على المرتضى الطرجى داود الخوافى ابن خلكان محرم افندى التوقادى زينى زاده محمود افندى دوه لوزاده كاملة سيد الشريف سعد الله سلكوتى هوادى مغنى اللبيب نجدوانى حافظ الداشكندى اصفهندى مفاتيح جمع الجوامع، حسن افندى لباب بيضاوى كفاية الطالبين متوسط شيخ الرضى مختصر الكافية للبركوى فيض الله مكمل اصباح مظهر حل الابيات فالى نجم الدين مختصر المعانى مطول مفصل حسن چلبى شرح موشح جيحونى شرح الكافيه شرح الالفية شيخ زاده كشف الوافية شرح المجمل قطب الكلانى جاروب امتحان الاذكياء ايضاح سيد عبد الله ابريزى افندى عيسى الصفوى شرح الارشاد للهندى مصباح وغيرها

معارف نظارت جليله سنك (٣٩٢) نومرولى و (٣٠) تشرين اول ١٣١٢ تاريخلو رخصت وامتيازيله قرطاشى جاده سنده (٣٦) نومرولى قريملى عبد الله افنديك مطبعه سنده دفعهٔ اولى اوله رق طبع اولنمشدر

اشبو مهر مخصوص ايله ممهور اولميانلره ساخته نظريله باقيلوب متجاسرلرى قانوناً مسئولدر

صاحب امتياز

ملا جامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر

في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى بغفرانه

واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير

للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات اللهف

والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه الباعث على هذا الجمع والتأليف

كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل

وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدّر

رسالته بحمد الله سبحانه بان يجعله جزأ منها هضما لنفسه بتخييل

ان كتابه هذا من جنس ما ليس بكتب السلف رحمهم الله تعالى

حتى يصدّر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا

ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم علم الادب عصام

قوله وما ذكره ان الباء للاستعانة وان الآلات والوسائل غير مقصودة فدفع بان الوسائل قد يكون مقصودا كالانبياء عليهم السلام فانهم وسائل الى الله تعالى مع انهم مقصودون ايضا ولذا يتم الايمان بهم عصام

قوله فان قيل لم قال الحمد لوليه ولم يقل الحمد للخالق او للرازق وغيرهما من الاوصاف المشتقة قلت لئلا يتوهم احتمال استحقاق الحمد بوصف دون وصف فلو قال الحمد للخالق لتوهم ان استحقاق الحمد مختصة بهذا الوصف دون وصف الآخر محرم الدين

٦

قوله بعد الظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه

٧

قوله فهذا اي هذه الامور الحاضرة في العقل على تقدير تقدم المقاصد وفيه او في اللفظ وفيهما او في الكتابة على تقدير تقدمها على الديباجة عصام

٨

قوله فوائد هي اسم كتاب في المعاني والوافية اسم المتوسط والمشارق اسم كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين التبليغ عصام

١٠

قوله العلامة هو من احاط الفنون والاصول وجمع بين المنقول والمعقول فالشيخ في الفضل والاشتهار كالشمس في نصف النهار يرشدك تتبع كتبه اصولا وفروعا معقولا ومنقولا ومن هنا ظهر فساد ما قيل في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع افنان العلوم كما هو حقه من النقلية والعقلية وليس ابن الحاجب الا من اهل العلوم العقلية احمد ابن كمال

١١

قوله الشيخ هو من طعن في الوقار سنا او علما وكلا المعنيين محتمل كما صرح الجوهري بقوله الشيخ من الرجال ان مات وهو ابن ستة وسبعين سنة ومن لم يتنبه على نكتة زعم ان المراد هو الثاني بناء على ان الشيخ كان شابا ابن كمال

١٢ قوله الشيخ ابن الحاجب وهو ابو عمرو عثمان بن عمر وابن ابي بكر وكان والده حاجبا للامير عز الدين توفي في الاسكندرية ولد سنة سبعين وخمسمائة ومات سنة ست واربعين وستمائة ودفن خارج باب البحر

٦٤٦

حتى يكون بتركه اقطع لجوز ان اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه وبدأ
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون
افرادها جزأ من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال (الكلمة)
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير
معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما
بالجرح حيث قال ❊ جراحات السنان لها التئام ❊ ولا يلتام
ما جرح اللسان ❊ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب باول بعض الكلم واللام فيها للجنس
والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس
ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة
النحاة (لفظ) اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت
النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ

لا يستدعي تعريفه مثل السمع والبصر وغير ذلك فلا يحتاجان الى التعريف فلا يصح قوله كيف يبحث ❊ وان قرأ بالتخفيف يصح هذا القول ولكن لا يتم التقريب لان المطلوب بيان وجه الابتداء بالتعريف ولم يعلم من هذا الدليل الا كون معرفتهما مما لا بد منه لا تعريفهما ويقال في الجواب ان في الكلام مقدمة مطوية لا مكان معرفتهما بادنى تامل وهي هذه وهما نظريان لا يمكن معرفتهما بطريق من طرق المعرفة سوى التعريف لانهما ليسا من المبصرات ولا من المسموعات حتى يمكن معرفتهما بتلك الطرق وهذه المقدمة ان قرأ لم يعرفا بالتشديد تقدر قبله وان قرأ بدونه تقدر بعد قوله كيف يبحث عن احوالهما فتامل في هذا المقام حتى ينكشف لك قراءة الكلام

فان قلت اذا كان الكلم جنسا واللام للجنس يجتمع جنسان قلت معنى الجنس الاول اسم الجنس والثاني الحقيقة فلا اجتماع

وهو لفظان وضعا لمعنيين مفردين ولا شك ان الاول جزء من الثاني والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليناسب الوضع الطبع

اعلم ان التقدم خمسة التقدم بالزمان وهو وقوع الشيء في زمان مقدم كتقدم الاب على الابن وتقدم بالرتبة وهو اقربية الشيء الى مبدأ معين بالنسبة الى شيء آخر كتقدم الامام على المأموم وتقدم بالذات وهو سبق بعض اجزاء الزمان على بعض كتقدم العلة على المعلول وتقدم بالطبع وهو كون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة له كتقدم حركة اليد على المفتاح وتقدم بالشرف وهو كون الشيء صاحب كمال وفضيلة بالنسبة الى الغير كتقدم العالم على المتعلم

الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وعلم من هذا الكلام ان يكون الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق او يكون لازما للازم كاشتقاق الكلمة والكلام من الكلم بمعنى الجرح وهو غير لازم للكلمة والكلام لكن لازم للازمهما اي التأثير في النفوس

وهو مولى الوافيه

قوله وقد عبر بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء

اول الشعر

رضا القضاء من الاعداء ضيقة ❊ سم الخياط مع الاحباب ميدان

قال المص الكلمة اقول ان الكلمة لغة تطلق ويراد بها الكلام التام كقوله تعالى كلا انها كلمة

كالخلوق يعني المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان

او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي

في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع

له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت

واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف

لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله

تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات

الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات

والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ

ولم يقل لفظة لانهم لم يقصدوا الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق

مع كون اللفظ اخصر والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق

او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف

حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه

بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح

ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان

من مقولة الواجب وقد يكون من مقولة الجسم وقد يكون من مقولة العرض فقد اشتبه الدال بالمدلول فان مقولتها انما هو مرجعا نفسه الذي هو من الكيفيات
وحيد الدين

٨
بعد الاستعارة والمراد باحكام الاسناد والعطف عليه وتاكيده وكونه ذا حال وغير ذلك
عصمي

٩
لم يقل الفاظ الله تعالى رعاية للادب لان اللفظ يطلق على المهمل والمستعمل بخلاف الكلمة فلا يطلق على المهملات ولان اللفظ خاص بما يخرج من الفم بخلاف القول فلا يقال اللفظ الله كما يقال قول الله تعالى
مسلك

١٠
نقل من عجايب المخلوقات ان نوعا من الجن يقال له الهاتف صلح على حرب بن امية فمات فقال له ذلك الجني في مرثيته وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر اي خال عن الماء والكلاء
ح ح ب

١٢
قوله والدوال الاربع وكذا امثالها مثل ضرب النقارة الدال على ركوب السلطان النقارة طبل الرجل ضيق الوسط واسع الطرفين ومثل عض الشفتين الدال على اسكات الغير وتحريك الاجفان الدال على حركة العين
ما دقق عصام

١٣
قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو الاجزاء التعريف ولما لم يدخل فيها احتيج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا
مسلك

١٤
لان الدوال الاربع ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره ولما لم يكن لفظا حقيقة لا يكون داخلا في اللفظ
محرم

١٥
قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة يعني عدل عن قول صاحب المفصل لفظة مع ان اخصر منه لانهم لم يقصدوا الوحدة لانه وقع حيث يتميز المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب فلا وجه للعدول عنه قلت المطابقة غير لازمة لان المطابقة انما تشترط فيما اذا كان الخبر مشتقا مع ان اللفظ اخصر من اللفظة فرجح على اختيار اللفظة ولم يجبر اختيارها شاه على السوية
وحيد الدين

١٦
لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة بل لا احتياج الى قصدها فيها لصدقها بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد فناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة انه لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فضلا عنه عند المصنف ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاصلي
عصام الدين

فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد المعنى

المعنى ما يقصد بشيء وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر

ميمى بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان

المعنى مأخوذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده

عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها

وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض

التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض

التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ

بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى

ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت

قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ

الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ

وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها

الموضوعة بازائها مفردة واجيب عن الاشكالين بانه ليس

ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم

لام اجلية لا لام صلة على خلاف ما ذكر فى لمعنى فلا يلزم ان يكون غرض التركيب معنا حتى يلزم التباين والمخالفة بين قوله لغرض التركيب وبين قوله لا بازاء المعنى الهجاء بكسر الهاء وبالالف الممدودة قال فى القاموس والهجاء ككساء تقطيع اللفظ بحروفها وهجيت الحروف تهجية وتهجاء هذا على شكله الموضوعة لغرض التركيب اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة كالى وزيد واربعة كجعفر وخمسة مثل جحمرش

فاضل جلبى

قوله خرجت بقوله لمعنى آه فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد اى بمعنى الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلا يصح الحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء

عصام الدين

فان قلت موضع هذا السؤال انما هو بعد قوله مفرد فلم اورد ههنا قلت نعم الا انا اورد عقيب هذا السؤال لاشتراكهما فى الجواب الاخير

تأمل

قوله فكيف يصدق عليه انه وضع اعلم انه لو قال المصنف وضع لمعنى لكان التعريف حصرا واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يصح هذا السؤال قلت انه تقرير عند السائل مقدمة وهى ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ فى مقابلة المعنى خص كلمة ما فى تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما فى التعريفات سنة مؤكدة

فاضل عصام

كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من مثلا فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والحرف والفعل

اعلم ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كانت صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه قد وضع لفظ مفرد لمعنى فتكرر تأمل وتقرير السؤال انما اذا كان المعنى قد يكون لفظا يتوجه الاشكال بان بعض الكلمات المفردة قد وضع بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة الموضوعة بازاء زيد قائم فلا يكون موضوعا لمعنى مفرد فلا يصدق عليه حد الكلمة وتقرير الجواب

كلي افراده الفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة (مفرد) وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام وجه صحته ان الوضع وان لم يكن متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف

اللفظ بازاء كل واحد من الافراد بخصوصياتها كيلا يلاحظ مفهوم المتكلم الواحد وبتلك الملاحظة يضع لفظ انا مثلا لكل واحد من افراد المتكلم بخصوصياتها — وجيه الدين

قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لان هناك مفهوم كلي يجعلون الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا فالمراد انه موضوع بجزئيات هذا المفهوم — دوع لو زاده

اعلم ان المفرد في هذا الكتاب مستعمل على خمسة معان الاول في مقابلة المركب الاسنادي والاضافي والتقييدي والمزجي والتضمني والثاني في مقابلة المثنى والمجموع نحو قوله فالمفرد المنصرف والثالث في مقابلة الجملة نحو خبر المبتدأ فانه قد يكون مفردا وقد يكون جملة والرابع في مقابلة المضاف وشبهه نحو قوله في المنادى ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا والخامس في مقابلة النسبة نحو قوله في التمييز فالاول مفرد مقدر وهنا في مقابلة المركب الاسنادي — كاملة رحمه الله

قوله ما لا يدل جزء لفظه آه من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما للشخص انساني مفرد لانه ليس لها لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزئه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى — لارك

قوله وفيه يوهم اي وفيه نظر لانه يوهم ويمكن كونه وفيه خبرا مقدما وما بعده مبتدأ انه وهذا الايهام ناشئ عن القاعدة المشهورة بين الطلبة وهي ان الحال قيد لعامله والصفة للموصوف فاذا قلت جاءني زيد راكبا يكون الركوب مقيدا بالمجيء واذا قلت جاءني زيد العالم يكون زيد متصفا بالعلم قبل المجيء — مصلحي ملو

اي في قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه والعمل بقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال قال من قتل قتيلا فله سلبه في قوله قتيلا سمي به مجاز القرب بالقتل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا فصرح هنا اتصاف المعنى بالافراد والتركيب فانه باعتبار ما يؤول اليه — محرم مع عند ك

وههنا بحث فان وضع اللفظ موقوف على وجود المعنى لانه اذا لم يوجد وضع اللفظ وايضا اذا لم يوجد المعنى فالدور لازم وهو باطل وكذا الملزوم واجيب بان للمعنى الجملة مقدمة على وضع اللفظ والمعنى التفصيلي مؤخر عن وضع اللفظ والدور مدفوع — فاضل التبكك

قوله ومعناه ح آه من حيث انه جزؤه لا يدل على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى — عبد الغفور

النكتة هي مسئلة لطيفة اخرجت بدقة نظر وامعان فكر من نكت رمحه بالارض اذا اثر فيها وسميت المسئلة الدقيقة نكتة لتأثير الخواطر في استنباطها

لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل (وهي) اي الكلمة (اسم وفعل وحرف) اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها (لانها) اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم

والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيها اعراب بالحقيقة وفيه تأمل وتفكر
عبد الغفور

١٠ ان عبد الله باعتبار الوضع السابق على الوضع العلمي كلمتان مضاف ومضاف اليه فالمضاف اليه معرب بالاضافة المقتضية له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل
لكنوي

فان قلت عبد الله علما مفرد ولا يدل جزء لفظه على جزء معناه فلم اعرب باعرابين والمفرد لا يكون له اعرابان لفظا قلت عبد الله علما لفظ منقول عن مركب من المضاف والمضاف اليه وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه
شرح

١١ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كلها بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيها اعرب باعراب الكلمة الواحدة
لارى

١٢ اذ النحو باحث عن احوال اللفظ دون المعنى فاللفظة الواحدة مفردة وان كان معناه مركبا واللفظتان المعربان باعرابين مركب وان كان معناه مفردا
محمد كب

١٣ ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري كان لقبه فائق اللغة اساس البلاغة ربيع الابرار متشابه اسامي الرواة نصيحة الكبار ونصائح الصغار ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض والمفصل في النحو والانموذج في النحو والمفرد والمؤلف في النحو ورؤوس المسائل في الفقه وشرح ابيات سيبويه وتفسير الكشاف والمستقصى في الامثال وغيرها زمخشر بلك ولادتى ٤٦٧ وفاتى مكة مكرمه دن عودتنده جرجانيه خوارزمده ٧١ سنه عمر ايلدى ٥٣٨
ابن خلكان

١٥ قوله واعلم ان الوضع جواب عن السؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل اخذ في تعريف الكلمة الدلالة وترك ابن الحاجب مع ان الكافية مختصر من المفصل بغير مخالفة في المذهب ثم اختصار منه فاجاب الشارح بان الوضع يستلزم الدلالة يعني لما ذكر المص الوضع ولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة الا انه لو ذكرت لكان حشوا مخلا في تعريف المفصل لانه لما ذكر في الدلالة اولا احتاج الى ذكر الوضع لان الدلالة لا يستلزم الوضع لان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كالفرس وغيره
مصطفى

١٧ الالف واللام فيهما للعهد الخارجي اي الوضع الذي هو تخصيص شيء بشيء والدلالة
هو الدلالة

انما قيد بالمسموع اذ لو سمع دير من زيد حال كونه مشاهدا لم يظهر دلالته او لم يدل

الدلالة فهي إما من صفتها أن تدل على معنى كائن في نفسها أي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها أن تدل عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية ومن صفتها أن لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم إن شاء الله القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسه الحرف كمن وإلى فإنهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما أعني الابتداء والانتهاء إلى كلمة أخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة إلى الكوفة وإنما سمي هذا القسم حرفا لأن الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف أي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يجيء عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف (و) القسم الأول وهو ما يدل على معنى في نفسها إما أن يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها بأحد الأزمنة الثلاثة أعني الماضي والحال والاستقبال أي يفهم ذلك المعنى عنها بفهم أحد الأزمنة الثلاثة أيضا مقارنا له أو لا أن لا يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها مع أحد الأزمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على أخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون أخويه وقيل من الوسم وهو العلامة

عن الأول يثبت الثاني فقط وفي كل موضع لا يمكن الإعراض عن الأول يثبت الأول والثاني — دوق لوزاده

قوله الثاني الحرف استيناف لأنه لما قال ما كذا أو كذا كان سائلا قال ما الأول وما الثاني فقال الثاني الحرف والأول ما كذا أو كذا عطفا على الجملة الاستينافية وذلك أن تعطف ولا تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والأول الفعل — عبد الغفور

وإنما قدم في الدليل وإن كان آخره في الدعوى لأن الحرف في اللغة الطرف فذكر مرة في طرف ومرة في طرف آخر ولأن الشروع في البيان من القريب أولى ولعدم التقسيم فيه ولأنه عدمي والعدمي مقدم — قاسم أفندي

٨ الى من وإلى لكون تلك معينة في الدلالة على المعنى حيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما لأن الابتداء والانتهاء ليس معنى الحرف وإلا لما كانت من وإلى حرفا بل اسما لأن الاسمية والحرفية إنما هو باعتبار المعنى — مطول الشيخ الحفيد والمتن

٩ أشار بهذا إلى أن المراد بالابتداء والانتهاء ابتداء خاص وانتهاء خاص لا مطلق الابتداء والانتهاء — چلبي

١٠ قوله أي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل وفي جانب من الكلام لأنه قد يقع جزأه نحو زيد لا حجر — غفور

١١ يعني شبه القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به لهذا القسم كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولك رأيت أسدا في الحمام فإطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه — توقادي

١٢ لأن حد الاسم أن الاسم يكون مسندا ومسندا إليه والفعل لا يكون إلا مسندا فقط والحرف أداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا إليه — محرم

١٣ والمراد بالاقتران الاقتران وضعا فلا يرد على عكس التعريف نحو عسى ونعم وبئس وما أحسن مما خرج من الاقتران وفي الاسم العلامة نحو هيهات وصه ومه ونحو زيد ضارب الآن أو أمس أو غدا لاقترانه بالعارض — هندي

١٤ قوله ذلك المعنى المدلول الخ يشير إلى دفع ما ورد على ظاهر عبارة المصنف من أن ضمير يقترن راجع في الظاهر إلى الكلمة لأنه في صدد تقسيم الكلمة والاقتران بالزمان وصف المعنى فأشار بقوله ذلك المدلول عليه بنفسها بأنه مجاز من قبيل وصف الدال بوصف المدلول ويمكن أن يكون مراده بأن الضمير راجع إلى المعنى في قوله ما دل على معنى في نفسها من قبيل ... عدنوا هو أقرب للتقوى فيكون حقيقة — مصطفى

لانه علامة على مسماه. والقسم (الاول) وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة (الفعل) سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اى من الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم رتب عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع (الكلام) فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة (ما تضمن) اى لفظ تضمن (كلمتين) حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منها فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول وهو كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد

لانه لا يخلو من ان يعلم من هذا التقسيم حد كل من الاسم والفعل والحرف اولا يعلم فان علم فلا يحتاج الى قوله وقد علم آه وان لم يعلم يلزم منه التخلف فى قد علم آه قلنا قد علم من التقسيم حد كل واحد منها الى الذكى المتطلع دون الغبى المتبلد لان صورة الحد غير مذكورة فى القسمة بالفعل بل بالقوة فقد اشار الى انه يمكن ان يعلم من القسمة حد كل واحد منها بقوله وقد علم آه وصرح بالنسبة الى الغبى دون الذكى ان الذكى يعلم من التقسيم لحصره فيها بين النفى والاثبات

اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلثة وحصر استقرائى وهو الذى يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه

فان قلت كيف قال واحد منها مع ان الحد لا يتركب الا من الاجزاء الداخلة وما ذكر فيه من المميز امور عدمية كعدم الدلالة وعدم الاقتران ومن المحال ان يكون للماهية مركبة من الوجودى والعدمى قلت هنا باعتبار الوضع والاصطلاح وما ذكرتم فى الامور الحقيقية لا الاعتبارية عوض افندى

ثم تفسير الشارح قوله هنا بقوله اى بوجه الحصر اشارة الى ان قوله قد علم بيان لقول المص

قوله لكنه مقترن انما اورد كلمة لكن لانه لما ذكر قوله الفعل كلمة تدل مثل ما ذكر قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى آه توهم منه ان يكون فى الفعل مجرد الدلالة لم يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه مقترن بخلاف الاسم فانه لا يتوهم فيه هذا التوهم فلا يحتاج الى دفعه فلم يورد فيه كلمة لكن

واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تميز بعضها عن بعض ليتم قوله وقد علم بذلك آه لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق والعلم المشعر باليقين واراد تميز بعضها عن بعض فقال المصدر بالفاء المفيدة للتميز ذاهبا الى الحلاف ترتيب النشر لترتيب اللف

يعنى ان الحرف مشترك لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه ممتاز عنهما بكون المعنى فى غيره

قوله وليس المراد بالحد آه كانه قيل ان المص حد كل واحد منها مع ان الحد لا يكون الا بالذاتيات وعدم الدلالة فى تعريف الحرف وعدم الاقتران فى تعريف الاسم ليسا بذاتيين لكونهما عدميين فالظاهر ان يقول المص تعريف كل واحد منها بدل حد فان التعريف عام يكون بالذاتيات وغيرها فاجاب بقوله وليس المراد آه وحاصل الجواب انه ليس المراد بالحد فى هذا الفن التعريف الذى يكون بالذاتيات كما هو مصطلح المناطقة وغيرهم من العقلاء حتى يرد ما ذكر من سؤال المقلد بل المراد بالحد فى هذا الفن هو التعريف الجامع لافراده والمانع عن دخول غيرها سواء

نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد وزيد فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظ والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاخبار فيهما مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق وديز مقلوب زيد مما المسند اليه فيهما مهمل لكن كلمة فانه بحكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف هنا في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب اللباب حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صرح بان الكلام هو ضربت ومتعلقاته خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا يشعر بذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعل الجملة اخص من الجملة قيده به فيصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا واوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة

وهو ان يقال ان تعريف الكلام غير جامع بمثل زيد هو دائم لانه ليس متضمن كلمتان احدهما مسند والاخر مسند اليه وهو دائم مسند وليس كلمة هل هو كلمة فاجاب بما ترى

قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس والاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم آه محمد افندي

وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سيأتي في حكم الفعل المضارع فتكون في حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه يجوز فيه الامران احدهما يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذي قبلها وسيأتي لهذا زيادة تحقيق في قوله وان طابقت الامران نوفادى

حاصل الكلام ان تعميم الكلمة من الحقيقة والحكمية توجب دخول هذه الجملة في تعريف الكلام لانها وان لم يكن كلمتين حقيقة بالاسناد لكنها كلمتان مع الاسناد حكما وكون هؤلاء الكلمات حكمية اما التركيب او لكونها مهملا تأمل محمودى

قوله مع انها مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عند هم قائم وفاعله خارج من الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين حقيقة وحكما عصام الدين

لان النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد لارى

فبات مركب تصدق تعريف المركب عليه اللهم الا ان يقال الخبر هو المضاف مع الاضافة دون المضاف

فان المقصود منه هذا واللفظ للتعيين اي لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذا اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة محمد افندي

قوله اعلم هذا بيان لما يفهم من عبارة المصنف وصاحب المفصل وصاحب اللباب من الاختلاف وحيد الدين

قوله كلام تقديره كلام مجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه

(ولا يتأتى) اى لا يحصل (ذلك) اى الكلام (الا في) ضمن (اسمين) احدهما مسند

والآخر مسند اليه (او في) ضمن (اسم) مسند اليه (وفعل) مسند في بعض النسخ

او فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة ينتهي الى ستة

اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف و

ثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين

ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه

وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل اما الاقسام الاربعة الباقية

ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف

المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان

مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد

بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل

والاسم الذي هو المنوى في ادعو (الاسم ما دل) اى كلمة دلت

(على معنى كائن (في نفسه)) اى في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بالنظر

على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في

ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اى ما دل على معنى باعتباره

في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك

الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك

الكلام بالحصر ولم يصرح به في الكلمة قيل التركيب العقلي ينتهي الى الستة فاحتاج الى الحصر ولو قال الكلام ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان احصر لكن ما ذكره اصوب واوضح

لا امتناع الاسناد في غيرهما وفي بعض النسخ اى من اسمين فلا يكون الظرف والمظروف شيئا واحدا

فالاول مناسب لسياق الكلام والثاني مناسب لصورة ما وقع فانه اذا ركب الكلام من فعل واسم يقدم الفعل على الاسم لكونه عاملا

قوله فان التركيب علة ولا يتأتى وتصديقها اى وانما الحصر الكلام في هذين القسمين فان التركيب

لا يزيد على التسعة اذا روعي الترتيب وعلى الستة اذا لم يراع ترتيب

قوله ومن البين خبر مقدم وقوله ان الكلام اسم ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفي

فلا بد من الاسم تحقيقا للمسند اليه ثم ان كان معه اسم وهو القسم الاول وان كان معه فعل وهو القسم الثاني فاحفظه

قوله ونحو يا زيد الخ جواب سؤال مقدر وهو لزوم المناقضة من عدم حصر الكلام في القسمين وهو ان يا زيد كلام مفيد مع انه مركب من حرف واسم فاجاب ان اصله ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو الضمير المنوي في ادعو وهذا ابطال اعتراض على المبرد حيث حصر الكلام في ثلثة اقسام وجعل القسم الثالث ما ركب من حرف واسم مثل يا زيد وجوابه ظاهر

هذا شروع بعد خطبة حيث ذكر الكلام بلا عاطفة وذكر تعريف الاسم ايضا بلا عاطفة وهذا دأب المص في اكثر مواضع هذا الكتاب

المراد من الدلالة الدلالة الاولية فلا يرد اسماء الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة المطابق دخل الفعل في حد الاسم لان مدلوله المطابقي هو الحدث مع الزمان غير مقترن والا لزم اقتران

والكاف للتشبيه والمشبه به مدخول الكاف والمشبه الكلام المرتب عليه ... المفهوم في نفسه وفي غيره

هذه العبارة مأخوذة بعينه للسيد الشريف في حواشي الرضي

جواب عن سؤال المقدر كأن قيل ان الابتداء والانتهاء ايضا من ... مستقل بالمفهومية لانه مقتضى الارتباط والنحو ... وهذا متعلق فأجاب رحمه الله بانه لا يلزم ... تعقل متعلقه بالذات بل يلزم اجمالا وتبعا مصحح

قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل

د
والمتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل الابتداء القراءة

ح
والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال عن تلك المعنى ايضا
نوقادى

ح
قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة هذه عليه ولو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه
عبد الغفور

ز
كالاعيان الغائبة عن الحس البصري اذا لاحظها العقل قصدا بالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن في النيل وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ
نوقادى

وهذا اي ما قلنا من ان اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية
محمد افندى

ح
فان قلت ما الفرق بين الحاصل والمحصول قلت الفرق بينهما عموم وخصوص مطلقا العام هو الحاصل والخاص هو المحصول لان الحاصل يدل الى الاجمال والتفصيل والمحصول يدل الى التفصيل فقط
طاشكندى

ط
مستقل بنفسه في المفهومية يصلح ان يحكم عليه وبه

قوله اذ لا بد في كل فيه منع فان كلا منها آلة لملاحظة النسبة بينه وبين غيره — عصمت

كلا انسان مع اعتبار النسبة كما سبق

قوله وهذا هو المراد بقولهم يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا يتعقل الا بتعقل متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها — عصمت

فالمراد بغيرها متعلقاتها وبملاحظتها ... وليوافق بالضمير الذي قبله وهو ضمير دل ... — محرم افندي

قوله واذا عرفت هذا يكون ملحوظا في ذاته ... تعقله الى تعقل الدال عليه ... اللفظ الدال على معنى

بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل منها
ان يكون ملحوظا قصداً ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا
علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة
عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور
في نفسه يحتمل ان يرجع الى الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل
ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه
الى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف
منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد
ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن

وهو معنى الاسم وبعض آخر من المفهومات يكون ملحوظا باعتبار انه آلة لملاحظة امر آخر وملتفتا بطفيليته ويحتاج الا اللفظ الموضوع بازائه في الدلالة عليه الى انضمام اللفظ الدال على ذلك الامر معه وهو معنى غير مستقل بالمفهومية هو معنى الحرف علمنا ان المراد آه. — عصمت افندي

قوله ان المراد آه. وقد علمت ايضا ان المراد بكينونته في غيره عدم استقلاله بالمفهومية واحتياج الدال عليه الى انضمام كلمة اخرى معه ليدل عليه ولم يلتفت اليه لان البحث في تحقيق مفهوم الاسم وان كان قوله ومما سبق من التحقيق الخ يستدعي ذكره. — عصمت

بناء على تقدير ارجاع الضمير الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة — تونادي

المرجع يكون مصدرا ميميا واسم مكان فالاول يستعمل بالى كما في هذا الكتاب والثاني يستعمل بلا الى فيقال مرجع العجم الفناء اي محله وحيزه ويقال مرجع الجو الى الفناء اي رجوعه — مصطفى چلبي

وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها بتأنيث الضمير — علي دده

ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصولة وآخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما في المآل وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا في التوجيه اورد ههنا بيان الاولى والاوفق منهما

فقال بالفاء المفيدة للتفصيل — تونادي

ان معناه الاول ان الاسم ما دل على معنى في نفس الكلمة والثاني ان الاسم ما دل على معنى في نفس المعنى

قوله وارجاع الضمير الى المعنى الاخير عطف تفسير ... وهو ارجاع الضمير الى الكلمة ... لعدم مسبوقيتها — عصمت

قوله ومما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا ... فان معانيها مستقلة بالمفهومية ... والفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ... — عصام الدين

لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافا الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله (غير مقترن باحد الازمنة الثلثه) اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقول عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويدا فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على فوعلات مصدر فوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه

والاكرم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بنفسه واراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني وغيره فيدخل في حد الاسم الفعل فقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام مطابقي تضمني التزامي. نوكادي

معنى ان اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فدخل فيه الفعل يحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار الشئ له على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن. عبد الغفور

اشار الى ان الباء اذا وقعت صلة الاقتران يكون بمعنى مع والى ان الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عندهم ذلك المعنى من اللفظ الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون الزمان مقارنا للمعنى في الواقع ولا كونه مفهوما قبل فهم ذلك وبعده من لفظ آخر فلا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولنا في الماضي زيد ضاربا وزيد ضارب امس. عصمت

وفي بعض النسخ وهو بالواو وهو الظاهر واما الفاء فهي للبيان اذ التعريف غير مناسب ثم هو مجرور على تقدير الوصفية ويجوز نصبه بان يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هو غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وانما احتاج الجر بالوصفية لان النصب على الحالية يحتاج الى تكلف بجعل المعنى مفعولا به ويحتاج الى تقييد الدلالة بحال عدم الاقتران والرفع على الخبرية يحتاج الى ارتكاب الحذف. عصمت رحمه

قوله والمراد آه لما كان ههنا مظنة سؤال هو ان حد الاسم غير جامع لخروج اسماء الافعال عنه بقيد عدم الاقتران فان معانيها مقترنة باحد الازمنة وغير مانع ايضا لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان اذ معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقترنة باحد الازمنة اراد ان يدفع ذلك فقال والمراد الخ. عصمت كار

قوله منقولة عن المصادر ومعناه ان الكل في الاصل مصادر موضوعة لمعنى مصدري نقلت الى معنى الفعل وهذا المعنى مصادر من تلك الفا

بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة

فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين

الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة

من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد

زيادة معرفة به فقال (ومن خواصه) منها بصيغة جمع الكثرة على

كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة

وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع

افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة

كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم (دخول اللام) اي لام التعريف

ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام

ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار

اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة

التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء

بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة

المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام

وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية

يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل

مشترك بين الحال والاستقبال لان لفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل فهو اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا في الاستقبال والتباس ذلك المعين لا يخل بكونه لاحدهما معينا — شيخ زاده

ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية — م

٤ قوله واين الدلالة من الارادة اذ الدلالة وصف الكلمة والارادة وصف المتكلم ولا يتصور ان يريد المتكلم الحال او الاستقبال مع ارادة الآخر بخلاف الكلمة فان يضرب مثلا يدل على الحال والاستقبال ما لم يخص بالقرينة باحدهما — چلبي

خبر قدم للاهتمام به وللقصر ومبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا — لاري

٩ احترز به عن لام الامر ولام الابتداء ولام التأكيد فانها تدخل على الفعل فكان اللام فيها بدل عن المضاف اليه وللعهد الخارجي وللذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه — عصمت عبد الغفور

ابجيب عن هذا بان الميم داخل في اللام لانها بدل عن اللام كما صرح في بحث الابدال — مصطفى چلبي

في لغة حمير وهي قبيلة من طي لما قال حميري لرسول الله عليه السلام امن امبر امصيام في امسفر قال عليه السلام في جوابه ليس من امبر امصيام في امسفر ولكان شاملا لحرف النداء ايضا والاولى ان يتعرض لها ايضا وقيل لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا واما لانه ليس للتعريف مطلقا مع قصد — بخاري

تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات (و) كذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا (و) منها دخول (الجر) وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا وتقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل وبزيد عليه بان يعم الاسم والفعل (و) منها دخول (التنوين) باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر به وجه اختصاصها ماعدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به (و) منها (الاسناد اليه) هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه (و) منها (الاضافة) اي كون

اى حرف اثره الجر وحرف يجر معنى الفعل الى الاسم وبهذا الاول خرج حرف الجزم — لارى

قوله اما الاضافة اللفظية جواب سؤال مقدر وهو ان المدعى ان الجر مطلقا من خواص الاسم والدليل افاد ان الجر الذى هو اثر حرف الجر لفظا او تقديرا من خواص الاسم فبقى الجر الذى لم يكن اثر حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا كالجر في المضاف اليه بالاضافة اللفظية فلم يثبت كونه صاحبة الاسم فاجاب بما حاصله ان هذا التعليل مخصوص بالجر الذى هو اثر حرف الجر كما ترى واما علة اختصاص الجر الذى ليس كذلك كما في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية — عصمت افندي

قوله باقسامه كانه تعريض للرضى حيث ذكر التنوين باقسامه في هذا المقام لكن لما ذكره المص في آخر الكتاب كان المناسب تأخيره الى محله — مصطفى چلبى

وهو ان يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين — نوقادى

خبر مبتدأ محذوف اى وكذا الحال يعنى ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال — محمد افندي

قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه فسر بهذا احتياطا ليكون كلام المص لغوا يريد ان الالف واللام في الاسناد اليه عبارة عن الشيء وهو العام من الاسم فلا يكون مستدركا هذا ملخص كلام المحشى وقال الاستاد مراد الشارح من هذا التفسير ان قوله الاسناد اليه مأخوذ ومشتق باشتقاق الاعتبارى من المسند اليه المصطلح وامثال هذا كثير في كلامهم — مصطفى چلبى

اى كما انتفاء كليهما في الاسناد اليه انتفاء كليهما في الاضافة فيهما ايضا بالرفع عطف على الدخول والكلام المذكور في الاسناد كالكلام في الاضافة فيكون التشبيه باعتبار مجموع الدليل والنتيجة — عصمت افندي

مبنى على السكون اسم الفعل بمعنى انته والفاء جزاء شرط محذوف تقديره اذا كان وضع الفعل لان يكون مسندا ابدا فانته عن ان يكون مسندا اليه

قوله لا يتقوم بذاته ولا يتعين بنوع ولا يكون الا

هذا القيد زائد لا دلالة للفظ الاضافة عليه اصلا ولهذا ذهب اليه اكثرهم ومنهم من ذهب الى ان الاضافة يكون بتقدير حرف الجر وتصريحه واما على النسبة التى بين امرين بعض الى بعض آخر بحيث يمتنع تعقل ما مضافا ومضافا اليه فلا حاجة هذا التقدير لانه لا يستلزم بالتعدية

لان الاسناد لا يكون في الاول ولا في الآخر بل يكون في وسط الكلمتين

الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا (وهو) اى الاسم قسمان (معرب ومبنى) لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وهو المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى (فالمعرب) الذى هو قسم من الاسم (المركب) اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وقام هؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص (الذى لم يشبه) اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب (مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاصل ثلاثة وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف

مل مع ان قول الآتى والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره هو الاسناد اليه لكون الشئ مضافا اليه ويحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر عصام

سه اختلف فى ان المضاف اليه فى المثال المذكور الفعل والجملة مع ان الاتفاق فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها وتفصيله ان الجملة التى وقعت مضافا اليها لاسم الزمان اما ان تكون فعلية كالمثال المذكور واما ان تكون اسمية نحو اتيتك يوم زيد منطلق واختلف فى الاولى انها مع المضاف اليها بتمامها او الجزء الاول فذهب المص الى الثانى وذهب الى الاولى واتفقوا فى المثال الثانى على المضاف اليه هو الجملة بتمامها عصام وحسن چلبى

سه فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل والجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا محرم

مل ينبغى ان يكون هذا القول مرضيا لئلا ينافى الى السابق من اختصاص الجر فانه لازم الاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سيأتى المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الاسناد اليه عبد الغفور

مك سواء اريد منها المضاف والمضاف اليه او النسبة التى بينهما ومعنى اختصاص النسبة بالاسم ان يكون طرفاها اسما عصمت

مك قوله وهو معرب ومبنى اى الاعراب على ثلثة اقسام اعراب بالاصالة كاعراب الاسم واعراب بالمشابهة كاعراب الفعل واعراب بالتبعية كاعراب التوابع والبناء ايضا ثلثة الاول بالاصالة كبناء الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام على اصح القول والثانى بالمشابهة كاسماء المبنية والثالث بالتبعية كالمنفى والمنادى فى قولك لا رجل ظريف ويا زيد بن عمرو مولانا سعد الدين

ند ولفظ المركب يطلق على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر او الاجزاء الاخر كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد ويطلق على المجموع

وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في من قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل
كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول
من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد
التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولكن
يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم
النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف
احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو
ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان يعرفوا انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا
بانه مما يختلف آخره في كلام العرب ليعرفوا انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم

اذ الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون صلاحية الاستحقاق بخاري

فهنا امور ثلث صلاحية استحقاق الاعراب وحصول استحقاق الاعراب ووجود الاعراب والاولان اعتبروا والاخير لم يعتبره احد في كون الاسم معربا فان زيدا في جاءني زيد معرب حال الوقف ايضا عيسى الصفوي

٧ اذ يحصل الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل فلم يعتبره احد والحاصل ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل والمص اعتبر بالقوة القريبة من الفعل عصمت

٨ مثل جاءني زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر محرم

٩ قوله لم تعرب الكلمة آه فيه انه لم يوجد عند المص معرب هكذا لانه لا يخلو معرب عن اعراب محقق او مقدر الا ان يقال المراد سلب الاعراب بحسب الظاهر فيما اذا كان اعرابه لفظيا ولم يظهره المتكلم كما يقال جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد بالسكون من غير وقف فيقال حينئذ لم تعرب الكلمة وهي معربة عصمت

١٠ اي اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض محرم

١١ ولما ورد ههنا سؤال وهو ان المص في تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ فاجاب الشارح بقوله وانما عدل آه نوقادي

١٢ اي من جمع مسائله وتعيين موضوعه وبيان اصطلاحاته وكتبه في الكتب عصمت

تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرفها ولا يغير ما عرفه به الجمهور ويجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المص (وحكمه) اي من جملة احكام المعرب
وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب (ان يختلف آخره) اي آخر المعرب
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل الحرف بحرف آخر حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحركة (باختلاف العوامل) اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا
مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف
باختلافها (لفظا او تقديرا) نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره
او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك
جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتي انقلبت
الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا
رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى

في المسلمين حال ولا النون لان النون بدل من التنوين ولهذا اسقط بالاضافة — مصطفى چلبي

٧ كنذ لحركة احمد بسبب اختلاف العوامل بان الفتحة في حالة النصب والا كان عينها في حالة اخرى لكنها غيرها حكما — فاضافة الحكم الى الضمير للملابسة او للجنس — هندي

٨ قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له — عبد الغفور

اعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام اعراب بالاصالة كاعراب الاسماء واعراب بالمشابهة كاعراب المضارع واعراب بالتبعية كاعراب التوابع والبناء ايضا على ثلثة اقسام الاول بالاصالة كبناء الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والثاني بالمشابهة كالاسماء المبنية والثالث بالتبعية كالنفي والمنادى في قولك لا رجل ظريف ويا زيد — سيدي

٩ انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان المعرب لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه — عصام — لكن بسبب هذا القيد يخرج عن هذا الحكم اختلاف الآخر بسبب اختلاف العوامل المعنوية فانها غير داخلة على المعرب اذ الدخول هو اللحوق بالاول او الآخر وذا لا يتصور في الامور المعنوية ويمكن ان يقال الخروج مثل هذا غير مضر — عصمت رحمه الله

١٠ اي منصوب كل واحد منهما على انه تمييز عن النسبة في جملة يختلف آخره والتمييز عن النسبة في الجملة يكون في المعنى فاعلا ولهذا فسر بقوله اي يختلف لفظ آخره وتقديره ولم يحمل على ان يكون تمييزا عن النسبة في قوله باختلاف العوامل حتى يلزم حينئذ تعميم العوامل المختلفة — عصمت

١١ قوله يختلف لفظ آخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي وتقدير صفته كما في عصى وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان آخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج — عب

او مجموعاً فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكماً فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة (الاعراب ما) اي حركة او حرف (اختلف آخره) اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة (به) اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو بقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني

يلزم ان لا يكون خاصة شاملة لجميع افراده ولا محذور فيه فان الخاصة ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره سواء وجد في جميع افراده او بعضها كالضاحك بالفعل او بالقوة

وجيه الدين

٣ يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا في آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف في العمل

محرم افندي

٤ لان الاسم قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبني فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه

نوقادي

٥ لان الفساد انما يلزم اذا تنافت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد في عدم دخول بعضها

٦ وانما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني الفاعلية والمفعولية والاضافة ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن صحته اذا تبين

ودي

٧ كالقرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سنذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده

٨ اي صفة آخر الاسم او المعرب انما جعل الاعراب في الآخر لانه دال على الوصف اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف

فاضل سندي

٩ لان العامل والمقتضي الفاعلية والمفعولية والاضافة وهذه الثلثة يقتضي الاعراب والاعراب يقتضي الاختلاف والقريب هذا الاعراب

طاشكندي

١٠ اعلم ان لاختلاف آخر المعرب ثلثة اسباب الاول العامل والثاني المعنى المقتضي والثالث الاعراب اعني الرفع والنصب والجر والاول بعيد بالنسبة الى الآخرين والثاني متوسط بالنسبة اليهما وانما قال الحركات الاعرابية سبب قريب للاختلاف لحصوله بها بلا واسطة شيء آخر بخلاف باقي الاسباب

شرح

المعاني المعتورة عليه وكأنه اراد هذا المعنى حيث قال ليس من تمام الحد لأنه
خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الإعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق
بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره (ليدل) الاختلاف وما به الاختلاف
(على المعاني) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (المعتورة) على صيغة اسم
الفاعل (عليه) اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه هذا مرة وهذا مرة واحد بعد واحد
على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها
ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر
المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف
به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة
متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال
عليه وهو مأخوذ من عربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه
ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض (وانواعه

الاختلاف اى المصدر الذى يدل الاختلاف عليه واما الى ما الموصول التى هى عبارة عن الحركة والحرف مصطفى جلبي

مـ قوله على تضمين مثل معنى الورود جعل السيد المعتورة بمعنى الداخلة بالنوبة ولو مجازا ليسلم عن تكلف التضمين ويدل عليه قول الشيخ اى المتعاقبة فاحفظ ولا تغالط عيسى الصفوى

التضمين هو ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى الآخر بناسبه والمعنى الآخر مراد يدل عليه ذكر متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يجعل المحذوف اصلا والمذكور حالا مدحسره

مـ التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعاني المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثاني ان يكون الاصل زائدا والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعاني الواردة او المستولية عليه وبين معناه اللغوي بقوله يقال اعتوروا محرم

مـ فيه اشارة الى ان بابي الافتعال والتفاعل بمعنى في هذه الكلمة والى انها يتعدى بغير حرف فيعلم منه وجه التضمين والى انها تعدد الفاعل في هذه الكلمة ويكون المفعول به واحدا ويعرف منه وجه كونه على صيغة اسم الفاعل لانه اذا كان على صيغة اسم المفعول يلزم تعدد المفعول به دون الفاعل على خلاف استعمال هذه الكلمة جلبي

مـ قوله على سبيل المناوبة اى واحدا بعد واحد فلا تجتمع اثنان ان قلت ان اراد ذلك في تركيب واحد فتداول المعاني فاسدة وان اراد في التراكيب فعدم الجمع ممنوع فان اراد اقتضائها الفاعلية والمفعولية في تركيبين قلت اراد التداول في تراكيب وعدم الجمع في واحد اى معاني يتصف الاسم باحدها في تركيب ثم باخر في تركيب آخر ولا يتصف بهما في تركيب واحد فلا تغفل عنه عيسى

مـ قوله وانما جعل الاعراب الخ اى جعل الاعراب الذى هو الاصل حالا في الاخر وجعل مطلق الاعراب في الاخر

اى انواع اعراب الاسم ثلثة (رفع ونصب وجر) هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة (فالرفع) حركة كانت وحرفا (علم الفاعلية) اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة كانت وحرفا (علم المفعولية) اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به (والجر) حركة كانت وحرفا (علم الاضافة) اى علامة كون الشئ مضافا اليه وانما كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير وانما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له (والعامل) لفظيا كان ومعنويا (ما به يتقوم) اى يحصل (المعنى المقتضى) اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية (للاعراب) ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة

مع ان الحركات نفس الاعراب لمعنى ان كلا منها منسوب الى مطلق الاعراب نسبة الخاص الى العام والمقصود الامتياز عن الحركات البنائية فالحركة تنسب الى الاعراب والبناء فتدبر وقوله فالرفع اى اذا عرفت ان وضع الاعراب للدلالة فجعل الرفع دالا وعلامة على احدها فحمل الفاعلية على الفاعل خطأ عيسى الصفوى

٣ قوله على قلة آه مع القرينة كما فى قوله بالضمة رفعا فيكون النسبة بين الرفع والنصب والجر وبين الضمة والفتحة والكسرة عموما وخصوصا من وجه فانهما يجتمعان فى الحركات الاعرابية ويصدق الرفع والنصب والجر على الحروف الاعرابية دون الضمة والفتحة والكسرة ويصدق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات البنائية دون الرفع والنصب والجر عصمت

٤ وانما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علم الفاعل وحده لوجوده فى غيره كالمبتدأ وغيره بل علم للفاعل والاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتدأ والخبر واسم كان وما وغيرهما ولهذا لم يقل النصب علم المفعول فان النصب علم المفعولية محرره

٥ وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد يختلف عنه لعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب والجر او الفاعلية والمفعولية ويكونان فيما بينا بهما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق لارى

٦ ويجوز حمل الياء على النسبة فقوله علم الفاعلية والنصب علم المفعولية اى الرفع الخصلة والحالة المنسوبة الى الفاعل وهى الفاعلية فى الفاعل وكون الاسم عمدة من كل وجه فى الملحقات به والنصب علامة الخصلة والحالة المنسوبة الى المفعول وهى مفعولية المفاعيل وكون الاسم فضلة او مشابها بها فى الملحقات بها ورجح المصدرية لكونها اقرب الى الفهم ولان الاضافة مصدر فالمناسب حمل عديلها ايضا على المصدرية عصمت

علاوتها (فالمفرد المنصرف) اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل (وكذا الجمع المكسر المنصرف) اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما (بالضمة رفعا) اى حالة الرفع (والفتحة نصبا) اى حالة النصب (والكسرة جرا) اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة (جمع المؤنث السالم) وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز عن المكسر فانه قد علم (بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا) فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاءتنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات (غير المنصرف بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا (وجرا) فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد (اخوك

---

١ اورد مثالين للمفرد المنصرف تنبيها على انه اعم من ان يكون معرفة او نكرة حسن افندى

٢ لو قال الجمع الذى لم يلحق بآخره واو ونون لكان اولى لئلا ينتقض بمثل سنون فى جمع سنة وثبون فى جمع ثبة وضربات بفتح الراء فى جمع ضرب بالسكون عصمت

٣ لو كان سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فاعرابه بالحركات الا انه ناقص محرم

٤ طلبة جمع طالب كفسقة جمع فاسق وجهلة جمع جاهل وكفرة جمع كافر ح

٥ ليكون الدال على صفة الشئ كالصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمى ولو سلم فلا تقتضى الا الاصالة بحسب الذات لا فى الاعراب ليس بشئ عصام

٦ اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف ويحتاج الى تقدير هذا المضاف ان جعل الباء للسببية واما ان جعل الباء للملابسة فلا يحتاج الى هذا التقدير جلبى

٧ قيل ان الضم والكسر والفتح بلا تاء مختصة بالمبنى والرفع واخواته بالمعرب واما الضمة واخواتها بالتاء فمشتركة بينهما حسام الدين

٨ وانما سمى جمع المؤنث لكون واحده مؤنثا غالبا وسالما لسلامة نظم عند الجمع قال بعض المحققين وينبغى ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولوا الى الجمع المذكر السالم عصمت

٩ قوله وهو ما يكون بالالف والتاء المراد ما زيد فيه الف وتاء للجمعية او جمع فيه الف وتاء لئلا يشكل بكثير من المفردات فى آخرها الف وتاء وحينئذ يخرج نحو عرقات فانه لم يجمع عرقة على ما صرح به المص وفصل فى شرح المفصل بل هو ملحق بالجمع وكان ينبغى ان يذكر لمن قال انه اعم من ان يكون جمعا حالا او باعتبار الاصل فدخل نحو وفات وقد خالف المص بما ليس بشئ عيسى الصفوى

ابوك وحموك) بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها (وهنوك) والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصها واوية (وفوك) وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصل فوه (وذومال) وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصل ذو ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرة معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة و(مضافة) لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن (الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا

قوله لانه موضوع لان يتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس مثل رجل ذو مال يوصف الرجل بالمال بواسطة ذو ولا يتأتى الوصف الا به وجه الدين

قوله فيه اشارة الى ان هذه الاسماء ... المفردات والى ان الحكم ... هذه الاسماء ... يعني يكون اعرابها بالحروف سواء اضيف الى الكاف او الهاء او الاسم الظاهر تم

قوله لما اشار الى تجريد قوله اخوك وابوك ... يتوهم فاعراب هذه الاسماء الستة يتوهم تجريدها عن كونها مكبرة وموحدة ايضا ... لكن لا مطلقا عصمت

قوله قوله وموحدة هذا القيد بالنسبة الى الخمسة من الاسماء لان كلمة ذو لا يجمع ولا يثنى محرره

قوله قوله مضافة حال من المبتدأ وما عطف عليه على قول المالكي بلا تأويل او بأنه اول بالمفعول او بأنه الفاعل اي يعرب العرب هذه الاسماء ويعرب هذه الاسماء حال كونها مضافة فيكون الحال حالا من مفهوم الكلام او مفعول اعني المقدر كما في شرح العصام او حال من الضمير المستكن في الظرف المستقر الاتي على قول الاخفش وابن برهان فان الاخفش يجوز تقديم الحال على عامله الظرف بشرط تقديم المبتدأ وابن برهان يجوز مطلقا كما في الرضي لا على قول سيبويه فانه لم يجوز مطلقا وقيل خبر كان المقدر اي اذا كانت هذه الاسماء مضافة وهو تكلف بعيد زيني زاده

قوله وانما كان اعرابها بالحركات حال الافراد لا بالحروف لئلا يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقا نحو ابن ابان ابين وفي المعرفة حال كونه موصوفا نحو الابو الكريم الابا الكريم الابي الكريم فان قلت انه يلزم هذا المحذور عند فقدان الاضافة في نحو ابو البقاء قلت نعم لانه لا اعتداد به لقلته بالنسبة الى الاول لان لزومه ههنا بالاضافة الى المعرف باللام وهي ليست بالاكثر واضا لم يعثر على الاضافة مطلقا بل خصها بكونها الى غير ياء المتكلم عوض افندي

اختاروا اسماء بستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمناسبتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر اسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب (المثنى) وما يلحق به (و) هو (كلا) وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا (مضافا) اي حال كون كلا وكلتا مضافا (الى مضمر) وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل فاعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركات تقديرية لان اخره الف تسقط بالالتقاء الساكنين نحو جاء كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر (واثنان) وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صوتها

قد وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلثة حال الاضافة الى المظهر ولجواز امالتها والامالة لا تمال والف بدل من الواو ولابدال التاء منها في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين عبد الغفور

شرع الى القسم الثاني من الثلثة التي كان اعرابها بالحروف ناقصا محرم

قد لان كلتا مؤنث كلا وشاع المذكور وترك المؤنث على المقايسة عليه في الاحوال المشتركة اعلم ان الظاهر ان التاء في كلتا للتانيث مع ان التانيث لا تلحق وسط الكلمة وايضا لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ولهذا صرح بعضهم بان التاء فيه ليست للتانيث بل عوض من الف كلا والف كلتا الف التانيث عصمت

قد وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او جمعا ولا يجوز ان يكون متعددا غير مثنى عصام

قد لا دخل لهذا القول في اثبات تقديرية الاعراب لان كون اخره الفا مستقل في كون اعرابه تقديريا ... توهم ان يقال ليس في آخره الف حال الاضافة ... ...

قد فامتنع ظهور الاعراب في لفظه فيكون اعرابه بالحركات تقديريا في الاحوال الثلثة محرم

قد قوله واذا اضيف الى المضمر الخ وايضا لما كان المضمر امرا خفيا بالنسبة الى الاسم الظاهر روعي عند اضافته اليه جانب المعنى الذي هو ايضا خفي مستتر عصمت

قد اي يكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف نوطاري

صوت التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها (بالالف) رفعا (والياء) المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء (جمع المذكر السالم) والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا بجمع بالواو والنون (او) ما الحق به وهو (اولو) جمع ذو لا عن لفظه (وعشرون واخواتها) اى نظائرها التسع وهى ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين فى الجموع (بالواو) رفعا (والياء) نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفى اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس بينهما ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى

ـ٣ اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد صيغة الجمع المذكر فلا يرد نحو سنين وسنين وقنين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن — هندى

ـ٤ وانما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع لوضع جمع السلامة وليس منه المفرد وكذا عشرون واخواتها وليس عشر وثلث واربع آحاد العشرون وثلثون واربعون — شيخ الرضى

ـ٤ وانما قدم اولو على عشرين لانه ادخل فى الجمع منه لانه وضع للجماعة بمعنى الاصحاب من غير معين كما هو مقتضى الجمع بخلاف عشرون — هندى

ـ٥ فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغى ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذو فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته — عبد الغفور

ـ٦ المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعمال الاخت للمثل استعارة غريبة غير مصنوعة للنحاة — عصام

ـ٧ جواب سؤال مقدر وهو ان عشرون واخواته مما صدق عليه جمع المذكر السالم لا من ملحقاته لكون عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وعلى هذا القياس فلا وجه لافرادها فاجاب بان عشرون واخواتها ليس بجمع والا لصح آه — عصمت

ـ٨ اى كان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة للعلة المذكورة كذلك

المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال (التقدير) اى تقدير الاعراب (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى (تعذر) الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين (كعصا) بالتنوين فان الالف المقصورة والصورتين غير قابلة للحركة (و) كما فى اسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو (غلامى) فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخله

ـه كان قيل الانسب ان يقسم الاعراب الى اللفظى والتقديرى ثم بين مواضعهما فدفع ذلك بان المص قد اشار الى التقسيم فيما سبق حيث قال لفظا او تقديرا ع ح
ط انكندى

ـه فى حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وفى هذا البيان فوائد الاول ان قوله التقدير اشارة الى بيان الاقسام للتقسيم السابق لا تقسيم آخر للاعراب والثانية ان لام التعريف فى قوله التقدير وفى قوله اللفظى عهدى والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال عصمت

مد قوله ولما كان التقديرى اقل وما هو اقل فهو اخصر واضبط فيكون اولى بالتقديم واما انه عدل عليه ولان التقديرى لخفائه اولى بالتقديم فى مقام البيان والمقصود من هذا الكلام الاعتذار عن تقديم الاعراب التقديرى مع ان اللفظى اصل لان الاعراب علامة وحق العلامة ان تكون ظاهرة معمت

ستقدم على الكل
ـه ٧ جعل اللام عوضا عن المضاف اليه اى للعهد اشارة الى تقدير الاعراب الذى هم فى حكم المعرب والمناسب بعد قوله اعنى قوله واللفظى فيما عداه وبما سبق من انه فى بيان قسمى الاعراب اللذين اشار الى تقسيمه اليهما سابقا ان يفسر التقدير بالاعراب المقدر بان يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول او بان يجعل ياء النسبة مقدرا بان يكون التقدير فى الاصل التقديرى كما ان العرض اللازم والعرض المفارق فى عبارة المنطقيين بمعنى العرضى عصمت

ـه اشار الى ترجيح جعل ما موصولة بترجيح النادر والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف فى قوله تعذر اى تعذر اعرابه لان حذف المفصل اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتسارع اليه عصام

ـه فى معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو الاعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير مقام فصار مرفوعا

عليه حركة الجر بعد دخول موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي (مطلقا) اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها (او استثقل) عطف على قوله تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين (كقاض) او غير محذوفة كالقاضي (رفعا وجرا) اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (ونحو مسلمي) عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة (رفعا) يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاء مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع

ـه او كان الاعراب بالحروف واجتمع ذلك الحرف مع حرف آخر يوجب ثقل الكلمة على اللسان وانما قلنا ذلك ليصح التمثيل بنحو مسلمي وعطف على قوله كقاض عصمت

ـه للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حالة الرفع في جاءني قاضي واجتماع الكسرتين في حالة الجر في مررت بقاضي لكون ما قبل اللام مكسورا م

ـه وانما قال في آخره ياء مكسورة ما قبلها احترازا من نحو ظبي فان اعرابه لفظي لعدم الاستثقال عصمت

ـه يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره ولك ان تجعل مصدرا اي استثقال رفع وجر او حالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا او مجرورا عبد الغفور

ـه وانما استثقل الكسرة على الياء لانه يجتمع اربع كسرات كسرة الضاد وكسرة الياء والياء عبارة عن الكسرتين فيجتمع اربع كسرات محمد

ـه على الياء المكسورة ما قبلها وذلك مخصوص لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبل الياء يستثقل الحركة كظبي وكرسي ع

ـه وقد بين الشارح فائدة زيادة النحو بقوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولهذا قال في العصام علاوة بالعطف على المجرور فالحاصل ان المقصود التنبيه بان تقدير الاعراب للاستثقال نوعان بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه نوع واحد چلبي

ـه فهو مرفوع لا بما قبله فيكون مجرورا ووجه التنبيه ظاهر اذ قد يكون ذكر نحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان لا انحصار بحذف نحو وبعطف مسلمي على قاض ع

الرفع تقديرا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلاث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا (واللفظي) اي الاعراب الملفوظ (فيما عداه) يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال (غير المنصرف ما) اي اسم معرب (فيه علتان) تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه كما سيجيء ذكره (من) تلك (تسع او) علة (واحدة منها) اي من تلك التسع (تقوم) هذه العلة الواحدة (مقامهما) اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع (عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب) والعدل في عطف هاتين العلتين بثم والواو ثم للمحافظة على الوزن (والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل

باعتبار ما ذكر والقضية الحقيقية المفصلة وهي قوله التقديري فيما تعذر او استثقل من قبيل مانعة الجمع فقط فانها لا يمنع ان يقال فيما عداهما كما في قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما الآية ولما خالف النص الظاهر افراد الضمير لزم التأويل وبهذا التحقيق سقط ما ذكره المحشي عصام الدين جلبي

قوله فالمقصود انك اذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة كان فاعلم ان ما سواه لفظي من الاسماء المعربة ولم يذكر للاعراب اللفظي ضابطة لتعسر ضبطه لكثرة معروضه
عثمان افندي

قوله ولما ذكر الخ بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف بان التفصيل الذي سبق للمعرب في بيان مواضع الاعراب بالحركات والاعراب بالحروف بقوله فالمفرد المنصرف الخ يحتاج الى بيان المنصرف وغير المنصرف
عصمت

قوله غير المنصرف مأخوذ من الصرف اما بمعنى التحويل والتغيير فلما كان التحويل والتغيير فيه عن حالته الاصلية لكن بسبب دخول حركات الثلاث والتنوين يسمى منصرفا وما ليس بهذه المثابة كانه لم ينصرف بالنسبة الى القسم الاول يسمى غير منصرف واما بمعنى الزيادة فسمي المشتمل على زيادة الاعراب والتنوين منصرفا
عصمت

قوله اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره

قوله تؤثران اراد دفع ايراد وهو ان المراد علتان لمنع الصرف فيلزم اخذ منع الصرف في تعريف غير المنصرف وهو فاسد لان من لم يعرف غير المنصرف لم يعرف منع الصرف ومن عرف عرف فاشار الشارح الى ان المراد بالعلتين ما يؤثران تأثيرا ما فيلزم ملاحظة منع الصرف فوله صفة مخصصة بما هو المطلوب ولعل فائدة الوصف بكونهما علتين الاشارة الى كونهما علتين لمنع الصرف فليتدبر ويمكن ان يكون المراد

وهذا القول تقريب) فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها الا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم انها احدى عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال (مثل) مثال للعدل (واحمر) مثال للوصف (وطلحة) مثال للتأنيث (وزينب) مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة

هذا من توجيه الثاني ايضا فتأمل عصمت

ش٣ والمراد من هذا التوجيه اما كون الالف فاعل الظرف واما كون الالف مبتدأ والظرف خبره وعلى كلا التقديرين قوله زائدة حال من النون والجملة الظرفية حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة لمحرره

ش٤ لان يكون معنى الكلام ح وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى نوق دده

ش٥ بان تكلم الالف ثم النون المزيدتان والمعنى حال كونه متصفا بزيادة الالف قبل اتصافه بالزيادة وحيد لرين

ش٦ لا يخفى ان هذه الارادة بعيدة من الطبع لا تقتضيه وضع ولا قاعدة الا ان الشارح ادعى ان هذا المفهوم عرفا بدليل ان هذا المعنى مفهوم من نظيره وهو قولك جاءني زيد راكبا من قبله اخوه عصمت

ش٧ لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه محرره

ش٨ ولا يلزم ان يكونا راكبين على فرس واحد بل يجوز ان يكونا راكبين على فرسين على حدة بل المراد هنا هذا لمحرره

ش٩ الاولى ان يقال او القول بان كل واحد منها مانع لان المذكور في نظم ابي سعيد المانع لا العلة حيث قال موانع الصرف تسع اه وقد اعتذر عن هذا بان الموانع جمع مانعة وتأنيثه باعتبار ان موصوف العلة فكانه قال العلل الموانع للصرف تسع عصمت

ش١٠ والاثنان اي الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كشكر علما واما التركيب ففي السوا في وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى له عب

طلحة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي (وابراهيم) مثال للعجمة (ومساجد) مثال للجمع (ومعدي كرب) مثال للتركيب (وعمران) مثال للالف والنون (واحمد) مثال لوزن الفعل (وحكمه) اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما (ان لا كسر) فيه (ولا تنوين) وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي (ويجوز) اي لا يمتنع سواء كان ضروريا اوغير ضروري (صرفه) اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين

ك اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف على الموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم مبنيا على غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه عبد الغفور

مد اعلم ان لمشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء كما في اسماء الافعال ويمنع جميع انواع الاعراب عنه واوسطها يوجب عدم الانصراف كما في غير المنصرف وادناها يوجب كون الاسم عاملا كما في الاسم الفاعل محرره

ملا اي الاعراب المختص بالاسم الجر فان لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان في الفعل والاسم والجزم بالفعل وفقا بين اعرابهما وتعادلا نوقاري

ك قوله والتنوين عطف على قوله وهو الجر وصحة الحمل مع قطع النظر عن عمومه في قوله الاعراب ما اختلف آخره به لكونه وصفا عاما لانواع الاعراب فيكون مجازا بعلاقة التلازم وعطفه على الاعراب لا يخلو عن ركاكة كما لا يخفى سيد جلال

مك قوله وانما قلنا لكل علة فرعية اه الظاهر ان ليس المراد بالفرعية في المقام الا تأخر المرتبة فقول المحشي والاعتبار اه اي بان يكون اعتبار احدهما متأخرا عن اعتبار الاخر كما في المذكر والمؤنث فان اعتبار المؤنث بعد اعتبار المذكر ولذا تقول قائم ثم تقول قائمة والاعتبار سواء توقف واحتاج الى الاصل ولا فتتم الفرعية في الكل بلا تكلف ثم الظاهر من كلامهم ان المراد فرعية اللفظ للفظ كما في الفعل لا فرعية المعاني والاوصاف ولذا يستدل على فرعية التأنيث والتعريف للتذكير بانك تقول قائم ورجل ثم قائمة والرجل وح يشكل تمام بعض ما ذكروه الا بالتكلف والاولى تعميم المراد بالفرعية تأمل عيسى الصفوي

نا قوله لان العدل فرع المعدول عنه اذ لولا تحقق المعدول عنه اولا لم يمكن العدل وهذا اولى مما قيل لان الاصل بقاء الاسم على حاله عيسى

فيه لاجعل منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله ؛ صبت على مصائب لو انها ؛ صبت على الايام صرن لياليا ؛ واما الثانى فكقوله ؛ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ؛ هو المسك ما كررته يتضوع ؛ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله ؛ سلام على خير الانام وسيد ؛ حبيب اله العالمين محمد ؛ بشير نذير هاشمى مكرم ؛ عطوف رؤف من يسمى باحمد ؛ فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى فى سائر الابيات الدال المكسور (او للتناسب) اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات

قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا عجب في اجتماعهما على اصولها ولذا لم يجز منع صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين وكذا لم يجز جعل الهمزة المقصودة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيين وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة
عصام

يشير الى ان كون اللام للعوض عن المضاف اليه والعهد فان الضرورة مخصوصة بالشعر لا توجد فى النثر وقوله للضرورة من قبيل خرجت مخافة الشر حلبى

قالت ام المؤمنين فاطمة الزهرى رضى الله عنها

اول البيت

ماذى على من شم تربة احمد ؛ ان لا يشم مدى الزمان غواليا

والمعنى ما الذى او اى شىء وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شىء لانه استغنى بشمه عن شم الغوالى والمعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد ان لا يشم الا اه والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالى عصام الدين

والمعنى نزلت على مكروهات مكررات لو نزلت على الازمنة فى غاية الصفاء صارت تلك الازمنة فى الظلمة كالليل قبل غروب الشمس فلو لم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء وفا

قال الامام الشافعى فى مدح امام الاعظم رضى الله عنهما

اول البيت

هنيئا لارباب النعيم نعيمهم ؛ وللعاشق المسكين ما يتجرع

جواب سؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح علة لذلك الامر بحذف اللام رمضان

ولما كان كلمة لكن من حروف العاطفة كيف تجامع مع الواو العاطفة مع انه لا يجوز اجتماع حروف العطف قلنا نعم الامر كذلك ان كلمة لكن اذا وقعت بعد الواو تخرج عن كونها للعطف وتتمحض للاستدراك كما ان اللام اذا اجتمعت مع سوف تخرج عن كونها للحال وتخلص للتاكيد
شيخ زاده للقاضى

مبتدأ مخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلام اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل آفة ونقيصة والنبوة من كل عيب ترقاوى

الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة (مثل سلاسلا واغلالا) حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا وقوسلالا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه (وما يقوم مقامهما) اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما (الجمع) البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التاء لكن لا مطلقا بل بعض اقسامها (و) هو (الفا التانيث) المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لانفكاكهما اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى (فالعدل) مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا (خروجه) اى خروج الاسم اى كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية) اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست

تعليل لصحة التمثيل او للمكان اشارة الى قراءة اخرى بدون رعاية التناسب عصمت

ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال وما يقوم مقامهما م

وهذا التفسير اشارة الى ان هذا التفصيل اى قوله المص وما يقوم مقامهما تفصيل لما اجمل المص فى تعريف غير المنصرف حيث قال او واحدة تقوم مقامهما چلپى

قوله وما يقوم مقامهما قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغى ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة فى وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها من التعريف قدمنا الى هنا عصام

قوله منتهى مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل واضيف الى الجموع اضافة الصفة الى الموصوف والمراد من الجمع الفرد الكامل وهو الجمع المكسر فان الجمع الصحيح لسلامة واحده كانه لم يجمع هح

قوله تكرر فيه الجمعية آه اعلم ان فى علة قيام الجمع مقام العلتين اقوالا الاول تكرار الجمعية حقيقة او حكما والى هذا ذهب المص ولهذا اختاره الشارح والثانى ان الجمعية فيه وصل الى حد التناهى بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكانه لكمال قوة فى الجمعية والثالث انه لا نظير لهذا الجمع فى الآحاد بخلاف سائر الجموع فله قوة فى الجمعية يصح ان يقام مقام السببين وبعض كاكلب واجمل وان لم يكن لها نظير فى الآحاد كما قيل لكن لكونها جمع قلة تناسب الآحاد فلا يقوى قوة يقوم بها مقام السببين عصمت

وانما كانت تلك الالف قائمة مقام العلتين لان فيها تانيثا ولزوم تانيث فالتانيث علة واحدة ولزومها بمنزلة علة اخرى فكان فيها تانيثين وانما كان اللزوم بمنزلة العلة لكونه مشابها لسائر العلل المعتبرة فى الفرعية لان الاصل ان لا يلزم التانيث الكلمة ولزومه فرع على ذلك الاصل هذا هو المفهوم من كلام الفاضل

قوله فارقة بين المذكر آه دفع بهذا الكلام ما يقال ان

صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
وان المتبادر من خرجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير
انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة
كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما
اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب
واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه
فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه
فيحصل بتعريفه هذا التميز لا بأس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات و(اعلم) انا نعلم قطعا انهم
لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا

ث قوله كما كانت الاولى داخلة تحته اي تحت اصل كثلاثة ثلاثة مثلا فانهما من اسماء العدد والاصل القاعدة في اسماء العدد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلاثة الى العشرة والثلاثة داخلة في تلك الاصل بخلاف ثلث ومثلث فانهما ليسا بداخلين تحت اصل وقاعدة اذ ليس اصل وقاعدة حتى يكون ثلث ومثلث داخلة تحت شجاع

سد قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية نحو قال وقول ومقام ومكان فان كلا منهن داخل تحت القاعدة اما الثلاثة فظاهر واما قول فلانه ماض يفعل بضم العين يجيء على فعل بفتحها وجيه الدين

لا قوله واما المغيرات الشاذة جواب سؤال وهو ان المغيرات الشاذة كاقوس وانيب مغيرة عما هو القياس فيهما كاقواس وانياب على ما عرف من ان الاصل في الاجوف واويا كان او يائيا لا يجمع على افعل وتقرير الجواب انا لا نسلم ان الصيغة الاصلية انياب واقواس وانهما خارجتان عنهما بل انما جمعا على اقوس وانيب ابتداء من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب ثم عدل عنهما الى اقوس وانيب بخلاف نحو ثلث فانه اعتبر اولا ثلثة ثلثة ثم عدل عنه الى ثلث وجيه الدين

ملا قوله واما المغيرات نقل عن المصنف لا بد في العدل من خروج عن المعنى ايضا لئلا يرد الجموع الواردة على خلاف القياس والمصغرات والمنسوبات كذلك وح لا حاجة الى ما ذكره الشارح الا ان السيد امر بالتأمل في جريان ذلك في جميع المعدولات فتأمل وقد تعرض به دار الحديث وانتفه ثم انه نقل عن المص ايضا شرط اتحاد المعنى لئلا يرد المشتق ونحوه ولعل المراد اتحاد اصل المعنى وان اختلف شيء من العوارض فلا منافات فتأمل وارجع الى المطولات عيسى الصفوى

ك اما الجموع الشاذة التي لا وجود لاصولها فلا يتوهم ورودها اصلا فتأمل وجهه ان تخصيص الجموع الشاذة ههنا انما هو بناء على ان لا بد للعدل الحقيقي من المعدول عنه المحقق المستعمل وهو في حيز المنع اذ اللازم له انما هو قضاء دليل غير منع الصرف ان يكون اصل المعدول شيئا آخر ولم يلزم وجود ذلك الشيء في نفس الامر مسلمه

ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر وهالم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا يوجد دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله (تحقيقا) معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف (كثلث ومثلث) والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب

العدل المحقق ما وجدناه منصرفا ايضا لكان هناك طريق معرفة كونه معدولا خلاف العدل وذلك منا في التحقيق الشارح والشارح لم يبين تحقيقه على دليل بل على دعوى العلم القطعي وهو ممنوع منعا ظاهرا بل الذي يظهر من كلامهم ان مرادهم بالدليل في هذا المقام الامارة وما يناسب الشيء ثم انهم لما علموا ان الاسم على خلاف القياس حكموا حكما ظنيا مناسبا بان الاسم مخرج عما هو القياس مع قطع النظر عن منع الكسر والتنوين وعدمه وجعلوا الدليل على مخالفة الاصل دليلا ظنيا وامارة في الجملة على الخروج عن ذلك الاصل فحيث وجدوا امارة في نفس الكلمة على انها على خلاف الاصل جعلوها امارة للخروج عنه وسموه عدلا تحقيقيا وحيث لا يجدوا سموه عدلا تقديريا وقد صرح المصرح بان التحقيق ما يكون في نفس اللفظ مخالفة لفظية يعرف بها انه مخرج عن الاصل وهو صريح فيما قلناه والتحقيق في بيان مرادهم في المقام عيسى

نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك كان العدل محققا ايضا بلا شك وان كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل م

كانه قال لا يقول قد ذكرتم انه لا بد في كل اسم معدول من امرين احدهما وجود الاصل والثاني اعتبار اخراجه وان وجد في بعض تلك الامثلة دليل على وجود الاصل وفي بعضها لا يوجد دليل في منع الصرف فالدليل على اعتبار الاخراج فاجاب بقوله واما آه لمحرره رضا

قوله واما اعتبار آه فلا دليل عليه ان اراد لا دليل قطعيا او قويا فمسلم لكن لا يفيد ان معنى تحقيقيا عندهم ما ذكره وان اراد انه لا دليل عليه عندهم فممنوع بل هم جعلوا ما يدل على تحقق الاصل امارة وموجبا للحكم بان المعدول اخرج عن ذلك الاصل ويسماه عدلا تحقيقيا كما هو المشهور والمتبادر من كلام الجمهور وليس فيه محذور فهو اولى بالاعتبار في بيان مرادهم عيسى الصفوي

قوله فعلى هذا اى انقسام العدل الى التقديرى والتحقيقى باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا چلبى
والمنع محقق في جميعها فاعتبار الاخراج ايضا محقق لا مقدر فانه يصح انقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى باعتبار الاخراج فلا يرد ما قيل مولانا سعيد

مجيئها والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارهم فيما وضعا له (واخر) جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام والاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهبا الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدى وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخريين (وجمع) جمع جمعاء مؤنثا جمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي جمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كانياب واقواس

اي حصلت لهما بالتركيب لان ثلثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه في اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال — نور قادر

وظاهر ان صيغته صيغة افعل واشتقاقه ايضا كاشتقاقه يقال آخر آخران آخرون واواخر كافضل افضلان افضلون وافاضل اخرى اخريان اخريات واخر كفضلى فضليان فضليات وفضل فلا يرد ان كون معناه اشد تأخرا لا يستلزم كونه اسم التفضيل لان مثل هذا المعنى يتحقق في صيغ المبالغة ايضا — عصمت

يعني الى المعنى المجازي وهو النفي بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل ازيد في الدار يقال آخر اي ليس فيها او تقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى النفي لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير كمعنى قولك جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وامرأة اخرى — شيخ الرضى

وهو الاصح لانه لو كان معدولا عن المعرف باللام لكان معرفة وليس كذلك لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى من ايام اخر والفرق بينه وبين امس مما يلتفت اليه — لمحرره رضا

ولقائل ان يقول لا يصح ان يكون معدولا عن آخر من لان اخر جمع اخرى واخر مفرد فكيف يصح معدول الجمع من المفرد قلت في جوابه ان افعل التفضيل اذا كان مستعملا بمن يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع فيكون اخر معدولا عن الجمع — محمد افندي

يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المحذوف نحو حينئذ واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف كقبل لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بني على الضم لما سيأتي — ملخص من الشرح

واما ان يوجب ان يليه تركيبا جنسيا في مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني عين المضاف والمضاف في الاول يكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف في الاول نحو يا تيم تيم عدى

واقواس فلا شذوذ في هذه الجهة ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الثناء والمعدول (او تقديرا) اي او خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير (كعمر) وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر (و) مثل (باب قطام) المعدول عن قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء (في) لغة (بني تميم) فانهم اعتبروا المعدول من هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل

احدها منع الصرف وثانيها عدم وجدان علة اخرى سوى العلمية والثالث عدم صلاحية علة اخرى للاعتبار سوى العدل والجواب ان الداعي يكون امرا وجوديا وهو منع الصرف ههنا لا غير واما الامران الاخران العدميان فهما ارتفاع المانع ولا يقال لهما الداعي عصمت

قوله في العلل التقديري ان يكون الداعي منع الصرف هذا احسن مما اشتهر في الشروح من ان الداعي منع صرفه وذلك لانهم اختلفوا في اسم امتنع اخواته ولم يعرف حاله في كلامهم انه منصرف على الاصل والقياس وجزم الشيخ الرضي واخرون بانه غير منصرف الحاقا بالاغلب فان قلنا به فيجب ان يقال في تعريف التقديري ان يكون الداعي منع صرفه او منع صرف اخواته ونفسر التعريف المشهور ويجب ان يزاد في التحقيق ايضا ان يكون دليل غير منع صرفه او منع اخواته وان قلنا بصرفه فالتعريفات على الظاهر وقول الشارح منع الصرف عبارة حسنة يمكن ان تحمل على المذهبين فعلى مذهب الشيخ يراد منع صرفه او اخواته وعلى غيره يراد منع صرفه فتدبر عيسى الصفوي

لا يقال ان هذا مناف لما سبق وهو قوله اعلم انا نعلم قطعا انه اذ يفهم منه ان الداعي الى تقديره امور ثلثة وهي وجدانه غير منصرف وعدم وجدانهم فيه سببا ظاهرا غير العلمية وكون العدل فقط صالحا للاعتبار لانا نقول ان المذكور فيما سبق هو الداعي الى تقدير العدل واما المذكور فيما نحن فيه الداعي الى تقدير الاصل المعدول عنه فاندفع المنافاة سيد جلال

قوله ولم يوجد اه اما انتفاء الوصف والتأنيث فلكونهما علمين للمذكر وتضاد الوصف العلمية والتذكير التأنيث واما انتفاء العجمة وغيرها فلكونهما عربيين وكون كل منهما موحدة وليس فيهما الف ونون مزيدتان وليسا على وزن الفعل اذ لم يجيء الفعل على هذا الوزن وجيه الدين

قوله عدل عنهما ذكر المصرع وغيره لانهم قصدوا ان يجعلوا عامر وهو وصف علما ثم عدلوا عنه الى عمر فجب تقديران تقدير عامر علما وتقدير خروج عمر عنه لكن في كلام الشيخ انه معدول عن اسم الجنس وهو بناء في ما مر يمكن الجمع بانه حكم بعدوله عن اسم الجنس بعد تقديره ايضا علما فتدبر

لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها (الوصف) وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذ مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص (شرطه) اي شرط الوصف في سببية منع الصرف (ان يكون) وصفا (في الاصل) الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه (فلا تضره) بان تخرجه عن سببية منع الصرف (الغلبة) اي غلبة (الاسمية) على الوصفية

يخرج اسم المكان والزمان ومضرب مثلا مضرب معناه مكان الضرب فيدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لكن على صفات نفسه
كفاية الطالبين

٣
فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف
نقادي

٤
وهو كون الاسم انما فسره به لان الوصف يطلق على معنيين احدهما تابع يدل على معنى في متبوعه والثاني كون آه ان المعتبر في باب منع الصرف هو الثاني
وجيه الدين

الفرق بين الوصف والصفة والمتكلمون فرقوا بينهما وقالوا الوصف قائم بالواصف والصفة قائمة بالموصوف هناك احتاج الى هذا التأويل لان الاسباب امور معنوية ولو لم يؤول يلزم كونه لشيء سببا لنفسه هذا
چلبي

٥
اي في احمر والموصوف مع الصفات صفة البعض لانه يأخذ التاء من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله قال العصام والذكورة ايضا وفيه ان مثل الذكورة والانوثة لو كانت من جملة الصفات التي كان الاخذ معها موجبا للوصفية يلزم ان يكون جميع الاسماء النكرة وصفا لانها تدل على ذات مبهمة مأخوذة مع الذكورة والانوثة فيلزم ان يكون مثل انسان وفرس وحيوان وحجارة وتجارة وكتابة وصفا وليس كذلك
عصمت

٦
يفهم من هذا الكلام ان الوصفية انما تعرض لاسماء العدد اذا جعلت نعتا للمعدود واطلقت عليه دون سائر استعمالاتها مع ان كل اسم عدد استعمل مع مميزه يراد منه ذات ماله تلك المرتبة من مراتب العدد فيكون اكثر استعمالات العدد بل جميعها في معنى الوصفية
جار

٧
وصف باربع دفعا للتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العدد لا يكون معدودا
نقادي

٨
فان قيل لم فسر الشارح معنى الاربع بان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة قلنا لانه وقع صفة النكرة

الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصها ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى القرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة (فلذلك) المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة (صرف) لعدم اصالة الوصفية (اربع في) قولهم (مررت بنسوة اربع وامتنع) من الصرف لعدم مضرة الغلبة (اسود وارقم) حيث صارا اسمين (للحية) الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض (وادهم) حين صار اسما (للقيد) من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم تخرج استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال (وضعف منع افعى) اسما (للحية) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث (و) كذلك منع (اجدل للصقر) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة (واخيل للطائر) اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية مطلقا

اشارة الى المتعدد لان اراد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب

قوله تفسير للدهمة وهي السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اي اسود وسوداء وفي قوله تعالى مدهامتان اي سوداوان والحديد الاسود كقول قبعثرى ملك من العرب للحجاج بن يوسف وقال الحجاج للقبعثرى متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج فقال مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير مختصر

قوله الاول للحية السوداء تبع الشارح الشيخ الرضي وبعض كتب اللغة لكن مقتضى كلام المص كما صرح به السيد ان اسود للحية مطلقا وبه صرح في القاموس حيث قال انه الحية العظيمة ولم يعتبر السواد وارقم لا حية الحيات او ما فيه بياض وسواد للحية الذكر انتهى ومنه يعلم انه لا يلزم في عروض الاسمية نقل المعنى الوصفي في الجملة كما جزم به الشيخ واقتضاه كلام الشر وان المص لم يرد بالغلبة المعنى الاصطلاحي بل مجرد كثرة الاستعمال في معنى اسمي عيسى الصفوى

قوله جواب سؤال مقدر وهو ان من اين علم انها اوصاف بحسب الوضع واذا استعمل اسود في كل واحد من افراده بلا خفاء في الوصفية واذا نقل الى الاسمية بالغلبة لا يلاحظ فيه الوصفية محرره

قوله بالكلية لانها استعملت في نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد وانت خبير ان في معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية توقادي

لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم المنصرف (التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء) لا بالالف فانه لا شرط له (شرطه) في سببية منع الصرف (العلمية) اى علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة (و) التأنيث (المعنوي كذلك) اى كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجواز منع الصرف ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله (وشرط تحتم تأثيره) اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة (زيادة على الثلثة) اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب (او تحرك) الحرف (الاوسط) من حروفها الثلثة مثل سقر (او العجمة) مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تأثير تأنيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي هي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب (فهند يجوز صرفه) نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه (وزينب وسقر) علما الطبقة من طبقات النار (وماه وجور) علمين

عن الالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط فيه

في منع الصرف لما استوان الالف سبب قائم مقام السببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأنيثا وضعيا لازما للكلمة

يشير الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة من ان العلمية وصف لا يقوم الا بالموصوف فلا يستقيم الحمل فاجاب بان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه على الاختلاف عند البصرية والكوفية چلبى

لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة وهو للجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقط وضعته ثانيا معها وصارت التاء كلام الكلمة في هذا الموضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا وجيه الدين

قوله اى كالتأنيث بالتاء في كونه مشروطا بالعلمية لان التأنيث المعتبر هو اللازم وانه لا يكون لازما الا بالعلمية ولذا لا صرف جريح في مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصف الاصلي والتأنيث المعنوي بدون العلمية سعد الله

يعني ان هذا التأنيث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر

يعني ان التأنيث المعنوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج في وجوبه الى شئ آخر قره داوى

لا يخفى انه لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف ان احد الامور الثلثة شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي مع العلمية الا ان يرجع ضمير تأثيره الى التأنيث المعنوي الذى يشترط فيه العلمية وتحقق وانما قال وشرط تحتم تأثيره ولم يقل وشرط تأثيره لان احد ما ذكرنا من الامور الثلثة ليس بشرط التأثير بل هو شرط لوجوب التأثير كما لا يخفى كبير

قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور آه القوم اعتبروا ثقل السببين في غير المنصرف يدل على ذلك تفصح كتب النحو فمنعوا منه الجر والتنوين لئلا يلزم زيادة الثقل ولعل وجهه

علمين لمذكرين (ممتنع) صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة (فان سمي) اي بالمؤنث المعنوي (مذكر فشرطه) في سببية منع الصرف (الزيادة على الثلثة) لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها (فقدم) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل (منصرف) لان التأنيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم مقامه شيء والعلمية وحدها لا يمنع الصرف (وعقرب) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل (ممتنع) صرفها لانه وان زال التأنيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي (المعرفة) اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة (شرطها) اي شرط تأثيرها في منع الصرف (ان تكون علمية) اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة

[يسمى] بهما رجل انصرفا وثانيهما ان لا يكون تأنيثها بتأويل كرماد فان تأنيثه بتأويل الجماعة فاذا سمي به مذكرا انصرف وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب المعنى الجنسي في المذكر ثم ان تساوي استعماله مذكرا ومؤنثا يساوي الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح واجيب بان مراد المصنف ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الاخران من تحرك الاوسط والعجمة بعد التسمية للمذكر وذلك لا ينافي وجوب شرائط اخر وفيه ان السؤال انما وقع من وجه ترك شرائط آخر لا بد منها فالجواب بهذا الوجه غير مفيد ويمكن ان يقال في الجواب بان المراد بالمؤنث المعنوي في قوله فان سمي المؤنث المعنوي مذكرا الاسم الذي هو مؤنث معنوي لا غير فلا حاجة الى هذه الشرائط الثلثة

عصمت

قوله لان الحرف الرابع في حكم التأنيث فكما ان تاء التأنيث لفظا يؤثر وجوبا في علم المذكر كطلحة فكذا ما في حكمها ولم [يعتبر] هنا تحرك الاوسط لانه نائب عن الحرف الرابع واعتبار نائب النائب بعيد وكذا العجمة لانها تقوي التأنيث ولا تؤثر في التأنيث الساكن الاوسط وقد زالت التأنيث بالعلمية للمذكر

وجيه الدين

وانما شرط في المعنوي الزيادة اذا سمي به مذكر لان التأنيث المعنوي باعتبار مدلوله وقد فات بتسمية المذكر فلم يبق الا اعتبار اللفظ فاعتبر الزائد على الثلث لان فيه شمامة تاء التأنيث فكان فيه تاء ولا يعتبر ما دون ذلك لفوات المعنى المتقدر بالتاء

بكر

قوله وعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي كذا ذكره المصنف بعينه وذلك ان تقول اراد بالمؤنث المعنوي في المقام ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان مؤنثا حقيقيا اولا والتاء في عقرب مقدرة كما صرح به الشيخ فلا يكون حكميا فليتأمل فلا يتصور كونه سببا ذهب المصنف كثيرون الى انه جعله في حكم المنصرف وح يتصور كونه سببا اذ كان في حكم المنصرف ويمكن ان يكون له اثر فيما اذا حذف اله التعريف واعتبر التعريف الاصلي كما قيل في اجمع فكان الاولى ان يقول او في حكم المنصرف فلا يناسب جعله سببا ويمكن التوجيه بالتكلف في العبارة

عيسى الصفوي

وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية (العجمة) وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف شرطان (شرطها) الاول (ان تكون علمية) اي منسوبة الى العلم (في اللغة العجمية) بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح فيه سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة (و) شرطها الثاني احد الامرين (تحرك) الحرف (الاوسط او زيادة على الثلثة) اي على ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين (فنوح منصرف) هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر

قوله وانما جعل يعني لم يجعل العلمية سببا كما جعل جار الله العلامة لانهم جعلوا كلها من العلل فرعا عن غيره وكون التعريف فرعا عن التنكير اظهر من فرعية العلمية لمقابلة التعريف التنكير دون العلمية فان قيل لما لم يكن العلمية سببا عنده فلم قال فيما سيأتي وما فيه علمية مؤثرة بل لو اجابه يقال وما فيه معرفة مؤثرة قيل جرى على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بان يراد بالعلمية التعريف العلمي وجيه الدين

لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بالواسطة لان العلمية نوع من انواع التعريف الذي هو فرع التنكير جلبي

وجه الاظهرية في تعريف بلا واسطة وفرعية العلمية بواسطة كونها نوعا من المعرفة مطلقا ولا شك ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بالواسطة سعيد افندي

وتعريف العجمة منها مخالفة ابنية كلام العرب ومنها نزل العرب في اعلامها ومنها جهل اشتقاقها ومنها اجتماع الصاد والجيم في كلمة كالصولجان وهو ما يجتمع فيه الماء والحصر ومنها يقع الراء والنون نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجيم فانهما لا يجتمعان في العربية الا في لغة وهو الجنفل قال في الصحاح هو فارسي معرب لان القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة كلام ومنها يقع الزاء العجمية بعد الدال المهملة نحو مهندز ومنها ان يكون فيها غير حروف العربية كالقاف والياء والجيم والزاء فاضل جلبي

لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتانيث اللفظي او علامة مقدرة كالتانيث المعنوي لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاج فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها لما كانت اخفى من التانيث المعنوي لا يظهر في بعض تصرفات مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيها احد الامور الثلثة حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية نوقادي

ام معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التأنيث المعنوى فانه علة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها ههنا بالاستقلال (وشتر) وهو اسم حصن بديار بكر (وابراهيم ممتنع) صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح (والجمع) وهو سبب قائم مقام السببين (شرطه) اي شرط قيامه مقام السببين (صيغة منتهى

قوله مثل بلمك على وزن عضد اسم ابي نوح عليه السلام كما اسلم
عب

قوله حصن بديار بكر في القاموس هو قلعة بايران بين بردعة وكنجه وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث من حيث اسم بلدة وكان الشارح فر من هذا وقال اسم حصن ولم يقل اسم بلدة لكنه لا ينفعه اذ الظاهر انه اسم لنفس البلدة لا للجدران
عصمت

وانما بين المصنف فائدة الشرط الثاني ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية في العجم
نوقادى

قوله ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر ونقدم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح عملا لا صل هذا الكتاب على المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذا المثابة
لاري

قوله والاولى تقديم ما هو متفرع اقول فيه بحث فانا لا نسلم ان المتفرع على وجود الشرط ينبغي ان يتقدم على المتفرع على عدمه فان معنى الشرط انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط لا وجوده عند وجوده وح كان الاولى تقديم ما يتفرع على اصل معناه فتدبر محرم فائدة الاسم الاعجمي اذا وافق عربيا كاسحق فانه مصدر اسحق فلو سمي به قاصدا المعنى المصدري فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا اللفظ فغير منصرف قال ابو حيان فان جهل القصد حمل على عادة الناس في التسمية باسم الاتباع
عيسى الصفوى

قوله واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام اي الاسماء المشهورة المتداولة في لسان العرب قيل قلما يخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه صد فشيث وعزير فلا يمكن ان يقضي فيه العجب انتهى هذا الحصر غير مستقيم لانتقاضه بشيث وعزير والجواب ان شيثا لم يذكر في القرآن وان عزيرا استعمل منصرفا وغير منصرف وقد قرأ بهما في قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله والحاصل ان لفظ شيث لم يذكر في القرآن

وصيغة منتهى الجموع المتداولة في السنة النحاة هي هذه الصورة المذكورة جلبي

اي تكون هذه الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى

قوله منتهى الجموع المراد من المنتهى الانتهاء ومن الجموع ما فوق الواحد هكذا افاده بعض المحققين عصمت

اي اكثر من مرة واحدة بحيث لا يقبل الجمعية الكسرة ... وهو المقصود في وجه تسميته بصيغة منتهى الجموع

فقط الا ان الواقع هكذا فتأمل

سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة وهو ما جمع بواو ونون او ياء ونون او الف وتاء

فان قلت الصيانة عن التغير لا يستدعي ذلك فانها تحصل بالجمع ايضا فلم لم يشترط البناء كما شرطت في بعض الاسباب لهذا الغرض

قلت المراد بمنع التغير حفظ معنى الجمعية ليظهر قيامه مقام السببين عصمت

قوله عن قبول التغير اي يقبل التغير لا هذه الصيغة لم تقبل التغير فاما مثل رجال فانه لم يتغير يقبل التغير

الجموع) وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين
تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا تغير الصيغة
فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول
التغير فتؤثر (بغير هاء) منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد بها
تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارة
وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات
كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل
في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس
جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر فخلا فرازنة
فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع
على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان
بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها (كمساجد) مثال لما بعد الفه
حرفان (ومصابيح) مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن
(واما فرازنة) وامثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فمنصرف)

لان المفردات الواردة على هذه الصيغة يقبل التغير جلبي

بغير هاء اي بغير التاء التأنيث وسمي هاء باعتبار انقلابها اليه عند الوقف ولهذا يندفع ما قيل انه منقوض بفوارة لكون هائه ليس للتأنيث لانه اذا كان بالتاء يكون منصرفا لمشابهة المفرد لفظا ومعنى نحو ملائكة فانه مشابه لكراهية اما المشابهة بينهما لفظا فمن حيث الموازنة وهو ظاهر واما المشابهة من حيث المعنى فلوقوع كل منهما على كثيرين ثم وقوع الجمع عليه ظاهر واما وقوع المفرد المذكور فلانه مصدر وهو صالح لان يقع على القليل والكثير عافية

والمراد بالهاء الحرف الدال على التأنيث غير الالف بطريق عموم المجاز وهو ان يراد باللفظ معنى شامل لمعناه الحقيقي والمجازي او المعنيين الحقيقيين والقرينة شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى في عرفهم كما ان القرينة لا اضع قدمي دار فلان اي لا ادخل دار فلان العرف العام يشتمل حالتي الوصل والوقف واما ارادة التاء بطريق الاولى وحقيقة الهاء مراد بهاء الموقوف فلا يشتمل الحالتين اقول يمكن ان يجيب بان يقال الاكونه بغير تاء يستلزم كونه بغير هاء لان الهاء حاصل من التاء في حال الوقف فاذا لم توجد التاء لم يوجد الهاء وهو ظاهر فارادة التاء بطريق الاولى تشتمل الحالتين وكذا كونه بغير هاء منقلبة من تاء التأنيث يستلزم كونه بلا تاء لان جميع الاسماء صالح للوقف مختصر الكافية للبركوي

عطف على مقدر وتقديره المراد بها ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها في الاولى على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على مجازية باعتبار الاولية م

قال الازهري قوله تعالى فارهين اي حاذقين والفارة من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهري ويقال للبرذون والبغل والحمار فاره بين الفروهة وجمع فرهة وفره مثل صحبة وصحب لمحرره

جواب سؤال مقدر تقديره كانه قيل لو قال المصنف لغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف فاجاب بقوله ولا حاجة آه لمحرره

فيصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء (وحضاجر علما للضبع) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونها علما للضبع (غير منصرف) لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية (لانه منقول عن الجمع) فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي الضبع مبالغة في عظم البطن كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع بشرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية (وسراويل) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد

صيغة منتهى الجموع وهو كاف لمنع الصرف   لمحرره رضا

ف
فان قلت شرط السبب ايضا سبب لتأثيره فكيف منع سببيته ونحن شرطيته قلت المراد نفي السببية المعتبرة في المعدود في تعريف غير المنصرف لا مطلق السبب   ع ص

بد
قوله حال كونه علما فهو حال اما عن المسند اليه كما رأى ابن مالك واما عن مفعول اعني المقدر واما عن الضمير المستكن في غير منصرف على ما اختاره الشارح   وجيه الدين

بد
قوله بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع بينه الشارح على ان قوله لانه منقول عن الجمع ليس علة لوجود الجمعية الاصلية التي هي سبب لمنع صرف حضاجر والجمعية المانعة من الصرف اعم من ان يكون حالية او اصلية ويمكن تقرير الجواب عن النقض بحضاجر بان حضاجر لفظ له معنيان احدهما المعنى الجمعي الاصلي والثاني المعنى العلمي الحالي وعلة منع صرفه كونه جمعا بصيغته منتهى الجموع وهي غير منفكة عنه حال كونه علما للضبع كما ان مصابيح حال علميته لكتاب ايضا غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع فان قلت العلمية ضد للجمعية فكيف يعتبر الجمعية الاصلية حال العلمية قلت الممتنع اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار الضدين عند وجود الاخر وههنا اعتبر الجمعية وحده ويمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف فيه   عصمت

ند
فكذلك وضع مساجد علما على شخص يكون غير منصرف وان كان في اللفظ اسما مفردا الا انه في التقدير جمع   محرره

ند
لا للجمعية الحالية فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم في الحال كمساجد وفي الاصل كحضاجر علما للضبع   لمحرره

بد
قوله قلنا علميته اي علمية لفظ حضاجر بهذا الاعتبار اي باعتبار كونه علما للضبع مع كون الضبع انثى الضبعان غير مؤثرة في منع الصرف لانه علم جنس والمؤثر في منع الصرف هي العلمية الشخصية والتأنيث غير مسلم فيه لان حضاجر علم لجنس الضبع مذكرا كان ومؤنثا فقوله مذكرا كان او مؤنثا من باب التسامح في العبارة لان الشارح صرح بان الضبع هي انثى الضبعان لكن

والكثير ولا جمعية لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في شرح منصرف
منه فهو ان لم يتصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على
قاعدة الجمع كما قلت (فقد قيل) في التفصي عنه (انه) اسم (اعجمي) ليس
بجمع لا في الحال ولا في الاصل (حمل) في منع الصرف (على موازنه) اي على ما
يوازنه من جموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من جهة الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا
التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن (وقيل)
هو اسم (عربي) ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه (جمع سروالة تقديرا) وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم
ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه
جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل (واذا صرف) اي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل
في الاسماء الصرف (فلا اشكال) بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى
التفصي عنه (ونحو جوار) اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا
كالجواري والدواعي (رفعا وجرا) اي في حالتي الرفع والجر (كقاض) اي
حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني

يشير الى ان اسم الفاعل ما من مضاف الى المفعول لاعتماده
على الموصول المقدر اي على ما يوازنه سراويل ويشاركه
في الوزن — نوقادي

قوله لكنه من قبيله حكما الخ يريد به جواب سؤال اورده صاحب
المتوسط فانه كان على المصراع يقول ان موانع الصرف
عشرة على الجواب الاول وهو الحمل على الموازن وان الجمع المانع
عن الصرف تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض
المصنف لهما وجوابه كما ترى — چلبي

ومن الجواب الاول يلزم كون الاسباب عشرة ومن الثاني يلزم
كون الجمع على ضربين تحقيقي وتقديري كالعدل — محرره

قوله جمع سروالة تقديرا يعني لم يستعمل المشهور سروالة فيقدر
ليكون واحد سراويل لئلا ينتقض القاعدة وقيل بل هو جمع
محقق قال الشاعر من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف
فمن هذا الاكلام في منع الصرف قال السيد في سروالة لغة
في السراويل واذا ليس مراد الشاعر عليه من اللوم قطعة من خرق
السراويل قال صاحب المتوسط اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف
يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف
تحقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض لهما في موضعهما
واجيب عن الاول بان حمل الشيء على الشيء للاشتراك في الوزن لا يوجب
ان يكون معدودا في اصول العلل وعن الثاني بان المراد مطلق
وهو يتناول التحقيقي والتقديري ولذلك لم يتعرض للتحقيقي
والتقديري ولا تم بين كونه مقصودا — عافي شرح الكافي

قوله فلا اشكال فيه لان هذا الوزن انما يمنع الصرف اذا كان
جمعا فلما انتفت الجمعية منصرف من غير اشكال فانا لا اشكال
في منع صرفه بدون الجمعية اذا كان عربيا وبدونها العجمة ان كان
عجميا فيحتاج التصحيح قال في الشرح واما من قال العلة
بونه لا يبطل في الاحاد فلا اشكال عليه صرف او لم يصرف
وفيه بحث — عوض افندي

وهو جوار يريد به ما كان جمعا لفاعلة معتل اللام كغواش
على غاشية ومواشي جمع ماشية ونظائرها اعلم ان البعض

جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر ولا وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة

ايضا منصرف فلا يرد ما قيل انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرض في التركيب عوض الياء المحذوفة او حركتها هذا مبني على اختلاف المذهبان وجيه الدين

ولان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة

قوله فاصل جوار الى قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكر من ان الاعلال متقدم على ما يعرض على الكلمة بعد تمامها عصام

اي القاعدة المقررة في علم الصرف وهي ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة منونة تثقل عليها الحركة والتنوين سيما في الجمع الممتد م

قوله على وزن سلام يعني لم يبق فيه صيغة منتهى الجموع ويكون على وزن المفردات مثل قوارة المنبهة بكراهية عصمة

قوله وذهب بعضهم بعضهم منهم من جعل غير منصرف بجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال يوجب لفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد تكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جواري بالتنوين لان الاصل في الاسم الصرف ثم جواري بحذفها واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة لتخفيف الثقل بحذف الياء للساكنين لاري

وهو الاكثر كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بغيرهما موجودين قبل الاعلال واذا السبب والشرط ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارها وبعد الاعلال ايضا م

خفيفة فما وقع فيه لا اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في الحالتين كما عرفت (التركيب) وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو النجم وبصرى علمين (بشرط العلمية) ليأمن من الزوال فيصير له قوة فيؤثر بها في منع الصرف (وان لا يكون باضافة) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف (ولا باسناد) لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعرب فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد بانهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك

اعتبار هذا القيد فان اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد فحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او وصفيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه لاري

سه
اي من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المتن لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لا يكون الا في المعرب فلا يرد آه

سه
قوله فلا يرد آه وجه الورود ان الشرط المذكور مع التركيب يتحقق فيه فيكون غير منصرف وليس كذلك ولما اعتبر في مفهوم التركيب عدم جزئية الحرف فهما خارجان عن التركيب
ملا اسكندى

سه
لان التركيب الاضافي يوجب خروج الاسم الى حكم الصرف فكيف تؤثر في منعه هندى

سه
قوله تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه على اختلاف المذهبين في غير المنصرف فلا يحصل المنصرف غير المنصرف لان الشيء الواحد لا يصلح ان يكون سببا للحكمين المتنافيين مثل عمركم وعثماننا يكون منصرفا او في حكمه
وجيه الدين

سه
قوله فكيف تؤثر في المضاف اليه اي التركيب الاضافي في المضاف اليه ما يضاده اي منع الصرف الذي تضاده الصرف اياه او يضاد منع الصرف اياه فلا يرد عليه نحو مررت بغلام احمد فان منع المضاف اليه غير منصرف لا انصراف وعدمه والا كانا احدين لكن لا يجتمع في رسم واحد حتى يلزم اجتماع المتضادين على ان الكلام على تقدير علية المركب الاضافي تخرج للمضاف الى الصرف الا انهم قالوا المركب الاضافي علما كيف العلم في الاعراب الا ترى ان عبد الله علما معرب باعرابين حافظ الدين اسكندى

سه
قوله في المضاف اليه انما قال في المضاف اليه ولم يقل في المجموع المركب من المضاف والمضاف اليه لان المضاف يعرب على القط فلا جرم يظهر تأثير التركيب في المضاف فقط
وجيه الدين

فلذلك احتاج الى اخراجها (مثل بعلبك) فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما (الالف والنون) المعدود من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما شابههما الالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما (ان كانا في اسم) يعني به ما يقابل الصفة والاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر ومار وعضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة (فشرطه) اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف (العلمية) تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنعه التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث (كعمران او) كانا (في صفة فانتفاء فعلانة) اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليتحقق شبههما بالفي التأنيث على حالهما ولهذا انصرف

اي من الحروف التي يكون الحروف الزوائد منحصرة فيها وهي حروف اليوم تنساه وجيه الدين

يعني كان تاء التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التأنيث لامتناع اجتماع علامتي التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة فتنعقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان ٣

قوله وللنحاة خلاف اختلف النحاة في سببيتهما لمنع الصرف فقال البصريون المانع الزيادة المشبهة لالفي التأنيث لا نفس الزيادة والا لزم ان يمنع نحو مسلمات علما وقال الكوفيون المانع من الصرف نفس الزيادة ولهذا تأثيرا لان المزيد فرع المزيد عليه ويلزمهم ان يمنعوا من الصرف نحو عنكبوت ولذا ترجح القول الاول وجيه الدين

قوله والراجح هو القول الثاني فان قلت هذا مخالف لما سبق من ان سببية كل واحد من العلل التسع لكونهما فرعا لشيء والالف والنون المزيدان فرع لما زيد عليه فانه يقتضي رجحان المذهب الاول قلت لعل هذا بيان فائدة اشتراط انتفاء فعلانة او وجود فعلى اذا كان الالف والنون في صفة انما يظهر على المذهب الثاني دون الاول كما لا يخفى عصمة

قوله ما يقابل الصفة الاسم قد يطلق ويراد به ما يقابل الفعل والحرف وقد يطلق ويراد به ما يقابل الكنية واللقب وقد يطلق ويراد به ما يقابل الصفة وهو المراد ههنا وجيه الدين

بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اما قائمة بذاتها كرجل وفرس وحجر واما قائمة بغيرها كالعلم والطول ٣

قوله وافراد الضمير الخ فعلى هذا كان المناسب ان يقال في منعه من الصرف بافراد الضمير موافقا للمتن فان قلت ما وجه ايراد ضمير التثنية في قوله ان كانا في اسم وايراد ضمير الواحد في قوله فشرطه وعدم جعلهما موافقين افرادا وتثنية وعدم اختيار العكس قلت الالف والنون باعتبار الوجود امران

عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة (وقيل) شرطه (وجود فعلى) لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها (ومن ثمه) اى ومن اجل المخالفة فى الشرط (اختلف فى رحمن) فى انه منصرف اوغير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف (دون سكران) فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة (و) دون (ندمان) فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف لانتفاء فعلانة لان مؤنثه ندمى لا ندمانة (وزن الفعل) وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببيته منع الصرف بل (شرطه) فيها احد الامرين (اما ان يختص) فى اللغة العربية (بالفعل) بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل (كشمر) على صيغة الفعل الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فهذه نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع

انه منصرف لانتفاء شرطه وهو وجود فعلى لان الشرط عند ذلك وانما لم يجئ منه فعلانة وفعلى لانه لما كان مختصا بالله تعالى لم يتصور فيه تأنيث لا بالتاء ولا بالصيغة فامتناعه فيه ليس لامر يرجع الى اللفظ بل الى الموصوف عافية

٣
قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط فالاولى ان يحمل الاختلاف الى الاستعمال واجيب بان لفظ الرحمن لم يستعمل عاريا عن اللام او الاضافة فابهم الاستعمال واما ما جاء فى تبارك رحمانا رحيما ومؤنلا فغير معتد به لكونه من كلام المصنفين چلبى

٤
اى لم يختلف فى منع صرف سكران لوجود العلتين فيهما وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فمنع من الصرف بالاتفاق واما قول بنى اسد سكرانة وغضبانة فلغة ردية عوض افندى

٥
قوله فان مؤنثه سكرى لا سكرانة قد شرح فى القاموس بمجئ سكرانة اللهم الا ان يحمل على ما فى الجوهرى من انه لغة بنى اسد فالمراد عدم المجئ فى اللغة المشهورة الفصيحى واما فى تلك اللغة فهم يصرفون سكران صرح به ابو حيان عيسى الصفوى

٦
قال وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغى ان لا ينون ولا يكسرها الا لمشاكلة المحكى لارى

٧
قوله دون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه آه الاحسن ان يكون المعنى انهم لم يختلفوا فى ندمان مثلا لا بمعنى النديم فانهم اتفقوا على عدم صرفه فلا حاجة الى التقييد كلام المص الا ان الشارح تبع عامة الشروح حتى شرح المص فحمل على ما كان بمعنى النديم ولكن لا ان يريد ما مر ويمكن حمل كلام الشارح عليه بكمال التكلف فادركه عيسى الصفوى

٨
اى الشريب من المنادمة فى الشرب اما اذا كان بمعنى النادم من الندامة فهو غير منصرف لوجود الشرطين وجيه الدين

٩
قوله وهو كون الاسم على وزن يعد آه يشير بذلك الى ان الاضافة فى قوله وزن الفعل محمولة على السببية لا على زيادتها والا لم يحتج

بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى الاختصاص (و) مثل (ضُرِبَ) على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع الصرف الا بعض النحاة (او يكون) غير مختص لكن يكون (فى اوله) اى اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل (زيادة) اى زيادة حرف وحرف زائد من حروف (كزيادته) اى مثل زيادة حرف او حرف زائد فى اول الفعل (غير قابل) اى حال كون وزن الفعل وما كان وزن الفعل غير قابل (للتاء) لانه خرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجىء التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة (ومن ثمه) اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع احمر) عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء (وانصرف يعمل) لقبوله التاء لمجىء يعملة للناقة القوية على العمل والسير (وما فيه علمية مؤثرة) اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية سبب اخر

فان قيل اول احمر هى الزيادة فيتحد الظرفان والظروف قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح ظرفا للاخص ويراد اول حرف الاصول او يقال المعتاد فى اول صفة الزيادة وقوله زيادة اى مزية او على حقيقته فاضل

قال زيادة كزيادته او كالزيادة فى اول الفعل بعينها ككعلب ويشكر واحمد فان وقع الاسم على هذا الوزن ولم يكن الحرف الاول منه زائدا كان منصرفا نحو ايفع واولق فان وزن الفعل فعلل فى الاول ووزن الثانى فوعل دون افعل لكون الهمزة فيهما اصلية عوض افندى

قوله ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى آه قال الشيخ الرضى الحاق التاء باسودة لا يضر لانه عارض بسبب غلبة الاسمية والاصل ان يقول فهى مؤنثة سودا ومنه يعلم ان المراد غير قابل بحسب الاصل ولا حاجة الى التطويل بقولنا بالاعتبار آه ثم ان المراد عدم القبول ولو لاجل العلمية حتى انه جعل يعمل او ما يقبل التاء علما امتنع لانه بعد العلمية لا يدخل التاء صرح به فى المتوسط وغيره فلا تغفل فالمراد عدم قبول التاء بحسب الاصل ولاجل العلمية ويمكن ايراد اربع ايضا لان دخول التاء ليس بحسب الاصل عيسى الصفوى

قوله ومن ثمه قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلنا قد جرى عادة المصنفين من النحاة وغيرهم ان يجعل القاعدة المعروفة المستنبطة شرطا تسهيلا على المتعلمين فكان انتفاء الشرط الذى ذكروه يستلزم انتفاء المشروط فيكون عادتهم امارة لثبوت الحكم مصطفى چلبى

بمعنى الذى عبارة عن الاسم الغير المنصرف والضمير المجرور يرجع اليه فالمعنى الاسم الغير المنصرف الذى وجد فيه علمية آه عوض افندى

كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد فصرف ينتج ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وصغرى هذا الدليل نظرية يحتاج الى البيان فبينها المص بان قال كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد لان كل ما فيه علمية مؤثرة اما ان يكون العلمية شرطا فيه وتكون سببا محضا وما يكون

... فى دار الطباعة السيد احمد الحجابى القيصرى المدرس بدار السلطنة ...

ولتحترز بذلك عما يجامع الفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية (اذا نكر) بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق (صرف لما تبين) اى ظهر وتبين بيننا اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق (من انها) اى العلمية (لا تجامع مؤثرة الا ما) اى اسباب التى (هى) اى العلمية (شرط فيه) وذلك فى التأنيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية (الا العدل ووزن الفعل) استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر (وهما) اى العدل ووزن الفعل (متضادان) لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف (فلا يكون) اى لا يوجد معها شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط (الا احدهما) فقط لا مجموعهما (فاذا نكر) غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (بقى بلا سبب) اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر

الاصلية لانه يعلم من قوله اعتبار للصفة الاصلية ان العلمية لتجامع الوصفية يكون معلقا مصطفى چلبى

٦
وعند صاحب المتوسط المعرفة منها فيكون خمسة قيل عليه تركه ذكرها اولى لان المراد من المعرفة فى هذا الباب نفس العلمية فلا المغايرة بينهما حتى يصح معنى الجماعة عوض افندى

٧
استثناء من مفهوم قوله الا ما هى شرط فيه لا من منطوقه لانه لو كان من منطوقه لم يكن المستثنى منه متناولا لعدم ان يكون المستثنى عاما ومفهوم التأنيث والعجمة والالف والنون المزيدتان الكائن فى اسم نحو كذا

٨
قوله اى لا تجامع غير ما الخ فيه اشارة الى المذهب الامام الاعظم ابى حنيفة من ان الاستثناء تكلم بالباقى بعد الثنيا والا يلزم التناقض فى الكلام فعلى هذا المعنى قولهم جاءنى القوم الا زيدا جاءنى غير زيد فلا يرد انه يلزم تعدد الاستثناء من واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد اى بعد تقييد الحكم بالاستثناء الاول چلبى

٩
وانما قلنا ان العلمية ليست بشرط فى العدل ووزن الفعل لمنع الصرف العدل من غير العلمية فى نحو ثلث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية فى احمر اذا كان صفة متوسط

١٠
اذ لو كانت شرطا فيهما لزم ان لا يتحقق العدل والوزن بدونها والثانى باطل فالمقدم مثله ملازمة فظاهر واما بطلان التالى بدونها كما فى ثلث واحمر وان الشئ عام على العدل والوزن وعلى احدهما معا وانما قدر لصحة استثناء قوله الا احدهما والا ج ع

١١
قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه اذا لم يكن العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل يجوز ان تكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست شرطا فيهما فاذا لم يصدق ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان

المشروط بالعلمية من حيث هو وتحقق سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث
هو سبب الا على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من
اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ
بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب انه هذا امر غير محقق
لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم
ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل بل التحقيق بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه
لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار
الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
(وخالف سيبويه الاخفش) الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعل
اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على
في انصراف (نحو احمر علما) والمراد بنحو احمر ما كان فيه معنى الوصفية قبل
العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التفضيل
نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه

٣
على الشذوذ من يصمت بضم العين وتعريف العدل لا يصدق على الشذوذ لما عرفت في بحث العدل من عدم ايراد جموع الشاذة على قاعدة العدل فاصمت ليس معدولا من اصمت بضمتين
محمد امين

٤
قوله ان يجئ بضمتين لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجئ بهمزة الوصل في امر ذلك الباب اتباعا العين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس بمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما
نوقادى

٥
والجواب ان اصمت ان يشتهر في العربية من يصمت بكسر العين وهو لغة في يصمت بالضم وان لم يشتهر فلا عدل فيه

٦
قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود اصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن لحفظ نسانه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولو اصدقه النقض بآخر فانه معدول كآخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا انه عرفت فيما تقدم

٧
قوله وايضا قد عرفت يندفع النقض بآخر على وزن الفعل حيث قيل انه معدول عما كان مع اللام والاضافة ومن
وسمعت من بعض الثقات ذي العلم وكمال رغبته كدوى

٨
اي لا يقتضي منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا
نوقادى

٩
اعلم ان قوله هذا بمنزلة الاستثناء عن قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال كلما كان فيه صفة مع سبب آخر اذا نكر بعد التسمية كان غير منصرف عند سيبويه فلم لم يتعرض لاخراجه واما تقدير الجواب فظاهر ثم اسناد المخالفة الى سيبويه اولى على مذهب المصر لكون مذهب الاخفش موافقا له فيكون التصريح ظاهرا على المفعولية عوض عما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس بخفي
نوقادى

١٠
اعلم ان الاخفش ثلثة ابو الخطاب استاذ سيبويه وابو الحسن سعيد بن سعد تلميذ سيبويه وابو الحسن سعيد بن

قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية (اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية) اي انما
خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية (بعد التنكير)
وانها لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
فيه اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية
التي فيها سواد وبياض ففيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت عنه بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب
واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر فالمعتبر

للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا ومفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او بحذف منه اي خالف مخالفة اعتبارا للصفة وان كان سيبويه مفعولا يجوز ما ذكرنا من الوجوه لا كونه مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل ويمكن ح ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره هندى

فالخلاف راجع الى ان الوصفية الاصلية بعد الحكم بزوالها بالعلمية هل معتبرة ام لا فاعتبرها سيبويه ولم يعتبرها الاخفش شرح لباب

فالحاصل ان احمر قبل العلمية غير منصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك بعدها للوزن والعلمية لا للوصفية لزوالها بها اتفاقا واما بعد التنكير ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش قال سيبويه انه غير منصرف ايضا لاعتبار الوصف الاصلي بعده لان المانع عن اعتباره هو العلمية وهو قد زالت العلمية وهي بالتنكير فيبقى على سبب واحد فصرف لعدم اعتبار الوصف بعده لكون حق الزائل ان لا يعتبر واما القياس بنحو اسود وارقم ففاسد لان بينه وبين المبحوث عنه فرقا ظاهرا وهو ان شائبة الوصفية باقية فيه بعد التسمية لما ذكر في بحث الوصف بخلاف احمر بعد العلمية فانها ليست باقية فيه بعدها فلا يلزم من اعتبارها في احدهما اعتبارها في الآخر وبهذا يندفع ما يقال لهذا يستلزم صرف ما يمنع منه من الصفات التي غلبت الاسمية عليها مع وجود الاتفاق على منعه عوض

الظاهر انه عطف على وزن الفعل وفيه ان الالف والنون ليسا سببا لانتفاء شرطه وهو العلمية ويمكن ان يقال انه عطف على سبب واحد اي فلم يبق الا سبب واحد وهو وزن الفعل في نحو احمر او لم يبق الالف والنون في نحو سكران وهو ليس بسبب لكن لا يخلو عن بعد فالظاهر ان يقول فيبقى بلا اسباب وعلى سبب واحد خواقى

هذا هو المشبه تقديره فان قلت لا باعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل في الاسم الصرف كما انه لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية

سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله (ولا يلزمه) اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما (باب حاتم) اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية (لما يلزم) في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف (من اعتبار المتضادين) يعني الوصفية والعلمية فان العلم للمخصوص والوصف للعموم (في حكم واحد) وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن (وجميع الباب) اي باب غير المنصرف (باللام) اي بدخول لام التعريف عليه (او الاضافة) اي اضافته الى غيره (ينجر) اي يصير مجرورا (بالكسر) اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي لكونه وصفا في الاصل ولو كانت الوصفية معتبرة لكان هو غير منصرف للعلمية والوصفية الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة   متوسط

قوله باب حاتم وهو كل اسم كان في الاصل صفة مثل قائم وضارب ومضروب وغير ذلك   قطاعي

وانما لم يعتبر الوصفية في باب حاتم لمانع خاص وهو ان نعلم ان الوصفية تنافي العلمية في المعنى لان العلمية وضع الشيء لمدلول بعينه لا يتجاوزه والوصفية وضع شيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء مختصا غير مختص فامتنع لامتناع اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف فلما نكر زال المانع لاعتبار الوصفية فاعتبرت لزوال المانع فوافقت على اخرى فوجب منع الصرف لذلك   شرح المصري

بان كان في الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل ... او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان في الاصل صفة ثم جعل علما   م

اي سيبويه لكان متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي والا ... النفي الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فيفسد المعنى   ...

وفي هذا المقام احتياج الى علم الحكمة في اقسام التقابل ... والمتضادان شيئان لا يجتمعان كالليل والنهار   ...

قوله لكنه شبيه آه لا يخفى عليك ان سوق الدليل ... السؤال بقوله فان قلت وجوابه ان اللزوم ... اعتبار ... في حكم واحد باطل وينقض جوابه ان اعتبار الوصفية حال العلمية غير مستحسن   بخاري

اي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير منصرف ... صرح الشارح باب غير المنصرف لئلا يتوهم ان المراد باب ما فيه علمية مؤثرة   عصمت

بان يقول بكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة وان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف في غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لانه موصوف الاسم وهو مذكر لا يعقل فيجمع

قوله قد يكسر الخ لان المانع من غير المنصرف تنوين التمكن الذي يدل على امكنية الكلمة والحركات الثلث الاعرابية تناسب ان يمنع منه احدى الحركات ليكون لمنع التنوين فائدة ومعنى فاختاروا الكسرة التي هي علامة الجر الذي ليس في الفعل فمنع الكسر بتبعية منع التنوين عصمت

قوله لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا ولو كان احدهما على سبيل المجاز فلو اكتفى به لم يعلم انه معرب والوجدان يقولون على الحركة الا ان يريد احدها او افرادها في الكلمات ثم نقول الاولى به ليفيد انه لو اكتفى بالكسر لتبادر البناء على انه لو اطلق على حركة الاعراب كما هو المفهوم منه ايضا لم يحتج الى قوله اي بصورة الكسر فتأمل الا ان يكون المراد من تفسيره ان هذا الاطلاق ليس على الحقيقة فتأمل عيسى

قوله اعني اللام او الاضافة لك ان تقول يدخل على خواص اخر كالاسناد اليه والفاعلية ونحوها وحكم المنع بحاله فلم خصص خاصة بذلك وقيل وجهه انها معيرتان للاول الاسم دون غيرها فتأمل عيسى الصفوي

قوله وحيث ضعفت آه قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام والاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة واللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواشي بيت الله معاقبة للتنوين المقدر محب

قوله وسقوط التنوين آه هذا خلاف الظاهر مع وجود اللام المحسوس ويرد عليه ان ضعف المشابهة مع اصالة الانصراف تعين الانصراف كما ان وجود احدى التعين لضعف لا يجعل الاسم غير منصرف ثم ان اهل هذا الخلاف ثمرة ام لا قيل لا ثمرة واقول بل فيه ثمرة لان من قال بعلم الانصراف يجوز فتح صفته لتوهم الفتح فيه ونظيره في كلام العرب كثير عاشكندى

فان قيل المرفوعات جمع المرفوعة لا جمع المرفوع قلنا انه يجمع غير العقلاء جمع السلامة يجمع بالالف والتاء لا مع الواو لان الواو مخصوص بالعقلاء فاذا يكون واحدها مرفوع لا مرفوعة رضا

هذا الجمع مطرد صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات (هو) اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد (ما اشتمل) اي اسم اشتمل (على علم الفاعلية) اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي هو انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء (فمنه) اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية (الفاعل) وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق (وهو) اي الفاعل (ما) اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم يعجبني ان ضربت زيدا (اسند اليه الفعل) بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (او شبهه)

يعني العلامة لان لا لمعان تحو ... الان الياء مصدرية جلبي

كل ما يرفع الفاعل تسعة الماضي والمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وفعل ما لم يسم فاعله واسماء الافعال ثم الفاعل على ثلثة اضرب فاعل في اللفظ والمعنى نحو قام زيد وفاعل في اللفظ دون المعنى نحو مات زيد وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى وكفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا

قوله ولا شك الخ قوله اذ معنى الرفع المحلي الخ في محل جواب سؤال اورده الهندي حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاء في هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا هذا كلامه ولقد اورد الشارح عبارته جوابا للسؤال وهذا من باب الزام الخصم بما اورد سؤالا مصطفى جلبي

لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية وجعل العهد على ما مر آنفا لاري

من اسم بمعنى البعض مرفوع محلا بانه مبتدأ خبره الفاعل كما في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا تقديره وبعض الناس من يقول آمنا فيض الله

قوله او مما اشتمل على علم الفاعلية لكن بعيد جدا لانه خلاف عادتهم لان عادتهم تقسيم المعرف بعد التعريف لا تقسيم التعريف والاولى ارجاعه الى المرفوعات وتذكيره على تاويل المرجع بما اشتمل آه وعلى هذا يوافق قوله ومنها المبتدأ جلبي

وانما قدم الفاعل لان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي وما كان عامله لفظيا اولى مما كان عامله معنويا وقدم ابو سراج وابو علي الفارسي المبتدأ على الفاعل لان المبتدأ مع خبره جملة اسمية وهي اقوى من الفعلية لان الاسم في الافادة مستغن عن غيره شيخ الكهي

وهذا يوافق ما نقل عن امير المؤمنين علي رضي الله عنه قال الجبا

اوما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف (وقدم) اي الفعل اوشبهه (عليه) اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل (على جهة قيامه به) اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به (مثل) زيد في (قام زيد) فهذا مثال لما اسند اليه الفعل (و) مثل ابوه في (زيد قائم ابوه) فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل (والاصل في الفاعل) اي مما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع (ان يلي الفعل)

في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين زيد ضرب فجعلوا زيد في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى قيد قدم عليه في تعريف الفاعل بل لا بد من تركه واما عند البصريين ومن تبعهم فالفصل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسند الى الاسم فالفعل ليس بمسند الى الاسم والاسم ليس بفاعل بل مبتدأ فلا حاجة الى اخراجه من تعريف الفاعل بقيد وقدم بل خرج بقيد اسناد الفعل اليه عصمت

لانه يصدق عليه انه اسند اليه شبه الفعل وقدم عليه مع انه ليس من افراد الفاعل لكن التقديم في امثال هذه المواضع ليس بواجب فيخرج عن التعريف بتقييد التقديم بالوجوب كذا

فان كريما اسند الى من يكرمك ومقدم عليه لكن لا يجب تقديمه نوعه لجواز ان يقال من يكرمك كريم عصام الدين

منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه وجوبا فالفاء جواب شرط محذوف اي اذا كان الامر كذلك فان قلت الخ عاشيكندي

قوله قلت المراد الخ وفيه نظر لان اعتبار الوجوب في قوله قدم عليه بعيد ثم اعتبار وجوب تقديم نوعه خصوصا في التعريفات وان سلم هذه التكلفات فلا يخلو عن دور لانه يتوقف تعقله اولا لان هذا النوع اعني نوع الفاعل من جنس المسند اليه الواجب تقديمه فيتوقف تعريف الفاعل على تعريف الفاعل فالاولى ما قال المص في شرحه ان لفظ قدم عليه ليس للاحتراز بل لدفع توهم الدخول جلبي

لان تقديم نوع ما اسند الى الفاعل واجب لانه اذا اخر صار مبتدأ وخبرا لا فعلا وفاعلا ح فيما لم يقل قياما او قائما لئلا يخرج عن مثل زيدا وطال زيد هندي

اي حصول الفعل بذلك الاسم وصدوره عنه وطريق قيامه به ان لا يكون على صيغة المجهول فاحترز به عن نحو ضرب زيد ومضروب زيد هندي

قوله اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه

المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (فلذلك) الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل (جاز ضرب غلامه زيد) لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز (وامتنع ضرب غلامه زيدا) لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما قول الشاعر. جزى ربه عنى عدى بن حاتم. جزاء الكلاب العاويات وقد فعل. واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء (واذا انتفى الاعراب) الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع (لفظا فيهما) اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة (والقرينة) اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يتعهد ان يطلق على ما وضع باذاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما

التزم تأخيره عنه وضعا كاملة

قوله توالى اربع آه ليس كون الفاعل كالجزء علة مستقلة لذلك والا يلزم توالى اربع حركات فى مثل ضرب زيد ايضا وليس كونه مضمرا متصلا بالفعل علة مستقلة لذلك والا يلزم التوالى فى مثل ضربك ايضا بل المجموع كون الفاعل على اللفظ مضمرا متصلا وكونه بحسب المعنى كالجزء اعنى لكون المجموع كالكلمة الواحدة عصمت

قال فلذلك اللام للتعليل فقيد الاولى اصلا علة الجواز للمثال الاول وامتناع الثانى والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل وللتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك فى الجمع بين الفاء واللام

الاولى ترك هذا التفصيل فى قوله الذى يقتضى لانه يلزم ان يكون المقتضى والمقتضى شيئا واحدا وانه غير جائز مع مخالفة الاصل لتقدم مرجع الضمير رتبة بالسبب المذكور وهو هذا الاصل عصمت

قوله خلافا للاخفش وابن جنى اعلم انهما متخالفان فى جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ولم يخالفا وان دل ظاهر العبارة فى بادى الرأى لكن خالفا فى لزومه فى المثال المذكور وامثاله وتحقيقه انهما يقولان ان الفعل المتعدى كما يحتاج الى الفاعل يحتاج الى المفعول به ايضا بلا مزية بينهما فكان حقهما ان يلى الفعل فان تلى الفعل الفاعل كان المفعول به ساقطا عن مرتبته فان يلى المفعول كان الفاعل ساقطا عن مرتبته لان حق كل منهما ان يلى الفعل فاذا تقدم احدهما كان الآخر ساقطا عن محله ومرتبته فعلى هذا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فقط وهذا جائز بالاتفاق واذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح خلافا للاخفش وابن جنى ليس بسديد وجعل المخالفة متعلقا الى قوله لتأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا الى قوله وذلك غير جائز لا يخفى السياق والسباق مصطفى جلبى

لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى (وكان) الفاعل (مضمرا متصلا) بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت (او وقع مفعوله) اى مفعول الفاعل (بعد الا) بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا (او بعد معناها) نحو انما ضرب زيد عمروا (وجب تقديمه) اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل مضمرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو وان الحصر انما هو

متعلق بالاخير فدفع هذا الوهم بذلك القول او نقول مقصوده تحرير المدعى ليستدل على كل منها بقول اما فى صورة انتفاء الاعراب عصمت

ولانه لو قيل المتأخر فاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن الاصل من غير حاجة ولا دليل متوسط

قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال اه اقول هذا القدر انما يتم اذا اريد بالاتصال المعنى العرفى كما هو المتبادر من كلام الشارح وهو الظاهر . ليس مراد يدل عليه قوله او اتصل مفعوله وهو غير متصل لو اريد المعنى اللغوى لضياع القصد واذا اريد المعنى الاصطلاحى فيجاب ان اراد الاتصال اللغوى فلا منافاة وان اراد الاصطلاحى فلا يلزم الانفصال اذا تقدم المفعول متصلا كما لا يلزم الانفصال اذا كانا متصلين وقدم الفاعل وبالجملة اذا جاز اتصال ضميرين فلا يلزم الانفصال الاصطلاحى ولا ينافيه الانفصال لغة ولئن سلم فلا منافاة اتصال الفاعل اصطلاحا انفصاله لغة عندهم ولما قالوا بها لغة وما تنافيا لغة لم يجوزوا ان يكون اصطلاحا منفصلا لغة فالحاصل ان الفاعل الذى يسمونه اصطلاحا متصلا لم يجوزوا ان يصير منفصلا وما نحن الذى يسمونه متصلا نحو والانفصال لغة بالفاعل المتصل لانه كالجزء من الفعل فاعرفه المتصل والمتصل بالضمير وكان ليس بمنفصل نحو ذلك وبالجملة فرقوا بين الاتصال والانفصال وعند هذا يظهر ان قول المحشى للزوم خلاف المفروض ليس بشيء فى تحقيق المقام عيسى الصفوى

لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرضناه متصلا هذا خلف ولا يقال ضربت زيدا انت ولا غلامه ضربت لمنافاة الاتصال الانفصال متوسط

وحاصل لئلا ينقلب ان المتكلم اذا اراد الحصر فى الفاعل وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا لانه لو اخر الفاعل ينقلب الحصر من الفاعل الى المفعول ويلزم خلاف الغرض وان اراد الحصر فى المفعول وجب تقديم المفعول على الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد

فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احداً احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف الحق واما في تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً (واذا اتصل به) اي بالفاعل (ضمير مفعول) نحو ضرب زيداً غلامه (او وقع) اي الفاعل (بعد الا) المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمراً الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا (او) وقع الفاعل بعد (معناها) اي معنى الا نحو انما ضرب عمراً زيد (او اتصل مفعوله) بان يكون المفعول ضميراً متصلا بالفعل (وهو) اي الفاعل (غير) ضمير (متصل به) نحو ضربك زيد (وجب تأخيره) اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميراً متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين

لان المفهوم من قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو فلو اخر الفاعل انما ضرب عمرا زيد فان معناه انحصار مضروبية عمرو في زيد فاذا كان كذلك انقلب المعنى قطعا

لما فرغ عن بيان العوارض التي تعرض للفاعل فتوجب تقديمه شرع ان يشير الى العوارض التي تعرض فتوجب تأخيره لعله ان كان الاصل فيه التقديم وهي اربعة اولها

اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيداً غلامه وجب تأخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيداً لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر متوسط

وكذا اتصل بصلته وصفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيداً الذي ضرب غلامه واكرم هنداً رجل ضرب غلامها

لانه لو قدم الفاعل مع الا فيقال ما ضرب زيد الا عمرا فالظاهر انحصار مضروبية عمرو في زيد فلو لم يتوسط الا لا يجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل

اذا كان انما في اول الكلام فانما معنى الا بان يحصل ما في اول الكلام والا مقدما على الجزء الاخير فاي من الفاعل والمفعول وقع آخر فهو بعد معنى الا

اشارة الى ان ضميره راجع الى الفاعل والى ان المراد باتصال مفعوله اتصاله بالفعل والى رد ما قيل لا حاجة الى قوله وهو غير متصل لخروج مثل ضربته بقوله فان المفعول لم يتصل بالفعل بل بالفاعل

قوله ضميراً متصلا بالفعل نحو زيد ضربك وان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل

ولقائل ان يقول من المواضع التي يجب تقديم المفعول على الفاعل كون الصفة جرت على غير من هي له نحو زيد هند

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك (وقد يحذف الفعل) الرافع للفاعل (لقيام قرينة) دالة على تعيين المحذوف (جوازا) اى حذفا جائزا (فى مثل زيد) اى فيما كان جوابا لسؤال محقق (لمن قال من قام) سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئيها والتقليل فى الحذف اولى (و) كذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل (ليبك) على البناء للمفعول (يزيد) مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله (ضارع) اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه (لخصومة) متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت (ومختبط مما تطيح الطوائح) عطف على ضارع والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة

كذلك بل للفعل الرافع للفاعل فلا يرد — فيض الله

واللام بمعنى الوقت كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت دلوك الشمس واشترط القرينة لانه عمدة لا يجوز حذفه بدون القرينة — متوسط

قال لقيام قرينة مقام الفعل فى الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث — لاري

قال جوازا منصوب على انه نعت مصدر محذوف اى حذفا جائزا او مفعول مطلق بحذف المضاف اى حذف جواز ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه او باضمار فعل من لفظه اى يجوز جوازا — متوسط

قوله اى حذفا جائزا اشارة الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدر باعتبار موصوفه الذى هو المحذوف — عصمت

قيل لا مطابقة بين السؤال والجواب لان السؤال جملة اسمية والجواب فعلية قلنا من قام وان كانت بحسب الظاهر اسمية لكنه فى الحقيقة فعلية — سيد

قوله وانما قدر الفعل دون الخبر الخ دفع لما قال الشيخ الرضى ان زيدا فى المثال المذكور مبتدأ لا فاعل ليطابق الجواب السؤال جملة اسمية فان قدر الفعل لم يطابق وان قدر الخبر يطابق فان قلت ان فى تقدير الخبر رعاية مطابقة السؤال والجواب وهذا راجح على رعاية تقليل الحذف قلنا فى تقدير الفعل مناسبة للمعنوية مع تقليل الحذف فان سر من قام اقام زيد ام عمرو ام بكر لا ازيد قام فان الفاظ الاستفهام وحروف النفى بالفعل اولى صرح به الشارح فى بحث اسم الفاعل وكذا زيد — مصطفى چلبى

اول البيت

سقى جدثا اعسى بحومة ثاويا ❊ من الدلو والجوزا غادر رائح ❊
ليبك يزيد ضارع لخصومة ❊ ومختبط مما تطيح الطوائح ❊

الجدث القبر وحومة اسم موضع قبر فيه يزيد ثاويا اى مقيما منصوب على انه خبر امسى وبالعكس وخبر بعد خبر الدلو والجوزا من منازل القمر فاذا وصل اليها بمطر كثير غادر مرفوع فاعل سقى

وانما وجب حذف الفعل لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر ولا يبعد ان يكون مبتدأ لان حرف الشرط خلا فالاخفش لا يدخل على الاسم فاذا جاء بعده اسم فلابد من تقدير فعل ... وقد للتقليل بالنسبة الى الجواز

قوله ثم فسر لرفع الابهام اى كل ما فسر به والمفسر والمحذوف فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وعطف البيان

فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفوس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدى معناه كان واذا لارى

لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهوة لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ما هو المراد منه فقيل اى زيد نوقادى

استأمنك وطلب منك جوارك (فأجره) فامنه (حتى يسمع كلام الله) ويتدبره ويطلع على حقيقة الامر (ثم ابلغه مأمنه) موضع امنه ان لم يسلم قاضى

فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا آه فعلم من ان هنالك فعلا محذوفا ومن الفعل المذكور انه بمعناه حذف وفسر ليتحقق الابهام ثم التفسير فانه امكن فى الذهن عيسى

هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان الحذف خلاف الاصل والارتكاب بالحذف تعذر ولا عذر فيه والاولى ان يكون احد مبتدأ واستجارك خبر فلم لم يجز احد مرفوعا بالابتداء فاجاب بقوله ولا يجوز هاشكندى

نصب على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه وهو متعلق بما وقعا الا عن الضمير فى يحذفان اى كائنا كل واحد مع صاحبه اى معه او بالمصدر اى يحذف كل واحد مع ترتيب

قوله دون الفاعل وحده فان قلت كما يجوز ان يقال نعم بحذف الفعل والفاعل وان يقال نعم قام زيد بذكرهما يجوز ان يقال نعم قام بذكر الفعل وحذف الفاعل فيجوز حذف الفاعل قلت اذا قيل فى جواب اقام زيد نعم قام كان الفاعل ضميرا مستترا فى قام راجعا الى زيد المذكور فى السؤال لا محذوفا فلم يلزم حذف الفاعل وحده عصمت

فقول نعم اى نعم زيد قام فان نعم دالة لتصديق ما سبق عليه وحذف الجملة ههنا جائز لا واجب ونعم قرينة له لا سادة مسد الجملة فلو كانت سادة الجملة كان الحذف واجبا فان السؤال قرينة دالة على جنس المحذوف ونعم قرينة دالة على كيفية نسبة من الايجاب والسلب فاحكم بعدم

من اجل هلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة (و) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه (وجوبا) اى حذفا واجبا (فى مثل) قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك) اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لعدم المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه معنى عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد من الفعل (وقد يحذفان) اى الفعل والفاعل (معا) دون الفاعل وحده (فى مثل نعم) جوابا (لمن قال اقام زيد) اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية (واذا تنازع الفعلان) بل العاملان

قوله واذا ظرف مستقبل فيه معنى الشرط منصوب بجوابه ... وعند المحققين انه عامل لاذا لانه شرط كى فلا يكون ... وجوابه اذا محذوف وتقديره واذا تنازع ... اعمال كل واحد منهما

افاد معنى الكلام المستقل ولابد من تقدير الكلام ... الافراد ولا انتصاب لا يفيد معناه والفاعل معا لان نعم حرف والفعل

اعلم ان القصد توجه الفعلين الى الاسم وعدم وهذا فى القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يسند ... الى الفاعل وهو اضماره عنده

علله عطف على مقدر تقديره ليس المراد الفعلين فقط بل الاعم منهما سواء كان اسما او فعلا او حرفا مثال تنازع ... والاولى لان ان يطلب النصب

قوله ومعنى تنازعهما فيه وفيه اشارة الى ان قول المصنف معمولا به لا معمولا فيه وهذا مبنى على حمل التنازع على معناه العرفي يعني التنازع في العموم وحمله فيما تقدم على معناه الاصلي يعني التجاذب حيث قال من غير تفاوت وجعل قوله ظاهرا معمولا به

مؤنث والاسم قابل والاسم مرتفع وهو طالب والاسم مطلوب والتوأم مفقود

ولا يجوز التنازع في المتوسط عند الجمهور وجوازه ابو علي الفارسي

ومفعول مطلق لتنازع حذف الموصوف اي تنازعا ظرفيا

ظرف تنازع او ظرف مستقر منصوب على الحال من فاعله

وانما قيد المعمول به لامتناع التنازع في الفعلين في الاضمار لدفع الالتباس

الاحداث او من جهة الحقيقة وليس في الاسم الا ... الثاني هذا

وذلك لان الفعل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي محالا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة ... التنازع في الفعل لاستوائه

اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان الظاهر اي اسما ظاهرا واقعا (بعدهما) اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراده بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما

لا معمولا فيه وعلى كلا التقديرين يكون التنازع في هذا المقام مجازا ولذا قال انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه
جلبي

اي حين كون معنى التنازع بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح

لان المتصل يجب اتصاله بعامله وانما هو كجزئه ولا ينفصل بعامل آخر رضي سواء كان ضميرا غائبا او مخاطبا او متكلما وسواء كان الضمير مرفوعا او غيره اذ لا تنازع في الضمير المتصل لعدم قطع التنازع بالحذف ولا بالاضمار سيدي

قوله فلا يكون فيه مجال تنازع مقتضاه انه لا يصح التنازع ولا يجوز ان يكون العمل الا للاول وليس كذلك بل صرح الشيخ بوجود التنازع اذا كان المقدم او المتوسط معمولا وانما هو والسيد بانه يجوز اعمال الثاني وحقق ان المراد اعمال الاول مختار الفريقين وليس في النزاع المذكور فلعل ذلك مراد الشارح ومنه يظهر ان في الدليل بحثا وجوابا وذلك ان تقول انه ليس هنا التنازع اصطلاحا بل من يجوز وجهين في كل فتأمل عيسى الصفوي

لانهم اختاروا اعمال الفعل الثاني لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال
م ت

قوله ومراده المص الاولى ان يقول المراد ما فيه الاحكام المذكورة ليتم القاعدة الكلية اذ لا يظهر داع الى تخصيص الارادة بالطريقة المذكورة اذ الغاية مناسبة ارادة حال الفاعل لانه فيما ... واما ارادة الاضمار فقط ففيه ما فيه على انه يتجه ان في الظاهر ايضا ما لا يمكن اضمار الفاعل بان يكون بعد الا فكما انحصر ذلك فليعم الكلام اولا ويخصص الضمير الفاعل بعد الا ايضا ويمكن دفعه بان الاهتمام على عموم القاعدة وكان الضمير غالبا خارجا فاخرجه حفظا على العموم والضبط بحسب الامكان واطلق الظاهر واراد التخصيص بالضرورة فتأمل محشي

ان كان المنفصل منصوبا نحو ما ضرب واكرم الا اياك جاز ان يجري التنازع فيه بالحذف ... الا لا يكون طريق قطعه اضمار الفاعل

وكان الكسائي معلما للرشيد ولا بنيه وهو من اهل الكوفة ... واحد القراء السبعة ... امام ... مولده ... وكنيته ابو الحسن ... رحمه الله ... ومات بالري ... وفاته ...

والفراء ... يحيى بن زياد ... وكنيته ابو زكريا وكان اماما ... ومات في طريق مكة ... وفاته ٢٠٧

فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت (فقد يكون) اى تنازع الفعلين (فى الفاعلية) بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية (مثل ضربنى واكرمنى زيد و) قد يكون تنازعهما (فى المفعولية) بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية (مثل ضربت واكرمت زيدا و) قد يكون تنازعهما (فى الفاعلية والمفعولية) وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله (مختلفين) لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واعلم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه

مفعول ما لم يسم فاعله الذى هو فاعل حكمى عصمت

وقد يقال الاعراب صريح او غير صريح فالصريح ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل كما كان فى زيدا فى مثال المتن وغير صريح وهو ان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك لا غير لباب

او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة فان يستفتونك ويفتيكم تنازعا فى الكلالة وهو مفعول غير صريح لانه لو كان صريحا لكان منصوبا كامل وسيدى

اى تنازع الفعلين فى الفاعلية والمفعولية محمد وانى

قوله على وجهين وله وجه آخر ايضا غير ما ذكر من الوجهين وهو ان يقتضى احد الفعلين الفاعل والمفعول والآخر المفعول فقط نحو ضربت وحسبت زيدا منطلقا ان كان النزاع فى زيدا منطلقا بان يكون فاعلا ومفعولا للاول او يكون مفعولا للثانى عصمت

لان ضرب واهان تنازعا بالفاعلية فى زيد والمفعولية فى عمرو فانهما لا يكونان مختلفين فى الاقتضاء بل متفقان فى اقتضاء الفاعلية والمفعولية س

قوله وليس هذا لما يتوهم ان هذا قسم آخر من التنازع لم يذكره المصنف وذلك ان النزاع على ثلاثة اقسام احدها ان يتفقا فى اقتضاء الفاعلية والثانى فى اقتضاء المفعولية والثالث ان يختلفا فيهما بان يقتضى احدهما فاعلية والثانى المفعولية وهذا قسم اجتماع القسمين لا آخر اذ لم يشترط فى اقتضاء الفاعلية قيد فقط وجيه الدين

بل اجتماع القسمين الاولين فان وحدة المقسم معتبرة فى جميع التقسيمات لئلا يحصل فى الحصر اجتماع القسمين عصمت

كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً واكرمني واكرمت زيداً واكرمني وضربت زيداً وضربني واكرمت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا (فيختار) النحاة (البصريون اعمال) الفعل (الثاني) اى اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول (و) يختار النحاة (الكوفيون اعمال الاول) اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر (فان اعملت) الفعل (الثاني) كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا (اضمرت الفاعل في) الفعل (الاول) اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف (على وفق) الاسم (الظاهر) الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور (دون الحذف) لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده (خلافا للكسائي) فانه لا يضمر الفاعل في الفعل الاول بل يحذفه فيحترز عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي (وجاز) اى اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل (خلافا للفراء) فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم

لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه احصر وبعبارة في البيان اوفق لانه حينئذ لا يعلم ان المختار عند الكوفيين اعمال الاول لاحتمال المساوات الداشكندى

ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم آخر وقال ما قالوا تسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائى كوفي فكيف عده من البصريين عصمت

ويلزم واحد من الفريقين مخالفة القاعدة اما البصريون فيلزمهم الاضمار قبل الذكر في الفاعل وهو ممنوع واما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين الفاعل وهو الفعل وبين مفعول باجنبي وهو الفعل الثاني قالى

وجاب من طرف البصريين بان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء مسده فانه لم يوجد اصلا هندى

بناء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية شروع الى مذهب الفريقين

اذا كان العاملان متساويان في القوة واما اذا كان احدهما فعلا والآخر شبه فعل فلا شك ان اعمال الاولى اولى لقوته مقدما كان ومؤخرا الداشكندى

احترز بقوله اضمرت عن الاظهار فانه لو اظهر لم يكن من هذا الباب والمراد بالفاعل هو الفاعل وما يقوم مقامه فيدخل مثل ضرب وضربت زيد متوسط

قوله دون الحذف دون بمعنى غير صفة مصدر محذوف في التقدير اضمارا غير حذف الفاعل من الاول شارح اول

على تقدير اعمال الثاني اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين واضماره بعد اللفظ كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني هو واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه (وحذف المفعول) تحرزا عن التكرار لو ذكر او عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر (ان استغنى عنه والا) اي وان لم يستغن عنه (اظهرت) اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة (وان اعملت الفعل الاول) كما هو مختار الكوفيين (اضمرت الفاعل في) الفعل (الثاني) لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور وفيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز (واضمرت المفعول في) الفعل (الثاني) لو اقتضاه (على) المذهب (المختار) ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور

استغنى فعل الشرط والجزاء محذوف وجوبا بقرينة ما قبله اي حذفت المفعول وانما وجب حذف الجزاء لكون الجملة المتقدمة عوضا عنه او كالعوض عنه ترکیب

بان يكون في غير افعال القلوب سواء كان من الفعل المقتضي للمفعول الواحد او المفعولين مثال الاول نحو ضربت وضربني ومثال الثاني اعطيت واعطاني زيد درهما عافية

اي عن ذكر المفعول واظهاره لا عن نفس المفعول فلا يرد ان الاستغناء عن المفعول في الفعل المتعدي غير معهود عصمت

مركب من ان ولا قلبت النون الى اللام ثم ادغم في لام لا فصار الا لا مفردة من حروف الاستثناء بدليل دخول الواو عليه

قوله وعن الاضمار قبل ورب رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يختص العمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة ع ص

لانهما بمنزلة الواحد فلو حذف واحد منهما لكان كحذف الجزء وهو غير جائز محمد افندي

على وفق الظاهر نحو ضربت وضربني زيدا ضربت وضربني الزيدين ضربت وضربوني الزيدين ضربني واكرمني زيد ضربني واكرماني الزيدان ضربوني واكرموني الزيدون خبيصي

والمراد من الفاعل ههنا هو او ما يقوم مقامه ليدخل مثل ضرب واكرم على صيغة المبني للمفعول محمد وفي

ويكون الضمير راجعاً الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد

(الا ان يمنع مانع) من الاضمار كما هو قول المختار ومن الحذف كما هو القول

الغير المختار (فتظهر) المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل

الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً حيث

اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً له ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول

الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو

انه لو اضمر مفرداً خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو

قوله منطلقاً ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظ

المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة

تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني

لان الاول يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنى فلا يتوجهان

الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال

الفعل الاول بقول امرئ القيس ✽ ولو انما اسعى لادنى معيشة ✽

كفاني ولم اطلب قليل من المال ✽ بحيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني

ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه

بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح

شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره

لانك لو اضمر نحو حسبتهما اياها ليطابق المفعول الاول وهو هما لانهما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع واجب لخالف المرجع اليه وهو منطلقاً داود حواشي

وكذا لا يتصور التنازع في مثل ضربني واكرمت زيداً الا اذا لاحظت زيداً اسماً صالحاً لان يكون فاعلاً ومفعولاً ومرفوعاً ومنصوباً من غير ملاحظة فاعلية ومفعولية ورفعه ونصبه والا فالظاهر لا تنازع بين الفعلين فيه لان الاول يقتضي ان يكون فاعلاً مرفوعاً والثاني مفعولاً منصوباً فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع وكذا مثل ضرباني واكرمت زيدين وكذا ضربني واكرمت زيداً لامتناع توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد فظهر ما ذكرنا ان قوله آه ليس مخصوصاً للصورة التي ذكرها بل عام لجميع صور التنازع ولهذا قالوا ان التنازع انما يكون في القلب قبل التركيب لا بعده ونا ولو اقول واذا تنازع الفعلان الى قصد تنازعهما وهو ظاهر لا محل عند لمن تامل وتتبع ووقع لعصام لا يخفى فساده داود حواشي

اي في صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعول الاول مثنى والآخر مفرداً حيث كان مفعول الاول مفرداً لان معنى التنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو موضوع وقع في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود في هذه الصورة يعرف بالتامل في وقت من الاوقات

صرح باسمه تنبيهاً على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله لادنى

لو حرف شرط تدل على امتناع الشيء الثاني لامتناع الاول ان حرف من حروف المشبهة بالفعل ما مصدرية مع ما بعدها في تقدير اي لو ان اسعى والمصدر اسم ان لادنى معيشة

اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال (وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه) اي من باب التنازع (لفساد المعنى) على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له (مفعول ما لم يسم فاعله) اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا (كل مفعول حذف فاعله) اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به (واقيم هو) اي المفعول (مقامه) اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه (وشرطه) اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

امتناع جزائها لامتناع شرطها سواء كانا مثبتين ومنفيين فان كانا مثبتين يجب انتفاؤهما وان كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان احدهما مثبتا والاخر منفيا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي لان نفي النفي اثبات وايضا حكم المعطوف على جزائها حكم جزائها فعلى هذا كان قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة لانه مثبت وقع في سياق لو فلو توجه لم اطلب الى قليل وهو معطوف على جزائها لوجب ان يكون فيه اثباتا للطلب القليل فلزم من امتناع السعي لادنى معيشة ان لا يكون طالبا للقليل من المال لانه يستلزم عافية

لان نفي النفي اثبات

قوله على تقدير توجه كل من كفاني آه ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني واما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخير للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع واو العطف والاعتراض تنبو عن ذلك وذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب آه قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي هنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ عب

لانه يلزم اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احدهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثاني ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو متوسط

الفاعل واشتراكه معه في الاحكام

اي نسيا منسيا كما في قوله يقبض ويبسط اي له القبض والبسط اي لم يكن مني الطلب مع القليل من المال لباب

اي ولو كان سعي لقليل من المال المنفي ما وجدته هنا ولم يكن مني طلب ولكن السعي لتحصيل مجد مؤثل اي مدخر لنفسي او لعقبي يرجع اليه عند التفاخر شيخ الرضي

قوله وانما لم يفصله آه اعلم ان الفصل هو ترك العطف وكان المص في هذا الكتاب فصل العنوانات وهو واقع هنا

فاعل واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا (ان تغير صيغة الفعل
الى فُعِل) اى الى الماضى المجهول (ويُفعَل) اى الى المضارع المجهول فيهما
مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال
المجهولة المزيد فيها (ولا يقع) موقع الفاعل (المفعول الثانى) من
مفعولى (باب علمت) لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا
ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام (ولا) المفعول
(الثالث من) مفاعيل (باب أعلمت) اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب
علمت فى كونه مسندا (والمفعول له) بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية
فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب
(والمفعول معه كذلك) اى كل من المفعول له والمفعول كذلك اى كالمفعول
الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته
مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال
والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه
(واذا وجد المفعول به) فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز

الفاعل فلم يكن اسناده الى الفاعل حين اسند تاما كالاسم

لا زائدة ويقال لها حرف الغاء هذا عند البصريين وعند الكوفيين يعبر عن الزائدة بالصلة او الحشو زينى زاده

وكذا ثانى مفاعيل عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة هندى

قيل مع اللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل ولا يقوم مقامه وكذلك المفعول معه غب

قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضى الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضى العلية وانما يعلم عليته بالنصب كقصدها عصمى

وفيه نظر لان النصب لا يدل على العلية بل انما يدل على اللام المقدرة ويمكن ان يجاب عنه بانه وان كان لازما كما قلت لكون النصب دل على تقدير اللام واللام دال على العلية فكان النصب دالا عليها بالواسطة هندى

قوله فات النصب فان النصب بسبب جعله مسندا ومرفوعا وفات الاشعار بسبب النصب المشعر للعلية فعلى هذا لا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك عصمت

قوله جئنا ومالها فان المشعر بعلية وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير ولا بد ان يفهم معنى المفعولية فى كل مفعول اقيم مقام الفاعل عصمت

وقوعها موقع الفاعل (تعين) اى المفعول به (له) اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة (تقول ضرب زيد) باقامة المفعول به مقام الفاعل (يوم الجمعة) ظرف زمان (امام الامير) ظرف مكان (ضربا شديدا) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه (فى داره) جار ومجرور تشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها (فتعين زيد وان لم يكن) اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به (فالجميع) اى جميع ما سوى المفعول به (سواء) فى جواز وقوعها موقع الفاعل (و) المفعول (الاول من باب اعطيت) اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول (اولى) بان يقام مقام الفاعل (من) المفعول (الثانى) لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عنده فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا (ومنها المبتدأ والخبر) وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل

معنى لا دلالة عليه للفعل سعد الله

وهى الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد نوقادى

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لان ذكر التشديد فى ضربا شديدا والجمعة فى يوم الجمعة وكذا لفولان ما يقوم مقام الفاعل هو الضرب واليوم آه محرره

قوله فى داره مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقدير فى شرط النصب لا شرط المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة هندى

والفاء تعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين فكانه قيل مثاله كذا لانه تعين زيد كما ترى هندى

لان يقوم مقام الفاعل وكذلك البواقى نحو ضرب يوم الجمعة وضرب امام الامير وضرب شديد وضرب فى داره بان يكون غير متعلق محمد افندى

الفاء جزائية فالجملة الاسمية مجزومة المحل جزاء الشرط والجملة الشرطية لا محل لها تفسير وقيل استينافا واعتراضا

وكذا المفعول الاول من باب اعطيت ولى من الثانى لان الاول عالم والثانى معلوم عصمت

لانه مكتسب وعاط اى آخذ فهو انسب اى اقرب بالفاعل والبق بالقيام مقامه ويجب عند اللبس نحو اعطى زيد عمرا هندى

او معنى اعطيت زيدا درهما بالتركى مثلا بن زيدى درهم اخذ ايدى قلدم باخود بن درهم اخذ ايدردم وهذا معنى قوله لانه عاط اى آخذ الخ مصطفى چلبى

اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول

فيهما واشتراكهما في العامل المعنوى فالمبتدأ (هو الاسم) لفظا او تقديرا
ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم (المجرد عن العوامل اللفظية) اى الذى لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظي كاسمي ان
وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
مثل بحسبك درهم (مسندا اليه) واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ
الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين (او الصفة) سواء
كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن وجارية مجراها كقريشي (الواقعة
بعد حرف النفي) كما ولا وان (والف الاستفهام) ونحوه كهل وما ومن
وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر خبير نحن عند الناس منكم
ونحن فاعله ولو جعل خبير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله
الذى هو منكم باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا
لكونه كالجزء (رافعة لظاهر) او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي واحترز به عن نحو
اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
لم يثنه (مثل زيد قائم) مثال للقسم الاول من المبتدأ (وما قائم
الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي (وأقائم الزيدان) مثال

استعمال في التعريف عطف على الاسم

كقريشي بحذف الياء والتصغير منسوب الى قريش اسم لاب قبيلة تصغير قرش على وزن فرس وهو دابة عظيمة يكون في بحر الهند تعبث بالسفن يغرمن الناس تاكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمى نضر بن كنانة من اجداد النبى عليه السلام لكمال قوته وشجاعته ثم سمى قبيلته كذا في الهوادى مصطفى چلبى

وكان ذكر الف الاستفهام لانها الاصل في باب الاستفهام وما عداها ملحق بها وليس الحال في حروف النفي كذلك اذ ليس حرف هو الاصل في النفي وما عداه محمول عليه هندى

هذا على لغة من يعمل اسم التفضيل في الظاهر مطلقا كما سيبويه ويونس ولهذا قال ابن هشام في القطر ولا يرفع في الغالب الا في مسئلة الكحل داود

ووجه الحسن ان الصفة يعمل عمل الفعل كما ان الفعل يعمل مطلقا فكذلك الصفة التي تشابه تكبير

آخر البيت
اذا الداعي المثوب قال يالا التثويب في الغفران يقال الصلاة خير من النوم سعد الله

خبر مبتدأ محذوف وفاى ذلك وما فيه مصدرية ولو زائدة او بالعكس اى بخلاف كون نحن ٥١

الاولى ان يقول لكونه معمولا اذ كل ما هو معموله من جهة اسم التفضيل ليس باجنبي وان لم يكن كالجزء الا ان يجعل بيانا للواقع داود

قوله رافعة لظاهر احتراز عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة لضمير نحو اقائمان الزيدان فانها لم تكن مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر لم ينثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثنى ولم

للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (فان طابقت) اى الصفة الواقعة
بعد حرف النفى والف الاستفهام اسما (مفردا) مذكورا بعدها نحو ما قائم
زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا (جاز الامران)
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها
مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت (والخبر هو المجرد) اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد
انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم (المسند)
اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه
مسند اليه لا مسند به (المغاير للصفة المذكورة) فى تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند
الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله المغاير

عليه فيكون رافعة لمتصل فيخرج عن حده وعن سيبويه جواز
الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى
ذلك حسنا خبيصى رحمه الله

بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل وخبر مبتدأ محذوف
تقديره احدها كون آه

وح لم يدخل تحت الحد لكونها رافعة لضمير وارتفاع زيد
بالابتدائية وانما اشترط فى جواز الوجهين التطابق فى
الافراد لان التطابق لو كان فى التثنية والجمع لم يجز الامران عافية

لتضمن الصفة معنى مقتضيا لصدر الكلام وهو النفى
والاستفهام عصمت

اى يجوز ان يكون قائم مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد
الخبر فح يدخل فى قوله لظاهر ويجوز ان يكون خبرا وما بعده
مبتدأ فح لا يدخل فى قوله رافعة لظاهر بل رافعة لضمير هندى

فان قلت فما الحاجة الى قوله المجرد قلت هو رد على جعل المبتدأ
عاملا فى الخبر هندى

فان قلت ان تعريف الخبر غير جامع لخروج نحو زيد لم يضرب
فان قوله لم يضرب خبر بالاتفاق مع عدم تجرده عن العوامل
اللفظية قلت المعنى بالعوامل اللفظية عوامل الاسماء
فاندفع ما ذكر تم كامل

قوله فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم اقول فيه تطويل
مخل وكان اللائق لا يصدق التعريف عليه لانه ليس باسم
فتدبر وتوجيه العبارة انه لا يصدق عليه وما اريد من
قوله المجرد الى آخره اذ المراد انه اسم كذا وهو ليس باسم
فلا ينتقض التعريف بمؤمن فى ولعبد مؤمن خير من
مشرك اقول المراد المسند بالاسناد التام فخرج
بالاسناد حقيقة على ما مر تعريفه فى اول الكلام فتدبر
عيسى الصفوى

لم يرجع الى الصفة المذكورة بعينه ... او ما فيها فانه لم يعتبر فيها لكونها رافعة ... لظاهر ولو كانت رافعة لظاهر لم يصح جعلها خبرا ... وانما قيد باسما لان قوله مفردا صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ... ههنا بقرينة المقام ... وقوله ان يكون اسما ظاهرا بعدها الا انه لو كان فعلا ... لم يكن ظاهرا مظهرا

... ولم يجعلوا المستثنى ... ابا زيد

فقوله جاز الامران ... والصفة على الخبرية ... الوجهان مع ان الظاهر مرجح ... احدهما ان يكون الصفة مبتدأ ... والصفة خبرا مقدما

مثل زيد يضرب فانه واقع موقع اسم ... موقع الاسم سواء كان خبرا ... اى المضارع الذى وقع ... الفاعل

قوله اى ما يوقع به الاسناد اشار به الى كون الالف واللام بمعنى الموصول والى ان الضمير المستتر راجع الى الالف واللام وهذا التوجيه بين كلام ... مصطفى چلبى

اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفى والاستفهام ... هندى

قوله او تجعل الباء بمعنى الى فى عبارة التعريف ... عصمت

ونكتة التعبير بالباء ... المسند اليه المذكور فى تعريف المبتدأ

للصفة المذكورة تأكيداً واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية (واصل المبتدأ) اى ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع (التقديم) على الخبر لفظاً لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها (ومن ثمه) اى ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا (جاز) قولهم (في داره زيد) مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم (وامتنع) قولهم (صاحبها في الدار) لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز (وقد يكون المبتدأ نكرة) وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل (اذا تخصصت) تلك النكرة (بوجه ما) من وجوه التخصيص بقلة اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك)

اى اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه فان قيل الفاعل محكوم عليه وليس من حقه ان يكون مقدما على فعله قلنا قد عرض هنا مانع عن ذلك وهو كون الفعل عاملا في الفاعل ومن حق العامل ان يقدم على معموله سيد على الشريف

لان المبتدأ ذات والمحكوم صفة وصفة الذات ان يتقدم في الذكر على الصفة ليكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني حواشي هندى

وانما قيد الشارح بقوله لفظا لان احد التقديمين اعني التقدم المعنوي واجب قطعا واما التقديم اللفظي فقد يكون وقد لا يكون والاصل ان يكون دائما لانه محكوم عليه وافية

اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان لاري

لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما معنى فلان صاحبها مبتدأ وحقه ان يكون مقدما

2

قوله وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا آه المشهور الاستدلال باه المبتدأ محكوم عليه ومن شان المحكوم عليه ان يكون معلوما ليفيد الحكم عليه ولما اورد عليه النقض بالفاعل عدل عنه الشارح الى ما ذكره وقد اجيب عنه بان تقدم الحكم والفعل يوجب تعريفه في الجملة بان تخصصا كذا فاكتفى به وفيه بعد التسليم انه ينبغي ان يجوز الابتداء بالنكرة عند تقدم الخبر مطلقا وهو فاسد فلو سلم فهو يقتضي كون المحكوم عليه معلوما ولو بوجه وذلك لا يقتضي التعريف الاصطلاحي اذ العلم بالوجه يوجد في النكرات تأمل وما ذكره الشارح فيه انه اذا اريد التعيين الشخصي فهو مم وان سلم الدعوى والكلام فيه وان سلم وذلك لا يوجد في المعارف كلها وان اريد الاعم فهو لا يقتضي التعريف الاصطلاحي ويمكن الاتمام بالخطابيات فتأمل عيسى الصفوي

نقول قد يقع المبتدأ نكرة من غير مخصص في كثير من المواضع احدها التعجب على مذهب سيبويه والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب والثالث المبتدأ الذي

لوان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة

فجعل مبتدأ وخير خبره (و) مثل قولك (ارجل في الدار ام امرأة) فان

المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه

فكأنه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد

منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره (و) مثل قولك

(ما احد خير منك) فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم

الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل

هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير

من جرادة (و) مثل قولهم (شر اهر ذا ناب) لتخصصه بما يتخصص

الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص

الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت

قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت

رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان

المهر للكلب النباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا

وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له نباح غير معتاد يتشاءم

به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه

شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح

اي كما ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي تعم جميع الافراد فتعم

يعني مقصود ابهمزة الاستفهام يعادلها ام متصلة اما تحقيقا كما في المثال المذكور او تقديرا كما في كم الاستفهامية فانك اذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين غلاما ام ثلثين اشتريت — شرح لباب

هذا قول عمر رضي الله عنه قصته هذا الحديث ان اهل حمص اصابوا جرادا في احرامهم فجعلوا يتصدقون مكان كل جرادة درهما فقال عمر اري دراهمكم كثيرا يا اهل حمص تمرة خير من جرادة — مطول

لان الاصل ما اهر ذا ناب الا شر فشر فاعل اهر محكوم عليه بالاهرار مخصوص بتقديم اهر واسناده اي ليس الفاعل مطلق الشر بل هو شر موصوف بالاهرار فلما قصد الاختصار اسقط حرف النفي والا قدم المحكوم عليه على المحكوم به ليحصل الاختصار مع بقاء الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر على ما صرحوا به — محمد امين

فشر مبتدأ نكرة واهر فعل ماض وفاعله مضمر عائد الى الشر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ — متوسط

وقال الشيخ عبد القاهر انما قدم شر لان المراد ان يعلم ان الذي اهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى ان يقول رجل جاءني تريد انه رجل لا امرأة وقول العلماء انه انما يصلح لانه بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر بيان لذلك — ايضاح

شر اهر ذا ناب يضرب في ظهور امارات الشر ومخايله ... يضرب في ظهور امارات الشر ومخايله لما سمع هرير اشفق من طارق شر فقال ذلك تعظيما للحال عند نفسه ومستمعه اي ما اهر ذا ناب الا شر ولهذا حسن الابتداء بالنكرة — قاموس

اي لان ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فيما يليه حرف النفي الفعل بانه يفيد التخصيص مضمرا كان او مظهرا معرفا كان او منكرا مظهر شر لكنه لم يمثل الا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في انه

القصر فيكون المعنى شرّ عظيم لا حقير اهرّ ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة (و) مثل قولك (في الدار رجل) لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة (و) مثل قولك (سلام عليك) لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلام اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال (والخبر قد يكون جملة) اسمية (مثل زيد ابوه قائم) وفعلية مثل (زيد قام ابوه) ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها (فلا بد) في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (من عائد)

ان معنى سلام عليك اي سلام الله عليك جلبي

لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل نوقادي

اعلم ايها اللبيب ان الجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجددا فليس كل جملة اسمية مفيدة فان قولك زيد يقوم يفيد تجدد القيام وقولك زيد في الدار يفيد الدوام وان قدر العامل اسما وان يفيد تجدد الحصول ان قدر العامل حصل فلا يلتفت الى ما يقال من ان الجملة الاسمية تدل على الدوام مطلقا فان هذا القول ليس بجيد مطلقا ابراهيم

والجملة الاسمية تدل على الثبات والاستمرار بخلاف الفعلية لان الفعل يكون اما ماضيا واما مستقبلا واياما كان لا يدل على الدوام شرح الايضاح

قوله اي سلام من قبلي انما فسره بذلك ليشعر ان سلاما وان تعين نسبته الى المتكلم الا انه باق على نكارته كما في جميع المصادر الواقعة مفعولا مطلقا فيصح وقوعه مثالا للنكرة المخصصة وحيد الدين

ويمكن ان يقال المراد بقوله اي سلام من قبلي عليك ما ذكره المحققون بانه لا معنى لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم بل الصواب ان يقال التخصيص بالنسبة الى الله تعالى فيكون معنى سلام من قبلي عليك سلام الله من قبلي عليك فيحمل على التجوز بعلاقة المحلية والمصدرية خذ هذا وكن من الشاكرين تنفعك في مقام شتى مصطفى جلبي

بخلاف كوكب انقض فانه لا يجوز لعدم الفائدة لان انقضاض الكوكب من غير ذكر الساعة معلوم قبل ان يقول ع

قوله وهذا القول اقرب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة وهل من مزيد وقوله عليه السلام فيوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف لا ري

يربطها به (وذلك) العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد (وقد يحذف) العائد اذا كان ثمة قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعرهما (وما وقع ظرفا) اى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا (فالاكثر من النحاة) وهم البصريون (على انه) اى الخبر الواقع ظرفا (مقدر) اى مأول (بجملة) بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله (واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام) اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل (من ابوك) فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك

الحاقة اى الساعة او الحالة التي يحق وقوعها او تقع فيها حواق الامور من الحساب والجزاء والبعث ما الحاقة واصلها ما هي اى اى شيء هي على التعظيم لشانها والتهويل لها فوضع الظاهر موضع المضمر لانه اهول لها — قاضى

ضمير نحو من ابوك ومن ربك ونحوهما — محمد

تخصيصه بالصفة المجردة وصوفيه

ث حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه تقديره لمذهب الاكثر — لمحرره

الفاء جواب شرط تضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة — عب

ان مع اسمه وخبره بعدها تاويل خبر المبتدأ الثاني

وهو من الافعال العامة الشاملة غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك لقيام قرينة على تعيينه وسوق الظرف واما في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده ساكن غير متحرك — عب

اى تقدير اسم

لان اسم الفاعل والمفعول اذا كانا مسندين الى فاعلهما مظهرا لا يكون جملة لان اسنادهما لا بالاصالة بل للشبه للفعل نحو زيد ضارب ابوه فزيد مفرد وابوه — شرح

اى البصريون

وقوله الاكثر اولى لان الظرف جاء صلة في جاء الذي في الدار والفعل احق بها من الاسم من شان الصلة من حيث انها صلة عدم الاستبداد وهو من مرادفات الفعل لا الاسم — محمد وافى

ومن موصوف بمعنى الشيء

وذلك لان العامل غالبا محل الافتقار الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقيق وليس في الاسم الا الثاني — حسن على

وجب له ... اى حين كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر

للاستيناف وعطف القصة على القصة وهو الاصل في المبتدأ التقديم — قدى

مثلا للاتساع وعدم التضييق كما دأب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات — عمـ

وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام (او كانا) اى المبتدأ والخبر (معرفتين) متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على احدهما مبتدأ والآخر خبر نحو زيد المنطلق (او) كانا (متساويين) فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا (مثل افضل منك افضل منى) دفعا للاشتباه (او كان الخبر فعلا له) اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس (مثل زيد قام وجب تقديمه) اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقديم ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند (واذا تضمن الخبر المفرد)

فاصل التخصيص لا فى قدره ۲۵

ﺳ
اى لصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيدا للفاعل لو تأخر المبتدأ مثلا انا قمت وانا سعيت فى حاجتك
تفتازانى

ﺻ
ومن الواجب تقديم ما وقع خبره بعد الفاء نحو الذى يأتينى فله درهم ومنه قولهما اقترن الخبر بالا لفظا كقوله تعالى وما محمد الا رسول او معنى كقوله انما انت نذير ومنه ضمير الشأن چلبى

ﻼ
هذا من تأخير ذى التصدر فى الاول وهو ما اشتمل على ما له صدر الكلام وبالالتباس فى الثانى وهو اذا كانا معرفتين والثالث وهو اذا كانا متساويين خبيصى

ﺣ
من العلل وهو قوله حفظ الصدارة فى الاول وقوله دفعا الاشتباه فى الثانى والثالث عم

ﻭ
اى لا وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص مثل افضل منك افضل منى ونوبنا نوبكم فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بمعمول منه

ﻨﺪ
فان قلت ان زيدا على هذا التقدير ليس مبتدأ لانه يجوز ان يكون بدلا من ابوه فان ابوه فاعل وزيد يكون بدلا منه قلت لا يجوز ان يكون بدلا لانه لو كان بدلا يلزم الاضمار قبل الذكر وانه غير جائز كما مر غير مرة سعد

ﯾﺪ
يعنى لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديم المبتدأ لازالة هذا الالتباس
تفتازانى

ﻋﻠ
فان قلت قد وقع التباس المبتدأ بالفاعل فى القسم الثانى من المبتدأ فى اقائم زيد لو جعل زيد مبتدأ واقائم خبره والتباس المبتدأ بالخبر والفاعل بالمبتدأ ايضا لو جعل اقائم القسم

اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة (ماله صدر الكلام) اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام (مثل اين زيد) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ماله صدر الكلام بتصدره فى جملة (او كان) الخبر بتقديمه (مصححا له) اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فقط يصحح وقوعه مبتدأ (مثل فى الدار رجل) فان فى الدار خبر مخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقى المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه) بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل (ضمير) كائن (فى) جانب (المبتدأ) راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (مثل على التمرة مثلها زبدا) فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلقه مثل تعلق الجزء بالكل (او) كان الخبر (خبرا عن ان) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ فى تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ

قوله او كان الخبر بتقديمه مصححا آه حاصل الكلام ان يكون تقديم الخبر مصححا لكن لما كان الضمير فى السابق واللاحق الى الخبر اراد الشارح ارجاع الضمير هنا الى الخبر فلذا قال الخبر بتقديمه ولم يقل بتقديم الخبر لانه لم يسبق ذكره لكونه مرجعا فهو احتراز عما اذا لم يكن التقديم مصححا ومنه يظهر ضعف الحاشية من انه احتراز عن كون تأخير الخبر مصححا نحو زيد قام فانه لو قدم وجب ان يكون فاعلا عيسى

يعنى بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزء يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديمه حتى لا يلزم الضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير فى صفة المبتدأ نحو على التمرة زبدا مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز شيخ الرضى

قوله او كان لمتعلقه بكسر اللام قال الامام الحديثى ان فتح لام المتعلق يراد به مجموع الخبر لفظا وهو على التمرة فى مثالنا نظرا الى ان الخبر استقر وان كسرت يراد به المرجوع اليه اى التمرة نظرا الى انه جزء الخبر وهذا يدل على جواز الامرين فلم يتعين الكسر تأمل عيسى الصفوى

قوله يمتنع معها اى حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشئ على نفسه فان الخبر فى المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور لارى

لان الخبر فيه ليس الجار والمجرور فعبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله مفعول متوكل مقدم عليه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر توجيه الايراد ان الضمير الذى فى المبتدأ وهو عبده يعود الى متعلق الخبر وهو على الله والخبر متوكل وما ذكرتم صادق فى هذه الصورة مع انه لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ ههنا لانه لم يلزم اضمار قبل الذكر لفظا وحكما ويمكن ان يجاب عنه بانا نقول لا نسلم انه مؤخر بل المقدم فى التقدير تقديره متوكل على الله

لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة (مثل عندي انك قائم

وجب تقديمه) اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا

(وقد يتعدد الخبر) من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك

التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف

مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف (مثل زيد عالم عاقل) واما بحسب

اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز

وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد

وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير

عاطف لان التعدد بالعاطف لاخفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا

في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا

اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار

عليه لذلك (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو سببية الاول للثاني

او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ

الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء (فيصح دخول الفاء في الخبر)

ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما

اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما

اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه (وذلك) المبتدأ المتضمن

خامض للحل فوجه في الاول ظاهر وفي الثاني وجه الاتحاد بينهما في المعنى لان حلو حامض بمنزلة مز حتى قال الاخفش ان الثاني في مثل ذلك كالوصف للاول كانه قال حلو فيه حموضة فعلم منه ان التعدد يجوز ان يكون بالواو واذا كان الاخبار من الصفات اعلم انه لا مساغ لدخول الفاء على خبر المبتدأ لانه اما للعطف او للجزاء او للربط ولا مجال للاول لان الغرض ليس اشتراط الخبر بالمبتدأ في الحكم ولا الى الثاني وهو ظاهر ولا الى الثالث لان الربط حاصل بدونه واما اجازة الاخفش من نحو زيد فمنطلق فقوله بهذا زيد فهو منطلق عوض افندي

التعدد في اللفظ ظاهر واما في المعنى فلان عالم مقابلة الجاهل فلان عاقل مقابلة المجنون حافظ

حال من اللفظ والمعنى لان الجمع اذا قطع عن الاضافة لا يكون الا حالا محمد افندي

اي جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك يكفي الا يقال هذا حلو وهذا حامض ح

لا يخفى ان في هذه العبارة تسامح لان جوازه يفهم من الاولوية جلبي

لان في تعدده لا حاجة الى القود وقد يتعدد الخبر فان تعدد الخبر بالعاطف يوجد في الخبر والمبتدأ وغيرهما بلا خفاء واما التعدد بلا عاطف لا يوجد في هذا الكلام الا في الخبر حواشي هندي

كالفاعل والمفعول جاءني زيد وعمرو وضرب زيد عمرا وبكرا محرره

كانه قيل لو جعل التعدد اعم يجب على المصنف ان يؤتى لكل منهما مثالا ولم يقتصر على التعدد بلا عطف فاجاب بقوله بان الاقتصار انما هو لذلك محرره

اي لكون التعدد بالعاطف لاخفاء فيه ولان التعدد بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه سعد الله

معنى الشرط اما (الاسم الموصول بفعل او ظرف) اي الذي جعلت صلته
جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا و في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
(او النكرة الموصوفة بهما) اي باحدهما و في حكمها الاسم المضاف اليهما
(مثل الذي يأتيني) هذا مثال للاسم الموصول بفعل (او الذي في الدار)
هذا مثال للاسم الموصول بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم (و) مثل (كل رجل يأتيني) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
(او) كل رجل (في الدار) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (فله درهم)
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل
غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم (وليت ولعل) من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره (مانعان)
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر
للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام
من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع
انما هو (بالاتفاق) من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني فله

فيكون المضاف محذوفا فلو افرد الضمير بارجاعه الى احدهما
لا يحتاج الى تقدير المضاف عصمت

وقد يدخل الفاء على خبر كل مضاف الى النكرة مثل كل نعمة
فمن الله تعالى ع ص

الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء
الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر لاري

يجوز ان يكون كلمة او في المتن للترديد فيكون مثالا واحدا
في حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به نحو الساكن
الذي يأتيني و في الدار فله درهم عصمت

والفاء والداخل في خبر هذا المبتدأ فاء السببية داود

فاعل ظرف المستقر ومبتدأ مؤخر والظرف المستقر مرفوع
المحل خبر مقدم والجملة الظرفية او الاسمية مرفوعة المحل
خبر المبتدأ ذي زاده

فان اتيانه او كونه في الدار سبب لاستحقاق الدرهم
وملزوم كما ان الشرط سبب للجزاء وملزوم سعد الله

فان قلت الفاء زائدة ههنا اذ لا سببية للحكم بالملاقات
فلم يكن مما نحن فيه قلت يجوز ان يكون الفرار سببا
للحكم بالملاقات عصمت

فان الملاقات لازمة للفرار وكذا قوله تعالى وما بكم
من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها
نور قادري

قوله كل رجل يأتيني فله درهم فالرجل كحرف الشرط ويأتيني
كفعل فله درهم كجزاء الشرط فالـ يأتيني مثلا
فان قيل ما الفرق بين كل رجل يأتيني له درهم فقوله كل رجل
يأتيني فله درهم قلنا الاول اخبار للذي يأتيني درهما ولكن
لا دلالة في الكلام ان ذلك الدرهم مستحق بالاتيان ام لا
بخلاف ما اذا قلت فله درهم فهو بحد قاطعة على ان الدرهم
فقد استحقه بسبب الاتيان كما لو قلت ان يأتيني فله درهم مصر

وجه سيبويه ان ان للتحقيق والشرط على خلاف ذلك لانه لا يأتي الا في المشكوك والشك والتحقيق لا يجتمعان فوجب الاختصاص بهذا الكلام والذي لا يدخل فيه ... فلم يبطل معنى الشرط والجزاء

ولله درهم فان قيل ان كان وبابه علمت ايضا مانعا بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا او وجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما (والحق بعضهم) قيل هو سيبويه (ان) المكسورة (بهما) اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة) لفظية او عقلية (جوازا) اى حذفا جائزا لا واجبا (وقد يجب حذفه) اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك

بدخول ان محمد وانى

فلن يخلص من عذاب يوم القيمة الفاء محمول على الزيادة عند سيبويه كبير

ذهب هذا البعض الى منع هذه الحروف من دخول الفاء في الخبر مع عدم مساعدة القرآن وكلام الفصحاء كذلك ثقات العرب والنحاة استنبطوا قواعد النحو من كلام الفصحاء فكيف يخالفون في الحكم بكلام الفصحاء عصم

وهو قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من الآية محمد وانى

الاولى ان يقول الفاء عن خبرها لان منع متعد الى مفعول الاول بنفسه والى الثاني بعن ولعله حذف المفعول فوضع المظهر مقام المضمر في المفعول الثاني داود افندى

ما في انما غنمتم موصولة العائد اليه محذوف ومن شيء بيانه تقديره جميع ما غنمتموه حتى الخيط والمخيط فان لله خمسه اى فان خمسه خبر مبتدأ محذوف اى فالحكم او مبتدأ محذوف الخبر فواجب ان لله خمسه نقشبندى

اول البيت
واما الوداد في القلوب فراسخ * وان كان ما بين الجسوم فراسخ
معنى البيتين اما محبتكم ثابتة في قلبي وان كان بين جسمي وجسمكم مسافة بعيدة واريد انها ليست بعض ولذلك تركه لعدم لكن ... نقدير اولنا ان البيت قضا او لنور محرره

الاعراب الفاء للعطف والواو للقسم وجوابه ما فارقتكم قاليا حال من التاء في فارقتكم من قلى يقلي قليا اذا ابغضه باب ضرب يضرب فيكون معناه باغضا حال كوني مبغضا لكم متعلق به واللام زائدة كما في ضربته وضربت له وما موصولة ويقضي صلة اسم لكن وسوف يكون خبره بمعنى الوجود فيكون تامة سيدى

فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك وقد يحذف ايضا عند من قال في نعم الرجل زيدان تقديره هو زيد (كقول المستهل) اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره (الهلال والله) اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما راه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف (و) قد يحذف (الخبر جوازا) اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه (مثل) الخبر المحذوف جوازا في قولك (خرجت فاذا السبع) فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وغير ساد مسده اى ففي خروجي السبع واقف (و) قد يحذف الخبر لقيام قرينة (وجوبا) اى حذفا واجبا (فيما التزم) اى في التركيب الذي التزم (في موضعه) اى موضع الخبر (غيره) اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا (مثل لولا زيد لكان كذا) اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب

ذكر القسم لازالة التردد ولان المقام مقام التردد فاذا لم يجئ بعد الهلال شيء يجوز ان يقع عليه ويحتمل النصب بتقدير رأيت ع

ورأيت او ارى وذلك لان الاصل في انفراد الوقف لادة

عطف على المبتدأ وجوازا على جوازا السابق من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد ع ٣

والقرينة للخبر اذا المفاجاة لانها تستعمل جملة ابتدائية محدوانى

لانه لو اقيم شيء مقامه بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا م

خرجت فعل وفاعل فاذا الفاء السببية مبني على ان اذا ظرف زمان مبني على السكون منصوب المحل مفعول فيه لواقفا المحذوف خبر للسبع وهو مبتدأ والجملة لا محل لها من الاعراب محمد حواسى

والفرق بين اذا المفاجاة واذا الشرطية هو ان اذا المفاجاة يدخل على الاسم واذا الشرطية يدخل على الفعل محمد افف

احتراز عن مذهب المبرد واما على مذهب غير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منهما ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى في مكان خروجي السبع عصمة

فان اذا تدل على مطلق الوقوف وبانضمام الخروج يدل على الوقوف المقيد وهو الوقوف بالباب فحذف للاختصار زكى

والتقدير فالسبع واقف وقت خروجي قدم لكون الخروج سببا للمفاجاة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب م

اشار الى كون ما موصولة والعائد محذوفة وهو ضمير

لولا فيجب حذفه ولقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او بتأويل منسوبا الى الفاعل والمفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به (و) مثل (ضربي زيدا قائما) او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وانعدول لعن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا بلا لبس قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا بلا لبس قائما

وقال خير البشر علماء امتي كانبياء بني اسرائيل فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم لوفادي

اسم شاعر مشهور بالفصاحة جلي وآخر البيت
ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي
قائله امام الشافعي رح

فان لولا عندهم كلمة ملتئمة من كلمتين كما يترآى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسر كما هو شان الافعال الواقعة بعد اداة الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب عب

وقال الكوفيون هو من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا لتشبيه لولا بحرف الشرط ولاختصاص لولا التحضيضية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها هندي

ولم يلزم عليه حذف الفعل وجوبا من غير المفسر ومن غير امر زائد على القرينة عصمة

ويلزم على الفراء ان لا يكون في الشرط اسناد اذ لا يوجد بين الحرف ومعمول عصمة

لنيابتها من الفعل المقدر يعني لولا اسم من اسماء الافعال عنده داود

مفردة كانت وجملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجيء معها الواو على الاصح لاري

فضربي مضاف الى ياء المتكلم والياء محلها رفع لانها فاعل وزيد مفعول وكذلك اكثر شربي بعينه

اي كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتأويل مضافا الى الفاعل والمفعول او كليهما وبعده حال مفردة او جملة او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر المصدر ويجب حذف خبره

اذا كان عن الفاعل وان تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال في
ضربي زيداً بلا بس قائماً ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة نقول
الذي ضربت قائماً زيد اي ضربته ثم حذف بلا بس الذي هو خبر المبتدا
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشداً مهدياً اي سر
راشداً مهدياً فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات
البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل بجعل
قائماً من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيداً ضربه قائماً وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً وثالثها كل مبتدأ
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع
وذلك (مثل كل رجل وضيعته) اي كل رجل مقرون مع ضيعته
فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون
واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به
وخبره القسم (و) ذلك مثل (لعمرك لافعلن كذا) اي لعمرك
وبقاؤك قسمي او ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم

اي علم عمومه بدليل الاستعمال فيكون المعنى ضربي زيدا المجمع بحال القيام حاصل خواق

هذا اذا كان الحال من المفعول واذا كان من الفاعل ضربي زيدا ضربي قائما

فان معنى ضربي زيدا قائما كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال القيام بناء على اضافة المصدر يفيد الاستغراق وهذا يفيد الحصر فانه في معنى ما ضربت زيدا الا قائما فان قلت ما وجه التخصيص بالمصدر فانه يجوز ان يقصد بمكان اضافة الجنس والعهد ذهنا او خارجا لا الاستغراق مثل اللام قلت نعم ولكن في المصدر دائما وجه التخصيص بالاستغراق فلقلة كثرة الاستعمال ايضا حواشي هندي

اعلم ان قول المحشي وغيرهم قولك كذا وكذا فالغالب فيه مبتدأ لا خبر له لان قولهم وان كان من كلامهم لكن ما بعد كلام غيرهم وفي مثله وقوع المبتدأ بلا خبر كثير ولا بعد فاما قولك من يكرمني اكرمه مبتدأ لا خبر له في وجه لكنه قليل

وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع ولم يجز نصبها وان كانت بمعنى مع لانه لا بد للنصب من فعل او معناه وكلاهما متفق

يعني يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناهما

قوله وعطف عليه شيء آه فان قلت سيجيء في بحث المفعول معه ان الواو بمعنى مع لم يكن للعطف قلت المراد بالعطف معناه اللغوي اي الارتباط المعنوي فان قلت ح يجب ان يكون رفع هذا الواو لا رفع مدخوله قلت لما كان صورته موافقة بالعاطف اجري عليه حكمه ولهذا قال الكوفيون ان الواو بمعنى مع حين ينتقل رفعه الى مدخوله لعدم قبوله الاعراب

والضيعة في اللغة العقار وههنا كناية عن الضيعة سميت بها لانك اذا اعتنيت بها ضعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا ضيعة الرجل بالارض المغلة التي لا تخفى

العمر بفتح العين وضمها وبسكون الميم وبالضمتين

المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيحذف والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله (خبران واخواتها) اى من المرفوعات خبران واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكأن ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله (هو) اى خبران واخواتها (المسند) الى شيء آخر (بعد) دخول احد (هذه الحروف) عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لايراث اثرفيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيداً يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيداً يقوم فانه ماول بقائم

لكن الرفع مقدم فى نفعل ومؤخر فى هذه الحروف تنبيها بفرعيتها

٧ ولم يقل الى اسم ان ليدخل فى ان زيدا يقوم ابوه جملة فان المسند فيها مسند الى الفاعل ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان نوقادى

٨ قوله بعد هذه الحروف وانما قيد بلفظ احد حتى لا ينتقض التعريف بقائم فى قولنا ان زيدا قائم لانه لا يكون مسندا بعد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف حاشية

٩ وانما قال عليهما لانه لو لم يقل عليهما لتوهم ورود هذه الحروف لايراث الاثر لمجموع المسند والمسند اليه فيكون بيانا للواقع وان كان التعريف لا يقتضى ذلك بل يكفى ذكر عليه كما لا يخفى محمد

١٠ كخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى من باب علمت وكالمبتدأ فى اقائم الزيدان سيد

١١ اى عن التعريف سوى خبر هذه الحروف وانطبق التعريف عليه محرره

١٢ قوله لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع والاثر لفظا الاعراب ومعنى التحقيق والتمنى والتشبيه والترجى

١٣ اما لفظا فالعمل واما معنى فلانسحاب معانيها الى معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير ينتقض التعريف بمثل يقوم ويخرج المسند الذى بعد ان المكفوفة او بعد ان المخففة الملغاة

١٤ حاصل السؤال ان يقال ان يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه يصدق عليه انه هو المسند بعد دخول هذه الحروف مع انه ليس بخبر وحده بل الخبر يقوم مع فاعله

مثل) قائم في (ان زيدا قائم) فان المسند بعد دخول هذه الحروف
(وامره كامر خبر المبتدأ) اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا
ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه
وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ
يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن
ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك (الا في تقديمه)
اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل
الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم
المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها
بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها
عن درجة الفعل (الا اذا كان الخبر ظرفا) اي ليس امره كامر خبر المبتدأ
في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا
كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا

قوله اذا كان فيه معنى الاستفهام نحو زيد اقام فانه لا يقع خبرا لهذه الحروف او جملة استفهامية نحو زيد هل قام او امرية نحو زيد اكرمه او نهيية نحو زيد لا تهنه لان الامر والنهي للانشاء وان للخبر فلا يجتمعان معا فلا يقال ان زيدا هل قام وان عمرا اكرمه وان خالدا لا تهنه شرح موضح

قوله اين في اين زيد لا يصح ان يكون خبرا لان وجوبا لما تم كون ان تقتضي التحقيق والاستفهام التردد ولفوت صدارة الاستفهام وجيه الدين

قوله فان ان تقتضي تحقق مدخولها نحو ان زيدا قائم فان ان يقتضي تحقق قيام زيد وان تقتضي ابهام مدخولها نحو اين زيد فان اين يقتضي ابهام زيد وبينهما تناقض محمد وآلى

قوله مجرور بها مضاف الى الضمير يرجع الى الخبر وهو مجرور ومستثنى ومستثنى منه محذوف وتقديره وامره كامر خبر المبتدأ في جميع الوجوه من كونه مفردا او جملة او نكرة او معرفة او واحدا او متعددا مسندا او مؤخرا الا في هذا الوجه ع

قوله حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول يرجع الضمير الى المتكلم بعيد غب

قوله فان تقديم خبر المبتدأ جائز عليه وتقديم خبر ان ليس بجائز فلا يقال ان قائم زيدا وذلك لانها حروف وعملها ضعيف

قوله وحكمه حكم ان الا في جواز تقديم الظرف فان خبر ان يتقدم اذا كان ظرفا على اسمه ولا يتقدم خبر لا وان كان ظرفا على اسمه فلا يجوز لا في الدار رجل وجاز ان في الدار غلام رجل وذلك لان ان مشابه للفعل لفظا في كونه ثلاثيا مفتوح الآخر وفي اتصال الضمير المنصوب به وفي اتصال نون الوقاية وغير ذلك فكان كانه فعل بخلاف لا فانه محمول على ان فرع عليه فانحط رتبة عن رتبة ما هو اصل وهو ان

قوله لان الفعل اصل في العمل وهي المشابهة بالفعل عملا فتكون فرعا فيه توقادي شرح لباب

كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها (خبر لا التي) الكائنة (لنفي الجنس) اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه (هو المسند) اي شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ و ان وكان وغيرها (بعد دخولها) اي بعد دخول لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بعد دخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه (نحو لا غلام رجل ظريف) انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة فيخلو ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر (فيها) اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره (ويحذف) خبر لا هذه حذفا (كثيرا) اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله (وبنو تميم لا يثبتونه) اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج

اسم الفاعل المقدر في مثل بمعنى الثبوت واللام في حرف التعريف لا اسم الموصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته جلبي

قدم متعلق الظرف المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في امثال تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض صلته لانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس فيجعل كائنة حالا من كلمة لا ثابتة ويليها بالمفعول بمعنى تفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اي ثبت حملة لكلمة لا اغ

لما كان لفظ لا مشتركا بين ما يكون لنفي الجنس وبين ما يشابه بليس وصفها القول التي لنفي الجنس تعيينا للمقصود واحترازا عما هو غيره عوض

والخبر مرفوع بلا ان لم يكن اسما مبنيا بسبب لا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بانه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه لما صار الاسم بدخول لا مبنيا وصار دخول لا عليه بسبب بنائه مع قربه بلا كما كان مع اسم لا المنصوب داود خواجه

قوله والمراد جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان يضرب في لا رجل يضرب ابوه يصدق عليه انه هو المسند بعد دخول لا مع انه ليس بخبر لا فلا يكون التعريف مانعا لمحرره

ظريف صفة مشبهة فاعل فيه راجع الى غلام رجل وهو مع مركب مرفوع خبر لا والجملة استينافية

قوله انما عدل قال المصلحي تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان ظريف في الظاهر صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريفا الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان لاري

الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر (اسم ما ولا المشبهتين بليس) في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها (هو المسند اليه) هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه (بعد دخولهما) خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم (مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك) وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعا بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا (وهو) اي عمل ليس (في لا) دون ما (شاذ) قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع

التعميم في مراد بني تميم لان نفي العام يستلزم نفي الخاص ويدل عليه قول المص اصلا ايضا عافية

اي على تقدير كون الخبر وجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبرا اصلا م

فيحملون في تلك المادة مرفوعا باعتبار محل الرجل لان الرجل مبني وتابع المبني تابع لمحله عصمة

وفيه ان كون مدخول لا مبتدأ قبل دخول لا مع كونه نكرة صرفة محل نظر فتأمل عصمة

وكذا ان النافية ترفع وتنصب عند المبرد والكسائي نحو ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين فان الشاعر اعمل ان في هو وفي مستوليا وفي المفصل يجوز اعمال ان عمل ليس عند سيبويه خواقي واما مذهب اكثر البصريين والفراء ان ان النافية لا تعمل شيئا وهو مذهب الكوفيين خلافا للفراء انها لا تعمل عمل ليس وقال به من البصريين ابو العباس المبرد وابو بكر السراج وابو علي الفارسي وابو الفتح ابن جني واختاره المص وزعم ان في كلام سيبويه اشارة الى ذلك وتعمل في النكرة والمعرفة فتقول ان رجل قائما وان زيد القائم شرح الفية

وقد يكون اسمه وخبره معرفتين او نكرتين او الاول معرفة والثاني نكرة دون العكس م

وير وعليه قول النابغة
وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا
وزعم بعضهم ان لا تعمل في المعرفة كما في النكرة شرح القصيدة

لان هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا عن يستتبعه في العمل م

وما هن امهاتهم واذا عملها في الثاني عمل في الاول وعن عاصم امهاتهم بالرفع على لغة تميم وقرئ امهاتهم

الجاميه هذا التعريف والحد والانواع المنصوبات المعهود هاهنا وجعل ان يكون كلاما مستقلين بان يكون قول المنصوبات علاما واما تقديره هذا باب المنصوبات والمنصوبات هذا عصمة

والالف واللام للحقيقة المعلقة يجمعه بدخوله في التعميم من الحروف يحتمل ان يكون المجموع كلاما واحدا بان يكون هو ضمير الفصل

ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا وعلى هذا جلبي الوصف مطابقا للموصوف وبان المراد باشتمال الاسم عليها الاسماء وهو جمع اسم وهو مذكر لا يعقل فيقتضي ان يكون قول المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوبة لان موصوف

ان يلي الفعل الفاعل ثم المفعول بلا واسطة ولو وافق تركيبه على ما هو الاصل في ترتيب الكلام فان الاصل من ندرهما يستلزم التعدي لبيان الآخر عصمة

الظاهر ان هذه التنبيه لزومية اذ لا فائدة معتد بها في الحكم الاتفاقي هنا والعلاقة المقتضية للزوم المعتبر عند ارباب المعقول منفية كالاتفاق الا ان يدعى اللزوم العرفي العادي بعد ما علم ان المص في صدد ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فان الفراغ عصمة

فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال (المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية) قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين (فمنه) اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية (المفعول المطلق) سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له (وهو) اي المفعول المطلق (اسم ما فعله فاعل فعل) والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها (مذكور) صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا

ضمير منفصل مبتدأ ثان راجع الى المنصوبات والتذكير باعتبار الخبر وليس هو ضمير فصل كما توهم لوجوب مطابقته للمبتدأ شرح

وانما لم يقل ما اشتمل على النصب لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة لان معنى المنصوب مشتمل على النصب كاملة

والتعريف يشتمل على العلل الاربع علة فاعلية وعلة صورية وعلة مادية وعلة غائية

واما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة كقولك ضربت ضربا شديدا وضربت زيدا وضربت يوم الجمعة وضربت امامك وضربت بالسوط وجلست والسارية وجاء زيد راكبا وطاب زيد نفسا وما ضربت الا زيدا وما ضربت الا زيدا ايضاح

اي من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا ينتقض تعريف المنصوبات بمثل مسلمات ومسلمين اذ ذات الكسرة والياء في هذه الامثلة وان كانت علامة كون الاسم مفعولا لكنها ليست ملابسة بهذه الحيثية عصمة

قوله اي من المنصوب يعني ان الضمير راجع الى المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات موافقا الضمير هو في قوله هو ما اشتمل وهو المناسب باعتبار جعل القسم موافقا للمقسم معرفة قوله او مما اشتمل آه ليوافق ضمير اشتمل الراجع اليها وهو المناسب باعتبار قرب المرجع عصمة

بدأ بالمفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه محمود افندي

وزاد السيرافي مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه

نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو زيد ضارب ابوه ضربا فخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد لان معناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانعكس الحد على المحدود جامعا ومانعا (ويكون) اي المفعول المطلق (للتاكيد) اذا لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل (والنوع) ان دل

لان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة فاعل يعني والمفعول يدل على الحدث فقط فلا يصدق الا على الاقل فاجاب بقوله بل المراد سمع

المفعول المطلق

اي معنى الفعل الذي هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل

ثم لم يبل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيه انه يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي نحو جلسة لانهما يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا على معنى المفعول المطلق اشتمال الكل على الجزء والجواب ان معنى المفعول هو ذات الحدث الذي لحقه التقييد بكون ذلك الحدث من نوع كذا او بعدد كذا فهو ما في ذلك المعنى الملحق به في المفعول المطلق هو ذات ذلك الحدث والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء في جميع اقسامه او المراد من معنى المفعول المطلق ما قصد به من الانواع والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء والمراد من الحدث الحدث الذي في ضمن ذلك النوع وبالجملة تحقق الفعل باعتبار الجزء الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم الذي هو المفعول المطلق لانهما متحدان بالذات فعلى هذا لا يخرج عن حد المفعول المطلق انواعا في ضربت انواعا آه عصمة

اي لانه مفعول به

الاولى ان يقال فان ههنا كراهتين احدهما ما وجد من فعل وعبر عنها بكراهتي والاخرى ما وجد بعدها تعلقت تلك الكراهة الاولى تعلق الفعل بالمفعول به فعبر عنها بقولك كرهت فهما متغايران بحسب الوجود ويجوز ان يراد بكراهتي معنى مصدر كرهت لا ما وقعت سابقة عليها فيكون مفعولا مطلقا والفعل مشتمل على ما قصد منه مثل ما ذكر في كرهت عصمة

الفعل
فيكون احد مؤكد الفعل والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كراهة م

اي المفعول المطلق
اي باعتبار كونه قائما بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها الفعل اسند الى ذلك الفاعل يعني باعتبار صدورها من فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها تم

على بعض انواعه (والعدد) ان دل على عدده (مثل جلست جلوساً للتأكيد وجلسة) بكسر الجيم للنوع (وجلسة) بفتحها للعدد (فالاول) اى الذى للتأكيد (لا يثنى ولا يجمع) لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد (بخلاف اخويه) اللذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها (وقد يكون) المفعول المطلق (بغير لفظه) اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل (قعدت جلوسا) او بحسب الباب مثل انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول المطلق (لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم) من سفره (خير مقدم) اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه (ووجوبا) اى حذفا واجبا (سماعا) اى سماعا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها (نحو سقيا) اى سقاك الله سقيا (ورعيا) اى رعاك الله رعيا (وخيبة) اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه (وجدعا) اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن

يدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك

قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثير فى نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك

لانه موضوع للحقيقة بدليل صحة اطلاقه للضرب القليل والكثير والقوى والضعيف وهو شىء واحد لا يقبل التثنية والجمع لان التثنية ضم شىء الى شىء والجمع شيئين فما عدا الى شىء تأمل

السماع بالفتح المصدر وبالكسر الاسم

السماع ما سمع من العرب ولم يسمع نظيره او سمع لكنه قليل

عند من لم يفرق بين القعود والجلوس والا فمفعول مطلق مجازى لا حقيقى

قال زين العرب فى شرح المصابيح ان الفصحاء يستعملون القعود فى مقابلة القيام والجلوس فى مقابلة الاضطجاع وحكى ان نضر بن شميل دخل على المأمون وقام بين يديه فقال اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس قال كيف اقول قال اقعد فعلى هذا جلوسا مفعول مطلق لجلست المقدر اى جلست جلوسا ذينى زاده

استينافا واعتراضا وعطف على مقدر اى يذكر الفعل كثيرا وقد يحذف

ومذهب المبرد والمازنى والسيرافى وصححه ابن مالك وقال الرضى هو اولى لانه منصوب بالفعل الظاهر وهو الاولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه وعند سيبويه والجمهور وصححه ابن حيان ان جلوسا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه اى وجلست جلوسا واختار الفارسى وابن جنى فان اريد به التأكيد عمل فيه المضمر لا الظاهر لانه من قبيل التأكيد اللفظى وان اريد به النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه نكت السيوطى

توصيفا الفعل بالناصب للمفعول المطلق مع انه شانه كذلك

والشفة واليد (وحمدا) اى حمدت حمدا (وشكرا) اى شكرت شكرا (وعجبا) اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له (و) قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا (قياسا) اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما (فى مواضع) متعددة (منها) اى من هذه المواضع موضع (ما وقع) اى مفعول مطلق وقع (مثبتا) اى ذا اثبات لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه (بعد نفى) داخل على الاسم الذى لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه (او) بعد (معنى نفى داخل على اسم لا يكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية (او وقع) المفعول المطلق (مكررا) اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض

قال الشيخ الرضى الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعنى قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك نحو صبغة الله وكتاب وسبحان الله وسعديك وسبحانك وحمدا لك عب

اى حمدت الله حمدا

وبجوز ان يكون المراد منه هو الدليل الموجب للحذف وهو التزام غيره موضعه مع القرينة الدالة عليه عافية

نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لا ينحصر حذف الواجب فيما ذكره من المواضع الستة توقادى

قال منها ولم يقل هى كذا وكذا لان المواضع لا تنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذى يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد نونا الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام لارى

بان يقع بعد النفى ثم ينتقض النفى بالا وانما بخلاف ما اريد نفيه فانه لا ينتقض النفى وجيه الدين

اى الفعل الناصب المفعول المطلق لانه لا يقوم مقام الفعل فى لفظا بخلاف ما زيد الا سيرا فان كان الا يقوم مقام الفعل محمد وانى

قوله بعد نفى داخل الظاهر انه قد دل لنفى صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعا لموصوفين وقيل صفة لنفى فالمقدر صفة معنى نفى وما ذكره الشارح الهراة لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقول نفى او معنى نفى بتأويله بواحد من نفى او معنى نفى والصفة فى الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفى داخل على الاسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفى المقيد لكان اوضح فافهم ع ص

دكاً دكاً واعاجمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه (نحو ما انت الا سيراً) اي تسير سيراً (وما انت الا سير البريد) اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهاً على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف (وانما انت سيراً) اي تسير سيراً مثال لما وقع بعد معنى النفي (وزيد سيراً سيراً) اي يسير سيراً سيراً مثال لما وقع مكرراً (ومنها) اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً فيها (ما وقع) اي موضع مفعول مطلق وقع (تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة) والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى (فشدوا الوثاق فاما مناً بعد) اي بعد شد الوثاق (واما فداء) فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن والفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما مناً بعد واما فداء اي اما تمنون مناً بعد الشد واما يفدون فداء (ومنها) اي من تلك المواضع (ما وقع) اي موضع مفعول

مفرغ مفعول مطلق لتسير المقدر قائم مقام الخبر موشح

٥ لبريدا اسم لبغل محطوف في اخاية المبدة في الطرف ليركبه من يبعثه السلطان لمصلحة وهو كلمة فارسية بريدم وذلك لان الملوك الماضية كانوا يبنون في الطرف ويقفون فيها البغال ليركبها الرسل المبعوثون للحاجات ويقطعون باذناب تلك البغال علامة لذلك فتكون موقوفة فيها لاجل الحاجات ثم سمي الرسول المحمول عليها ثم سميت المسافة التي يقطعها الرسول وهي اثنا عشر ميلا زاده

٦ يعني ما انت الا تسير سيراً مثل سير البريد فاذا كان المعنى كذلك كان مفعولاً مطلقاً مجازياً محمد

٧ لان السير في المثال الثاني فعل البريد وليس بفعل المخاطب الذي هو السير المقدر بل يشبه فعل البريد حاشية

٨ وانما وجب الحذف هنا لان المبتدأ يقوم مقام الفاعل والتكرار مقام الفعل نجم الدين

٩ وانما سمي اثراً لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصوله كالاثر يكون بعد المؤثر وانما وجب حذف الفعل هنا لان فشدوا الوثاق لما كان متضمناً لفوائد من المن والاسترقاق والعفو يدل على الفعل المحذوف كلمة اما قائمة مقام الفعل ولهذا لم يجب حذف الفعل فيما اذا لم يقع تفصيلاً نحو مننت مناً لعدم كلمة اما وجيه الدين

١٠ قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها الخ فان قلت هذا انما يصح في الجمل الفعلية وما في حكمها واما اذا كانت الجملة اسمية مثل زيد جسم او حيوان او انسان فما مضمونها اذ ليس لها مصدر قلت يجوز في جميع الجمل اخذ المعنى المصدري باعتبار ارتباط مسندها بما اسند اليه بالحاق الياء المصدرية بالمسند نحو جسمية زيد او حيوانية زيد او انسانية زيد في زيد جسم او حيوان او انسان مثلاً او المراد المعنى المصدري الذي يستنبط من الجملة واعلم ان التعميم المفهوم من قوله مصدرها المضاف الى الفاعل

مطلق وقع (للتشبيه) اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد
صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه (علاجا) اى حال كونه دالا
على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء
لان الزهد ليس من افعال الجوارح (بعد جملة) واحترز به عن نحو صوت
زيد صوت حمار (مشتملة) تلك الجملة (على اسم) كائن (بمعناه) اى
بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت
حمار (و) على (صاحبه) اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا الصوت صوت حمار (نحو مررت بزيد
فاذا له صوت صوت حمار) اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى
صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له (و) نحو مررت
به فاذا له (صراخ صراخ الثكلى) اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة
مات ولدها (ومنها) اى من تلك المواضع (ما وقع) اى موضع مفعول
مطلق وقع (مضمون جملة لا محتمل لها) اى لهذه الجملة (غيره) اى غير
المفعول المطلق (نحو له على الف درهم اعترافا) اى اعترفت اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله له على الف درهم لان

لانه لو نصب لبقى المبتدأ بغير خبر وما يقوم مقام الخبر

اى مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب المصدر وهى المكنى عنه بالضمير فى قوله له وجب الحذف لسد الجملة السابقة مسد الحذف

قوله وعلى صاحبه آه اى صاحب مدلوله بتقدير المضاف ومشتملة تلك الجملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الاسم الذى شملت تلك الجملة ولما كان ظاهر هذه العبارة مضطربة مناقضة اذ الصاحب صاحب ذلك الاسم المتكلم فى الحقيقة وفى المثال المذكور الضمير المجرور وجه له وجه بقوله اى الذى قام به معناه فيكون مجازا من قبيل وصف الدال بصفة المدلول ونظيره قوله المنادى وهو المطلوب اقباله اى اقبال مدلوله لان المنادى من اقسام الكلمة مثل يا زيد والمطلوب اقباله هو مدلول يا زيد وهو الشخص المعين خذ هذا فانه ينفعك فى مواضع شتى مصطفى چلبى

فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى له صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم ولا يجوز حذف الفعل لان الاسم بغير صاحب المصدر لا يدل على معالجة الفعل فان دل فى بعض الامثلة فذلك انما يكون من المادة فلا يعبأ به چلبى وم

وصوت حمار مرفوع اما على الوصفية او البدلية ويحتمل ان يكون النصب على تقدير كما فى التشبيه چلبى

هذا اشارة الى جواب كان السائل قال فان الصوت اسم جامد ليس بمصدر فاجاب من صات ثم يكون مصدرا

قوله من صات آه يعنى ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى آواز كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت

وفى المقاليد الصوت والتصويت بمعنى فقوله بمعنى صوت تصويتا ليس له كثير فائدة وجيه الدين

مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه (ويسمى) هذا النوع
من المفعول المطلق (تأكيداً لنفسه) اى نفس المفعول لانه انما يؤكد
نفسه وذاته لا امراً يغايره ولو بالاعتبار (ومنها ما وقع مضمون
جملة لها) اى لهذه الجملة (محتمل غيره) اى غير المفعول المطلق
(نحو زيد قائم حقا) اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقاً
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق
(تأكيداً لغيره) لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال
فيغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد
بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن
التقابل (ومنها ما وقع مثنى) اى على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد
الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله
تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف (مثل لبيك) اصله

وهو تأكيد لغيره اوردهما في الضابطتين للتصريح باسميهما
عصب

الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والحق مطابقة الواقع للخبر والباطل عدم مطابقة الواقع للخبر فافهم وتفصيل في المعاني فتأمل ولا تنم في الليل ولا تمش في الاسواق ان كنت طالب العلم الحق
محمد رضا

قوله لانه من حيث هو آه ومدفوع عنه احتمال الغير من حيث انه محتمل الجملة غير المنصوص عليه فالمؤكد باعتبار وصف الاحتمال والمؤكد باعتبار وصف منصوصية فيكون مؤكدا لغيره بالامتياز والا فهو في الحقيقة مؤكد لنفسه اذ لو لم يكن كذلك لم يكن المؤكد مؤكدا لان معنى التأكيد تقوية الثابت بالتكرر واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف تقوى واذا كان ثابتا فكرر وانما يؤكد نفسه فقيام زيد من حيث انه مضمون الجملة محتمل وغير منصوص
وجيه الدين

لان المؤكد الذي هو القيام يدل على احتمالين الصدق والكذب والمؤكد لا يدل الا على الحقيقة فكان المؤكد عاما والمؤكد خاصا فكانت المغايرة بينهما موجودا
محمد افندى

ويتقرر ما هو المقصود ولهذا سمي تأكيدا لكن اورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا آه

يعني ان التأكيد قد يكون لمجرد تقرير نفسه من غير دفع احتمال الغير وقد يكون لتقرير نفسه بدفع احتمال الغير فحسن التقابل
وجيه الدين

هذا النوع سماعي من جهة ان هذا المثنى على خلاف القياس فلا يخالف ما سمع من المثنى بهذا المعنى ولا يقاس عليه ما لم يسمع وقياسي من جهة ان كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف فعله وجوبا من غير ان يحتاج الى السماع
نجم الدين

وانما وجب الحذف في هذا القسم لانهم جعلوا اللفظ الاول من التكرار نائبا مناب الفعل والقرينة كونه بمعنى الدعاء ولان الدعاء لا يكون الا فعلا وقال الجوهري في باب التاء والتثنية دليل النصب
جلبي

أُلِبُّ لك اِلْبابَيْنِ اي اُقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى اَلَبَّ فلا يكون محذوف الزوائد (و) على هذا القياس (سعديك) اي سعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الِبّ فانه يتعدى باللام (المفعول به هو ما وقع) اي اسم ما وقع (عليه فعل الفاعل) ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيداً ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل

اي عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر كالمقيم في موضع

تقوم المصدر مقام الفعل

الظاهر ان المجموع جعل اسما واحدا في عرف النحو من غير ملاحظة تعلق الجار والمجرور جلبي

اي المفعول المطلق بعد هذه الاحوال

هذا اشارة الى القيد بالاضافة الى الفاعل والمفعول

اشارة الى كون الب متعديا والب لازما من باب كتب واكتب محمد افندي

وفي القاموس الب اقام بمعنى لب من الثلاثي ومنه لبيك انتهى جلبي

من التصريح به في تعريف المفعول فان المفاعيل كلها من جنس واحد وجيه الدين

كانه قيل زيد في مررت بزيد ما وقع عليه فعل الفاعل مع انه ليس بمفعول به لان كلامنا في الصريح فيبطل طرد التعريف به داود

قوله فانهم يقولون آه لما فسر وقوع فعل الفاعل على المفعول بتعلقه بلا واسطة حرف الجر وفي كون هذا المعنى متبادرا منه خفاء بينه بقوله فانهم يقولون يعني ان اهل اللغة يريدون منه هذا المعنى في متعارفهم عصمت

كانه اين يعلم كون المراد بالوقوع ذلك التعلق

قوله ولا يقولون في مررت بزيد آه فخرج زيد في هذا التركيب من تعريف المفعول به وان كان مسمى بالمفعول به بواسطة فان قلت فعلى هذا يلزم خروج بزيد ايضا في ذهبت بزيد واذهبت زيدا قلت لا نسلم خروجه فان الباء فيه للتعدية وذكرها ليس لتعلق معنى الذهاب بزيد بل بجعل الذهاب بمعنى الاذهاب كالهمزة وتضعيف العين وبعد تغير المعنى تعلق الفعل بنفسه بزيد لا بواسطة شيء كما في اذهبت زيدا واما الباء في مررت بزيد فليس للتعدية بل للالصاق فلم يغير معنى الفعل بل تعلق معنى

وعما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد أنه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر (نحو ضربت زيدا) فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم (وقد يتقدم المفعول به على الفعل) العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب تمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام والشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك (وقد يحذف الفعل) العامل فى المفعول به (لقيام قرينة) مقالية او حالية (جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب) اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية (ووجوبا فى اربعة مواضع) تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اى الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب (الاول) من تلك المواضع الاربعة (سماعى) اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى (نحو امرأ ونفسه) اى اترك امرأ ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) اى انتهوا عن التثليث

بالذكر لاصالته هندى

خالاسمى الفاعل والمفعول اوخبران لكان المحذوف واسمه راجع الى الفاعل والمفعول عصمت

قوله اما جوازا اشارة الى تقدم المفعول على الفعل باحد الوجوه الثلثة اما جائز واما واجب واما ممتنع عصمت

قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر عبد الغفور

واضيفا الى ما تضمن معنى الاستفهام نحو ايهم ضربت اى جين تركب وغلام ايهم ضربت

بتاويل الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا رأيت ام عمرا فى محل النصب على انه مفعول به لكن يجب تقديمه لئلا يبطل الصدارة

وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا فى محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة توقادى

لان ان موصولة فلا يتقدم ما فى حيز الموصول لانه كجزء الكلمة منها فكما لا يتقدم جزء الكلمة على اولها فكذلك لا يتقدم ما فى حيز الموصول عليه ايضاح

وكذا لا يتقدم المفعول به اذا كان الفعل مؤكدا بنون التأكيد والسر فى ذلك ان التأكيد يوزن الاهتمام بشأن الفعل وتقديم المفعول توهم خلافه فلا يتقدم المفعول وكذا لا يتقدم المفعول على فعل التعجب مثل ما احسن زيدا لانه لا يتصرف فيه وكذا لام الابتداء عصمت

قيل توصيفه الفعل بالعامل اشارة الى ان هذه الحذف غير مختص بالفعل بل يحذف عامله الذى هو شبه الفعل ايضا لكن بجانب يعلم ان العامل الاعم انما هو فى الحذف جوازا او فيما اضمر عامله واما فى الحذف وجوبا سماعا.

واقصد واخبر الكم وهو التوحيد (واهلا وسهلا) اى اتيت اهلا
اى مكانا ماهولا معمورا لاخرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لاحزنا (و) الموضع (الثانى) من تلك المواضع الاربعة (المنادى وهو
المطلوب اقباله) اى توجهه اليك اما بوجهه او بقلبه كما اذا اديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت ولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها
حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله وفى المندوب
لان المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المناد
وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الظ من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى (بحرف نائب مناب ادعو)
من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل
زيد (لفظا او تقديرا) تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون اله
الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف
اعرض وللنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية

الاقبال ونحو يا الله لا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال
اللهم الا ان يحمل على التجلى كما نبا بالمنية وفيه انه يستلزم
تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوبا لاقبال او يكون المراد
المطلوب اقباله ولو حكما فيصدق عليه لانه سؤال الاجابة
هندى

ه
اى اقبال مدلوله بحذف المضاف اليه او من قبيل وصف الدال
بصفة المدلول جلبى

ولو قال فلا يدخل بهذا القيد اذ قيد واحكاما فى تعريف المناد
لكان انسب باول كلامه واخره واوضح داود

اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله
وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول
من الحقيقى والحكمى

قوله وفيه تحكم لان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله كما فى نحو يا سماء ويا جبال والظاهر ما قال المص وهو
المندوب ليس بمنادى لانه فى الحقيقة متفجع عليه لا يقصد
نداؤه حتى يتكلف طلب الاقبال فيه واما نحو يا سماء ويا جبال
فلما لم يكن فيه امر آخر غير النداء تكلف فيه معنى النداء
وطلب الاقبال وجيه الدين

قوله فاذا قلت يا محمداه الخ لا يخفى عليك ان هذا المعنى بعيد وليس
مقصودا للنادب بل مقصوده اظهار التألم للسامعين بسبب
المندوب وليس مراده طلب اقبال المندوب بوجه من الوجوه
لا حقيقة ولا حكما مع ان المندوب باب واسع كثير الدوران على
السنتهم فجعله داخلا على المجاز فى المنادى مستبعد جدا فلم
يكن جعل المندوب بابا على حدة تحكما مع ان المقصود بجعله
ذا جهتين فنظرا الى كونه مناسبا بالمنادى فى اكثر الاحكام
لم يجعل بابا مستقلا ولم يفصل من المنادى ولم يفرق فى صدر
البحث ووجوبا فى خمسة مواضع جعل موضعا خامسا
ونظرا الى كونه بابا واسعا كثير الدوران على السنتهم وعدم
شمول تعريف المنادى بدون التكلف لزم مخالفته بالمنادى
فى بعض الاحكام وفى كونه مدخولا وذكره على حدة فى بحث
المنادى فكان المص اعترض اعتراضا فعليا على صاحب المفصل
عصمت

بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه كلا جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه (ويبنى) اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما (على ما يرفع به) اى على الضمة او الالف والواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام (ان كان) اى المنادى (مفردا) اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اليه (معرفة) قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية

و قول ابى على يا مثل لا يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله بخلاف اسم الفعل ولانه يستقل بالافادة بالنظر الى مسماه لانه جملة وحرف النداء ليس كذلك ولانه يلزم منه كون اسم الفعل على حرف واحد فى الهمزة ولم يوجد ذلك فى اسماء الافعال واذا بطل فى الهمزة بطل فى الكل حملا عليها هندى

ش قوله عند المبرد فيه ان الحرف لا يقوم مقام الفعل فى افادة معناه والفاعل ضمير مستتر لا يكون ايضا مقدرا الا بتبعية الفعل فلابد ان يحمل كلام المبرد على ان الحرف قائم مقام الفعل فى العمل وكلا جزئى الجملة مقدر عصمت

وهو لفظ انا فى ادعو فيقال لفاعل حرف النداء مجازا على مذهب كما فى الظرف ع ب

اى بحيان يعنى كما هو الاسلوب فى الاحكام والقواعد ثم لما كان العلم الموصوف بانه مضاف الى علم آخر مما يختار فيه الفتح ولم يجب فيه البناء وعلى ما يرفع به فهو بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة عصمت

اى بحيان يعنى والاحسن فى العبارة ان يقال المنادى الا كان مبنيا ترك كما هو ع ج

قوله لقلتها بالنسبة الى النصب فانه فى ثلاثة مواضع بخلافهما فانهما موضعان وهما المفرد المعرفة والمستغاث كذا قيل وهذا انما يقتضى التقديم لو كان بيانها قليلا بالنسبة الى بيانه ولا يظهر ذلك على ما ذكره المصنف فالاولى ان يؤخر هو بانها قليلة باعتبار الموضع والقليل بالنسبة الى الكثير تحقيقا لمناسبة بمنزلة المفرد من المركب والمفرد مقدم على المركب فقدم بيان القليل على بيان الكثير ايضا وجيه الدين

قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما فى المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز بعضهم يا اياك نظرا الى كونه مفعولا به واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر: سلام الله يا مطر عليها ؛ وليس عليك يا مطر السلام عبد الغفور

يعنى مرقب ارضعت هذه المرأة هذا الشاب ولك

المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل) مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء (ويا زيدان) مثال المبنى على الالف (ويا زيدون) مثال المبنى على الواو (ويخفض) اى يجر المنادى (بلام الاستغاثة) اى بلام يدخل وقت الاستغاثة به وهى لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من امثاله بالدعاء (نحو يا لزيد) وانما فتحت لئلا يلتبس المستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما عرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف فلما عرض

فان قيل قولك يا زيد يعرف بالنداء والعلمية قيل فى ذلك وجهان احدهما انا نقول ان تعريف العلمية قد زال عنه ووجد فيه تعريف النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثانى ان الاسم ان تعريف النداء والعلمية اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك لانا انما منعنا من الجمع بين التعريفين اذا كانا بعلامة كما مع الالف واللام والعلمية ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما كشف

قال ويا زيدان وان قلت الصواب فى التمثيل يا رجلان لانهم قالوا ان العلم اذا ثنى وجمع بالواو والنون لزمه لام التعريف وايراد لام التعريف لا يصح معها فلا بد من تغيير المثال قلت هذه القاعدة مخصصة بغير المنادى فانه فى النداء قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام عصمة الله

الجر عبارة البصريين والخفض عبارة الكوفيين وهما بمعنى واحد الفية وانما قال ويخفض لم يقل ويكسر لكونه معربا لان الخفض من القاب المعرب والكسر من القاب المبنى لمحرره

وانما اختير اللام من بين الحروف اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار هندى

وهو من الغوث وهو استدعاء المطلوب احد لدفع الظلم عنه وهو يقتضى مدعوا ومدعوا عليه فالمدعو المستغاث والمدعو اليه المستغاث جلبى

اشارة الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى الملابسة وليس الاستغاثة معنى اللام بل معنى اللام هو الاختصاص عصمت

فان قيل هذه اللام حرف الجر اذا دخلت على المظهر يجب كسرها لتوافق حركة معمولها ومفتوحة فى الضمير لكون الفتح اخف والضمير اثقل واجاب بقوله وانما فتحت لدخول على الكاف حكما لمحرره

لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا فى مقام الاغاثة او التعجب والتهديد عص

فلان زيدا وعمرا كلاهما مدعوان ولكن اللام تفتح

على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام
التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل
المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب
بان كلا منهما تبع للامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل
يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة
وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص عنه واجيب
عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم
يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء
اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها
ح كما هو الظاهر مما سبق (ويفتح) اي يبنى المنادى على الفتح (لالحاق
الفها) اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها (ولا
لام) فيه ح لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجمع
الجمع بينهما (مثل يا زيداه) بالحاق الهاء به للوقف (وينصب ما سواهما)
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء
لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى

قوله كان المهدد اسم فاعل يعني كان المهدد يستغيث ويقول يا مهدد
اغثني لاجل خصومتي واحضر مني لانتقم فيدفع الم خصومتي
او توجه الى بقلبك حتى اهدد فاتخلص من الم ترك المامور به
وكذلك المتعجب يستغيث ويقول يا متعجب منه اغثني لاجل التعجب
واحضر او دم على حالتك ليقضي منك التعجب فاتخلص منه
والاول اذا كان المهدد والمتعجب منه غايبا او بعيدا والثاني فيما
اذا كان قريبا فلا يرد ما قيل انه يأبى عن هذا التوجيه ان المتكلم
بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة
بشيء لا يحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه
وجيه الدين

من بعد تعجبه الى احوال ويتبع من عجائبه ولم ينظر مرة اخرى
هذا معنى التخلص عبد الله قلعي

وهذا تعسف بارد على ان التهديد يقتضي الاستيلاء
والاستغاثة التذليل وان الموجود قبل النداء وسببه
العجيب والسبب كيف يقتضي منه العجب ويراد التخلص امتحان

قوله فمشكل آه الاشكال انما يكون اذا انحصر وجه الفتح فيما سبق
والا فلا اشكال اذ يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف
الخطاب صورة فتأمل عصمت

ويمكن الجواب بانه منادى حكما وصورة لقيامه مقامه
ح

لانه يظهر مما سبق ان فتح اللام لوقوعه موقع كاف الضمير اي كاف
الخطاب كذلك لان الماء والدواهي ليس موقع الكاف بل القوم
وقع موقعه تأمل

وهذه الالف تدل على ان الاسم مستغاث كدلالة اللام في
يا لزيد ولذلك لا يجمع بينهما

ولا يجتمعان تحرزا عن التكرار والجمع بين العوضين لا فائدة
في الجمع بين لفظ اذا وجبين الا ان يقال الجمع بينهما للمبالغة
والتأكيد ح

قوله فبين اثريهما تناف فيه انه يجوز الجر بالفتح كما في غير المنصرف
فلم يكن بين اثريهما تناف في هذه الصورة مثل يا لاحمداه
الا ان يعتبر اطراد الباب ويمكن ان يقال ان التنافي في بين

المفرد المعرفة) واما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا (مثل يا عبد الله) والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف (مثل يا طالعا جبلا) والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة (مثل يا رجلا) مقولا (لغير معين) اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين لان هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة (وتوابع المنادى المبني) على ما يرفع به (المفردة) حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه

يا طالع الجبل معرفة بدليل تعرف صفته يقال يا طالع الجبل الطريق بخلاف يا رجلا مما لحافانه نكرة بدليل عدم تعرف صفته لا يقال يا رجلا الصالح قيل اذا اعتمد على موصوف معرفة مقدر والتقدير يا ايها الطالع تحذف اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع الف التعريف ثم ينصب الطالع لكونه مضارعا للمضاف وجيه الدين

وانما قال لغير معين لان النكرة بالقصد والاقبال يصير معينة مخاطبة فيقع موقع حرف الخطاب فينبني فقيد بذلك احترازا عنها محمد وكي

قوله لا تقييد له بان يكون حالا عن رجلا يعني انما يكون تقييدا له اذا احتمل نصب رجلا مقولا لمعين وليس يحتمل له فلا يمكن الا يكون تقييدا له فيلزم ان يكون للتوقيت يعني كون الرجل منصوبا وقت كونه مقولا لغير معين حواشي هندي

يعني ان كون الرجل مقولا لغير معين قيد النصب لزم ان يكون نصبه بدون هذا القيد لان المقيد عام والعام يوجد بدون الخاص وح يلزم ان يوجد نصب الرجل حال كونه مقولا لمعين وهو باطل ح يبنى على الضم فلم يوجد نصبه فلو فرض قيدا فليس بقيد بل هو توقيت له حاشية

نقل عنه في الحاشية وانما قيدنا بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان في شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بالجملة فانه ح لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوسي بل يقال قدوسا ويقال يا نخلة مرفات تعرف طويلة ولا يقال الطويلة عصمة

اذ حرف التعليل حيث للشرط بمعنى اذا مضافا الى جملة اتضح وهو فعل شرط وسهل جزاء الشرط والجملة مفعول له للم يورد لمحرره

قوله وهذه الامثلة الخ كانه قد قال ومثل ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث ومثل بما سوى المفرد المعرفة ولم يمثل بما سوى المستغاث فاجاب بقوله وهذه الامثلة الخ قدقي

غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم فانه صفة لازمة الرفع كما سيجيء هندي

ولا عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو
لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح
لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة
حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان تكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه
بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد
الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر
الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد
فيما هو محتاج اليه فقال (من التاكيد) اي المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه
رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
(والصفة) مطلقا (وعطف البيان) كذلك (والمعطوف) بحرف
(الممتنع دخول يا عليه) يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء (ترفع حملا على
لفظه) الظاهر او المقدر (لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز

قوله كامل وفي الكافية هنا المضاف المعنوي — اصابع

قوله ولما لم يجر الحكم يعني لم يجر الحكم الاتي وهو الرفع على اللفظ والنصب في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل مع قيد فلا بد من تفصيل التوابع الجاري فيها هذا الحكم لتعيين تلك التوابع وتخريج ما سواها ولا بد من تقييد لتعيين ما هو جار فيه وهو المعطوف بحرف لا تمتنع دخول يا عليه فظهر ترتيب التفصيل والتقييد فلا يرد ما قيل ان عدم الجريان لا يقتضي التفصيل بل التقييد — وجيه الدين

صفة التوابع لان من البيانية اذا كان بعد المعرفة يكون صفة وان كان بعد النكرة يكون حالا عنه وههنا هو الاول — هندي

قوله اي المعنوي على ما فسره الشارحون وكان المختار عند المصنف ذلك اي اعراب التاكيد اللفظي رفعا ونصبا واما تقييده في الشرح المفصل بناء على الاعم الاغلب هذا توجيه ما ذكره الا ان الظاهر المختار عنده في شرح المفصل كما يشعر به التمثيل للتاكيد في شرحه للكافية بنحو يا تميم اجمعون واجمعين — وجيه الدين

لعدم جواز الوجهين فيه قوله حكمه في الاغلب راجع الى بناء فقط فالاولى حكمه حكم الاول اعرابا في الكل وبناء في الاغلب او الاولى حكمه حكم الاول في الاغلب لان المجوزين من توابع المنادى المبني — داود

لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول — لاري

قال الاصمعي لا توصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقديرات الظرف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته كونه مثله في جميع الاحكام — رضي

قوله سواء كانت صفة جرت على من هي له او صفة غير من هي له وسواء كانت ممتنعة دخول الياء عليها وغير ممتنع وقوله عطف البيان كذلك اي مطلقا سواء كان ممتنعا دخول يا عليه او غير ممتنع — هندي

المراد منه ما يطلق حرف النداء اذ ذكره بطريقه نقلا ويجوز ان يراد حقيقتها

ان يكون تابعه تابعا للفظه (وتنصب) حملا على (محله) لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد (ويا زيد العاقل والعاقل) في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه (والخليل) بن احمد وهو استاذ سيبويه (في المعطوف) بحرف الممتنع دخول يا عليه (يختار الرفع) مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا (وابو عمرو) بن العلا النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف المذكور (كا) لـ(حسن) اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه (فكالخليل) اى فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه (والا) اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام

رتبة وعلما في الدرجة لانه ناقل عن النبي في العلم لان القراء اعلم من النحاة قرتي

لان المعطوف على المبني انما يجب على المحل لا على اللفظ بدليل ضربني هؤلاء زيدا بالنصب لباب

قوله فانه لما امتنع تقديره آه فالاولى لما امتنع فيه مباشرة حرف النداء بواسطة اللام لا يكون كالمنادى المستقل واما عدم امتناع حرف النداء فيه هو عدم كونه منادى مستقلا فلا شك فيه داود خوافي

اعلم ان العلم عند المحققين على ثلثة انواع نوع لا يجوز دخول اللام فيه نحو جعفر واسامة ونوع يجب اللام فيه وهو كل اسم صار فيه العلمية وفيه اللام وصارت كالجزء ونوع يجوز دخولها واسقاطها وهنا كان صفة في الاصل او مصدر ومنهم من جعلها على ضربين فقط واهمل القسم الذي يجوز دخول اللام عليه واسقاطها چلبي

قوله لان المعطوف بحرف آه نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى استقلالا لجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال لاري

فيه انه على هذا ينبغي ان يكون المختار النصب عند ابي عمرو في سائر التوابع ايضا فلا وجه للتخصيص بالمعطوف المذكور عصمت

فان الصفة اذا جعلت علما جاز اثبات اللام فيه ونزعه لب

اى كل علم يكون في الاصل صفة يجوز دخول اللام وعدمه يعني المعرف باللام الذي يمكن نزعها منه اى لا يكون موضوعا معها محج وداود

وابو العباس لم يختر احدهما بالتعيين بل ردد فهو ان كان المعطوف المذكور كالحسن بان كان من الاسماء المعرفة التي انتزاع الالف واللام عنها ودلالة انما يكون في الصفة

عنه مثل النجم والصعق (فكان عمرو) اى ابو العباس مثل ابى عمرو وفى اختيار النصب
والللام لازمة فيهما وضعا معا

لامتناع جعل منادى مستقلا (والمضاف) عطف على المفردة اى وتوابع
اى جعل مثل هذا المعطوف بسبب امتناع اللام نحو يا عبد الله

المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية (تنصب) لانها
صفة التوابع

اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقع توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
بعدها عن حرف النداء الذى

مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل يا عبد الله
صفة المعطوف

فى عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا
فاعل ممتنع — مبتدأ اول

لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية (والبدل
لانه بتجرده عن حرف النداء واجب

والمعطوف غير ما ذكر) اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع
مبتدأ ثان

دخول يا عليه فغيره هو المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه (حكمه)
وسبب ذلك ان البدل فى نية تكرار العامل

اى حكم كل واحد منهما (حكم المنادى المستقل) الذى باشره حرف
اى من البدل والمعطوف

النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة

لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول
اى المجرد عن حرف التعريف

حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه (مطلقا) اى حال كون
اى من البدل والمعطوف المذكور بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا

كل منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء
اى فى حكم المنادى المستقل

كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
بدل الكل مثال ما كان مفردين — بدل الكل مثال للمضارع

مثل يا زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا
بدل الكل مثال للمضاف

صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا

اللفظية فى حكم الانفصال — وجيه الدين

ان هذا الدليل يقتضى ان لا فرق بين المضاف بالاضافة الحقيقية واللفظية والمشابه للمضاف لانه يجرى فى جميعها مع انه ادخل المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف فى المفرد الذى حكمه جواز الرفع والنصب — عصمت

اى توابع المنادى اذا كانت مضافة لم يجز فيها الا النصب مع عدم الاتحاد بينها وبين متبوعها كما يؤخذ من قوله المضاف فان ترتب الحكم على المشتق يشعر بعلية ماخذ الاشتقاق — داود

من رفعها لان النصب اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع

وفى العلة نظر لانها مشتركة للمفردة لان حرف النداء لا يباشرها ايضا ولا بأس بفساد العلل النحوية — قدى

نظرا الى عينها فى نفسها غاية جوز الشيخ الرضى الحكم نظرا الى الخطأ العارض — لارى

وفى ضبط ظاهر وهو انه ذو انما وضع بجعل اسماء الاجناس صفات للنكرة لا غير وهنا ليس كذلك — حاشية سرط

كانه جواب عن سؤال المقدر وهو انك جئت من كل واحد من التوابع المذكورة المضاف بمثال غير المعطوف الممتنع دخول يا عليه فما مثاله فاجاب بقوله ولا يجيء — قدى

الظاهر ان يقال فى الدليل لان الكلمة المعرفة باللام والالف لا تضاف اضافة معنوية قياسا واستعمالا فلا يقال الغلام زيد فى غلام زيد

١٣ لان الغرض من دخول اللام التعريف ولا يمكن دخولها على المضاف لحصول الغرض بالاضافة بل التجريد فى الاضافة المعنوية واجب

١٤ فان قيل الغير هنا صفة المعطوف مع انه نكرة والموصوف

جلا ويا زيد ورجلا صالحا (والعلم) اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلانا الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم (الموصوف بابن) مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو (مضافا) اى حال كون ذلك الابن مضافا (الى علم آخر) فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن (يختار فتحه) لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولا به

(واذا نودى المعرف باللام) اى اذا اريد نداؤه (قيل) مثلا (يا ايها الرجل) بتوسط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة (ويا هذا الرجل) بتوسيط هذا (ويا ايهذا الرجل) بتوسط الامرين معا (والتزموا) يعنى العرب (رفع الرجل) مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر (لانه) اى الرجل مثلا (هو المقصود) بالنداء فالتزموا رفعه لكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية

منصرفا ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة — هندى

اى اذا وصف المضموم بابن قيده بالمضموم ليخرج المضاف نحو يا عبد الله ابن زيد فانه ليس من هذا الباب — شرح لباب

وبالعلم نحو يا رجلا — سيدى

منصوب على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ اعلم ان حركة المنادى بنائية دون حركة الابن على الصحيح لان الابن مضاف فهو معرب وقيل بنائيهما وقيل باعرابهما — كامل

لان الصفة والموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهم

قيل يشترط ان يكون صفة مفردة غير مثناة ولا مجموعة ولا مصغرة ولا مفصولا بينه وبين الموصوف فان وجد احد هذه الامور لزم بناء المنادى على الضم نحو يا زيد وعمرو ابنى خالد ويا زيد وعمرو وبكر ابنى خالد ويا زيد ابنى خالد ويا هند ابنة عاصم ويا زيد وعمرو ابن خالد بضم الاول سواء جعل تابعا ولا لاجل الفصل لعدم كثرة الاستعمال

موصوفا بابن مضافا الى علم آخر — حاشية موشح

وهى كون المنادى علما وكونه موصوفا بابن وكون ابن متصلا وكونه مضافا الى علم آخر — رضى

اى بالفتحة التى هى مشابهة لحركة الاصلية صورة لا ان هذه الفتحة عين حركته الاصلية لان هذه الحركة حركة بناء وحركته الاصلية حركة اعراب وبينهما فرق فافرق

لفعل محذوف وجوبا — داود

فائدة اذا كان الابن بين العلمين فى غير النداء فان جعل الابن صفة لما قبله حذف التنوين من موصوفه وحذف الالف من الابن فى اللفظ والكتابة مثاله جاءنى زيد بن عمرو وحذف التنوين من زيد والالف فى الكتابة من الابن وان جعل الابن خبرا لما قبله لم يحذف التنوين مما قبله ولا الالف من الابن فى الكتابة مثاله زيد ابن عمرو فزيد مبتدأ وابن خبره ولم يحذفا التنوين من زيد ولا الالف من الابن فى الكتابة والابنة كالابن فى جميع ما ذكرنا وانما حذف التنوين من الموصوف والهمزة من الابن لان الصفة والموصوف كشىء واحد فكان الصفة والموصوف اسما واحدا ولا يكون فى وسط الواحد تنوين ولا همزة وصل وانما لا يحذف التنوين والالف اذا جعل الابن خبرا لان الخبر منفصل عن المبتدأ ولا يمكن ان يجعل المبتدأ والخبر كاسم واحد ويحذف الالف من الابن فى الكتابة فى النداء ايضا اذا وقع الابن بين العلمين — شرح الجمل

التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك
ما يخرج صفة الاسم المبهم عن ذلك القاعدة (وتوابعه) بالجر عطف
على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها
الرجل الظريف ويا ايها الرجل والمال (لانها توابع) منادى (معرب)
وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني (وقالوا) بناء
على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة
(يا الله) لان اصله اله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال (خاصة)
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة
لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة
الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة
في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه

فان قلت قد تبع محل فيجوز فيه وجهان فالحصر المستفاد
من انما ممنوع قلت الحصر اضافي يعني من بين توابع المنادى
لا يجوز الوجهان في توابع المنادى المعرب بل في تابع المنادى
المبني عصمت

اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم
واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام
فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله
والجواب ان يقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان
اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هي عوض عن حرف اصلي
وهو الهمزة في اله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت
الهمزة ثم ادغمت اللام في اللام فصار الله وكما لعدم الاذن
الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى مرتضى

قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف
عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعها معها في الاصل وجوابه
بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ان التعريف
في الاله من قول الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله
اصله اله منكر كما ذكر في تفسير القاضي وانما دخل حرف التعريف
في خبر المبتدأ افادة للحصر كما في زيد الامير كذا في حاشية المطول

لدفع العموم الذي هو الله الكائن من تسمية اصنامهم وادغمت
اللام في اللام ومنهم يقطع الهمزة في النداء ذ ق

لعدم وجود شيء من افراد هذه القاعدة الكلية في الخارج
الا فرد واحد فقط مع امكان الغير وهو يا الله وهذا
من قبيل الكلي المنحصر في فرد واحد مع امكان كالشمس فراجع
داود

كلمة خاصة اشارة الى ثلثة احكام يختص بها لفظ يا الله
في باب النداء الاول قطع همزته والثاني اختصاصه بدائه

بالشذوذ وفي الغلامان وقولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا (ولك) اي وجاز لك (في مثل يا تيم تيم عدي) اي تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول (الضم والنصب) وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي واجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر

والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم (و) المنادى (المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه) وجوه اربعة فتح الياء مثل (يا غلامي) وسكونها مثل (يا غلامي) واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن مثل (يا فتاي) مثل (يا غلام) وقلبها الفا نحو (يا غلاما

معطوف على قوله واما الضم في الاول فدقق

٨ والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف وانما جاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك وجيه الدين

٩ والفاصل بين المضاف والمضاف اليه جائز بالتاكيد في هذا المثال وبالعطف في غيره نحو بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم قوله بين ذراعي وجبهة الاسد اوله يا من رأى عارضا اسر به صفة عارضا اي عارضا مسرته وهو السحاب الذي يعترض بالافق وذراعي الاسد كوكبان منيران نزل فيهما القمر وجبهة الاسد كواكب نزل فيه القمر واذا كان السحاب بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد يكون مطر هندي وحواشي

١٠ مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك خاصة في الظرف كما يجيء في باب الاضافة رضي

١١ قوله والسيرافي كان المصنف مختر بل اشار الى رده بتقديم الخبر اعني ذلك حتى يحصر الاحتمال في الضم والنصب عصمة

١٢ قوله مكان النصب الاولى مكان الضم بل الصواب والسيرافي اجاز الفتح ايضا اي كما اجاز الضم والنصب لا يخفى على من تتبع كلامهم فتتبع داود

١٣ قوله لانه اما تابع مضاف وتيم الثاني تابع مضاف بالصفة على تقدير الاول وهو كون تيم الاول منادى مفردا معرفة وتابع مضاف بالاضافة والصفة على تقدير الثاني اما الاضافة فعلى تقدير كون تيم الاول مضافا الى عدي المذكور واما الصفة فهو اذا كان تيم الاول مضافا الى عدي المقدر عصمة

١٤ عند سيبويه والمبرد والسيرافي مال النصب كما هو الظاهر على من تامل لا تعتبر في الفصول داود

وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المتكلم يريد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف ياغلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لايقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لئلا تشتبه على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال ياعدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى ياغلام بالضم اكتفاء بالضمة عن الالف في كون المنادى المضاف الى ياء المتكلم (بالهاء) في هذه الوجوه كلها (وقفا) اي في حال الوقف تقول ياغلامه وياغلامه وياغلاه وياغلاماه فرقا بين الوقف والوصل (وقالوا) اي العرب في محاوراتهم (ياابي ويا امي) على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله (ويا ابت ويا امت معا) اي قالوا ياابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء (فتحا وكسرا) اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو ياابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته

النون ثم زيد الهمزة في اوله فقيل ابن ثم صغر الابن فيعود الى الاصل فصار بنيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار بني ثم ادخل عليه حرف النداء فقيل يابني حواشي هندية

يعني فيما سبق مطردا فيهما كما في باقي المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه الاربعة المذكورة آنفا في الوصل والقطع دم

قوله بالهاء في هذه الوجوه آه على تقدير ان يكون جعل قوله وبالهاء وقفا مسئلة على حدة عطفا على جملة السابقة او على ضمنها يدل على وجوب الهاء في الوقف في الاحوال الاربعة المذكورة لكن الوجوب ليس الا مع الالف والاولى ان يكون قوله بالهاء عطفا على بلا هاء محذوف في تقديره ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بلا هاء وبالهاء وقفا فيفيد العبارة الجواز لكن يحمل على ما يشمل الوجوب ايضا لئلا يشكل بصورة الالف فان الهاء مع الالف كما ذكرنا . عصمت

يعني اذا كان هذه الوجوه توصل الى ما بعده بلا فاصل لا يؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل م

وقالوا استئنافا واعتراض مستثنى معنى من الوجوه الاربعة للمنادى المضاف الى ياء المتكلم فان لما سيأتي وجهان زائدا على الوجوه الاربعة المتقدمة او عطف على ما قبلها من حيث المعنى فكانه قيل قالوا هكذا في مثل ياغلامي وقالوا آخر زيني زاده

جمع محاورة اي مصاحباتهم العرفية حين اضاف الاب او الام الى ياء المتكلم ترقادي

لان الانسان يكثر نداءه لابيه وامه وكثرة النداء تقتضي كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر فاكثرة الوجوه ترقادي

بدليل صيرورتها هاء في الوقف داقرة

(و) قالوا يا ابتا ويا امتا (بالالف) بعد التاء جمعا بين العوضين (دون الياء)
فقالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز (و)
قالوا (يا ابن ام ويا ابن عم خاصة) هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى
لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى الا بالنظر الى الابن
ايضا فانهم يقولون يا بنت ام وابنت عم على الوجوه الاربعة (مثل باب يا غلام)
فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا (وقالوا) بزيادة
وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم (يا ابن ام ويا ابن عم) بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص
النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال (وترخيم المنادى جائز) اى واقع فى سعة الكلام
من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى
(و) هو (فى غيره) اى غير المنادى واقع (ضرورة) اى لضرورة شعرية
داعية اليه لا فى سعة الكلام (وهو) اى ترخيم المنادى (حذف فى آخره)
اى آخر المنادى (تخفيفا) اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم
ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم (وشرطه) اى

والجارية اذا صارت سهلة النطق يقال رخيمة ومنه الترخيم فى الاسماء لانه سهل النطق بها عصمت

الترخيم فى اللغة اسم الصوت الرقيق رخم صوته اذا صار صوته رخيما اى ضعيف وعن الاصمعى قال الخليل ما اسم الصوت الضعيف قلت الترخيم عبد الرحيم

اعلم ان المص لما اراد تخصيص لسانه بالترخيم فى حالة السعة نبه عليه بهذا القول اولا فالجواز يوجد فى الضرورة ايضا وذلك لكثرة النداء فى كلامهم ولان النداء انما يكون لامر مهم فهو يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف حيثما يتم الكلمة
حاشية شرح الكافية

قوله اى واقع آه حمل الجواز على الوقوع الذى وقع فى سعة الكلام من غير ضرورة وفهم الترخيم الضرورى الواقع فى المنادى للضرورة بالمقايسة بالطريق الاولى وح يقابل قوله فى غيره ضرورة تقابل الضد بالضد ويجوز ان يحمل الجواز على معنى اعم من الواقع فى سعة الكلام وفى الواقع للضرورة فيقابل ح بقوله وفى غيره تقابل العام بالخاص عصمت

السعة بكسر السين بمعنى الوسعة وهو المراد هنا وبفتح السين بمعنى القدرة

قوله واقع ضرورة اى لضرورة آه الظاهر انه حمل نصب قوله ضرورة على انه مفعول له والفعل المعلل هو الوقوع الذى قام بالترخيم والضرورة قائمة بالمتكلم فلم يتحقق شرط جواز تقدير اللام فى المفعول له وهو كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل الا ان يجعل الاضطرار صفة للترخيم اى الترخيم فى غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع فتأمل عصمت

وللك ان ترفع ضرورة على الخبرية اى الترخيم فى غيره اثر ضرورة وقد وجد ايضا كونه خبرا اى هو فى غيره ذو

شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي (ان لا يكون مضافا) حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية (و) ان (لا يكون) (مستغاثا) لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف (و) ان (لا) يكون (جملة) لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين (و) هو (ان يكون) المنادى (اما علما زائدا على ثلثة احرف) لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما بقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة (واما) اسما ملتبسا بتاء

ظاهر اذ لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي ترد في حال الجزئية قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه

والكوفيون يجوزون الترخيم من آخر المضاف على انه تنزل منزلة اسم واحد

٨ اي المنادى الذي ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة او حكما اولا

٩ لان المطلوب فيه مد الصوت والحذف ينافيه ولا غيرهما من المندوب وانما لم يذكر المندوب لانه غير منادى عنده هندي

١٠ قوله لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء اما كون النصب اثر النداء فلكون المنادى مفعولا ادعوا واما كون البناء اثره فلمشابهته لكاف ادعوك بخلاف الفتح فانه اثر الالف دون النداء وجيه الدين

١١ على الضم اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا في غير المنادى كاس بغير ضرورة وداعية اليه وذا لا يجوز

١٢ لما قلنا ان المنادى بالمستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر النداء

١٣ الفاء جواب المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط وكان نحرف من حروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه لو قادى

١٤ ونقل عن بعض العرب جواز ترخيم الجملة بحذف الجزء الاخيره نحو تأبط شرا وشاب قرناها يعني لو كان المنادى علما مسمى بجملة لا ترخم لان الجملة يجب ان يحكى كما هي ولا يتغير عن حالها ليفهم معناها الاصلي اذ لو تغيرت لفظا لتغيرت معنويها فيبطل المقصود محرره قال في التسهيل ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه في احد الروايتين عافية

١٥ قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عند ما لما سيأتي لو قادى

١٥ وانما اشترطنا العلمية لكون نداء الاعلام كثيرا في الكلام

التأنيث) وان لم يكن علماً ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال

فكيفية اذني مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط

الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين

لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن

ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف

الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحبي مع شذوذه

فالوجه في ترخيم كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم

شرع في بيان كمية المحذوف وبسببه فقال (فان كان في آخره) اي آخر المنادى

(زيادتان) كائنتان (في حكم) الزيادة (الواحدة) في انهما زيدتا معا

واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا

ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف فيها الا الاخر (كاسماء) اذا جعلتها

فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم

على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار (ومروان او كان) في

آخره (حرف صحيح) اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف

الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء

وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان

الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصالة (قبله مدة) اي الف او واو

من تقييد الاسم الذي هو في حكم المعرب — ع ص

ف — مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص عما لزم عن الواضع — نو فاره

صفة مرقعا — متعلق بالبقاء

الا انها امتزجت بما قبلها حتى صارت متعقب الاعراب — داود

قوله الا ما شذ من نحو يا صاح اذا صله يا صاحبي حذف الياء المتكلم اكتفاء بالكسرة ثم رخم بحذف الياء — چلپی

ش — فانه صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتاء التانيث فالشرط الوجودي عدمي وان الشروط العدمية عدمية فالقياس انه لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا — م

ف — لما فرغ من بيان ماهية الترخيم وشرائطه شرع في بيان انه في اي موضع يحذف له حرفان وفي اي موضع يحذف له اسم برأسه وفي اي موضع يحذف له حرف واحد — عوض

قوله شرع في بيان كمية المحذوف ويمكن ان يقال شرع في اقسام الترخيم او شرع في بيان خصوصيات الترخيم بعد الفراغ من بيان شرائط مطلق الترخيم — عصمت

كيف يكون الحذف بسبب النسق امرا الا ان يعتبر الاطلاق والتبديل — آبزة

رفعة واحدة لمعنى واحد فالحكم فيهما وليسا في الحكم وهو لرف اعتباري والعبارة محمولة على القلب — هندی

قوله في انهما زيدتا معا وان كان كل واحد بمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي سلمان وبليان عليين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية كاص وزيادة جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلون عليين وزيادة تاء جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيدتا نحو مروان وعمران وعثمان وخسران وياء النسب وشبههما نحو كوفي وكرسي والفاء التانيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها — عب

قلبت الواو همزة ثم حذفت التاء والالف فصار اسم ثم زيدت في آخره الف وهمزة فصار اسما — شرح

اوياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير (وهو) اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة (اكثر من اربعة) من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل بنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم (حذفتا) اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكأن زيدتا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد ونلت عن النقد (وان كان مركبا) ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين (حذف الاسم الاخير) فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التأنيث فى كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء (وان كان غير ذلك) المذكور من الاقسام الثلثة (فحرف واحد) اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك

حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك لما قلنا فى نحو ثبة وشاة. توقادى

قوله اى الحرفان اى الزيادتان فى القسم والحرف الصحيح والمدة فى القسم الثانى وزاد قوله الاخيران لان الترخيم لا يكون الا فى الآخر فكأنه قال ان فى آخره زيادتان ليرخم بحذف الحرفين الاخيرين فقيد للاخيران داخل فى الجواب ايضا ولهذا قال المص وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وليس باعادة الشرط حتى يلزم ان يكون التقييد بالشرط فى الجزاء لغوا كما قيل نحو ان جاء زيد اكرمته اى زيدا جائى. وجيه الدين

قوله فى كلا القسمين ليس من تتمة الجزاء حتى يلزم التكرار والاستدراك بل لتحرير المدعى ليرتبط به قوله اما فى الاول واما فى الثانى. عصمت

قوله اما فى الاول لانه لما كانت علة الحذف فى القسم الاول مغايرة لعلة الحذف فى الثانى كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل لحذف حرفان فيما قبل آخره مدة. عفو

وهذا المثل يضرب على حذف الحرف الصحيح مع اصالته ولا حذف الحرف المد الزائد لانه حذف مع الاصالة وثبوتها مع الفرعية توهم الرجل على الاسد محوو وفواره من الغنم الضعيف ولان الحرف الصحيح الاصلى اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون اولى بالحذف بالترخيم. لمحرره

اى مركبا من الاسمين بقرينة قوله حذف الاسم الاخير فيخرج المركب من تاء التأنيث مثل طلحة وسعلاة من هذه القاعدة ودخل فى قوله والا فحرف واحد فان قلت يجوز ان لا يكون المنادى المرخم مركبا من اسمين ولم يكن الجزء الاخير ايضا حرفا واحدا ففى اى ضابطة تدخل هذه الصورة قلت هذا نادر الا فى المركب من لام التعريف والاسم مثل الرجل او المركب من الفعل والاسم وهما لا يقعان منادى مرخما اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه جملة فلا يرخم منها. عصمت

هذا دفع توهم نشأ من المتن وهو انه ذكر قبل هذا فى بيان

(وهو) اى المنادى المرخم (في حكم) المنادى (الثابت) بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله (على) الاستعمال (الاكثر فيقال) في ياحارث (ياحار) بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم (او) في يا ثمود (يا ثمو) بواو متطرفة بعد ضمة (و) في ياكروان (ياكرو) بواو متحركة بعد فتحة (وقد يجعل) قد للتقليل اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل (اسما برأسه) كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل (فيقال ياحار) بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم (ويا ثمي) لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادل في ادلو (وياكرا) لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (وقد استعملوا) يعنى العرب (صيغة النداء) يعنى يا خاصة (في المندوب) لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير النداء (والمندوب) في اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع (و) في الاصطلاح (هو المتفجع عليه) وجودا او عدما (بيا او وا)

في الشرح ابدلت الواو ياء لانه لم يأت في كلامهم اسم ممكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة لثقل الواو والضمة في آخر المعرب الذى هو متعقب الاعراب والمنادى في حكم المتمكن لان بنائه عارض خراجى

متعلق بظرف المستقر اعنى حكم

لما فرغ عن بيان ما استعمل فيه النداء باعتبار الموضوع له شرع في بيان ما استعمل فيه ذلك باعتبار غيره عافية

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس بمنادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان المندوب منصوب باعنى والتزم ويلزم في ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا يعنى يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب عب

لم يقل حرف النداء للاختلاف في انها حروف او اسماء افعال هندى

اشعار بان يا اصل في حروف النداء حتى يعبر عنه بصيغة النداء ويجوز ان يراد بصيغة النداء مجموع المنادى مع الياء للتنبيه على ان صيغة النداء استعيرت للمندوب نصهت

لتعميم يا حتى استعمل في غير النداء فان قلت شهرتها في النداء يستدعي ان لا يستعمل في غير النداء لئلا يلتبس بالمنادى قلت لا التباس للفرق الواضح بين المتفجع عليه وبين المطلوب الاقبال فيعلم المراد بقرينة المقام عصم

واعلم ان كلام المصنف ظاهر في المندوب غير المنادى وتبع في ذلك ابن الحاجب في الشرح الظاهر من كلام سيبويه لان المندوب منادى

فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه النادب والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل للقسمي المندوب
مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه (واختص)
المندوب (بوا) ممتازا عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما (وحكمه) اى حكم المندوب (في الاعراب والبناء حكم المنادى)
اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى
فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان
مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة (و) جاز (لك زيادة الالف في آخره)
اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة (فان خفت اللبس) اى
التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف لغيره عدلت الى حرف مد
مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة (قلت واغلامكيه) لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت (واغلا
مكموه) اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين

اى باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى م

وانما كان حكمه حكم المنادى لان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب وكثيرا يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام او واحد خواقي

تميز اى حكمه من حيث الاعراب والبناء واطلاق التميز على مثل ذلك بناء على ان التميز لا يجب ان يكون منصوبا خواقي هندى

اشار الى انه من قبيل تشبيه البليغ او حذف المضاف تا

واقسام المنادى اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة تا

مثال المفرد وازيداه ومثال المضاف واعبد المطلباه ومثال المشبه بالمضاف واضاربا زيداه فان قيل ضاربا نكرة فلا يندب عليه اجيب بانه يتعرف بوا اذا قصد به معين كاملي

اى جائز لا واجب سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة على الندبة مخيرا والا وجب الالحاق خواقي

قوله اى التباس اشار بهذا الى ان اللبس بمعنى الالتباس فهو بفتح اللام واما بضم اللام فهو بمعنى لبس الثوب اى لباسه والى ان الالف واللام للعهد والى ان الفاعل والمفعول متروكان چلپى

قوله عدلت آه قوله كما اذا اردت قدر الشرط المذكور جزاء والجزاء المذكور شرطا لعدم الارتباط بينهما اذ لا يمكن

اثنين (و) جاز (للك الهاء) اى الحاقها بهذه المدات (فى) حال (الوقف) لبيانها (ولا يندب) من قسم المندوب المتفجع عليه عدما (الا) الاسم (المعروف) الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه (فلا يقال وارجلاه) اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه (وامتنع) الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان تلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء منه بخلاف الصفة فانها جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز (مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس) فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح (ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء الا) اذا كان مقارنا (مع اسم الجنس) ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف

لكونه معلوما الا ان يكون متفجعا به نحو واحسرتا فانه لا يشترط التعريف فيه لفقدان الامر بن المقتضيين للتعريف

اى لذلك التفجع لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس فى الحياة م

عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال والا يلزم ان يكون نتيجة لما سبق ليس كذلك هندى

هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف الندبة بصفة المندوب ممتنع م

بالحاق الف الندبة وهاء السكت باخر المندوب الموصوف الاولى حذف الهاء لانها لا تلحق الا فى الوقف داود

وذلك ان المضاف والمضاف اليه تركيبا وصار مدلولها واحدا فصار كالزاء من زيد حتى انك لو فصلت احدهما عن الاخر لم يفهم المدلول اصلا ليس كذلك الصفة والموصوف فان الموصوف يستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة ولم يأت الا بعد تمام الاول وكمال فقد ظهر الفرق بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه نجم الدين

قوله لانه جيء به آه لان الاسم انما يتم بالتنوين او اللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة بخلاف الصفة فانه جيء بعد تمام الموصوف فلهذا جاز الفصل بين الصفة والموصوف فى سعة الكلام دون المضاف والمضاف اليه عصمت

كما فى المعارف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف باخر الموصوف لان الالف الندبة لا تلحق الا باخر المندوب والمندوب ليس الا الموصوف فتلحق باخره سواء جيء بصفة اولا قره كز

لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق المضاف على المضاف اليه والصلة على موصولها خواجه

غالبا فان الاضافة البيانية فلان الاصل

بالنداء كيا رجل ولم يتعرف مثل يا رجلا لان ندائه لم يكثر كثرة نداء العلم
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى (والاشارة)
اى والامع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام (والمستغاث والمندوب)
لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقى على هذا
من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
منه نحو اللهم او بغير بدل (نحو يوسف اعرض عن هذا) اى يا يوسف
ولفظة اى اذا وصف بذى اللام (نحو ايها الرجل) اى يا ايها الرجل
او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل ولا يجوز
الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة
كانت نحو غلام زيد فعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى
واما المضمر فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك (وشذ) حذف حرف
النداء من اسم الجنس فى (اصبح ليل) اى صر صبحا يا ليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس
حين كرهته (وفى افتد مخنوق) اى يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل
على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق
مع انه اسم جنس شذوذا (و) فى (اطرق كرا) اى يا كروان وفيه شذوذ

تقتلون فرد عليهم بانه لا يجوز ان يكون خبرا نحو وان يكون منصوبا باضمار اعنى للاختصاص — عافية شرح الكافية

ش وهو حال من العلم يعنى بقى العلم ولفظة اى اذا وصفا ه والمضاف الى اى معرفة والموصولات حال كون هذه المذكورات من المعارف التى يجوز حذف حرف النداء — قدقى

مد قوله سواء كان مع بدل يعنى ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قال الشيخ الرضى من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهو منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه فى آخره — لارى

مط وتعويض الميم المشددة من حرف النداء من خصائص هذا الاسم الشريف فلا يجوز التعويض المذكور فى غيره — شيخ زاده

سا وانما قلبوا يا بالميم لانه آخر كاف الخطاب نحو ذاكم وغلامكم والمنادى فى حكم الخطاب وانما قلبوا بميمين لانهما عوضان عن حرفين وهما يا بالمد — رسالة التشهد

ش اى يا يوسف آه قيل هو عبرى وقيل عربى وفيه انه لو كان عربيا ينصرف فيه اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا من اسف يوسف من الافعال بكسر السين — عصب

ف فان قلت اليس يلزم التباس المنادى قلت لا لوجود ما يمنعه فى المقام لان شرط الحذف وجود الاقبال كما مر وحذف المنادى هذا كما عرفت على سبيل الجواز ويجب فى اللهم لوقوع الميم خلفا عنه عوضا — قندى

بد قوله او بالموصوف بذى آه اى بقى لفظة اى اذا وصف بالموصوف الذى وصف بذى اللام ايضا اى كما بقى اذا وصف الموصوف بذى اللام وهو الرجل — قدقى

سلا وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها

ان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلّى ايضا (و) قد يحذف المنادى (لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ح ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب (الثالث) من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (ما) اي مفعول (اضمر) اي قدر (عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط وهو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر (وهو) اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير (كل اسم بعده فعل او شبهه) احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه (مشتغل) ذلك الفعل او شبهه (عنه) اي عن العمل في ذلك الاسم (بضميره) اي بالعمل في ضميره (او في متعلقه)

---

٨ على قراءة الكسائي فانه يخفف الا ويقف على يا ويبتدئ با اسجدوا وانضم الهمزة — مجد وامع

٩ جواب عن سؤال مقدر وهو انك لم قلت بالتخفيف يقرأ بالتشديد فاجاب عن ذلك بقوله بخلاف قراءة التشديد — داود

١٠ وان لا يسجدوا مفعول لا يهتدون الذي قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او زين بتقدير اللام — عصمت

١١ من قبيل ذكر المحل وهو المواضع وارادة الحال وهو المفعول به — مح

١٢ اي اضمارا واقعا على شريطة وهو تفسيره بما بعده فهو من قبيل اضافة العام الى الخاص — هندي

١٣ مأخوذ من الفسر وهو مقلوب من السفر وهو الكشف والاظهار يقال فسر الصبح اذا اضاء جدا وسمي السفر سفرا لظهور حال الرجل فيه قيل الفسر اظهار المعاني للعقول والسفر ابراز الاعيان للابصار — حاشية

١٤ اي كلمة وضع فيه المضاف لفظ شريطة وشرط او سبب مثل قولك بشرط كذا او بسبب كذا فالاضافة بيانية

١٥ قوله اي اضمر عامله الخ اشارة الى ان قوله على شريطة ظرف مستقر متعلق بالبناء المقدر اما باعتبار كونه مفعولا له للاضمار او مفعولا مطلقا له وتقديره وبني الكلام بناء على شريطة التفسير ويجوز ان يكون الظرف لغوا متعلقا باضمر على ان يكون على بمعنى مع — عصمت

١٦ فان قيل قد اجتمع المفسر والمفسر في قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين قلنا ان رأيت الثاني كان جوابا للاول فكان سائل سأل كيف رأيت وكان في جوابه رأيتهم لي ساجدين او لم يحصل العلم عند السامع واعادة الفعل الثاني للتأكيد — اقليد

١٧ ولا يرد النقض بقوله تعالى اني رأيت الآية لانه ليس من

اي متعلق ذلك الاسم ومتعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل وشبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك[٤] الاشتغال لا بسبب آخر بحيث (لو سلط) بمجرد رفع ذلك الاشتغال (عليه) اي على ذلك الاسم (هو) اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه) اي بما يناسبه بالترادف او اللزوم (لنصبه) اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وههنا صور[٧] اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور[٨] الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا[٩] اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى[١٠] وجهه (نحو زيدا ضربته)

---

[٤] ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمه لو سلط عليه لنصبه
متوسط

[٥] [illegible] قيد ذلك تقييد مثل التقييد

[٦] من قيد بالمتبادر لان المتبادر من العبارة ان الاولى ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به او لا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فسر وبين ومن التسليط ان يكون بمجرد ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة بالترادف واللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل او شبهه جنس
م

[٧] جمع صورة وهو المثال يقال صورة تصوير اي مثله وصورة الشيء توهمت صورته فتصور لي والتصاوير التماثيل
م

[٧] اي ما ذكر في تعريف ما اضمر عامله وان كان باعتبار شبه الفعل يكون صورة اخرى لكن لما لم يتعلق الغرض به ولم يلتفت المصنف الى مثله الشارح ما كان بعد الفعل وشبه الفعل صورة واحدة ولم يلتفت ايضا الى اجتماع الصور الثلث والاثنين بان يصح في مادة واحدة تسليط نفس الفعل وتسليط مرادفه وتسليط لازمه ايضا او يصح تسليط لازمه مع مرادفه او مع نفسه او نفسه مع مرادفه لانه لما صح تسليط نفسه لا يصار الى تسليط مرادفه او لازمه ولما صح تسليط مرادفه لا يصار الى تسليط لازمه
عصمت

[٩] جواب عن سؤال مقدر وتقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعني الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا حتى صارت امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاثة منها للمتعلق

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه (وزيدا مررت به) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت (وزيدا ضربت غلامه) مثال الفعل المشتغل بالمتعلق (وزيدا حبست عليه) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزم ملابسته للمحبوس عليه (ينصب) زيد في هذه الامثلة (بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت) يعني الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني (و) على هذا القياس (جاوزت) فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به (واهنت) فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده (ولابست) فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال (ويختار) في الاسم المذكور (الرفع بالابتداء) اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء (و) يرجح (عند عدم قرينة خلافه) اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير

ظرف مستقر فاعل لما والجملة صلة ما او مرفوعة المحل صفته والضمير لبعده راجع الى المستكن في ينصب والى الفعل

اشارة الى ان المفسر قد يكون مبنيا للمفعول مع ان المفسر مبني للفاعل ﻫ ح

على كون ضربت مقدرا ههنا ويحتمل ان يكون على الارادة المصدر ضربت المقدر (قدقي)

باعتبار القول مبتدأ اي قوله جاوزت المقدر في قولك زيدا مررت به

من فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه هندي

من الاهانة التحقير لا من الاهان يقال له وهن اهان ضعف ومنه قوله تعالى وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت

اي لو قدرته ضربت فيه كذبت في القضية لانك انما ضربت غلامه لا زيدا محمد وانى

غالبا لان بعض الاحبة الصادقين في المحبة يؤدبون غلمان احبائهم بالضرب وغيره ح

وكذا في ضربت اخاه او صديقه او ما يجري ذلك المجرى بخلاف ما اذا قلت زيدا ضربت عدوه اذ ليس المعنى اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه ولم يستقم واحد مما ذكرناه خواجه زاده

قوله في مظان اي في مواضع يظن في بادي النظر من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن فيه في الواقع والا لا يصح ان يقال ويختار آه بعد الوقوع على شريطة التفسير لانه وجب النصب والظن يحتمل الصدق والكذب محرره

ولا يكون لزوم الرفع لان الباب معقود للمفعول به المنصوب بفعل مقدر فلا يستقيم لزوم الرفع لانه خروج عن حقيقته نجم الدين

ويرجح عليه الرفع لحاصل بالابتداء اي بالعامل المعنوي

قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته (او عند وجود) القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع (اقوى منها) اى من القرينة المرجحة للنصب (كاما) الداخلة على ذلك الاسم (مع غير الطلب) اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب (اذا) الواقع على الاسم المذكور (للمفاجأة) فى كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض (ويختار النصب) فى الاسم المذكور (بالعطف) اى بسبب عطف جملة هو فيها (على جملة فعلية) متقدمة (للتناسب) اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها

التسلط على الاسم عب

كون اما هذه واذا هذه قرينة اختيار الرفع انما يكون فيما اذا كان قبلها جملة فعلية لا اسمية جح

ولو مثل بنحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته كما مثل به الرضى لكان اوضح لئلا يتوهم ان اما هنا للتفصيل مع انه ليس كذلك بل هو للاستيناف ولذا دخل عليه الواو داود

فان قرينة الرفع ليست باقوى بمعارضة لزوم كون الانشاء خبرا سلامة لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لكثرته وقلة وقوع الانشاء خبرا للمبتدأ خواشى هندى

يعنى وجود ما له صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التناسب بين الجملتين فى كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع م

كان قيل يلزم عطف الاسمية على الفعلية وهى قرينة غير اقوى بخلاف قرينة النصب فهى اقوى منها لانه يلزم عطف الفعلية على الفعلية فاجاب بقوله بخلاف عطف الاسمية على الفعلية قدق

يعنى لا يلزم من الرفع فى الاسم الواقع بعد اما حمل الغالب على النادر بخلاف النصب فانه يلزم حمل الغالب على النادر

قوله فان الرفع يقتضى آه او ان الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل لا ترى الى اختصاص حروف الطلب بالفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه فى كلامهم عب

بما ان الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لم يكن موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل الاخبار لم يكن خبرا نوقادى

عطف على قوله كاما يعنى من القرينة التى كان الرفع معها مختار عند وجود قرينة النصب المختار عاقبة

فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ما له صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة

فى كونهما فعليتين نحو خرجت وزيداً لقيته (وبعد حرف النفى) يعنى ما
ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع
ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا
ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا (و) بعد (حرف الاستفهام)
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع فى اسم
الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل
هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ
الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكتفى فيه تقدير الفعل (و) بعد (اذا
الشرطية) الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه
(و) بعد (حيث) الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده
فاكرمه (وفى) ما قبل (الامر والنهى) يعنى موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير فى هذه
المواضع اى فيما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث
وما قبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور (اذ هى) اى هذه المواضع
(مواقع الفعل) اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم
المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا (و) كذلك يختار النصب
فى الاسم المذكور (عند خوف لبس المفسر) اى التباس ما هو مفسر فى حال

يشترط التكرار كما فى قوله تعالى فلا صدق ولا صلى الآية
داود

لان الاستفهام بالفعل اولى ولذلك كان ازيدا ضربته
احسن من قولك ازيد ضربته خوافى

والفرق بين اسم الاستفهام وحرف الاستفهام ان اسم
الاستفهام يمكن جعله مبتدأ وما بعده خبرا له جملة وحرف
الاستفهام فانه لا يمكن هندى

كانه قيل لا يجوز دخول هل على الاسم اذا كان بعده فعل
فاجاب بقوله فانه يجوزه تا

اى استقباحا اقل من استقباح هل زيد ضربته ولهذا قال
الرضى والنصب ههنا احسن الفصيحين داودى

والسر فى ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا
تسلت عنه كما فى هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت
الصحبة القديمة فلا ترضى الا تعانقه ولهذا قبح هل زيد خارج
لارى

قوله واذا الشرطية وحيث اى فيجوز الرفع فيختار النصب
بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربت فاكرمه وبعد حيث نحو
زيدا تجده فاكرمه وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه
على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية
وعلى تقدير الرفع كان مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما
الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا
بمعنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها من حيث احتياجهما
الى جملة توضيحية اى بمعنى الشرط ولانه يستعمل بمعنى الشرط
متوسط

كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم
ذهبوا الى ان حكمها حكم اذا فى وقوع الجملتين بعدها وخلافا
للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية لارى

قوله فيما قبل قد رفى عبارة المتن الموصول اعنى ما مع بعض
الصلة اعنى قبل فيلزم عليه حذف الموصول مع بعض الصلة
وهو قليل وايضا يلزم عليه حذف المضاف وهو كلمة قبل

النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع (بالصفة) فلا يُعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى الحق او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا (مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر) بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في المعنى الحق ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف الحق فان المراد الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا وانه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد (ويستوي الامران) اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت (في مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف

صفة او خبرا لا يحتمل المفسر وهما متضادان قدقي

بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا له لذلك الاسم وخبرا له ايضا م

فان المقصود من الآية عمومية القدر في جميع المخلوقات فاذا نصب كل كان تقديرها خلقناه كل شيء بقدر فلم يفد الا المعنى المقصود لعدم دلالة الاحتمال الا على ذلك واما اذا رفع كل على الابتداء فيحتمل وجهين احدهما ان يكون خلقناه في محل الرفع بان يكون خبرا لكل شيء وبقدر خبر بعد خبر او متعلق بخلقنا وح يفيد المعنى المقصود ايضا والثاني ان يكون مجرور المحل بان يكون صفة لشيء وبقدر خبره وح لم يفد المعنى المقصود من الآية اذ ليس المراد ان الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا مع ان المفهوم من الكلام ح ذلك فلم يلزم منه عمومية القدر في جميع المخلوقات بمجرد الخبر وهي المقصود منها بل عموميته في جميع المخلوقات التي لها الصفة فالحاصل ان الرفع لما كان محتملا لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب متعينا للمقصود كان ارجح عافية شرح الكافية

قوله بقدر لان الحكم على كل شيء مخلوق انما يتم

قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة لا زيه

قوله فانه يوهم الخ لا حاجة الى الاستدلال في نفي احتمال الصفة لاختيار النصب بل يكفي في نفيه ان يكون المفسر جملة خبرية هو المقصود بالافادة وكونه صفة لامر آخر خلاف المقصود سواء كان له معنى صحيح في نفس الامر اولم يكن والا يلزم ان لا يكون المختار النصب عند المعتزلي فان احتمال الصفة على مذهبهم غير فاسد مع انه ليس كذلك اذ لم ينقل خلاف في

على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية

فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه

فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة

عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب (و) يجب

(النصب) اي نصب الاسم المذكور (بعد حرف الشرط) والمراد به ههنا ان ولو

فاذا اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع

غير الطلب واختيار النصب مع الطلب (و) كذا يجب نصبه بعد (حرف

التحضيض) وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما

لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو (ان زيدا ضربته ضربك)

مثال لحرف الشرط (والا زيدا ضربته) مثال لحرف التحضيض (وليس

مثل ازيد ذهب به منه) اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيد

فيه وان كان يظن في بادئ النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير

والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن

يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل

مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط هو عليه او مناسبه

لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت

لا يحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب

وهو السلامة من الحذف مرجحة للرفع م

ش
غير اما صريحا او ضمنا كما في متى وحيثما وايما الا اذ لم يكن راسخا فيه كاذ الشرطية وحيث لان الشرطية يستلزم الفعل هندي

وهي جملة قام
ف
اي في هذا البحث اعني نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان بعد حروف الشرط فان وهما م

عطف على اختيار الرفع او اختيار النصب ح

لان ان للمستقبل ولو للماضي والاسم لا يدل على الزمان بذاته ويجب النصب بتقدير ناصب من جنس المفسر شرح

مئد
ومن الحروف اللازمة دخولها على الفعل الا العرض فيجب النصب بعدها نحو الا زيدا تكرمه على ما سيجيء الكلام فيه في لا التي لنفي الجنس رضي

التحضيض
يلد
قوله لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحرف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلفنا في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ عب

يد
والجملة لا محل لعدم اقترانها بالفاء او اذا جزاء الشرط ع ح

يد
هذا اشارة الى الصورة الخامسة من الصور الخمس في الاسم الذي في مظان الاضمار على شريطة التفسير والرفع فيها واجب وانما غير الاسلوب ولم يقل ويجب الرفع كما قال ويجب النصب لئلا يتوهم فيها كونه مما اضمر عامله في الجملة كما في الصور السابقة وليس كذلك عصمت

وهو اذهب

يد
فان قلت عدم كونه من هذا الباب ظاهر لا شبهة فما الحاجة

على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يراد فالفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك (فالرفع) اى رفع زيد فى المثال المذكور (واجب) بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب (وكذا) اى مثل زيد ذهب به (قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر) اى فى صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شئ كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور

قوله واجب بالابتداء فيه لا يجوز ان يكون مرفوعا بتقدير اذهب المجهول المناسب لذهب به المتعدى بالباء والظاهر انه اولى ليبين ان ما بعد الاستفهام تدفع الفعل كما سبق — عصمت

ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لفساد المعنى وان كان منه من حيث الظاهر لان الاسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط على نصبه وذلك لانه اذا نصب كل سلط فعلوا عليه فلا يخلو من ان يكون الجار والمجرور صفة لشئ او متعلق بفعلوا فان كان الاول كان المعنى فعلوا كل شئ مسطور فى الزبر وهو معنى فاسد لانهم ما فعلوا كل وان كان الثانى المعنى فعلوا كل شئ فى الزبر وهو فاسد ايضا اذ الزبر وهى صحف الملائكة التى تكتب فيها الاعمال ليست محلا لفعلهم فتعين الرفع فى كل بان يكون مبتدأ وجملة فعلوه فى محل الخبر بانها صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع بانه خبر مبتدأ فالمعنى كل شئ مفعول لهم من الاشياء ثابتة مكتوبة فى الزبر — ما فى شرح الكافية

والضمير فى فعلوه عائد الى الاشياع فى قوله تعالى ولقد اهلكنا اشياعكم اشباهكم ونظائركم فى الكفر من الامم السابقة — عالم

والظرف خبر المبتدأ والجملة مجرورة المحل صفة شئ الزبر الكتاب وبالكسر للكتوب والجمع الزبور والمزبر القلم والزبور الكتاب بمعنى المزبور والجمع زبر — قاموس وغيره

اى معنى هذا القول فى يكون المعنى على ما سبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شئ من خير او الشر فى صحائف وهذا المعنى غير صحيح — م

حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحائف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون — نوقادى

وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين — نوقادى

اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امراً او نهياً فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال (ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الفاء) فيه مرتبط (بمعنى الشرط عند المبرد) لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط دالة على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما فى حيزه فيما قبل فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبل فتعين فيه الرفع (والآية جملتان) مستقلتان (عند سيبويه) اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابطة فتعين الرفع (والا) اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا

قال ونحو الزانية والزانى الواو اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزانى وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اى هذه الآية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطفا لمفرد على الجملة لها محل من الاعراب

عب

الفاء فى فاجلدوا داخلة على الخبر بتاويل مقول فيهما لكون المبتدأ متضمنا بمعنى الشرط عافية جيئ بها لتدل على السببية كما فى قولك الذى يأتينى فله درهم فيكون تقديره التى زنت والذى زنا فاجلدوهما مائة جلدة وعلى ذلك لا يكون من هذا الباب لانه لا يصلح ان يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها لكونها مخرجة للاسم عن كونه مبتدأ فلا يكون الفاء فى الخبر الذى هو محلها

عافية شرح الكافية

قوله مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية

لارى

يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية

م

قال عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف لنسبة المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام الآية

عب

الفاء مبتدأ وقوله بمعنى ظرف مستقر خبر المبتدأ والجملة الاسمية لا محل لها استئناف تعليلى اى وكذا نحو الزانية والزانى لان الفاء بمعنى الشرط وقد تقرر فى محله ان الجملة الاسمية تقع استئنافا تعليليا حتى يجوز الوجهان فى الوقف فى هذا الموضع نحو قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قراءة نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام التعليل والباقون بالكسر على انه استئناف تعليلى

توضيح على الالفية

فهي تكون داخلة تحت الضابطة (فالمختار) ح فيها (النصب) واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع (الرابع) من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (التحذير) وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره (وهو) في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة (معمول) اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية مطلقا (بتقدير اتق تحذيرا) اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له (مما بعده) اي مما بعد ذلك المعمول (او ذكر المحذر منه مكررا) على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد اولا كان في نفسه

الكثير في المرء منها في المرأة — عافية شرح الكافية

لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا ٣

اي رابع الاربعة لا رابع الثلثة يعني باعتبار الحال لا باعتبار التفسير م

اي موضع التحذير ولو اريد بالرابع القسم الرابع من اقسام المفعول به الذي يحذف فعله الناصب لا حاجة الى تقدير الموضع — عصمت

قوله وانما وجب حذف الفعل الخ وانما لم يذكر علة وجوب الحذف في المواضع السابقة اما في المنادى فلان تعريفه يفيد ذلك حيث ذكر انه المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو فعلم منه ان ادعو فعل وحرف النداء قائم مقامه ومن المعلوم عدم جواز اجتماع النائب مع المنوب واما في ما اضمر عامله على شريطة التفسير فلان هذا العنوان يدل على اضمار عامله بشرط التفسير بعد الاضمار ومن المعلوم عدم جواز ذكر المفسر بعد ارادة التفسير بسبب حذفه — عصمة الله

اي هذا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق من القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه — لاري

لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عند مسارفة وشدة الخوف ولقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام — ح م

قوله وفي اصطلاح النحاة معمول الخ اشارة الى دفع ما قيل ان التحذير بمعنى المحذر او المحذر منه باقامة المصدر مقام المفعول وذلك انه لا حاجة الى ذلك لان التحذير جعل في الاصطلاح للمعمول — وجيه الدين

قال تقديرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر

تحذيرهما منها الا تحذيرهما منها (والطريق الطريق) مثال الثانى نوعيه اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده عنه فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد (وتقول) فى قسمى النوع الاول (اياك من الاسد) كما كنت تقول اياك والاسد (ومن ان تحذف) كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول فى المثال الاخير (اياك ان تحذف بتقدير من) اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس (ولا تقول) فى المثال الاول (اياك الاسد لامتناع تقدير من) وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فلكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياسى

قوله فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذورا لا محذورا منه فلا يكون من افراد النوع الثانى وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده ويمكن ان يقال لما كان النفس امارة بالسوء يكون مؤذية فيكون محذرا منها فيؤذن التنصيص بالاتقاء منها اذ حاصل المعنى بعد شخصك مما يؤذيك والمؤذى فى مثالنا هذا هو النفس فيكون محذرا منها بهذا الاعتبار وان كانت محذرة باعتبار انها نفس الشخص المامور بالتحذير والاتقاء عنها فتامل لئلا يشتبه عليك الفرق بين هذا الجواب وبين ما اجاب المحشى قده رحمه الله

وفيه بحث مشهور وهو انه اذا كان معنى نفسك نفسك بعد نفسك مما يؤذيك لم يكن نفسك نفسك من النوع الثانى ومحذرا منه بل محذرا فاجاب عنه بعض المحققين بما حاصله ان المراد بالتحذير من النفس تبعيدها عن الرذائل التى تؤذيك فانك اذا لم تبعد من الرذائل يصيبك منها الحرج والشدائد فالنفس محذر منه لا محذر ويمكن ان يقال فى الجواب يجوز ان يكون ما فى مما يؤذيك مصدرية ومن للتعليل والاجل والمعنى بعد نفسك من اجل ايذاء النفس اياك كما فى ايذاء الاسد وح يكون النفس ايضا محذرا منه عصمه الله

لانه فى معنى اتق الطريق اى توق من الاشياء المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال توقادى

لانه ان فرض دخوله فى النوع الاول ليس محذرا بل محذرا منه وان فرض دخوله فى النوع الثانى ليس مكررا فح على اى تقدير يكون خارجا من المحدود رضا

بل يكون تحذيرا لانه يصدق انه معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بان يكون المراد من قوله مما بعده اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فح يكون الاسد تحذيرا مما بعده تقديرا وعلى هذا التقدير يكون معناه اتق اياك عن الاسد والاسد من الصياد تامل هذا الاحتمال اذا لم يقل مع من واذا قال مع من لا يكون الاسد الا محذرا منه تامل

وفيه نظر لان كونه تابعا لا يخرجه عن التحذير كما ان عمرو فى جاء زيد وعمرو لا يخرج عن الفاعلية بكونه تابعا

بحلٍ في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا يحتاج الى اعتبار قيد الحيثية لانه لا يتعدى الحيثية لانه المعنى يصدق اعتباره بنسبة الفعل الذي يحلّ فيه وهو لا يقتضي ولم يتعين وربما اعتبارها والزائد من المطابقة

فيه نا ما ذا لو اريد من قوله ما فعل فيه ما ناسب اليه الفعل

لك متى ضربت م

اي يكون ما شأنه الفعل الملفوظ او مقدرا مثل يوم الجمعة لمن قال

اي وقت انت ضاربه ونقديره ما انا ضاربه يوم الجمعة

نحو ضاربه عمرا يوم الجمعة ونحو يوم الجمعة في جواب من قال

المفعول فيه فقال

وما وقع عنوانه المفعول بجميع انواعه واحكامه شرع اذ يبين

قلت اي وقت

كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم

فيما شاء

اي في غير المفعول فيه والمفعول له فانه بحذف اللام

موسى قومه سبعين رجلا

كقوله تعالى واختار

مع ان وان شاذ كثير في غيرهما وا ما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

(المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل) اي حدث (مذكور) تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله (من زمان او مكان) بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه

ما لا يدل على الزمان الا على الحدث كقولك اعجبني ضربك يوم الجمعة رضا

المفعول فيه مبتدأ محذوف الخبر اي منه المفعول فيه تعريفه ومنه المفعول المطلق او خبر المبتدأ اي هذا الباب باب المفعول فيه او مبتدأ خبره ما فعل فيه وهو فصل على الاخير وعلى الاولين استيناف هندي

قدمه على المفعول له والمفعول معه لشدة اقتضاء الفعل اليه لكونه بعضه بعض مدلوله بخلاف العلة والصاحب عافية

قوله اولا بذكر الفعل الذي حدث ووجد في كل واحد منهما لفظا او تقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا م

مظنة لا لنفي الجنس وقوله محالة اسمها وخبرها محذوف اي لا محالة فيه اي لا شك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما توقادي

قوله من حيث انه فعل فيه فعل مذكور اي يؤخذ ويلاحظ ويذكر بهذه الحيثية فيوم الجمعة مثلا في مثل شهدت يوم الجمعة وان فعل فيه فعل الشهود الا انه لم يكن بهذه الحيثية اذ لم يقصد بذلك ولم يذكر لاجله بل بحيثية وقوع الفعل عليه فيخرج من التعريف لانه مفعول به لا مفعول فيه وجيه الدين

قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية يعني ان قيد الحيثية وان كان لا بد منه لاخراج غير المحدود مثل شهدت يوم الجمعة الا انه يلزم الاستغناء عن قوله مذكور لانه يخرج قوله الجمعة يوم طيب بقيد الحيثية الا ان يكون للزيادة تصوير مفعول فيه وتحقيق ماهيته بان يذكر جميع اجزائه وما يعتبر في ماهيته قوله فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالحد عندهم هو المقدر في من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وجيه الدين

قوله من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف

الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور
ايضا مفعولا فيه ولذلك قال (وشرط نصبه) اى شرط نصب
المفعول فيه (بتقدير في) اذ التلفظ بها يوجب الجر (وظروف
الزمان كلها) مبهما كان الزمان او محدودا (تقبل ذلك) اى تقدير
في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم (وظروف المكان
ان كان) المكان مبهما (قبل ذلك) اى تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك (والا) اى وان لم يكن
مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد (وفسر
المبهم) من المكان (بالجهات الست) وهي امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما
ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية لجائز
نصبها قال (وحمل عليه) اى على المبهم المقترن بالجهات الست

ان اى نوع يمتنع عن قبول — عافية

اى معينة وهو ما يكون مقداره معلوما كاليوم والليلة والشهر والحول — عوض افندى

اول الجعل

قوله لان المبهم منها جزء فان قلت الزمان الذى هو جزء الفعل انما هو احد الازمنة الثلثة لا ظرف الزمان المبهم كالحين والوقت والزمان قلت احد الازمنة ايضا مبهم فان قال الرضى المبهم من الزمان الذى هو لا حد له يحصره معرفة كانت او نكرة والمعين ما له نهاية يحصره كاليوم والليل ونحوه فالكائن المقيد اى احد الازمنة جزء فكان المطلق ايضا جزءا واعلم ان المراد من قوله وظروف المكان وكذا من قوله وظروف الزمان ان كان منها هو المظهر واما المضمر منها فلا بد في من اظهار في الا اذا اتسع فيه فجعل مفعولا به — شرح اللباب

لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى جميع المصدر فكذلك الى جميع ظروف الزمان وفيه نظر لان الفعل لا يدل قطعا على الموقت من الظروف الزمان نحو يوم نعم يدل على الزمان المعين كالماضي فيكون من المكان فكذلك الموقت من الزمان دون المكان — شرح موشح

يشير الى ان الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التأنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني او النوع الثاني او بانه كتب المضاف من المضاف اليه التذكير وبان تأنيث الظروف غير حقيقية لكونه بتأويل الجماعة

وذلك ان الفعل لا يدل على المكان المبهم مثلا لان المقصود منه لان لا ان اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذى فسره — شيخ الرضى

ولم يحمل على المكان المبهم لانه فرع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير — هندى

مثلا لان ذات الاول الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني محدود ولم يوجد وجه الحمل — توقادى

(عند ولدى وشبههما) نحو دون وسوى (لابهامهما) اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان (لفظ مكان) وان كان معينا نحو جلست مكانك (لكثرته) فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه (و) كذا حمل عليه (ما بعد دخلت) وان كان معينا (نحو دخلت الدار) لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه (على الاصح) اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظ انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد

قوله بعد دخلت فيه نظر لان ورود ما بعد دخلت انما هو على حصر النصب بتقدير فى فى المبهم لا على تفسير المبهم لان المراد بما بعد دخلت هو المكان المعين قوله فاجاب فيه ان الجواب ليس فى مقابلة السؤال فان الحمل لا يستلزم صحة التفسير بالجهات نعم لو كان السؤال على حصر النصب بتقدير فى فى المبهم ولم يكن هذه الاشياء مبهمة يكون ذلك الجواب مقابلا للسؤال ويمكن ان يقال ان المبهم فى الاصطلاح انما هو الجهات فالسؤال انما هو على حصر النصب بتقدير فى فى المبهم بالمعنى الاصطلاحى فاجاب بان هذه الاشياء محمولة على المبهم المصطلح لوجود الابهام اللغوى خواجى هندى

وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد هندى

نصب على الظرفية عند سيبويه نحو فى فان الدار مكان محدود معين لا بد من لفظ فى الا انه حذف منه للفظ اتساعا ح ق

اى لكثرة استعمال هذا المثال ولكون استعمال الدخول ثم مع المكان المحدود كثيرا والكثرة يستلزم تخفيف ذلك اللفظ توقادى

وقال الجرمى ان دخلت متعد وما بعده مفعول به فلا شذوذ فيه على قوله والاكثر على انه لازم وما بعده منصوب على الظرفية فيكون شاذا وهو الاصح لان مصدره على صيغة الفعول نحو الدخول فى الاغلب مصدر اللازم وكذا السكون والنزول ولان ضد الدخول الخروج وهو لازم اتفاقا وكذا ضد السكون التحرك وضد النزول الارتحال وهما لازمان ولانا استعمال هذه الافعال مع فى نحو دخلت فى الدار وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا ونزلت فى الخان يقوى ان انتصاب ما بعدها على الظرفية عباب

يعنى بلفظ فى يقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان معين والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر توقادى

وتمام معناه اذا كان لازما بفاعل واذا تم بفاعل يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكانك كذا وصمت يوم الخميس واذا كان متعديا

دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار
ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار
مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ
(وينصب) اي المفعول فيه (بعامل مضمر) بلا شريطة التفسير نحو
يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة (و) بعامل
مضمر (على شريطة التفسير) نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه
بعينه كما مر في المفعول به (المفعول له هو ما فعل لاجله) اي لقصد تحصيله
او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه
او معه (فعل) اي حدث (مذكور) اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأديب فان قلت كيف يصح
الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما
في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في
ضربت تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد
نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه

وحيث وحرف النفي والاستفهام وفي الامر والنهي عند خوف
لبس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف بالعطف
على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه
ويستوي فيه الامران في مثل زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه
لاجله ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند
وجود اقوى كاذا المفاجأة واما نحو لقيت زيدا فاذا يوم الجمعة
سار فيه — وجيه الدين وهندى

مبتدأ محذوف والخبر او خبر محذوف المبتدأ اي هذا باب المفعول له
وله مفعول ما لم يسم فاعله — هندى

اشارة الى قسمي المفعول له العلة الغائية وسببا كاملا فيكون
قوله لاجله محمولا على عموم المجاز — جلبى

قوله لقصد تحصيله او بسبب وجوده آه اراد ان المفعول له قسمان
قسم يفعل الفعل لاجل تحصيله ويكون غرضا ومقصودا من
الفعل يحصل منه فيترتب عليه يكون علة بحسب التعقل ومعلولا
بحسب الخارج وقسم يفعل الفعل لاجل وجوده ويكون حاصلا
وموجودا قبل الفعل وهو العلة يكون علة في الخارج كقولك
قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن علة مؤثرة للقعود موجودة
قبله فان قيل التأديب علة الضرب فكيف يحصل قبله انه يحصل
به باعتبار تضمنه وهو التأديب الادب هو الاتصاف بمكارم
الاخلاق — وجيه الدين

المفعول له: اما تحصيلي كضربت تأديبا = واما حصولي كقعدت عن الحرب جبنا =
ان كان المفعول سببا للفعل ذهنا / ان كان المفعول له في الذهن
وكان في الخارج مسببا عن الفعل = / والخارج سببا للفعل =

اعلم ان الغالب في المفعول له التنكير بحسب الاستعمال ولذلك توهم
الجرمي من اشتراط تنكيره فلم يجوز كونه معرفة — كاملة

ونحو كرهت التأديب فان التأديب فعل الضرب الا انه
لم تذكر في قولك اعجبني التأديب — رضى

ارادة معه للعمل فيه (مثل ضربته تأديبا له) مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه (وقعدت عن الحرب جبنا) مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف (خلافا لظاهر الزجاج فانه) اي المفعول له (عنده) اي عند الزجاج (مصدر) من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا يرى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرجها عن حقيقتها (وشرط نصبه) اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان التسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم (تقدير اللام) لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليل الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء وفي مع انها من واخل المفعول

المتوسط بل هو متعلق باصل الباب يعني بترجمة الباب المفعول له كما هو مذهب البصريين صحيحه خلافا للزجاج فانه لا يفرده بابا برأسه بل يجعله من باب المفعول المطلق كما هو مذهب الكوفيين عافية

عه
وافادة في قوله ظاهرا والاظهر ان يقول مخالفا للزجاج هذا خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه عص

مد
مذهب الزجاج ان ما تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما رأى من كون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا فان التأديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبت بالضرب تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل والمعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان ليس بيان لجبن ولا يقال قعود جبن الا مجازا وكذلك قولك جئتك اصلاحك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيان الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف شرح الرضي

مد
ابو اسحق ابراهيم بن السري بن الزجاج النحوي بعض تأليفاته ما سيذكر كتاب معاني القرآن الكريم وكتاب الامالي وكتاب ما فسر من جامع المنطق وكتاب الاشتقاق وكتاب العروض وكتاب القوافي وكتاب الفرق وكتاب خلق الانسان وكتاب خلق الفرس وكتاب مختصر في النحو وكتاب فعلت وافعلت وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب شرح ابيات سيبويه وكتاب النوادر وكتاب الانوار جمعه ١٩ جمادي الاخر ٣٠٠ ووفاته سنى هكذا متجاوز ابوي ابن خلكان

سلا
فاذ عنده مصدر لما رأى من كونه مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا كما في ضربت تأديبا فان معناه ادبت بالضرب تأديبا لاري

ش
الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر

كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين

هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها

ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية

وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية

الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال (وانما

يجوز حذفها) ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز

حذفها كما يجوز ذكرها (اذا كان) المفعول له (فعلا) احترازا عما

اذا كان عينا نحو جئتك للسمن (لفاعل الفعل المعلل به) اى تحد فاعل

وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى

(ومقارنا له) اى للفعل المذكور (في الوجود) بان يتحد زمان وجودهما

نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة

بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان

وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود

بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح

بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان

الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك التقييد عما اذا لم يكن مقارنا

له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط

المفعول المطلق فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر فلهذا قال وانما يجوز الى آخره — وجيه الدين

لا هي اطعمتها ولا هي ارسلتها لتأكل من حشرات الارض حتى ماتت من الجوع والعطش — محمد افندى

لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقاءها — استيناف او اعتراض

وضع المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين وقد يفرق بينهما بان التقدير في اللفظ مع ابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية — هندى وداره

اعلم ان اللام يجوز حذفها عند حصول اشتراط ثلثة احدها ان يكون مصدرا والثانى ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والثالث ان يكون مقارنا له في الوجود وانما لم يذكر المصنف لان قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل اغناء عن ذكره لان فعل فاعل الفعل المعلل لا يكون الا مصدرا لما ذكرناه في المفعول المطلق

وقوله انما يجوز فائدتان احدهما ان جواز الحذف مقصور على حصول ما يذكر من الشرطين وهو بافادة انما وثانيتهما ان اثبات اللام جائز عند حصولهما لكن تفصيل هذا المقام بان يقال ان جواز الاثبات اذا كان المفعول له معرفة او قريبا منها واما اذا كان نكرة فضعيف عند بعض النحاة لانه اذا كان نكرة محضة تكون له شبه خاص بالمفعول المطلق الذى للتأكيد وكما لا يجوز انجراره باللام كذلك لا يجوز انجرار المفعول له المشابه بالمفعول المطلق ولانه يشبه الحال والتمييز من اللفظ لتنكيره ومن جهة المعنى لما فيه من بيان فيجوز ان يكون منصوبا كما يكون منصوبين واذا انتصب امتنع من الجر فالمعنى انما يجوز حذف اللام اذا حصل الشرطان — غاية شرح الكافية

فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل في الفصل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه — سيد على زاده

لان السمن ليس بمصدر حتى يكون علة للمجئ بل هو جثة والجثة لا يكون علة — رضا

هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء منها (المفعول معه) اى الذى
فعل مصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او
المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند
اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير
المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من
اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه فى الاكثر
واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض
الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير
الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام
مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل مصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور
للموصول (هو مذكور بعد الواو) احتراز عن المذكور بعد غيره كالنار
(لمصاحبة معمول فعل) اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم

ان يخبر عنه لكونه لازم النصب ويخبر به وجيه الدين

قوله وفى بعض الحواشى آه لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل عن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص عب

قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل زيد قائم حقا م

قوله بين العير بالفتح الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى عيرة والنزوان بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزاء بالكسر اذ وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى قرقادى

واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدى طعنة فى جنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل فكانت ذا خلق واوراك فقال ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل فسمعت اذا مات الصخر وكان ذلك يسمع صخر فقال اما والله لئن قدرت لاقدمنك منى ثم قال لها ناولينى السيف هل تقلد يدى فقالت فاذا هو لا يقل فقال فى ابيات اهم بامر الحزم لو استطيع وقد حيل بين العير والنزوان شرح اللباب

اى لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة وهو ممتنع م

اى على ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان رضا

لا فائدة فى قوله والضمير لانه على تقدير الاول ايضا يعود الى الالف واللام هج

الكائنة بمعنى مع وهذا وان كان احترازا عما يذكر بعد الفاء ونحوه من الحروف العاطفة لعدم المقارنة فى الكل مع انها شرط لثبوت المعية لكن ..... المثل قولنا زيد وعمرو

وسواء كان ذلك الفعل (لفظا) اى لفظيا كالمثالين المذكورين (او معنى) اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبة المعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع انما وضعوا الواو موضع مع لكونها احصر واخصر منها او العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية (فان كان) اى وجد (الفعل) اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (لفظا وجاز) اى لم يجب (العطف) ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه (فالوجهان) اى العطف والنصب على المفعولية جائزان (نحو جئت انا وزيدا) بالنصب على المفعولية وزيد بالرفع على العطف (والا) اى وان لم يجز العطف بل يمتنع (تعين النصب مثل جئت وزيدا) فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصل لا تاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره (وان كان) الفعل (معنى) اى امرا معنويا

وكانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقال الاخفش نصب على الظرفية وذلك ان الواو اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا بمعنى غير اعرابه نفس غير وقال الكوفيون هو بالخلاف فيكون العامل معنويا كما قلت فى الظرف خبر المبتدأ
وجيه الدين

ولم يبين العامل فى سائر المفاعيل لان عاملها الفعل اتفاقا
رضا

يعنى يكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما م

اى النحاة والعرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين فى الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم
لو قادى

قوله واصلها الخ ولذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابى الفتح [illegible] على عامله خلافا للشيخ الرضى فيما تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه
ع ص

واما الاسم الذى وقع بعد الواو التى تكون بمعنى مع معطوف على ما قبله ولا يجوز نصبه فى قولك مات وعبد الله وانما لا يجوز نصب عبد الله هنا لانه ليس هنا شئ تضمن الفعل حتى يعمل فى المفعول معه لان المتضمن للفعل هو المصدر او الظرف او الجار والمجرور وما بعد ما هنا لفظة انت مات صريح وليس بمصدر حتى يتضمن الفعل
مكمل

لا ترتيب ولا تعقيب قوله فناسب معنى المعية لان فى المعية زيادة اجتماع
لارى

لان المعية والمصاحبة فى الشهير فى مكان واحد او زمان واحد متصفة فيكون الواو للعطف م

وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا م

اى وجد فيحمل كان تامة فقوله لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تأمل تعرف

مستنبطا من اللفظ (وجاز) اي لم يمتنع العطف (تعين العطف) حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف (نحو ما لزيد وعمرو والا) اي وان لم يجز العطف بل امتنع (تعين النصب) حيث لا وجه سواه (نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا) فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانيهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو (الحال)

لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها (وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به) اي من حيث هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين (لفظا)

والحال تنقسم على اثنا عشر قسما موطئة ومنتقلة ومؤكدة ومترادفة ومتداخلة ومحققة ومقدرة ودائمة ومقارنة حقيقة ومقارنة حكما وجارية على ما هي له وجارية على غير ما هي له فالموطئة هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق نحو انا انزلناه قرآنا عربيا والمنتقلة هي التي قيد لذي الحال وينفك عنها مثل جاءني زيد راكبا والمؤكدة هي التي ليست بقيد له ولا تنفك عنه غالبا نحو زيد ابوك عطوفا والمترادفة هي تقع بعد حال اخرى وذي الحال واحد نحو جاءني زيد ضاربا ناصرا اذا جعلت ناصرا حالا من زيد لا من ضمير ضاربا والمتداخلة حعلت قبلها نحو جاءني زيد قائما متبسما والمقدرة هي التي لا تثبت لذي الحال في تلك الحال الحقيقة بل مقدرة ثبوتها كقوله تعالى سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين فان الحال ان يكون الدخول حال الخلود فيما اذا قدر الخلود فانا التقدير ما حصل في زمان الدخول فصح المقارنة المطلوبة وكذا قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا الآية وقوله تعالى انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا الآية وان شاء الله امنين وقوله تعالى وتنحتون الجبال بيوتا الآية والضابط ان كل مستقبل لا يقع حالا محققة بل مقدرة والدائمة هي لا يزول عن الحال الحقيقة او غالبا فيهم المؤكدة كقولك استغفر الله تائبا رحيما وزيد ابوك عطوفا والمقارنة حقيقة نحو جاءني زيد قائما والمقارنة حكما نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هذه المقارنة اتفاقية والاولى فعل والجارية على ما هي له التي قامت بذي الحال نحو جاءني زيد قائما والجارية على غير من هي له التي قامت بمتعلق ذي الحال نحو جاءني زيد قائما ابوه مجمع

منها الحال التي تحول او تنقلب سمي هذا القسم بها لانتقالها غالبا وهي مؤنث سماعي ولذا انث الفعل المسند اليها في قولك عزلك حالا لا تسترني بستر حلبي

ثم الحق الحال بالمفاعيل لانها فضلة في الكلام كما ان المفعول كذلك وايضا للحال شبه خاص بالمفعول فيه وهو دلالتها على الزمان كالظرف

اعلم ان المراد من الهيئة هي الصورة التي عليها الفاعل عند صدور

اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما (او معنى) اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل والمفعول وكذا
المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب
شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه ويقام المضاف اليه مقامه فكانه
الفاعل والمفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم
اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة
ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا
او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله

يرشدك الى هذا تفصيل الفاعل ع

ومثال الفاعل معنى نحو زيد فى الدار قائما فان قائما حال عن زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكن فاعل حصل وما حصل الذى هو عوضه فى التحقيق المعنى ومثال المفعول معنى هذا زيد قائما وقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه
متوسط

والمرضى وقوع الحال عن المفعول فيه وله جائز لكونهما قسمين من المفعول به حواشى هندى

ويجوز عطف احد حالى الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا رضى

فمعناه وجدت الضرب حال كونه شديدا فهو ههنا فى معنى المفعول به سيدى

حال من الضرب لا صفة اذ لا مطابقة بين الصفة والموصوف سيدى

اى كما يدخل الحال من المفعول معه والمفعول مطلق وله وفيه لمحرره

اى المضاف اليه الذى هو ذو الحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه ٢

فان قيل كيف وقع حنيفا فى قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعنى ابراهيم قلنا لان المضاف اليه فى معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه فى قوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف اليه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع من غير الفاعل والمفعول فهو مأول باحدهما = سيد على زاده

واتبع ملة ابراهيم حنيفا وحنيفا حال من المضاف اليه كقولك وجدت هند قائمة والحنيف المائل عن دين باطل الى دين الحق كشف

باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل ويُبيّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه (مثل ضربت زيدا قائما) مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة (وزيد في الدار قائما) مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما (وهذا زيد قائما) مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدّر في نظم الكلام أُشيرُ أو أُنبّهُ ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى أُشير او أُنبّه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية

المفعول او في لما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال عنهما

المستثنى للانقطاع اي لا ان يحتاج الى تعميم الفاعل او المفعول لاجل دخول الحال عن المضاف اليه محرره

يحتمل ان يكون حالا من الفاعل اللفظي وهو المتكلم وان يكون من المفعول اللفظي وهو زيد وافية

فان كانت قرينة حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز ان يجعل لما قامت له من الفاعل والمفعول به وان لم تكن فان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدم فهو من المفعول م

ومنهم من قال الطريق في مثل ان يقال اقدم او يقوم لا قائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير بجعله ما لامن ايهما شئت هندي

فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدأ لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل وما حصل الذي هو محذوف من حيث المعنى متوسط

فان اصله استقر او حصل وحاصل في الدار فبعد حذف الفعل نقل ضميره الى الظرف فيكون في الدار باعتبار قيامه مقام فعله معنويا ويكون ضميره فاعلا معنويا وافية

اي زيد في الدار قائما فان قائما حال من ضمير في الدار وهو فاعل لفظي هندي

اي يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله واللفظ اما حقيقي او حكمي اي جرى احكام اللفظ عليه م

(وعاملها) اى عامل الحال (اما الفعل) الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل (او شبهه) وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا (او معناه) المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائما كامر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله فى الدار قائما وكانه اسد صائلا (وشرطها) اى شرط الحال (ان تكون نكرة) لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض (و) ان يكون (صاحبها معرفة) لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف (غالبا) اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءنى زيد من تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى

هذا الا على ما يفهم من ظاهر عبارة الشارح وهو ان معنى الفعل يفهم منه واتبه واشير وجيه الدين

اعاد الجار ههنا لكونهما متغايرين فان المعطوف عليه وقوع الحال فيه عن المقدر واللفظ خلاف المعطوف تأمل

والمراد من معنى الفعل الظروف والجار والمجرور واسمى الفعل ونحوها مما يفهم منه معنى لا بجوهر حروف الفعل ويقابله شبه ما يفهم من الفعل بجوهر حروفه كالاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الاستعمال الشايع وقد يطلق شبه الفعل على القبيلتين كما قال المص فى بحث الفاعل وقد يطلق معنى الفعل على القبيلتين كما فى حروف الجر وانما خص الاستعمال الشايع لتمكن ان يقول الحال لا يتقدم على العامل المعنوى فان الحال يقدم على شبه الفعل اذا لم يكن مانع وقد تحقق اطلاقات الثلث قطب العلماء فى حاشية المطول

اى معنى الفعل اراد به كل ما يستنبط معنى ولا يكون موافقا له فى الاشتقاق عاقبة

قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفى وان من الحروف المشبهة لعدم الاستعمال على عملها عب

والعامل فى قائما فى يا زيد قائما انادى المستنبط من فحوى الكلام هذا لم يقدر ادعو واما اذا قدر فيكون عاملا فلا يكون مما نحن فيه

فان قلت لم كان عامل الحال هذه الاشياء قلت لما كان العامل ما يتقوم المعنى المقتضى للاعراب والمقتضى لانتصاب الحال الحالية وهى لا يتحقق بدون العامل او المفعول وهما لا يوجد بدون هذه الاشياء فلا جرم كان العامل فى الحال تلك الاشياء عوض افندى

عند البصريين لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا وقوع المعرفة حالا لانها فى الاصل خبر وكما يجوز فى الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا

فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او
واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا
للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا
رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد
وقوع الحال واكثرها هو هذه القسم ووقوع الحال في هذا القسم
مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة (وارسلها
العراك) ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد
يصف الحمار الوحشي والاتن يقول ارسل الحمار الوحشي الاتن
وكأن المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد
اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها
للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما غشاه

وهو عطف على المستكن ويجعل آه تامل قوله رحمه الله

ش
التخلف الاختلاف اي اختلاف الشيء عما كان عليه لا التخلف الذي هو مطاوع خلف خلافا وراي وهو بمعنى تخلف عنه تامل فيا

مد
يعني اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط

سلا
والمراد بظاهر الكلام ان يعطف قوله وصاحبها الى اسم يكون وهو الضمير المستكن وان يعطف قوله معرفة الى قوله نكرة ه دما

ش
قوله وارسلها العراك ... وحده ونحوه مثال لجواب سؤال مقدر وهو ... الا انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في قولهم ... لها العراك حال مع كونه معرفة وجوابه ان تقول للادلة ... على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا ... ونا ويل ان العراك مصدر ... حال ... وفي تقديره ... تعترك العراك ومررت ... وحده فلما حذف ... ان العراك ووحده حال ... تسمية للمعمول لاسم العامل وتقول انه مصدر وقع موقع ... النكرة اي ... معتركة ومررت ... منفردة متوسط ...

ش
ومعنى البيت ... الحمار الوحشي الاتن حال كونها مجتمعة ... ولم يمنعها من الاجتماع ... ولم يخف على ... بعضها بسبب ... بعضها في بعض آخر منها ولم يخف على عدم تمام شرب بعضها مع عدم تمام شرب البعير الداخل بين ... عطشانين

ت
وتغص ... والعيس ... عدم تمام الشرب ... بالمعيرة ... يرد ... بعضها ... حتى لا ... الا ... فهو واقف ... الحوض

لم يكن شربا منه ولعل المراد به ههنا نفس متداخل بعضها في بعض والمعنى على نفس مثل نفس الدخال او ومررت به وحده ونحوه) مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب (متأول) بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة (فان كان صاحبها) اي صاحب الحال (نكرة محضة) لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين (وجب تقديمها) اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب (ولا تتقدم) اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا (على العامل المعنوي) قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل

المشقة وبضمها الطاقة جلبي

قوله وقال ابن برهان اراد من استعمال المصدر ههنا بالالف واللام التنبيه على ان تعريف المصدر كتنكيره وقيل ان الالف واللام زائدة في العراك فافهم محصول

قوله اشارة الى ان العراك مصدر من مذهب لم يستعمل فعله منه بل يستعمل من المزيد فيه حاشية

يعني مفعول المطلق حال ذكر

قوله لان الالف واللام للعهد الذهني وهو في حكم النكرة باعتبار ان المفرح غير معين وكذا الاضافة للعهد الذهني محرره

قوله لان اضافته الى الوجه لفظية والاضافة اللفظية لا تفيد التعريف بل التخفيف تأمل

قوله والحال مفرد اذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم

قوله احترز عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا كما سبق في الامثلة الخمسة نورقادي

قوله فالحال مشترك في هذا المثال بين رجل وزيد والزيد معرفة والرجل نكرة رضا

قوله يعني لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم الخبر الظرف يخصص المبتدأ النكرة كذلك ذو الحال النكرة يخصص بتقديم الحال عليه تم

قوله لتخصيص النكرة وفيه نظر لانه قد تخصص بتقديم العامل فلا حاجة الى تخصيص آخر ولانه لو كان التقديم للتخصيص فاتيان الصفة لهذا اولى من بيان الحال حاشية محمد

قوله فان الحال اما عن الفاعل والمفعول و ...

واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه
داخل في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على
العامل المعنوي اتفاقا (بخلاف الظرف) اي بخلاف ما اذا كان العامل
ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى
ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على
الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق
سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف
لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم
في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر
من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما لا تتقدم الحال
على العامل المعنوي كذلك (لا) تتقدم (على) ذي الحال (المجرور)
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد
وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على
المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف

سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او الظرف
نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده

الا ان الظرف انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شيء
لا يكون مثله

اي في منع تقديم الحال على عامل الظرف سواء كان مؤخرا
عن المبتدأ او مقدما

تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل
قائما آه لحصول الفاصل بين الحال وعاملها المعنوي

عطف على قوله ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا

فعلى هذا الاحتمال قوله بخلاف الظرف يكون متعلقا
بضمير متقدم والكل تعسف

لانك تقول كل يوم لك درهم ولا تقول قائما لك درهم

قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان الاول يوضح
استثناؤه عن العامل المعنوي لان بينهما المخالفة بقوله
بخلاف الظرف

قوله الاحتمال الثاني وذلك ان قوله بخلاف الظرف يدل على ان الحكم
في الظرف مخالف للحكم السابق المفهوم من قوله لا يتقدم على
العامل المعنوي لان المفهوم منه السابق لا شيئا من الحال
لا يتقدم على عامله المعنوي مطلقا ظرفا كان او غيره ومن
المفهوم ان الحال قد يتقدم على عامله المعنوي الذي هو
الظرف فلزم التناقض ولو قالا لا الظرف لصح الكلام وعلى
قوله بخلاف الظرف عليه مساغ الا ان فيه خلافا لفظيا
لكن الامر فيه سهل

وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي على الجار يعني
اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك
لم يجز تقديم الظرف عليه

فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو
المختار عند المص ولهذا قال (على الاصح) ونقل عن بعضهم الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند
فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس
مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن
الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اى ارسالا
كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل
تكلف وتعسف (وكل ما دل على هيئة) اى صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا (صح ان يقع حالا) من غير ان يأول الجامد بالمشتق
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على
جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد
بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
(مثل) بسرا ورطبا في قولهم (هذا بسرا) وهو ما بقي فيه خموضة
(اطيب منه رطبا) وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما
جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة

ارسلنا آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافى كما اذا جعل حالا من الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث الى الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف فى وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه عب

قوله والتاء للمبالغة جواب سؤال مقدر تقديره ان الكاف مذكر والتاء مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقة لذي الحال وتقدير الجواب ان التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة اى مانعا للناس عن الشرك والكبائر مبالغة فيه وجيه الدين

منصوبا بفعل محذوف لان الفاعلة قد يجئ بمعنى المصدر كالكاذبة والعافية اى وما ارسلناك الا لتكف كافة والجملة حال مقدرة عافية شرح الكافية

وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال عب

التكلف فى الكلام وغيره استلزام غير الظاهر من غير ظهور دليل والتعسف الاخذ على طريق غير الواضح كما فى راكب التعاسف فهو اقبح من التكلف حاشية

قوله والكل تكلف وتعسف وذلك ان المعنى انا ارسلناك الى جميع الناس والتأويلات التي ذكروها لا يطابق هذا المعنى وايضا ان كافة لا يخرج عن النصب على الحالية فلا يكون مصدرا ولا صفة محذوف وجيه الدين

اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة فى الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض فى غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافة والشافة غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثاني تكلفا فلانه لا حاجة الى التقدير

الي ان تأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وأرطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الي المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه وقال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الي ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا (وتكون) اي الحال الجملة لدلالتها على الهيئة

لان صاحب حقيقة المضمر في اسم التفضيل ٣

اي الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالمعدوم كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلي المظهر ٣

وهو يكون صاحب الحال هو الضمير في اطيب وقيل هو الضمير منه

فالعامل في كلا الحالين اطيب عند سيبويه وبه قال المازني في ظاهر قوله والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وقيل العامل فيهما كان التامة اي هذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا كما هو مذهب المبرد وابن سراج والسيرافي والفارسي في حلبياته وقيل العامل في بسرا اسم الاشارة من معنى الفعل اي اشير اليه وقيل العامل فيه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل اي انبه عليه ورجح الاول عصام وقيزة وضعف البواقي بوجوه كثيرة

لانه لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه ٣

لانه يلزم تعريف العامل في الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل فيكون الرطب مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل

كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية
(خبرية) محتملة للصدق والكذب لان الحال (بمنزلة الخبر) عن ذي الحال
واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح
ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد
لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا
او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
(فالاسمية) اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو والضمير معا)
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية
القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو
راكب (او بالواو وحدها) لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها
مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين ÷
وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال
المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه
وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكَّدة والمؤكِّدة لشدة الاتصال
بينهما (او بالضمير وحده على ضعف) لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء

لا بالتأويل لان الانشائية من حيث انشائية لا خارج لها حتى يكون حالا منها احوال في نفس الامر وجيه الدين

لاشتمالها على الاسناد المقتضي للمسند والمسند اليه واذا كان كذلك لا يقتضي م

لان الانشاء لا ثبوت لها في نفسها فاثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه هندي

جواب اذا

قوله وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك لوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني الا وهو فقير عب

وفي حصر رابطة في الضمير والواو نظر لجواز ان يكون ظهور الملابسة منزلة رابطة لتوقفه على الثبوت بكلام سابق قصد تعيينه بها مصلح

ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيلا وبيان الرابطة ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية م

اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة

وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية لاري

قوله كنت نبيا اي ذا نبوة من عند الله تعالى وآدم بين الماء والطين اي والحال ان بدنه العنصري لم يكمل بعد وانما كان نبيا لانه خلق روحه المطهر قبل الموجود ثم بعث الى ارواح المكلفين بعد خلقها قبل الابدان فبلغ اليهم الحقيقة الاحدية فآمن به من هو اهل ثم ظهر ذلك الايمان بعد خلق ابدانهم وفيه اشارة الى ان سائر الانبياء لم يكونوا انبياء قبل ابدانهم العنصرية واعلم ان في صحة هذا تعاقلا ولعله نقل بالمعنى فان المروي عن احمد والبخاري في تاريخه والبغوي والحاكم الصحيح كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد

فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلابد من الواو على الصحيح (والمضارع المثبت) اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة (بالضمير وحده) لمشابهته لفظا ومعنى الاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع (وما سواهما) اي ما سوى جملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي (بالواو والضمير معا او باحدهما) وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو (ولا بد في الماضي المثبت) لا المنفي (من) دخول لفظة (قد) المقربة زمان ماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل منه في الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة

وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لابد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع لفظا مالم يدخل الواو واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير والاغلب تجرده عن الواو لادى

يعني كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر نوقادى

تنبيه
اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد اولا في الماضي المثبت وفي البواقي اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما شيخ رضي

والظرف المستقر خبر لا هذا عند اكثر النحاة وقال البغدادي ان خبر لا محذوف اي حاصل وقوله في الماضي متعلق باسم لا مع كونه مبنيا على الفتح وقال ابن مالك بل معرب منصوب لفظا تركه لكونه مشابها بالمضاف وخبر لا محذوف اي حاصل وفي الماضي متعلق باسم لا زيني زاده

قال البيضاوي الفعل الماضي لا يصلح ان يكون حالا الا مع قد فيه وما مضى لا يصلح ان يقع حالا الا فيه شيء فاذا صحبه قد وقع حالا اذا كان المعنى ما ذكره وذلك ان قد حرف معنى وحرف المعنى اذا دخل عليه غيره عما كان عليه فاذا قلت جئت قد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا ان كان قد شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء لانه ملتبس بها مستديم لها وكان المخاطب بهذا الكلام مترقبا كتابة زيد فيفيد قد ان زيدا شرع في الكتابة وانه قد مضى جزء منها فللمضي ذلك الجزء وجيء بالماضي ولتلبس زيد بالكتابة ودوامه عليه صح ان يكون الماضي حالا لا لاتصاله بالحال قال ولا يقع الماضي حالا الا بهذا المعنى فلذا لزم ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة خواقي

قوله ليدل آه هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق حري ان لا تذكر عص

ولا يدخل قد الماضي المنفي لا وقع حالا لان قد للتحقيق واجتماعها مع حرف النفي تناقض محكم

ولا مقدرة سواء كانت (ظاهرة) في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه (او مقدرة) منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأوّل قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل (ويجوز حذف العامل) في الحال لقيام قرينة حالية (كقولك للمسافر) اي الشارع في السفر او المتهيئ له (راشدا مهديا) اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين (ويجب) حذف العامل (في) بعض الاحوال (المؤكدة) وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة (مثل زيد ابوك عطوفا) فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر (اي احقه) بفتح الهمزة او ضمها من حققت

يريد بالتفسير الاول معناه الحقيقي وبالثاني معناه المجازي بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب وبعلاقة الاولية نوقادى

اي سر راشدا مهديا اي سر كونك راشدا مهديا اي مستقيما غير ضال في سلوكك والقرينة ههنا التهية للاسباب بالسفر ايضاح

مفعول من هدى يهدي اذا دل احد على الطريق المستقيم

كانه هدي له فتقررت له الهداية في صاحب الحال فالاصل الا يكون وصفا له الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفا لما قام به وهو الرشد ح

اي حال مترادفة ان كانت من فاعل سر او متداخلة ان كانت من ضمير راشدا لمحرره

بلى حرف تصديق مبني على السكون قادرين منصوب لفظا جمع مصحح حالة النصب بالياء اللفظية عاملها عامل لفظي قياسي من ذي الحال المحذوف وهو فاعل الفعل المحذوف اي نجمعها لمحرره رضا

حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله ايحسب الانسان ح

هذا هو مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين رضي

وانما وجب حذف العامل لئلا يكون ذكره كالعبث لان قوله زيد ابوك عطوفا تدل على عطفية زيد لانها من لوازم الابوة على اثباتها له فلا حاجة الى تصريح العامل الذي هو اثبات العطف فيه فان الجملة السابقة كالنائب = سيدي

ولا يرد نحو قوله تعالى قائما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله

الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققتا بوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقدير عندى ان يقدر يحقني عطوفا (وشرطها) اى شرط وجوب حذف عاملها (ان تكون مقررة) اى مؤكدة (لمضمون جملة) احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه (اسمية) احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط (التمييز ما) اى الاسم الذى (يرفع الابهام) واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شىء بل هو ترك مبهم وايراد معين (المستقر) اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعى واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية

٩
هذا تفسير باللازم لان التقرير المذكورة بعد مرة او جعل الشىء فى قراره فيلزمه التأكيد — دوماده

١٠
والمراد بمضمون الجملة فى المثال المذكورة شفقة الاب الى الابن — هندى

١١
فان قيل قوله رسولا يؤكد بعض اجزاء الجملة وهى الارسال اذا اريد به معناه اللغوى اما لو اريد معناه الشرعى وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون جملة وهو ارسال الله تعالى قلنا ح يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرعى فيؤكد ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة فتامل — وجيه الدين

١٢
بشرط ان يكون طرفاها جامدين جمودا محضا لان الغرض من وضع تلك الحال ان يدل على هذه الصفة من صاحبها لا ينتقل ولا يتحول فلو كانت مقررة لمضمون الجملة الفعلية او التى احد جزئيها من المشتقات لما حصل ذلك الغرض لما ان فى تلك الجملة دلالة على التجدد والحدوث فى الاغلب — عافية شرح الكافية

١٣
وهو الله ومضمون الجملة شهادة الله تعالى لان القيام بالقسط بغير اسم من الجملة فاكد بقوله قائما بالقسط — محمد

١٤
مبتدأ محذوف الخبر اى منها المنصوبات او من الملحقات او خبر محذوف المبتدأ اى هذا باب التمييز وعلى هذا الوجهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو ما يرفع صلة او صفة — هندى

١٥
قال التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه بين الاجناس برفع الابهام — غف

١٦
اى فى حكم السقوط لان المبدل منه فى حكم الازالة من البين فى المعنى — محرره

يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ
في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم
كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا
المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد
الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل
واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن
لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعي (عن ذات) لا عن وصف واحترز به
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف
لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف
من فلا شك ان الموضوع له معنى معين عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الواضع انه من جنس العسل
او الخل وغيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع

وهذا الوضع والموضوع له عامان عند القدماء والسعد العلامة اختار مذهب القدماء

جزئيات المفهوم الكلي كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلي وهو الانسان بشرط استعماله في جزئياته يعني في زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا

وهذا هو لكونه لاستلزام الاول استعمال اللفظ في غير ما وضع له وهو ضعيف ونحو عيسى والرحمن فادر

ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا

من حيث انه مفهوم كلي لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لا غير

كما ان ابا حنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف الا ان الاول في الاول كنية وفي الثاني علم اصطلاحي وان الثاني في الاول علم اصطلاحي وفي الثاني كنية كذلك ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وعمر علم اصطلاحي فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد في الموضوع له

والفرق بين هذه الاقسام الثلاثة ان الابهام في القسم الاول انما نشأ في الاستعمال باعتبار الموضوع فقط وفي الثاني انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له وفي الثالث انما نشأ من عدم اشتهاره فافهم

المراد من الذات ههنا ما يعتبر مجردا عن الغير ليشمل العرض القائم بغيرها وهو الابوة والبنوة ونحوها وليس المراد من الذات مقابل الوصف التي هي اسم الفاعل وغيره لان التمييز يقع

نحو جاءني زيد راكبا لان زيدا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء

اى بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى فاذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف (مذكورة او مقدرة) صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه (فالاول) اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه (عن مفرد) يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف (مقدار) صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين (غالبا) اى فى غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق (فى) ضمن (عدد نحو عشرون درهما) وسيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد (واما فى) ضمن (غيره) اى غير العدد كالوزن (نحو رطل زيتا) فان الرطل نصف المن (و) نحو (منوان سمنا) وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا (و) كالمقياس نحو

اى ما يقابل نسبة الجملة ونسبة شبه الجملة ونسبة المضاف اى اضافة الى المنسوب اليه المقدر فيها لان المفرد ههنا مقابل للنسبة لا الجملة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وطيب ابا وجيه الدين

اى ما يعرف به قدر الشئ وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس هندى

والظاهر ان التفسير من تفسير الشئ بلازمه والا لم يجئ التقدير فى اللغة بمعنى معرفة الشئ حسن افندى

قوله غالبا ظرف لقوله مقدار لانه يجئ قليلا من غير المقدار كقولك عندى خاتم حديدا ايضاح

بيان المقادير وهى خمسة العدد وهو مقدار يبين كمية الاحاد والوزن وهو مقدار يبين الثقل والخفة والكيل وهو مقدار يبين الكثرة والقلة والذراع وهو مقدار يبين الطول والعرض والمقياس وهو مقدار يبين عظم الجثة وصغرها دده

يعنى ان قوله غالبا ظرفا لتحقق الرفع العام فى الرفع الخاص لا ظرفا للرفع الخاص والا لزم ان يكون المعنى على مفرد مقدار غالبا قدقى

قوله اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص دفع لما ورد على ظاهر عبارة المصنف من ان الموضوع والمحمول متحدان اذ المراد بالاول ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والمراد بالمفرد المقدار هو هذا بعينه فاجاب الشارح بان الاول عام ومطلق والثانى خاص مقيد فتوجد المغايرة فيصح الحمل مصطفى چلبى

اى رفع الابهام عن مفرد مقدار فى غالب يعنى الابهام يكون لمفرد مقدار وغيره ولكن لمفرد مقدار اكثر فرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا محمد افندى

مفرد مقدار من كون الابهام فى غير المقدار والجملة لان المقدار كثيرا ما يستعمل بالتنوين او بنونى التثنية والجمع والاضافة تم

قوله مثلها زيدا اي مثلها منجهة المساحة او منجهة الوزن وافهم الابهام اعني المضاف اليه مقدارها فالمضاف الذي هو مقدرة فزيد تمييز رافع الابهام عن ذلك وهو يحتمل ان يكون مماثلا لها في الوزن او في المساحة وان يكون مماثلا لها في الوزن سعد الله

وليس المراد بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا وبيانها ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة انواع المقادير بل هذه اشياء

قوله وانما اقتصر اشارة الى دفع ما قيل ان المصنف ذكر مثالا المساحة ونحو على السماء مقدارا كثيرا وسماها ولم يذكر التنوين والنون والاضافة بيان ما يتم به المفرد من التنوين والنون والاضافة المقادير حتى يستوفي اقسامها واقسام المقادير ايضا

وهو رطل زيتا ونحو منوان سمنا والتمرة مثلها زيدا

(على التمرة مثلها زبداً) والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا (فيفرد) اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا

لان المقادير وهي العشرون والمنوان ومثلها

مصدر ميمي على وزن مدخل من باب فتح يقال طمح بصره الى الشيء اذا ارتفع وكل مرتفع طامح صحاح

سواء كان لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا كما في غير المنصرف والمبنى نحو خمسة عشر رجلا شرح ارشاد

اي نون التثنية والجمع المراد بنون الجمع شبه نون الجمع لا نون الجمع لان التمييز بعد نونه يكون عن ذات مقدرة لا مذكورة نحو هم حسنون وجوها عصام

والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع ح

اي يكون مطمح نظره التنبيه على البيان المذكور قد

اي بعض اقسام المقادير وهو قوله رطل ومنوان لانهما للوزن محمد افندي

لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة على الاتصال ولا يمكن ان يجمع الاتصال والانفصال في كلمة واحدة زكي

لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور ولانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل والغاء الاضافة الاولى وكلاهما باطلان ح

بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلاما مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قال بحسب اللفظ لانه مضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فانه مع كونه مضافا الى الرمان مضافا الى الكاف اذ الحب اضيف الى الرمان اولا فاكتسب منه بعض التعريف ثم اضيف الى المخاطب ثانيا لزيادة التعريف قدقي وداود افندي

فيفرد بيان تمييز غير العدد واما تمييز العدد فالحكم مستفاد مما سيأتي فيفرد التمييز

يعني لاطلاق التمييز فيما ما قصد به الاسم التام مفردا مثنى او مجموعا

(ان كان) الى التميز (جنساً) وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع مجرداً عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس (الا ان يقصد الانواع) اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضاً لانه لا بد لفظ الجنس مفرداً علها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضاً ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية (ويجمع) اى يورد التميز على ما فوق الواحد جوازاً حينئذ يقصد الواحد (في غيره) اى غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثواباً (ثم ان كان) اى المفرد المقدار (تاماً بتنوين او بنون التثنية) والمعنى ان وجد التميز ملتبساً بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز (جازت الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازاً شايعاً كثيراً لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن (والا) اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية

وفي استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين يجوز كما طاب زيد جلستين والمراد بالانواع فوق الواحد هندى

المختلفة فيجب مطابقة التميز من قصد من التثنية والجمع لعدم دلالته على الانواع فيظهر فائدة التثنية والجمع
عافية شرح كافية

الاصل انه يقال طاب زيد جلوساً فلما قصد الانواع من الجلوس قيل جلستين

كان جواب قد سهم مبنى على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب الجنس الذى نحن فيه فان الجنس هنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم تصح التثنية والجمع لارى

والفرق بين الحصة والفرد ان الفرد امر حقيقى واقع بحسب نفس الامر ويحتمل ان يكون الكلى بالنسبة اليه عرضياً وذاتياً وجنساً ونوعاً والحصة امر اعتبارى تعرضه العقل وهو عين الكلى باعتبار تقييدات والكلى بالنسبة اليها الا النوع
مير زاجان

نحو طاب زيد جلستين كالتورك والافتراش فانهما كليان لكونهما نوعين للجلوس والنوع كلى لانه تحته افراد بان يعتبر بهذا الافتراش وذلك الافتراش وتلك الافتراش وكذا التورك
قدق

ويثنى جوازاً اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد به الجمع اللغوى فيتناول التثنية ايضاً
هندة

في غير الاعداد لما عرفت ان تميز الاعداد واجب الافراد مطلقاً الا فيما غيره جمعاً مطلقاً كالثلثة والعشرة
المحررة

نصباً لحمل ثوباً لان الثوب ليس جنساً بحيث تشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل ثوبين
م

بان يكون بنون الجمع والاضافة (فلا) تجوز الاضافة الا بقلة
في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة
المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرك
وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز
لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على القلة ليكون الباب
اقرب الى الاطراد (وعن غير مقدار) عطف على عن مفرد مقدار اى الاول
كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى
ماليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس (نحو خاتم
حديدا) فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا
(والخفض) اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه (اكثر) استعمالا
لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان
الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة (والثاني) اى
القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه
(عن نسبة) كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن
لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها

وهي ان يضاف الى غير المميز نحو عشرك وستيك كما مر وانها
جائزة على قلة وهي ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس
نحو عشرو درهم وثالثها عدم الجواز للالتباس وهي ما يصح
ان يكون مميزا او غير مميز مثل عشرون رمضان تركادى

الاعلى مفرد لانه يلزم ان يكون مسندا كما لكن هنا موصوف
محذوف اكتفاء بما سبق محمد افندى

اى القسم الاول من التمييز برفع الابهام عن ذات مذكورة
مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يبين رضا

لانه لا يعلم من اى جنس هو من حديد او ذهب او فضة م

اى انجرار التمييز الذى يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار
باضافته اليه اكثر في الاستعمال منها نصبا م

قوله ولقصور غير المقدار آه واذا قصر عن طلبه لم يحتج
الى نصب التمييز الذى يكون للتنصيص على التمييز فان
التنصيص انما يناسب هو طالب للتمييز عب

قوله لان الاصل في المبهمات المقادير لتوغلها في الابهام
فانه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا بخلاف
غير المقدار نحو خاتم حديدا فانه وان كان مبهما باعتبار
كونه من جنس الحديد او الفضة لكن ليس ابهامه كابهام
عشرين فهو اولى بالنصب الذى هو نص على كونه تمييزا
وجيه الدين

اى ليس ابهامه كابهام المقادير بل هو اقل منها فاعتبر فيما
هو الاصل اعنى المقادير نصب المميز الذى هو نص في كونه
مميزا لان الاصل في التمييز النصب عملا فالجر فانه
علم المضاف اليه وهو في غير المقادير اولى شرح

اشارة الى ان الخبر محذوف وعن متعلق برفع المقدر
والجملة خبر رضا

يرفع عن ذات نشأ عن نسبة وهي المنسوب والمنسوب

يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة
ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا
غير (في جملة) اي نسبة كائنة في جملة (او ما ضاهاها) اي ما شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا
وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا (نحو طاب زيد نفسا)
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه (وزيد طيب ابا) مثال
لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه و
لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة
امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا وقوله (وابوة
ودارا وعلما) عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز
الواقع (في الجملة) او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي فهو متعلق بالمنتصب عنه
والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير
اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه (او في اضافة) عطف على قوله

يشبه الجملة كذلك — قره داغى

اى كل اسم وحرف استفيد منه معنى الفعل اذ كان يصلح بنصب تمييزه

والتقدير فيه طاب شئ منسوب الى زيد نفسا فنفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه — محمد افندى

اعلم ان زيدا في طاب زيد نفسا يسمى ما انتصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صار سببا لانتصاب التمييز لا بمعنى ان زيدا عامل وناصب له — سيدى

لانه صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها ووجه المشابهة بينها وبين الجملة كونها منسوبة الى شئ كما ان الفعل منسوب الى فاعل لكن تلك النسبة لكونها غير اصيل فيها لم يكن هذه الاشياء جملة معها — عافية

وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة

تعليل لقوله فهذان الآتي اي بسبب انه لا فرق بين الجملة وما ضاهاها من حيث ان تمييز الجملة يكون للمنتصب عنه ويكون محتملا لهما وتمييز شبه الجملة يكون للمنتصب عنه ويكون محتملا لهما فهذان المثالان اعني طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا في قوة اربعة امثلة — تامل

كان قيل المناسب ان يمثل اربعة امثلة فاجاب بقوله فهذان المثالان

اي كانه مثل بفعل وشبه فعل تنازعا في نفسا وابا وكذا فيما عطف عليها ابوة ودارا الى آخره — لارى

الابوة والبنوة والاخوة ونحوها مصادر لا فعل لها مستعمل ووزنها فعولة مثل مهوبة هكذا افادنا استاذنا العدوي رحمه الله

تكثير الامثلة اشارة الى كثرة اصناف التمييز حيث يكون

في جعلها وما ضاهاها (مثل اعجبني طيبه نفساً) وتركه لانه اظهر التميزات ولاخفائه (اباً وابوة وداراً وعلماً) اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله (ولله دره فارساً) اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضاً لما اورده صاحب المفصل مثالاً للتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهماً كضمير ربه رجلاً ويكون فارساً تميزاً عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزاً عن نسبة على ان يكون الضمير معيناً معلوماً والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر في التفرس (ثم ان كان) اي التميز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه (اسماً لا صفة (يصح جعله لما انتصب عنه) والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه (جاز ان يكون ذلك) التميز تارة (له) اي المنتصب عنه بان يكون تميزاً برفع الابهام عنه (و) تارة (لمتعلقه) بان يكون تميزاً برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل اباً في طاب زيد اباً فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو

في الاول اللبن ثم استعمل في العرف في الخير مطلقاً والنفع اذ في اللبن خير كثير للعرب اذ به معاشهم في اكثر الاحوال ثم استعمل في مقام المدح فقوله لله دره جملة تمدح بها كثرة الخير وانما نسب اليه تعالى قصداً للتعجب لانه منشئ العجائب فكان معناه ما اعجب خيره قيل يحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضع من ثدي امه اي ما اعجب اللبن الذي يروى به مثل الولد الكامل في الصفات جلبي

اي في اصل الوضع ما ينزع من الضرع م

اشارة الى وجه المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول اليه وهو الخير وهي اي المناسبة النفع قره كمال

قال رسول الله اتقوا فراسة المؤمنين فانه ينظر بنور الله تعالى وقد حكي ان واحداً من المجوس كان يدور على المسلمين ويقول ما معنى قول النبي عليه السلام اتقوا فراسة المؤمنين فكانوا يذكرون تفسيره ولا ينفعه حتى انتهى الى بعض مشايخ الصوفية لعله الجنيد البغدادي فسأله فقال معناه ان تقطع الزنار على وسطك تحتهم فقال صدقت هذا معناه فاسلم فقال الآن عرفت انك مؤمن وان ايمانك خفي احياء العلوم

والجملة الشرطية مع الجزاء عطف على الجملة الشرطية السابقة اعني ثم ان كان بتنوين آه عج

قال ثم ان اسماً يصح الى قوله الا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفساً فان نفساً اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التميز بعد ما لم يكن نصاً فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفساً وللقوم ههنا قيل وقال ولا تلتفت غير ما قاله الشارح عب

فالابعاد ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون منزلة زيد او نحوه طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون ناولاد بهما ابوة زيد وابوة ولده متوسط

البعد مجازاً بعلاقة الجزئية يكون تميزاً عن متعلقه ح

حقيقة يكون الاب تميزاً عنه وان دلت على ان نسبة الطيب

يجاوز ذلك القرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد

في الحقيقة قائم بالاب

في بيان ان يكون الاسناد الى زيد مجازاً بعلاقة الجزئية لان الطيب

نسبة الفعل اليه يسمى منتصباً عنه مجازاً

لم ينتصب عنه لكنه لما كان سبباً لنصبه حيث انتصب باعتبار

لفقد وجعل زيد منتصباً عنه من باب المجاز لان التميز

زيداً اباً فيما انتصب عنه هو ما نسب اليه عامله وهو الشيء

اما اسماً لما انتصب التميز عن عامله وعبارة عنه كزيد في طاب هندي

تميز المتعلق

فلا يجوز لمتعلقه اي لا يجوز ان يكون

كنفساً في طاب زيد نفساً سيدي

نصاً في المنتصب عنه

بعد ان كان

وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه (والا) اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصلح جعله لما انتصب عنه (فهو لمتعلقه) خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشيء المنسوب الى زيد (فيطابق التميز فيهما) اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين للمتعلق (ما قصد) من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده او طاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع (الا اذا كان) التميز (جنسا) يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو

وكذا العلم محرره

قوله اي الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه عبد الغفور

وقد يلتبس الامر نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هذا التميز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن اذ كانت قلما اختلفت التميز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التميز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدان ابوين او آباء فلا لبس في ان التميز ليس لما انتصب عنه واما اذا اختلف وكان التميز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابق لكونه جنسا شيخ الرضي

وقصد التثنية والجمع على ضربين قصدهما في نفس المتكلم بدون القصد الى اعلام المخاطب وقصدهما مع القصد الى اعلامه فعند القصد الاول يجوز ان يثنى ويجمع غير الجنس واما الجنس فلا يجوز تثنيته ومنها لقصد الثاني يجب ان يثنى ويجمع الجنس وغيره كما مر في تميز المفرد المقدار وفي بحث المفعول المطلق فمراد المص في قوله قصد هو الاول وفي قوله الا ان يقصد هو الثاني فلا تنافي في كلامه فدق

عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اي سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه ع

اي في نفس التميز من غير ان يعتبر موافقة لما انتصب عنه

طاب زيد علماً والزيدان علماً والزيدون علماً (الا ان يقصد) بالتمييز الذي هو الجنس (الانواع) من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد ح من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى (وان كان) اي التمييز (صفة) مشتقة مثل لله دره فارساً او ما ولها نحو كفى زيد رجلاً فانه معناً كاملاً في الرجولية (كانت) الصفة (صفة له) اي لما انتصب عنه لا المتعلق لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً (وطبقه) الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره (واحتملت) اي الصفة المذكورة (الحال) ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز

والاستثناء ان يستغني عنهما الا ان قصد به الجنس فالمفرد وان قصد النوعان فالمستثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد — هندي

المفهوم من الكلام

من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية — م

كاسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل

يعني احد الزيدين من جهة علم الصرف والآخر من جهة علم النحو مثلاً وقس عليه الجمع — محرمة

كفى زيد كاملاً

لا حاجة الى تثنية المنتصب عنه وجمعه لانه يكفي المطابقة كما في نفس المتكلم — رضا

اي لا يكون محتملة مختصة

بان يكون على احدهما الصفة والآخر التفسير او بالعكس — رضا

المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد من التثنية والجمع عند قصد الانواع

اي المشتق يعني لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التاويل — م

رهوا باده

من المتعلق المقدر لانه ان لم يكن الموصوف مذكوراً يلزم الاضمار قبل الذكر في بادي النظر وان لم يلزم بعد تعميق النظر — محرره

فانه لكونه اسماء الاصل الذات بحيث لا يقتضي موصوفاً لا يكون صاحباً بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه — زكريا

قوله الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها بخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارات النحاة في قولهم شراً هرّ ذا ناب ان شراً مبتدأ لفظاً فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديراً — لاري

الصفة التي تقع تمييزاً

قوله ويجوز ان يكون اي الطبق بمعنى اسم الفاعل كما هو القياس المطرد فيما قصد فائدة المجاز — مصطفى جلبي

لا في الحال وايضاً المتوقع مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات (ولا يتقدم التمييز على عامله) اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي درهماً عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله (والاصح) اي اصح المذاهب (ان لا يتقدم) التمييز (على) ما هو عامل فيه من (الفعل) الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل بنفسه نحو طاب زيد اباً اي طاب ابوه او فاعلاً له اذا جعلته لازماً نحو وفجرنا الارض عيوناً اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعدياً نحو امتلأ الاناء ماءً اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماءً من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعدياً لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماءً فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك وهو التجارة

لا بزيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما
يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
ثم لا يطرح تلك القاعدة (خلافا للمازني والمبرد) فانهما يجوزان
تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا
الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما
فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكا بما في هذا التجويز قول الشاعر
اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير
تأنيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن
نسبة كاد اليه وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تسامح وما قيل
يحتمل ان يكون البيت على تقدير تأنيث ايضا على هذا الوجه بان يكون
تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت
نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك
(المستثنى) اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة
على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف

الهجر ضد الوصل اي اتهجر سلمى عاشقها بالفراق وما كان الشان تطيب سلمى بالفراق الهمزة للاستفهام وفاعل تهجر سلمى وحبيبها المفعول وقوله بالفراق ظرف لغو لا محل لها من الاعراب متعلق بتهجر واذا قرأ بالفراق يكون في محل النصب على الظرفية واسم كاد ضمير الشان وخبره تطيب وفاعل تطيب مستتر راجع الى سلمى نفسا تميز عن تطيب فقدم عليه وهو مستشهد

جلبي

وما قرب تطيب اي ترضى سلمى نفسا اي نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها يعني لا تقرب نفس سلمى ان ترضى بافتراق وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجران

توقادي

اي وما كان الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم ولا يجوز ان يكون تميزا عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها

اما كونه تكلفا فارجاع ضمير المؤنث الى المذكر باعتبار الغير واما كونه تعسفا فارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى واما كونه غير قادح في التمسك فانه يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التميز يوافق ما انتصب عنه وان لم يكن مشتقا في التذكير والتأنيث

حاشية النيره وى

وهو في اللغة المصروف مأخوذ من الثني يقال ثني عنان الدابة صرفها او المضاعف مأخوذ من الثنية وانما سمي هذا القسم من المنصوب بالمستثنى لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن الدخول في حكم غيره عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور

عوض ولاري

مستفعل من الثني وهو ذكر الشيء مرتين او من ثنيت الشيء اذا صرفته والمستثنى مصروف عن المستثنى منه او من ثنيت الشيء اذا اضعفته فالاول مضاعف بالثاني فان كان الاول مثبتا كان مضاعفا بالمنفي وان كان منفيا كان مضاعفا بالاثبات

حاشية حسني

والغرض من هذا التفسير دفع سؤال مقدر وارد على قوله المستثنى متصل ومنفصل وهو ان يقال ان قول المستثنى

كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
(متصل ومنقطع فالمتصل) هو (المخرج) اي الاسم الذي اخرج
واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع (من متعدد)
جزئياته نحو ما جاء في احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا
نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاء في القوم
الا زيد (او تقديرا) اي مقدرا نحو ما جاء في الا زيد اي ما جاء في احد
الا زيد (بالا) غير الصفة (واخواتها) واحترز به عن نحو جاء في
القوم لا زيد وما جاء في القوم لكن زيد جاء (و) المستثنى (المنقطع)
هو (المذكور بعدها) اي بعد الا واخواتها (غير مخرج) عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاء في القوم الا
زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاء في القوم
الا حمارا (وهو) اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا توضيح تقسيمه
كما عرفت وثانيا عما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم نعرفه على حدة روما
للاختصار (منصوب وجوبا اذا كان) واقعا (بعد الا) لا بعد غير

ويعرب على حسب العوامل لان المستثنى منه غير مذكور والكلام غير موجب ولا يجوز في هذا المثال رفع على البدلية ولا نصب على المفعولية سعد الخوتي

جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعل تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاء زيد ليس الا ع ص

واحترز بالا واخواتها عن المخرج بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء وبالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا عوض

واداة ما يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهي الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما

وكذا احتراز عن المخرج من متعدد بلفظ الاستثناء كقولهم جاء القوم واستثنى منهم زيد هندي

حال من المستكن في المذكور او خبر بعد خبر للمبتدأ لا خبر مبتدأ محذوف لعدم الاحتياج ح

وانما قيد بمشيرا بالقوم لانه ان اشار بذلك الى جماعة خالية عن زيد لم يكن المستثنى منقطعا بل متصلا

قوله او لم يكن نحو جاء في القوم الا حمارا فالحمار ليس من جنس القوم لان القوم مختص بالانسان قال في الصحاح القوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع لان قوم كل رجال ونساء وجيه الدين

فان القوم لم يتناول الى الحمار بالحقيقة والى زيد بالقصد لم يكونا مخرجين عنه لان الاخراج انما يكون بالتناول عافية

فلما فرغ من تقسيم المستثنى الى قسمين وتعريفهما شرع في بيان اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو من المنصوبات رمي

وسوى وغيرهما (غير الصفة) قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي الصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه (في كلام موجب) اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول (او مقدما) عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما (على المستثنى منه) سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه (او منقطعا) اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار

قوله ولا حاجة ههنا آه اشار بذلك الى دفع ما قيل انه لا بد من قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فان يوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وذلك ان الكلام في نصب المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية كما بعد عدا وخلا او على الخبرية كما ليس ولا يكون وجيه الدين

الكلام التام في اصطلاح النحاة في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون آه لاري

لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الاول لاري

سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او المفعولية او الخبرية

فانه وقع بعد الا في كلام موجب مع انه مرفوع مفعول ما لم يسم فاعله فاحتيج الى القيد ولم يأت به اعتمادا على المتقدمين

قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل العامل في المستثنى المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك والبصرية انه يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى عب

والعامل في المستثنى هو الفعل المذكور قبل الا والفعل اللازم يصير متعديا بلفظ الا كما يصير متعديا بحرف الجر فان كان قبل الا غير الفعل فالعامل ما فيه من معنى نحو القوم اخوتك الا زيدا والمعنى تواخي القوم الا زيدا تكملة

واعلم ان قوله او منقطعا عطف على قوله في كلام موجب فيكون المعنى وهو منصوب وجوبا اذا كان بعد الا او منقطعا وقول الشارح كان منقطعا بعد الا ليس المقصود به انه قيد لا بد منه بل المقصود

احد الاحمار (في الاكثر) اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبل اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبل اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا (او كان بعد خلا وعدا) اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاء في القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاء في القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع اما الى المصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى

لم لا يجوز الرفع على البدلية فاجاب بقوله اذ لا يتصور الخ

سعـ
واما عند بني تميم فيجوز البدل بان يجعل المستثنى من جنس ما قبل ولان بدل الغلط واقع في الكلام كما في قول الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فانهم ارادوا من الانيس الانسان واليعافير والعيس مستثنى منقطع عنه والجواب عند تميم الارادة في الانيس بارادة ما يوانس المكان فيكون من قبيل بدل البعض من الكل اعلم ان الخلاف المذكور بين الفريقين فيما اذا كان المستثنى المنقطع مما يمكن ايقاعه موقع المستثنى منه بضرب من التاويل كالمثال المذكور واما اذا كان يمتنع ايقاعه ذلك الموضع فالنصب واجب بالاتفاق كما في قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على احد الوجوه فان قلت لم لم يكن البدل جائزا في هذه المواضع فماذا يعرفها النصب قلت اختلفوا في ذلك فذهب المبرد الى ان الا بمعنى استثنى والفراء الى ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في لا فتنصب في الايجاب باعتبار ان وترفع في النفي باعتبار لا والصحيح مذهب البصرية وهو ان انما من فعل المتقدم بتوسط الا عافية شرح الكافية

بلا
وانما لم يصح حذف المستثنى منه وهو عاصم الذي وقع اسم لا التي لنفي الجنس لا يجوز حذفه لئلا يكون حذف منها اجحاف فلا يكون ههنا غير النصب داود افندي

بـ
قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كماء دافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم من المؤمنين وهو السفينة وذلك ان لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة غب

بـ٨
لنفي الجنس والمعنى لا حافظ من قضاء الله تعالى موجود اليوم فيكون عاصما

بعضٍ مطلقٍ من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عدا او خلا مجيئهم
او الجائي منهم او بعض منهم زيداً وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء (في الاكثر)
اي النصب بهما انما هو اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر
بهما الا ان النصب بهما اكثر (وما خلا وما عدا) اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيداً وما عدا عمرواً بتقديره خلو
زيد وعدو عمرو بالنصب فيهما على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت
خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالياً
بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزاً بعضهم او مجيئهم عمروا وعن
الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت
عند المص ولم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر (و) كذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد (لا يكون) نحو سيجي اهلك
لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة
الخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل

على الحال بخلا فهما فانهما ظاهران في الحالية وجيه الدين

جواب عن سؤال كانه قيل ان الماضي المثبت اذا وقع حالا لا
فلا بد اداخال قد لفظا او تقديرا وههنا ليس كذلك
فاجاب بقوله ولم يظهر آه محرره رضا

واغا قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون
ما بعدهما مجرورا متوسط

ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي
المعروف بالقاضي ... رجب ٣٦٨ ... وفات ابن خلكان

لان ما لا يجوز ان يكون موصولة وهو ظاهر فتعين
ان يكون مصدرية فهي لا تدخل الا على الفعل وهذا يصلح
ان يكون دليلا على فعليتهما قبل دخول ما عليهما ونصب
ما بعدهما على انه مفعول عوض افندي

هذا جواب ... والعقد كانه قيل الظرف لا يخلو عن زمان
او مكان والخلو والعد وليسا بزمان ومكان حتى يكونا
منصوبين على الظرفية فاجاب بقوله بتقدير المضاف محرره

قوله او وقت خلوهم او خلو مجيئهم وانما لم يقدر او خلو
بعضهم او خلو الجائي كما قدره بعضهم ههنا ايضا
اكتفاء بما سبق من عدا وخلا وجيه الدين

من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل لغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها (ويجوز فيه) اى في المستثنى (النصب على الاستثناء (ويختار البدل) عن المستثنى منه (فيما بعد الا) حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما (في كلام غير موجب) احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد (ذكر المستثنى منه) احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك (نحو ما فعلوه الا قليل) بالرفع على البدلية (او الا قليلا) بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار

قوله اى حال وانما اختار هذا التوجيه على توجيه البدل فهو ان يكون فيما بعد الا بدلا من فيه كما اختار جميع الشارحين لان الحال اظهر في التقييد فيشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء لان المستثنى يكون معمولا لتلك الادوات فلا يكون معمولا لعامل المبدل منه بخلاف توجيه البدل فانه يشعر ان ما بعد الا هو المقصود بالنسبة ولا يشعر بنفي البدل منه في غير الا فلا يتجه في هذا التوجيه كما قيل ح حاشية

يعني ان ما موصوفة وعبارة عن المكان وبعد بمعنى المتأخر رضا

لعدم جواز الابدال فيه للزوم اختلاف عامل المستثنى والمستثنى منه ههنا وذلك لا يجوز في البدل عوض

قوله لان حكمهما قد علم فيما سبق وهو وجوب النصب فعلم انهما ليسا من محال الابدال حاشية

اى ما فعل القوم اياه واحدا او اثنين او ثلثة من ذلك القوم لا غير خواقي هندى

وقرئ ابن عامر قليلا بالنصب على الاستثناء ولو لم يكن البدل مختارا لم يقرأ جميع القراء غير ابن عامر قليل بالرفع مكمل

وانما كان المختار هنا البدل لوجوه الاول ان المستثنى على تقدير البدلية يكون مقصودا وجزءا من الكلام بخلاف ما اذا كان باقيا على الاستثناء فان الكلام ح قد تم قبله من غير احتياج اليه فيكون فضلة فيه فالاول اولى من الثاني والثاني ان في الابدال تشاكلا في الاعراب اذ لا بد من كون حركة البدل على وفق حركة المبدل منه

او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير
واسطة (ويعرب) اي المستثنى (على حسب العوامل) اي بما يقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر (اذا كان المستثنى غير مذكور) ويختص ذلك المستثنى
باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له
كما يراد بالمشترك المشترك فيه (وهو) اي والحال ان المستثنى واقع (في غير
الكلام الموجب) واشترط ذلك (ليفيد) فائدة صحيحة مثل (ما
ضربني الا زيد) اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني
الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد (الا ان يستقيم المعنى)
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
(مثل قرأت الا يوم كذا) اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور
انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل
ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له بناء على الحذف والايصال لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى
جلبي

قوله ليفيد فائدة المراد بالفائدة الصحيحة وكذا باستقامة ما يقصده العرب في كلامهم سواء كان صادقا اولا او كان بالمطابقة للواقع كما ولا شك ان العرب لا يقصدون ما هو مقصود وان النحوي يبحث عن احوال المركب من حيث افادته ذلك كيف وقد صرح علماء المعاني والبيان ان النحوي يبحث عن المراد وصاحب المعاني عن الزائد على اصل المراد فلاما قيل لا يبحث النحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفية التركيبية
وجيه الدين

تقديره ضربني جميع افراد الانسان الا زيد فيلزم ان يكون مضروبا بجميع الافراد الا زيد وهو ممتنع
ايضاح

في الموجب
فلا يفيد فائدة صحيحة مطابقة لنفس الامر وان كان يفيد فائدة ما في الجملة اذ يحصل بالخبر الكاذب تصور غير مطابق او تصديق غير يقيني
وجيه الدين

والجملة منصوب المحل مفعول فيه للمتعلق المحذوف ليفيد بتقدير المضاف اي اشترط ما ذكر ليفيد فائدة صحيحة في جميع الاوقات الا وقت ان يستقيم المعنى فالاستثناء مفرغ في الموجب لصحة المعنى ولله در المصحح وقع قوله الا ان يستقيم المعنى مثالا لهذا الاستثناء
زيني زاده

علة لقوله او يكون هناك قرينة دالة

يعني مثل الايقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا م

جواب لقوله واحد وفايدة لانه يحال والثاني كذلك م ح

ظاهر ح

اذ يصح ان يقال ماماتت امه او ماماتت كل امه الا زيد وعمرو

في غير الموجب في بعض الصور ايضا نحو ماماتت الا زيد فينبغي ان
يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل
قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين
هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير
جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين
قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول
وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا
مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في النفي

يعني يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحد
فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة ن ق

اي بين قولك ضربني الا زيد حيث لا يجوز وبين قولك قرأت
الا يوم كذا فيجوز م ح

اي بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجد
قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
فهما جائز سواء كان الكلام موجبا وغير موجب نوناوي

عن السؤال الاول الواقع بين الموجب وغير الموجب في عدم
الاستقامة عند النحاة ت

اي على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لا يقبل العموم
ما لم تكن قرينة ولا يقتضي التكرار ولا استوعب الازمان
م ح

اي جنس الاسفل كالانسان لان الاجناس عند المناطقة
اربعة الجنس الاسفل كالانسان والجنس الوسط كالحيوان
والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر
رضا

لان كون جميع الافراد الانسان مشتركة في تعلق الفعل
بها نفيا ت

عطف لقوله بان المعتبر وجواب للاعتراض الثاني بقوله
ايضا و ح

وهو ظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدهر حاشية

صفة القرينة والاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه
ق

كما قيل الشاكي حيث يقول اني مظلوم ومضروب ت

فالغالب فيه عدم استقامة المعنى (ومن ثمة) اى ومن اجل ان المفرغ لايكون

فى الموجب الا ان يستقيم المعنى (لم يجز) مثل (ما زال زيد الا عالما) اذ

معنى ما زال ثبت لان النفى نفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على

جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضى

يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض

و يستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم

كأنك قلت مكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم و على

هذين التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن

انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند

الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك ضربنى

الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه

المبالغة فى علو المجتمعين على ضربك (واذا تعذر البدل) من حيث

حمله (على اللفظ) اى لفظ المستثنى منه (فعلى الموضع) اى يحمل على موضع

المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان (مثل ما جاءنى

من احد الا زيد) فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور

محمول على لفظه (و) مثل (لا احد فيها) اى فى الدار (الا عمرو) فعمرو

محمول على محل احد لا على لفظه (و) مثل (ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به)

قوله الا ان نفى النفى اثبات اى مستلزم للاثبات فانه عينه فان تصور نفى النفى يتوقف على تصور النفى وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه عب

سواء متناقضات كالبياض والسواد اولا كالعلم والشجاعة رضا

وانما كان المعنى هكذا لان النفى اذا دخل على النفى فاد الايجاب الدائم فيلزم ثبوته دوامه وجيه الدين

لان من جملة الصفات ما يناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان وجيه الدين

اى لا يلزم اجتماع الضدين كالسواد والبياض والجهل والعلم والشجاعة

اى مبالغة فوق ان يقال مكن فى زيد ان يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمتضادة بعضها لبعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه

لكنها بمنزلة من ان يكون لمعين بل مصرف لكل من يخاطب كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار الآية

وهذا جواب من طرف المصنف كأنه قيل يلزم ان يكون على كثير النسخ استثناء الشئ عن نفسه وهو غير جائز فاجاب بقوله لا يخفى حاشية

المراد من التأويلات ما فوق الواحد ليشمل النفية وما اورده الرضى لا ينحصر فى نقله بل يجوز ان يأول بتأويل آخر

وعلى هذا يكون معناه ان ضربنى جميع الناس غير زيد فيكون فى كثرة المجتمعين على ضرب مبالغة

اى حمل البدل الذى هو المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على اعراب اللفظ او المقدر فيحمل على الموضع اى على محل وتقدير المحل بتصحيح العبارة

الفاء جواب وعلى الموضع متعلق بيحمل المقدر والجملة الفعلية جواب اذا والشرط مع الجواب لا محل لها استئنافا او اعتراضا

قوله ما جاءنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد

اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على اللفظ

وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة لشيء

المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى

انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية

او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف

وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى (لان من الاستغراقية

لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات) اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي

بالا لانها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل

ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة

من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل

المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب او بفتحة شبيهة

بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب حاصل بالعامل ولا

يصح تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قولنا ما زيد

شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير

ما كذلك لتعمل فيه (وما ولا لا تقدران) حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير

العامل وحكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه

فانه في قوة التقدير لان كونهما (عاملتين) في المستثنى المحمول على البدل

وبالفراغ من تعداد الصور التي يتعذر البدل فيها اراد ان يبين عللها فقال وانما تعذر الخ

قوله ولا يخفى الخ قال السيد السند اذا حمل قولنا ما زيد الا عالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات منفية عنه الا صفة العلم ويلزم من ذلك ان يجعل سائر صفاته الموجودة له في حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى بعيد من الطباع السليمة واذا حمل قولنا ما زال زيد الا عالما على المبالغة كان معناه دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة عنه في حكم الموجودة له نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات اقوى من ثبوت صفة العلم له وفيه ما فيه هذا كلامه قدس سره حافظ داشكندى

قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد في الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا

وفائدة التفسير ان الالف في الاثبات للصيرورة لان همزة افعل يجيء لمعان رضا

وانما تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه في الصورتين

هذا اشارة الى مذهب من شرط تكرار العامل في البدل

اشارة الى مذهب من اكتفى بدخول العامل على المبدل منه

اى في المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه

عطف على جملة لا تزاد عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وهو جائز بالاتفاق

(بعده) اى بعد الاثبات يعنى بعد ماصار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا (لانهما) اى ما ولا (عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا) وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فمن مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر وا حمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه (بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا) مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا (لانها) اى ليس (عملت للفعلية) لا للنفى (فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء الامر العاملة) هى اى ليس (لاجله) اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية (ومن ثمة) اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس (جاز ليس زيد الا قائما) باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها (وامتنع ما زيد الا قائما) باعمالها فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا (و) المستثنى (مخفوض) اى مجرور (بعد غير وسوى) مع كسر السين اوضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه

هذا اى اعتبار محل القريب كاعتبار لفظه غير جائز م

فاذا اعتبر محل القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تقدر لا فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحل القريب سواء فى تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد م

متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شيء تقديره ما زيد شيئا الا شيء حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس والظرف مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اى هذا كائن بخلاف آه حاشية عصام

والنقض مصدر مضاف الى المفعول وفاعله متروك والمعنى لنقض الا معنى النفى

ضمير المتصل فاعل العاملة راجع الى كلمة ليس وانما انفصل فاعل العاملة مع ان الاصل فى الضمير الاتصال لكونها صفة جرت على غير من هى له زينى زاده

قوله وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس فى الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال على نحو ليست وليست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضى فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد انتفى نفيه ويبقى عمل نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون بعد الا لارى

اشير به الى المكان التنزيلى وان كان معناه الاصلى الاشارة الى المكان الحقيقى محمد

توسط الا بين اسم ليس وخبره مع العمل فيهما ولو كان عملها للنفى لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض النفى بالا نوقادى

ثم استشكل قول المص بقولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واجيب عنه بان ما قاله المص مبنى على لغة اهل الحجاز ...

(او بعد خاشا في الاكثر) لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضربت القوم عمرا خاشا زيدا اى برأه الله عن ضربه عمرو (واعراب غير فيه) اى في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه (كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) المذكور فيما سبق فكأنه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه (وغير) اى كلمة غير في الاصل (صفة) لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلامهم لكنها (حملت على الا) واستعملت مثلها في الاستثناء) على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله (كما حملت الا عليها) اى على كلمة غير (في الصفة) لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا (الا اذا كانت) اى الا (تابعة لجمع) اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا او مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه

مرفوع بغير تنوين لكونه غير منصرف تا ويلا بالكلمة ووجود العلمية لكونه علما للفظ ويجوز كونه مرفوعا بالتنوين على الصرف تاويلا باللفظ ع م

اى كون الغير بمعنى المغايرة بمعنى مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به توقادى

واعلم ضربه الخبر للمبتدأ ويحتمل كونها صفة الصفة او استئناف كانه قيل ما قالها واجيب بانها حملت ع م

قوله حملت على الا كما حملت الا عليها في الصفة ومعنى حمل غير على الا في الاستثناء ان صار ما بعدغير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا ولا يعتبر مغايرته ذاتا وصفة كما كانت في الاصل وحمل الا عليها في الصفة انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا وصفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وجيه الدين

قوله لاشتراك كل منهما آه يعني انما استعير غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة فان غيرا يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا وصفة والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة عت

يعني لان ما بعد الا مغاير لما قبلها وما بعد غير ايضا مغاير لما قبلها فاشتركا في هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الآخر م

متعلق ومفعول فيه لحدث او ظرف مستقر حالا او صفة لقول الا او تمييز صدى

ولو كانت تابعة لمفرد لم يتعدد الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم نحو ما جاءني من احد الا زيد رضى

نحو ما جاءني رجال الا زيد (منكور) اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد
به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع (غير محصور) والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو
له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يضطر
عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير (لتعذر الاستثناء) عند
وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان
الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو
ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك
نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة (نحو) قوله تعالى
(لو كان فيهما) اي في السماء والارض (آلهة) جمع اله ولا دلالة فيها على
عدد محصور (الا الله) اي غير الله (لفسدتا) اي خرجتا عن الانتظام

الثلاثة ان تكون الا تابعا لجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرف
باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين

متعلق بقوله حملت وعلة له اذا كان اللام للتعليل واذا كان
اللام ظرفية بمعنى عند يكون فوقه لتعذر بدلا عن اذ او اذا كان
فيكون الكلام صريحا في ان المدار هو التعذر — زيني زاده

اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما فالجمع
المنكر يحتمل جماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم
تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء — هندي

فان قلت لم يشترطوا في حمل غير على الا عدم الوصفية واشترطوا
في حمل الا على غير تعذر الاستثناء قلت لان في الثاني مخالفة
القياس لان استعمال الحرف صفة على خلاف القياس لكونه استعمال
حرف بمعنى الاسم بخلاف الاول لان استعمال الاسم للاستثناء
ليس بعيد عن القياس لوجود مثل كسوى وسواء فالوجه في احتياج
الثاني الى الاشتراط لكونه خروجا عن القياس دون الاول ظاهر
الوجهين — ناقفية شرح الكافية

قوله وانما قلنا هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا
على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب
التعذر وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط
مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقال جمع غير معلوم تناول
المستثنى وعدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير
معلوم لئلا يلزم بينهما تخالف التلازم بينهما غالبا — عب

فيكون قوله غالبا في صدد هذا الكلام لدفع شبهة وهي ان يقال
ان مرجع حمل الا على الصفة لتعذر الاستثناء وقول المصنف
ان كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لا يستلزم تعذر الاستثناء
لعدم تعذره في جاءني رجال الا واحدا ورجلا ولا يستلزم انتفاء
صحة الاستثناء في جاءني مائة رجل الا زيد فلا يكون هذه
القاعدة كليا لخروج نحو مائة رجل الا زيد ولا ما نعا لدخول
نحو رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا — محرره رضا

جواب سؤال مقدر وهو ان المصنف لم يقيد بقوله غالبا
واجاب بما ترى — منه

لان النادر في حكم المعدوم فلا ينتقض به القاعدة

فالا في الآية صفة لانها تابع لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة (وضعف) حمل الا على غير (في غيره) اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله: وكل اخ مفارقه اخوه :: لعمر ابيك الا الفرقدان :: فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل (واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية) اى

عني ضعفا اخراج الا عن معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء واستعمالها في المعنى المجازي الذي هو الحمل على غير

ذا كانت تابعة لغير جمع منكور الخ من غير ضعف

اى بقول عمرو بن معدي كرب وهو جاهلي لا يقول بفناء العالم قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلي لا يقر بالبعث ويكون فناء العالم ويجوز انهما لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية واذا فنيتا افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص — لباب

اول البيت

وكل قرينة قرنت باخرى   وان ضنت بها يتفرقان

والبيت يحتمل وجوها من الاعراب احدها ان يكون كل مبتدأ ومفارقه خبره واخوه فاعل مفارق والثاني ان يكون كل مبتدأ اول ومفارقه مبتدأ ثانيا واخوه خبر الثاني والجملة خبر الاول والثالث ان يكون كل مبتدأ واخوه مبتدأ ثانيا ومفارقه خبره المقدم والجملة خبر المبتدأ الاول والرابع ان يكون كل مبتدأ والخامس ان يكون مفارقه بدلا عن كل واخوه مبتدأ كل اخ مفارقه خبر مقدم — شرح اللباب

والعمر بمعنى البقاء والمستعمل في القسم الفتح وهو مبتدأ محذوف الخبر اى قسمي والفرقدان كوكبان من نبات النعش الصغرى قريبا من القطب يطلعان دائما في اكثر الآفاق الشمالية لا ان يطلع احدهما ويغرب الآخر حتى يفارق احدهما الآخر — وجيه الدين

بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء
زيد فكانك قلت مكان زيد (على) المذهب (الاصح) وهو مذهب
سيبويه فيهما عنده لازمهما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كثيرا متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه
فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك وشبه هذا في استنكار
الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم
بالنصب (خبر كان واخواتها) وستعرفها في قسم الفعل ان شاء
الله تعالى (هو المسند بعد دخولها) اي دخول كان او احد اخواتها
والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد
تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على
تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال
يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها

محمول على الضرورة او الشذوذ او ان سوى ليس بفاعل لم يبق بل صفة لموصوف مقدر اي لم يبق شيء سوى العداوة بل لقيت العداوة فقط محشية اليزدي

٥ اول البيت * فلما صرح الشر وامسى وهو عريان *
عطف على قوله صرح والبيت السابق وسوى فاعل لم يبق والعدوان بضم العين الظلم الصريح والعريان ودناهم من الدين وهو الجزاء يقال دانه دينا جازاه وهو جواب لما وصرح الشر بمعنى انكشف وصرحه كشفه واظهره وفي بعض النسخ مكان صرح اصبح وهو ناقة وكذا امسى بمعنى دخل في الصبح والمساء والشر والمعنى لما ظهر الشر كل الظهور ولم يبق بيننا وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح والتجاوز والاحتمال والانصاف الى استعمال الظلم جزيناهم بمثل ما يدينونا به وجيه الدين

٦ اصله دناهم مثل بعنا فاعل من الدين بكسر الدال وهو الجزاء كما قال الله تعالى مالك يوم الدين اي يوم الجزاء من دانه يدين شرح ابيات

٧ بل هو ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه ٣

مبتدأ خبره محذوف واي ومنها والجملة الاسمية عطف لا محل لها عطف على الجمل القريبة او البعيدة

مضاف اليه الخبر على تقدير الحكاية وكان وهو الاكثر ويجوز عدم اعتبار الحكاية فيه فهو حينئذ مجرور بالكسر والتنوين ان اول باللفظ لكونه منصرفا مضافا اليه الخبر ومجرورة بالفتح بلا تنوين ان اول بالكلمة مضاف اليه الخبر في الرضي فاحفظ فان اكثر الناس عنه غافلون بل بعضهم لعدم معرفة هذه القاعدة اذا سمعوها منكرون وقد تقدم فيما سبق زيني زاده

اي اسناد خبر كان او احدى اخواتها لا اسناد كان كما يتبادر الى الفهم لله

ورودها بالعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبران واخواتها

(مثل كان زيد قائما وامره) اى امر خبر كان واخواتها (كامر خبر المبتدأ)

في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر (و

لكنه (يتقدم) على اسمها حال كونه (معرفة) حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة

لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك

اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان

هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة

لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب

في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو

كان الفتى هذا (وقد يحذف عامله) اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان

واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا

الحذف لكثرة استعمالها (في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير

وان شرا فشر ويجوز في مثلها) اى في هذه الصورة وهي ان يجيء بعد

ان اسم ثم فاء بعده اسم (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثاني

وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما

نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما

نحو ان خير فخير اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وقوة هذه الوجوه

مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة او نكرة فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها

هذا جواب لسؤال مقدر كانه قيل لم قدم خبر كان على اسمها قال لاختلافهما آه لمحرره

لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب فيحصل تقدم او تأخر

اشار الى ان اطلاق المصنف ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده وجيه الدين

لانه اذا كانا معرفتين او متساويين في التعريف او لا يجب تقديم المبتدأ لدفع الالتباس لمحرره

اى كعدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ اذا انتفى الاعراب واما ما وقع في بعض التفاسير في قوله فما زالت تلك دعواهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى عب

استئنافا واعتراضا او عطف على جملة يتقدم او على جملة محذوفة اى يذكر عامله كثيرا وقد يحذف آه ع

وانما لم يقل قد يحذف كان مع انه اخصر واظهر لان مناسبة ما ذكره المقام اكثر عوض

كل موضع جاء حرف الشرط فيه منصوب ومرفوع احدهما مقارن بالفاء وانما جاز الحذف هنا لدلالة حرف الشرط عليه عافية

فالضمير راجع الى خبر كان لا الى مجموع كان واخواتها فلا يرد اعتراض الرضي بانه قال ما كان ينبغي للمصنف هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وجيه الدين

قال في مثل الناس قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسمها ضميرا علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن قائما اى لدن كنت قائما

وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته (ويجب الحذف) اي حذف عاملها يعني كان (في)

مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت) منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان

حذفت اللام قياسا ثم حذفت كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا

وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر

على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير

كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق

الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر (اسم ان واخواتها)

وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى (هو المسند اليه بعد دخولها) اي دخول

ان او احدى اخواتها (مثل ان زيدا قائم) وبما عرفت من معنى البعدية والدخول

فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه

قائم (المنصوب بلا التي لنفي الجنس) اي لنفي صفة الجنس وحكمه واعلم انه قيل

اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب

بها على ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كل من المنصوبات لكن

اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال

اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني على الفتح

واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه (هو المسند اليه بعد دخولها)

يعني لما حذف منه ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يستتر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اوتي بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت سيد علي

فعلى هذا يكون المعنى اذ كنت منطلقا في زمان الاستقبال انطلقت دهما

واما الكوفيون فالتقدير عندهم ان ما كنت منطلقا بكسر الهمزة فان عندهم للشرط قطعا وان جوزوا فتح همزتها تسهيلا لدخولها على الاسم فعندهم جاز الجزم في الفعل الواقع بعده ذكره الكسائي عافية شرح الكافية

قوله الا حذف اللام وايضا فيه ما مزيدة للتأكيد لا للتعويض كما في اما تضافن لانه يذكر الفعل بعدها كذا في المفصل فعلى هذا لا يحذف كان فيه وجوبا كما يشعر به كلام الشارح قال الرضي ويحذف كان مع اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة ولعل المص لم يذكر اما المكسورة لاجل هذا وجيه الدين

لان حرف الجر لا يدخل على حرف الشرط لئلا يبطل الصدارة لمحررة

اي في الثاني فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لا يغير معنى الدال على مضمونها ح م

او يستقيم المعنى على الشرط بدون اللام بخلاف المفتوحة فانه لا يستقيم المعنى بدون اللام لان المعنى المطلق لا اجل انطلاقك ت

مبتدأ محذوف الخبر لم يقل اسم لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات هندي

قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا وما نعا ع ص

حذف المضاف لان النفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك لا غلام رجل ظريف في الدار او غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا ح م

قوله لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات يعني انه ليس كل من المنصوبات الا ان بعضه من المرفوعات وبعضه من المبنيات فلا يصح جعله مطلقا

خرج مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في جعل اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله (يليها) اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصل (نكرة مضافا او مشبها به) اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه ومن الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها (مثل لا غلام رجل) مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوع تحقيق قوله فيها (ولا عشرين درهما لك) مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة عن تتمة المثالين كليهما (فان كان) اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان (مفردا) بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله (فهو مبني على ما ينصب به) فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المبني قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع واما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من

خبر بعد خبر لا ظرف لظريف ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه انما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيرها ح م

والظرف خبر لا وقيل ان لك خبر لا في المثالين اي كائنان لك ح م

ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ح م

اي ان كان الاسم الذي بعد لا مفردا اي غير مضاف ولا مشابها هذا هو المراد وان كان ظاهر كلامه يقتضي ان يكون معا الضمير المنصوب بلا وليس بمراد لظهور فساده عوض افندي

ايضا ح

اشار الى ان للبناء شروط ثلاثة ان يلي المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا مشبه ح م

فان قلت لم كان بناؤه على ما ينصب به دون غير قلت كون هذا الحق من الباقي في المفرد ثم لما كان المفرد مبنيا على ذلك لما ذكره بني المثنى والجمع عليه الحاقا للفرع بالاصل عوض افندي

يشير الى ان هذا الكلام يعني ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكون لان عند وجود هذه الشرائط لا يكون منصوبا بل لا يكون الا مبنيا والمراد ان ينصب مسند الى ضمير المفرد توقادي

مع ان الفتح اولى الفرق بين حركة معربا وحركة مبنيا واجاز ابو عثمان فتحه لا تنوين حذرا من محالفته لسائر المبنيات مع ان لا التنوين لكن وطرد الباب على نسق واحد وبعضهم نونه مع كونه مبنيا لكون هذه التنوين للمقابلة فلا ينافي البناء وجيه الدين

فان كلا منهما مبني على الياء لان نصبهما بالياء خلافا للمبرد فانه عنده لا يبني المثنى ولا الجمع على حدة لان النون كالتنوين دليل الاعراب ح م

لانهما مبنيان على الياء لان نصبهما بالياء ونحو مسلمات مبني على الكسر لانه نصب بالكسر كاملة

مع ان الاسم لا صدد على الحركة والسكون بحم فرق ابين البناء العارضي والاصلي

فان المضاف لا الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا فهو جدير بان يعتبر به ولايرد ان الاضافة من خواص الاسم القوية لكون ... وحيد الدين

ونحوه لان الاضافة ... نصح ... لان المسند ... بانيقين قائل ... الكلام وان لم يكن القائل ... حيث قال نكرة

مفعول فيه لمفصولا اوتا بالفاعل ... عند الاخفش وجعل ... ونعد ... بالزوم عندهم والاخفش ... ان يكون معرفة منصوبا

فعل على سبيل منع الخلو وفيه ... زيد ولا عمرو ... زيد وبين لا ... في الدار زيد ولا عمرو

والظرف ضمير مبتدأ محذوف ... والقضية العطف اوضاف ... وجد فيه شرط التعريف والانفصال لا النكارة ولا الافراد ولا الاضافة

رجل في الدار حقيقة او تقديرا لحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مستحقا الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب (وان كان) اي المسند اليه بعد دخولها (معرفة) بانتفاء شرط النكارة (او مفصولا بينه) اي بين ذلك المسند اليه (وبين لا) بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو (وجب) في جميع هذه الصور الست (الرفع) على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفها عن التأثير مع الفصل (والتكرير) اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا (ومثل قضية) اي هذه قضية (ولا ابا حسن لها) اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل منصوب غير مكرر

وجد فيه شرط الانفصال والتعريف لا النكارة ولا الاضافة زنية

وجد فيه شرط الانفصال والتعريف بالاضافة لا الافراد ولا النكارة وافية

وتكملة جزاء الشرط والجملة الشرطية لا محل لها عطف على الجملة الشرطية السابقة زيني زاده

اي على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي لان لا اذا لم يعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي شرح

مفردة كانت او مضافة مفصولة كانت او غير مفصولة يعني باقسامها الاربعة ع م

قوله فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها فلا يكون بينها تعلق معنوي حتى يظهر اثره في اللفظ وايضا فيخرج عن وضعها فلا تعمل لانها انما تعمل لمشابهة ان باعتبار انها للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات ومعناه التحقيق والتأكيد لا غير وحيد الدين

قوله فلضعفها عن التأثير مع الفصل لانها انما تعمل لمشابهة ان كما مر وهي انما تعمل لمشابهة الفعل فلا تعمل لمشابهة الحرف التي تعمل بالمشابهة وعند وجود الفاصل تضعف عن عملها فرجع الاسم الى اصله الذي هو الرفع عافية شرح الكافية

اي ان يجاب بعد لا وتنفي بلا منفي آخر اذ ليس الغرض من التكرير الاصطلاحي وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى بشهادة الاستعمال عوض

سواء كان الاسم الثاني عين الاول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو اولا رضي

اي الاول ولهذا التفسير اشارة الى ان المراد بالتكرير تكرير النوعي لا الشخصي ذيها

وانما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا

واجب لا في الدار رجل ولا امرأة فكرر في الجواب ليكون مطابقا

السؤال لان فيه التكرير ع م

قوله اي هذه قضية اي هذه المسألة مشكلة ولا احد مثل ابي الحسن في حل الاشكال ... وهذه المسألة مشكلة ولا فيصل لها ... كرم الله وجهه ... الفيصل ... وهذا ... اذ هو كرم الله وجهه كان اقضاكم

فيصلا في الحكومات على ما قال النبي عليه السلام ... والقطع كلفظ الفيصل وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى ... فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى

اي لا جبار ... فال الشريف ... فصل هو الذي يفصل بين الاشياء ... الفاصل بين الحق والباطل وعلى الثاني ... وافية

وقيل هو قول الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون عند القضاء ... فيها ... عليه السلام اقضاكم علي ... اي هذه قضية ولا قاضي لها منذ ... زيد

فانتفى التعريف اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم الرفع فلانه لو رفع لقيل ولا ابو حسن بالواو ع م

يتقوم ... بان يكون كل منهما مضافا ... فرق ...

فاجاب عنه بانه (متأول) بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة فكأنه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير (و) فى (مثل لا حول ولا قوة الا بالله) اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز (خمسة اوجه) بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول (فتحهما) اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى (فتح الاول ونصب الثانى) اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث (فتح الاول ورفع الثانى) نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا الثانية زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء مستقل مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل

قوله ويقوى علم ان نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام فى الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا فى عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزع فى الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما فى الثانى فالامر واضح ولما كان النزع على التأويل الثانى واضحا كما يدل عليه قوله الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله مقويا للتأويل الثانى عب

اى لا خلاص عن معصية الا بعصمته وعونه ولا طاعة ولا قدرة على طاعة وعبادة الله الا بعونه وتوفيقه عبد الرحيم

هذا تفسير المثل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل موضع توجد فيه شروط ثلاثة ان تكون لفظ لا مكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلى كل منهما نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت نوقادى

بالباء ولغة قليلة جرت على الالسن والاكثر ترك الباء وذكر النووى فى تحريره شرح جمع الجوامع

قوله بحسب التوجيه لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون لا فى الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون لا الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثانى يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع الاسم للتبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثانى يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون الثانى للتبرئة فاضل المحشى

واسم مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم انهما تا فى حكم واحد كان زيدا وانا ر قائما لارى

منها خبر والرابع (رفعهما) بالابتداء نحو لا حول ولا قوة لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا ولكن (رفع الاول) على ان لا بمعنى ليس (على ضعف) فان عمل لا ليس قليل (وفتح الثاني) نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعفه وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم قول الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى (واذا دخلت الهمزة) على لا التي لنفي الجنس (لم تغير العمل) اى عمل لا اى تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام (ومعناها) اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس (اما الاستفهام) حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما (واما العرض) مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وردّ ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه (و) اما (التمني) نحو الا ماء اشربه ثم لا يرجى واما قوله الا رجلا

كان قيل ان كان المكرر مرفوعا يجب ان يكون الآخر مرفوعا وان كان منصوبا يجب ان يكون الثاني منصوبا ايضا وههنا ليس كذلك بل مختلفين في الاعراب فلا يجوز الالغاء فاجاب بقوله ولا دخل الخ طاشكندي

لان في عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما في العامل وهذا غير جائز في العطف المذكور لان لا بمعنى ليس يقتضي رفع الاسم ونصب الخبر ولا لنفي الجنس يقتضي نصب الاسم ورفع الخبر واذا اختلفا في العمل فلا يمكن العطف المذكور فتعين العطف الاول نوقادي

ولا الثانية يقتضي ان يكون مرفوعا فيكون معمولا لعاملين مختلفين في حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة

لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه باعتبار محل البعيد والا بالله خبر الاول فيكون جملة واحدة

ولقائل ان يقول ان في هذا المقام اشكالا وهو ان الاستثناء اذا وقع بعد الجملتين انما ينصرف الى الثاني وههنا في المعنى راجع اليهما ويمكن ان يجاب بان الاستثناء المذكور ههنا راجع الى الجملة الثانية ايضا ويقدر في الاولى الاستثناء الآخر لدلالة الثانية عليه او يقال ان الحول والقوة لما كان بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد واعلم ان بعضهم ذكرها وجها سادسا وهو عكس الخامس فهو ليس بشيء لانه هو الوجه الثالث بعينه فان قلت لا نسلم ذلك لان بينهما مغايرة في الاعتبار لان الفتح في الثالث يكون معطوفا على محل مرفوع المحل وفي السادس باء يكون اسم لا لكون لا ههنا بمعنى ليس قلت هذا لا يجر نفعا لان المقصود عد الوجوه باعتبار اختلاف لفظا لا عدها باعتبار توجيهها وهي على ذلك لا تزيد على خمسة والا فلا وجه للاقتصار على الستة مع القدرة على الزيادة عليها وهذا لا يخفى على من له ممارسة في هذا الفن في الجملة عافية شرح الكافية

اى همزة الاستفهام اذا دخلت على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الاحكام التي سبق ذكرها فتقول الا رجل فيها ثم الا غلام رجل قائم ولا طالعا جبلا وحكم العطف بعد دخولها كحكمها

جزاه الله خيرا . فهذه عند الخليل ليست لا الداخل عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر (ونعت) اسم لا (المبني) لانه اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا (الاول) بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار (مفردا) حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه (يليه) حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن مفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول (مبني) على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما (ومعرب) لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء (رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا) حملا على اللفظ او على محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (وظريف)

لان النفي في قولك لا رجل ظريف قائم نفي القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لا عن مجرد الرجل الا ان لبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا وان تكون النعت الاول وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما وان تكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت — ع م ت

كانه قيل ان باردا في لا ماء ماء بارد فلا يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه مع انه لا يجري فيه الحكم فهو لا مبني ومعرب رفعا ونصبا فلا يكون هذه القاعدة مانعة فاجاب بقوله والمبني الخ حاصل الجواب ان المراد بالمبني المبني بالاصالة لا بالتبعية فيكون بالنعت نعت المبني بالاصالة ونعت المبني بالتبعية فيخرج بقوله نعت المبني — ملا شكندي

حيث قال الاصل ان كان المسند اليه بعد دخولها مفردا فهو مبني على ما ينصب به — ددر

قوله لا يجوز بناؤه بل تعين فيه الاعراب رفعا ونصبا على حسب الموصوف وهو المكرر كما هو الظاهر بل هو المتيقن لا المتبوع — وجيه الدين

ويفهم منه اذا وقع تابع بين القريب والبعيد فهو للقريب وان كان البعيد مقصودا هذا بخلاف الضمائر واسماء الاشارة فانها للقريب اذ لم يكن البعيد مقصودا والا فللبعيد — ع ا س

قال ومعرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الاول ان وان — عب

وهي مصدران نوعيان لقوله معربا ومنصوبان على نزع الخافض اي معرب برفع وبنصب — هندي

حالان عن الضمير في معرب وبيان لما تعلق بكون النعت معربا من الحركات يعني على تقدير تقييد النعت بالقيود المذكورة جاز فيه البناء والاعراب وعلى تقدير اعرابه جاز فيه الرفع والنصب — عوض افندي

بالرفع (وظريفا) بالنصب (والا) اى وان لم يكن النعت كذلك (فالاعراب) اى
فحكمه الاعراب لاغير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على المحل
القريب وقد مر امثلته فى بيان فوائد القيود (والعطف) على اسم لا المبنى اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه
نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله
لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل (على اللفظ) اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل
منصوبا (و) بان يحمل (على المحل) ويجعل مرفوعا (جائز) ولا يجوز فيه البناء
لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لظنية الفصل بلا المؤكدة
اذ المعطوف على المنفى تزاد فيه لا كثيرا مثل لا حول ولا قوة (مثل لا اب وابنا
وابن) فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى
وتأزرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كذا ذكره الاندلسى (ومثل لا ابا له ولا غلامى له) اى كل تركيب يكون فيه
بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين (جائز) يعنى ان الاصل
فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا
على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا
غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال

والغرض من هذا التفسير ان الاعراب خبر لمبتدأ محذوف لحرره

وهى قوله لا غلام رجل ظريفا فى قيده المبنى وقوله لا رجل ظريف كريم
فى الدار فى قيده الاول وقوله لا رجل حسن الوجه فى قيده مفردا
وقوله لا غلام فيها ظريف فى قيده يليه حاشية د

ان شرط جواز العطف ثلثة ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون المعطوف
نكرة وان لا يكون فيه مكررا ولذا بين الشارح بقوله اذا كان المعطوف
لحرره

لانك لو نصبته حملا على اللفظ او على المحل لكانت لفظة لا عاملة
فى المعرفة وذا محال توقادى

فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد
جائزان على السوية توقادى

فان قلت لم لا يجوز فيه البناء قلت اما لان بين المعطوف والمعطوف عليه
مغايرة بالذات فلا يستقيم جعلهما كشىء واحد عوض

بان يكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق كما فى عطف بعضها على بعض
مثل قولك زيد العالم والشاعر والدبير ح م

اى لثبوت الفصل بين اسم لا والعطف ولان هذا محل ان يظن
فيه الفصل رضا

كقوله تعالى ان يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف
الصفات والذى لا يليهما هذا الظن فافترقا شرح

قوله ولا اب وابنا مثل مروان وابنه كلمة مثل خبر لا واذ ظرف متعلق
بمثل وهو مبتدأ خبره ارتدى وتأزرا عطف عليه وهو راجع
الى الاب لان مجد الاب مجد الابن دون العكس لان الشرف والمجد
يكونان بالآباء وجيه الدين

الجار متعلق بالفصل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع من
رد بمعنى رجع وتأزر من ازر اى قوى يعنى ان مروان رجع الى
المجد وتأزر وتقوى والالف فى تأزرا للاشباع كالف انتا
فى قول الشاعر لا للتثنية خلاصه ح م

قوله سائر التوابع اى الذى بقى من التوابع بعد الوصف والعطف

الاضافة (تشبيها له) اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف (بالمضاف)

واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك

التشبيه انما هو (لمشاركته) اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام

بينه وبين ما يضاف اليه (له) اي للمضاف (في اصل معناه) اي معنى المضاف

من حيث انه مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له

ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف

اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له

اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو

الاختصاص لا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم

من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره (ومن ثمه) اي ومن اجل ان جواز مثل

هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص

(لم يجز) تركيب (لا ابا فيها) اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص

(المفهوم) من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير

ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب

لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه (وليس)

اي مثل هذين التركيبين (بمضاف) حقيقة (لفساد المعنى) المراد المفاد بهما

على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلام لمرجع الضمير

قوله والمعنى يعني ان الضمير في قوله تشبيها له يحتمل ان يرجع الى قوله اسم لا كما يدل عليه سوق كلامه ويحتمل ان يرجع الى مثل لا ابا له كما هو الظاهر من قوله مثل لا ابا له وجيه الدين

واللام داخلة على المشبه وصلة للتشبيه اي لكون مثل هذا التركيب كبير

بل قيل ان المراد بالمضاف معناه المجازي وهو التركيب الذي فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لا معناه الحقيقي وهو كل اسم اضيف اليه كما في التفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعني شبه تركيب لا ابا له بتركيب لا ابا رجل وتركيب لا غلامي له بتركيب لا غلامي رجل فاثبت الالف وحذف النون كما ثبت وحذف في المشبه به توقادي

المفهوم من تركيب لا ابا لرجل لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا ح

لانه زائد على اصل التخصيص واصل الحد اليقين بخلاف ما يفهم من غيره فانه باق على اصل التخصيص وجيه الدين

في مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى رق

لان الاضافة ههنا لا يكون بمعنى اللام بل بمعنى في اما ان يبقى الابلا او نفي هي في المعرفة وكلاهما غير جائز متوسط

ذكروا في بيان لزوم الفساد وجوها الاول انه لو كان مضافا لزم دخول لا على المعرفة من غير تكرير لان الاضافة محضة والثاني ان لا اب له ولا اباله مشتركان في المعنى والاول ليس بمضاف فوجب ان يكون الثاني كذلك لان اللفظين لما اتفقا في المعنى والتنكير معلوم وجب اشتراكهما فيه والا لما اتفقا فيه لكان مضافا لا يكون كذلك والثالث لو كان مضافا لزم ان يبقى الاخير لان الجار والمجرور ح من تتمة الاول وفي الكل نظر لا انه لم دخولها على المعرفة واينما اشتراك مثاليه غير مسلم وبقاء لا بلا خبر غير مسلم وتفصيله في العافية فانظر ان كنت من اصحاب النظر عافية

المرو وبالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما ولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين (خلافا لسيبويه) والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم ولان المقر بان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيداً للام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت (ويحذف) اسم لا حذفا كثيرا (في مثل لا عليك) اى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلنا حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد (خبر ما ولا المشبهتين) في النفي والدخول على الجملة الاسمية (بليس هو المسند بعد دخولهما) اى دخول ما ولا (وهي) اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمها لهما (لغة حجازية) وحصر خبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما وخبراً لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبراً لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث

قوله اجحافا بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وهو الاذهاب والتنقيص اى لئلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا وحذف الخبر ايضا كثيرا امتنع لان العامل لا بد من المعمول وهو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما

يعنى جاز ان يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا

مشابهة ما بليس في خمسة مواضع الاول النفي والثاني في نفي الحال والثالث في الدخول على المعرفة والنكرة والرابع في الدخول على المبتدأ والخبر والخامس في دخول الباء في خبره

ومشابهة لا بليس في ثلثة مواضع الاول الدخول على المبتدأ والخبر والثاني في النفي والثالث في دخول الباء في خبره

فان قلت ما الفرق بين لا هذه وبين لا لنفي الجنس مع ان كلا منهما يفيد الاستغراق في النفي قلت نعم الا ان الاولى للواحد فتعم جميع الاحاد فان قلت لا رجل في الدار بالتنوين كان نفيا للواحد ويجوز ان يكون اثنان او ثلثة او اكثر منها والثانية للجنس فتعم جميع افراد الجنس مفردا كان او مثنى او مجموعا واذا قلت لا رجل بالفتح بدون التنوين كان نفيا للجنس مطلقا عافية شرح الكافية

قوله في النفي والدخول الا ان ما اقوى شبها به لكونه لنفي الحال ولذلك كان استعمال لا بمعنى ليس شاذا قال الرضى انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية عندهم اعمال ما دون لا ليس بشرط سيجيء او قال ايضا الاصل فيما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم او قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة

لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبراً لهما ولا الاسم اسماً لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشراً وما هن امهاتهم (واذا زيدت ان مع ما) نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين (او انتقض النفي بالا) نحو ما زيد الا قائم (او تقدم الخبر) على الاسم نحو ما قائم زيد (بطل العمل) اي عمل ما ان كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل (واذا عطف عليه) اي على خبرها (بموجب) بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيماً بل مسافر وما عمرو قائماً لكن قاعد (فالرفع) اي فحكم المعطوف الرفع لا غير

لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

(المجرورات هو ما اشتمل) اي اسم اشتمل ليخرج الحروف والاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا تطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً لانها اقسام الاسم (على علم المضاف اليه) اي على علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظاً او تقديراً وانما

نقل عن يونس انه جوز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك
وما الدهر الا منجنوناً باهله ❊ وما طالب الحاجات الا معذبا ❊
واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وانه مفعول
مصدر — عب

فلما فرغ عن بيان المنصوبات شرع في بيان المجرورات — عوض

فان كان حرف العاطف غير منقض للايجاب كالواو ونحوها جاز الرفع والنصب والمختار النصب نحو ما زيد قائماً ولا قاعداً ويجوز الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر المبتدأ والتقدير ولا هو قاعد
شرح العصية

حملاً على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدأ في الاصل —
متوسط

مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اي هذا ذكر المجرورات — هندية

ولم يقل المكسورات لان الكسر علم البناء والجر علم الاعراب والمضاف اليه معنى معربات فوجب ان يقال المجرورات دون المكسورات والله اعلم بالصواب — محررة

والمراد بالاشتمال اشتمال الشيء على ما يصاحبه واشتمال الظرف ما فيه لتوهم الظرفية وجعل من قبيل اشتمال الكل على الجزء كما في الرضي غير مرضي اذ الكل لا ينفك عن الجزء والاسم ينفك عن اعرابه فلما انه لا يتوهم الجزئية في الحركات الاعرابية غايتها توهمها في حروف الاعراب — محررة

وجعلها عبارة عن الاسم لان البحث فيه ليخرج الحروف وانما فسرنا لفظة ما بالاسم ليخرج الحروف — جلبي

سواء كان ذلك الاشتمال لفظاً او تقديراً او محلاً — ع ح
ووصفها بالمخرج مثل عصا ورحى لان الحروف الاخر للعصا والرحى وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كان محلاً للاعراب لاعراب تقديراً — ع ح

قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه

مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامة اعم منه

وما هو مشتبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا

المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه (والمضاف اليه)

وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه

حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا (كل اسم) حقيقة

او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها

في حكم المصادر (نسب اليه شيء لفظا او تقديرا) اي ملفوظا كان ذلك الحرف

كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر (مرادا) من حيث العمل

بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم احترازا عن نحو

قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد

اذ لو اريد لا نجر به (فالتقدير) اي تقدير حرف الجر (شرطه ان يكون المضاف اسما)

اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد (مجردا) اي منسلخا

(تنوينه) او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع (لاجلها) اي لاجل الاضافة

لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين

مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص او التخفيف حذفوا

من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف

لان من الاضافة ما يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلي والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث دده

فان حسبك لم ينسب اليه شيء بواسطة الباء وكذا الله في كفى بالله لم ينسب اليه بواسطة الباء لانها زائدة لا مدخل لها في الايصال وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وان ليس هناك حرف مقدر حتى نسب اليه بواسطته وجيه الدين

اي الظاهر موضع المضمر للتنصيص على المراد لاحتمال ان يراد هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة عب

قوله وهو ههنا آه فانهم اذا اطلقوا لفظ المضاف اليه ارادوا ما انجر باضافة الاسم اليه بحذف التنوين الاول فلا يدخل فيه نحو مررت بزيد خلافا لسيبويه فانه اطلق المضاف اليه على ما هو اعم من ذلك فيدخل نحو مررت بزيد وذلك انك لو قلت مررت بزيد فقد اضفت المرور الى زيد بواسطة حرف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء كذا ذكره المص في شرحه ولعل الاصل ما ذكره لمختار سيبويه وان كان خلاف اصطلاحهم لا يقال لانا نمنع من الفساد في اضافة نحو لا ابا لك مع ان تعريف المضاف اليه يشمل عليه لانا نقول لا يشمل تعريف عليه لانه لم ينسب الاب الى الضمير بواسطة لما ذكر من الفساد وجيه الدين

ثم اعلم ان العلماء اختلفوا في عامل المضاف اليه فذهب البعض الى الحرف المقدر كما هو مدلول ظاهر كلام المص وذهب بعض الاخر الى معنى واستدلوا عليه بان العامل ههنا لا يستقيم ان يكون حرفا لكون اضماره ضعيفا ولانه لو كان الحرف عاملا كان ثابتا في التقدير وذهب بعض الاخر الى ان المضاف كما هو مذهب شيخ عبد القاهر هذا هو الصحيح من المذاهب المذكورة ان اردت التفصيل فارجع الى العافية ولا تكن من الواهية عافية شرح الكافية

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يوم الجمعة نسب اليه القيام بحرف مقدر وهو في تقديره قمت في يوم الجمعة فيدخل في التعريف فاجاب بقوله خلافا آه وافية

لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر فيه كما في الاسم

نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية

انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص فى المتن

والصريح فى شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة

بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل

شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى

فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاء فى

زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم

انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا

فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا

فى اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده

الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف فى اللفظ (وهى)

اى الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية) اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى

فى المضاف تعريفا او تخصيصا (ولفظية) اى منسوبة الى اللفظ فقط دون

المعنى لعدم سرايتها اليه (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير

صفة) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها)

فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة

الا يدخل عليه من البيانية لتاكيد البيان كما فى ولله دره من فارس وقال من قائل محرم

ايه وجه من نحو مضاف وان ما صفة او مضاف حسن يلزم بيان موضع الحسن بجملة ماهو المقصود والمراد شرح

قوله كان هذا التخصيص اه وذلك ان ضارب فى ضارب زيد او حسن فى حسن الوجه بالرفع قد خصص بالمفعول والفاعل وجه الدين رضيه

لان الحسن عام شائع قبل الاضافة فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به فافادة الاضافة التخصيص نوقادم

قوله قبل الاضافة لان المضاف اليه فى الاضافة اللفظية ليس منسوبا اليه بواسطة حرف الجر نحو حسن الوجه مثلا بل نسبة المضاف الى المضاف اليه فيها نسبة الصفة الى فاعلها ومفعولها وتلك النسبة ليست بواسطة حرف الجر فلا يفيد الاضافة اللفظية الا الاختصاص قه

اشار الى ان الضمير الراجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون آه جلبى

قوله لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور فى المدعى ما يقابل اللفظ كارى

قوله لعدم سرايتها اليه اى لعدم سراية فائدتها من اللفظ الى هذا تعليل انيق وتكامله ان كل واحد من التعليلين المذكورين فى المعنوية واللفظية يصلح لهما لانه يستفاد من قوله لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا لان اللفظية تفيد فى المضاف تخفيفا ويستفاد من قوله لعدم سرايتها اليه انما سبب المعنى لسراية فائدتها من اللفظ الى المعنى فوجد حسن التقابل بهذا الاعتبار من الطرفين مرتين مصطفى جلبى

قوله علامتها يصح الحمل لانه قد علم من قوله والمضاف كل اسم نسب اليه شئ ان الاضافة هى النسبة وكون المضاف غير صفة ليس نسبة فقدر العلامة لهذا وتقديرها لربط الجملة الواقعة خبر المبتدأ بالضمير جلبى

اشار اولا الى انه من قبيل ذكر العام وارادة الخاص وثانيا الى ان تسميته بالمعمول باعتبار ما كان مثل وآتوا اليتامى اموالهم مصطفى

ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز عن
نحو ضارب زيد وحسن الوجه (وهي) اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
(اما بمعنى اللام فيما) اى في المضاف اليه (عدا جنس المضاف وظرفه) اى لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا
للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد
(واما بمعنى من) البيانية (في جنس المضاف) الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه (واما بمعنى في في ظرفه) اى في ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه
اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي
بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم منه مطلقا كاحد اليوم
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة فيه بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهارها

قوله وقال الرضي فالمراد بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على غيره ايضا
فالمراد بالجنس والنوع ههنا مصطلح اهل المنطق هذا اعني اشتراط صحة حمل
المضاف اليه على المضاف والاخبار به عنه ما عليه اكثر المتأخرين ولم يعتبر
قوم منهم ابن كيسان هذا الشرط فجعلوا الاضافة بمعنى من ان حسن
تقديرها وان لم يصح فيه الاخبار والمذكور والدليل خلافه وجيه الدين

قوله عموم وخصوص من وجه نحو خاتم فضة لان بينهما عموما وخصوصا
من وجه لانك اذا قلت خاتم يحتمل من فضة او من ذهب فعلى هذا يكون
عاما وفضة خاصا واذا قلت فضة يحتمل الخاتم والاناء فعلى هذا يكون
عاما وخاتم خاصا فكان بينهما عموم وخصوص لان الخاتم من وجه
خاصا وكذا فضة من وجه عاما ومن وجه خاصا محرم رضا

اعلم ان النسب في علم الميزان اربع التباين كالانسان والفرس والتساوي
كالانسان والناطق والعموم والخصوص مطلق كالحيوان والانسان
وعموم من وجه كالحيوان والابيض وههنا ثلث صور الاولى
ما يجتمعان في شيء كالحيوان والابيض في الحيوان الابيض الثانية
والثالثة ما يصدق احدهما دون الاخر كالحيوان والاسود في الحمار
الابيض ويجتمعان في مادة ويفترقان في مادتين علامة من علم الميزان

قوله واما مساو له وفيه انه ان اريد المساواة التي هي من اقسام النسب
كما هو الظاهر حيث قابل بالمباين والعموم مطلقا لا يصح التمثيل
بالليث والاسد لانهما مترادفان فيكونان مفهوما واحدا
لا مفهومين حتى تحقق النسبة بينهما وان اريد المساواة
في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الاخر
لا يلايم المقابلة بالاعم والاخص والمباين ويمكن ان يوجه بان
اراد بالمساواة المماثلة بقرينة ذكر لفظ المماثلة التي هي اعم
من الترادف والتساوي في مسئلة امتناع الاضافة واطلاق لفظ
المساواة رعاية للمقابلة بالاعم والاخص والمباين وجيه الدين

قوله وهو جمع اراك وهي في الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذي
يستاك به ينبت في ديار العرب يجلب منها الى البلدان التي يسكن اهل
الاسلام فيها لكون السواك سنة فيكون خاصا والشجر عاما
فيصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان
وغيرها توقادي

اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد (وهو) اى
كون الاضافة بمعنى في (قليل) في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في
قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة (نحو غلام
زيد) مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد (وخاتم فضة) مثال للاضافة
بمعنى من اى خاتم من فضة (وضرب اليوم) مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب
واقع في اليوم (وتفيد) اى الاضافة المعنوية (تعريفا) اى تعريفا للمضاف
(مع) المضاف اليه (المعرفة) لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى المعين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك

والتحقيق وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند
اليه فالاضافة اليه بناء لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب
زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في خاتم فضة
فافترقا ويمكن ان يقال انهم ينزلون منزلة الفاعل لا مطلقا
بل فيما يقصد فيه التكثير كالمبالغة في مكر الليل ونهاره صيام نهاره
ع صدر جيه الدين

قوله اى ضرب واقع في اليوم هذا بيان لكون اليوم ظرفا للضرب
لا بيان انه متعلق بواقع حتى يتوجه عليه ما قيل الظاهر ان في اليوم
فيما هو اصل اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة
بتقدير واقع في اليوم وجيه

استينافا واعتراضا وعطف على ما قبلها بحسب المعنى كانه قيل
ينقسم الاضافة الى كذا وكذا عج

وهو بيان فائدة الاضافة المعنوية لان اضافة الاسم الى
اسم فعل اختياري لابد له من غرض والا لكان عبثا رضا

لان نسبة الفعل الى فاعل المعين لا يستلزم معهودية الفعل
وتعريفه ولهذا كان الفعل نكرة هذا ما ذكره الشارح ويرد
عليه ان ما ذكره من كون الهيئة التركيبية موضوعة والا يلزم
ان يكون غلام رجل ايضا معرفة اللهم الا ان يقال ان المراد
الهيئة التركيبية المتحدة مع الاضافة الى المعرفة وهذا في الحصر
والوجيه حاشية ج

من غلمان له زيد اختصاص بزيد ما يكون اعظم غلمانه او اشهر
وغلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق
اللفظ اليه دون سائر غلمانه عج

دما يقال من نحو جاءني غلام زيد آه كما ذكرنا حتى لا تفيد الاضافة
المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكونه
هيئة التركيب الاضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع الاستعمالي

على غلام وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شىء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشىء الفلانى (و) تفيد الاضافة المعنوية (تخصيصا) اى تخصيص المضاف (مع) المضاف اليه (النكرة) نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه (وشرطها) اى شرط الاضافة المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (من التعريف) فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما

حتى يلزم ما ذكرتم بل هما زائدان كالالف واللام فى للشيم كما اشار صاحب الكشاف — لمحرره

وقال صاحب اللباب لا يجوز ادخال الالف واللام على غير نص عليه سيبويه لانه لا بد لها من الاضافة والمضاف اليه اما مذكور او منوى والمنوى فى حكم الثابت فلا يجمع مع الالف واللام ولا يجوز تثنيته وجمعه نص سيبويه عليه فلا يجوز ادخال الالف واللام على كل وبعض ما ذكره الاصمعى ومما لا يعرف باضافة الجهات الستة وعند وحيث وغيرها — حلبى حاشية متوسط

قيل ان الاضافة فى مثل هذه الغير الامثال لفظية لان معنى الغير المغايرة ومعنى المثل المماثل ومعنى الشبه المشابهة فلعل المص اختار هذا المذهب فلم يستثن هذه الامثلة فى ذكره من الحكم الكلى فى اضافة المعنوية التعريف وفيه نظر لانها لو كانت لفظية لاجتمع اللام فيها مضافات — كاملة

المراد بالغلام افراد الغلام لا لرجل والمرأة مثلا قوله بين غلام الرجل اى بين افراد غلام الرجل وكذا حكمه قوله غلام امرأة يدل عليه ما قلنا قوله وقلت الشركاء فيه — دوه افندى

فيكون التجريد على حقيقته لكن بشرط كونه معرفة اى وشرط الاضافة المعنوية اى ما اريد اضافتها فالاطلاق مجاز — حلبى

قوله نكر بان يجعل آه اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشتهار بصفة او ارادة ما هو الغالب فى التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذا وقال الرضى عندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء — عب

قوله او المراد بالتجريد عطف على المقدر وتقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف اذا كان معرفة او المراد به تجرده وخلوه والفرق بينهما من وجهين احدهما ان التجريد على الوجه الاول مصدر معلوم وعلى الثانى مصدر مجهول

في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فاما الهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر (وما اجازه الكوفيون من) تركيب (الثلثة الاثواب وشبهه من العدد) المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار (ضعيف) قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ؎ وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ؛ ثلث الاثافي والديار البلاقع ؛ واما ما جاء في الحديث من قولهم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة (و) الاضافة (اللفظية) علامتها (ان يكون) المضاف (صفة) احترازا عما اذا كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم البلد (مثل ضارب زيد) من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (وحسن الوجه) من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها (ولا تفيد) الاضافة اللفظية فائدة (الا تخفيفا) لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال (في اللفظ) لا في المعنى بانه يسقط بعض الحروف عن ملاحظة

قوله اول البيت

ايا منزل سلمى سلام عليكما ؛ هل الازمن اللاتي مضين رواجع ؛
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ؛ ثلث الاثافي والديار البلاقع ؛

الاثافي جمع اثفية وهو واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها

بلاقع جمع بلقع بالفتح وهي الارض القفر التي لا شيء بها من الماء والنباتات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الانس والحيوانات

والمعنى اسلم عليكما يا منزل سلمى واستخبر ان الزمان التي مضت وكنا فيها مع الاحباب يرجع اليها ثم ينكر رجع التسليم والسؤال لها فيقول وهل يرجع ولا يرد الاثافي الباقية في المنازل والديار المدروسة جواب السلام ولا يوضح خبرا اذا استخبرتها عنه

وفيه ان الاثافي تمييز الثلث فكيف جمع تعريف والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز عصمه

قوله مصارع المصر وكريم العصر فان قلت البلد معمول فيه للمصارع وكذا المصر معمول للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد كريم العصر فيما لم يعتمد فاضل عصمي

وعند بعضهم اضافة افعل التفضيل من هذه الاضافة بناء على انه في التحقيق مضاف الى معموله لان معنى قولك زيد افضل القوم انه مفضلهم اذ قيس فضله الى فضلهم فيه هذا تأمل بالمعنى والحق ما ذهب اليه سيبويه من ان اضافته باعتبار المقيس معنوية عافية شرح الكافية

لانه كان في الاصل حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور في الصفة فعوض من الالف واللام عن ذلك الضمير فحصل التخفيف من الجانبين

العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف

انما هو في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او

حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو

زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة

كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر

في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في

المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه

فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره

في الصفة (ومن ثمه) اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف

وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص (جاز) تركيب (مررت برجل

حسن الوجه) باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن

جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب (وامتنع) تركيب (مررت بزيد

حسن الوجه) فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة

للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه

بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف

وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول

وامتناع الثاني ولا يلزم منه ان يكون لكل واحد من تلك الامور

وبالجملة في الحرف نوع من الخفة تجدواني

فان قيل ثمه اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبنى على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور وحيث لا تعلق بعدم افادتها التخفيف قيل جاز تركيب مررت الخ لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف حيث لم تفد الاضافة اللفظية الا تخفيفا ولو افاد التعريف لامتنع لعدم المطابقة هندي وحواشيه

اختلف في الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف ع ع

قوله جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه تفريع لقول الشارح لا تعريفا ولا تخصيصا وقوله وجاز الضارب تفريع لقول المص ولا تفيد الا تخفيفا تقرير

او ضاربا خيه بجعل المضاف الى ذي اللام او المضاف الى الضمير صفة للنكرة فلولا انها نكرة كما كان قبلها لما جاز وصفها بها تبيعي

النكارة الصفة مع تعريف الموصوف ولو افادت الاضافة اللفظية تعريفا لجاز لحصول المطابقة ه

بجعل المضاف الى ذي اللام موصفة للمعرفة الا اذا دخل عليها اللام فيقال مررت بزيد الحسن الوجه كامل

فان قيل مثل الحسن الوجه من الاضافة اللفظية ولا تخفيف فيه لان التخفيف اما بحذف التنوين او بحذف النون ولا وجود لشيء منهما فيه اما الاول فلان لام التعريف ينافي التنوين واما الثاني فلانه مفرد فالجواب ان التخفيف كما يحصل بحذفهما يحصل بغيره وفي الحسن الوجه يتحقق الثاني بيانه ان اصله الحسن وجهه برفع وجهه على انه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة واضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو في المعنى فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيه لفظ الضمير المتصل بالوجه وعوض عن الضمير اللام

دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص (ومن) جهة انها تفيد تخفيفا (جاز) تركيب (الضاربا زيد والضاربو زيد) لحصول التخفيف بحذف النون (وامتنع الضارب زيد) لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه (خلافا للفراء) فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدم حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف بقوله (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولانه لا يخلو عن شوب مصادرة

قوله كان الانسب لان اصله مذكور صريحا بقوله ولا تفيد الا تخفيفا بخلاف اصل الفرعين السابقين اي انتفاء التعريف والتخصيص فانه مذكور ضمنا فاضل محشي

اعلم انه لما استدل الجمهور على امتناع الضارب زيد فقالوا لانه اضافة لفظية بلا تخفيف وكل اضافة لفظية بلا تخفيف ممتنعة فالضارب زيد ممتنع عارضهم الفراء في العقل والنقل وقال ان دليلكم وان كان دالا على الامتناع لكن عندي دليل يدل على الجواز من الدليل العقلي والاصل عدم اللام فهي ح اضافة لفظية بتخفيف وكل اضافة لفظية بتخفيف جائزة فالضارب زيد جائز ورد الجمهور بان الاصل موافقة الحس لدخول ومن المعلوم انه اذا تعارض الاصلان تساقطا وبقي الحكم سالما والدليل النقلي وهو انه وارد في كلام الفصيح وكل ما ورد في الكلام الفصيح جائز فرده الجمهور بان ذلك الكلام غير فصيح لانه ليس مثل الضارب قدري رحمه الله

بناء على ان الاصل ضارب زيدا فاضيف فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد الاضافة فقد افادت خفة كتاب

ان اللام سابقة على الاضافة لان التحقيق ذات الاسم والاضافة التحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات متوسط

لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا لان الاضافة في الظاهر انما ثبت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل ولا مرجح وفي اللام مرجح وهو كونه حسا ٤٣

نعت المائة او مضاف اليه للمائة ودخول اللام على عبد المضاف جائز عند الكوفيين تركيب

الاولى ان يكون من التضعيف بمعنى ضعف الفصحاء فلم يكن موثوقا به يستدل به وح لا شوب للمصادرة شرح

التعريف والتخصيص فلما بقوله ولا تنافي ان قيل ليس في تركيب الضارب زيد والضاربو زيد انتفاء التخفيف

التصريح استخراج حكم الجزئي من الكلي انما يسمى الجزئيات فروعا وذلك الكلي اصلا شرح

فائدة فتصح توجيه يمتنع اضافته لان الساقط اولا لا يمكن سقوطه ثانيا والمضيف لا يكون الا منفيا

الاولى تقديم على قوله وجاز الضاربا لانه يكون قولا دفعا للتوهم لكن امر مشهور

لعدم افادة التخفيف فائدة فصورة ما التنوين حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا الضارب زيد لما حمل عليها بل لا علينا بلا دليل

وكذلك تحسين الوجه والحسن وجهه بالاضافة وبحو ذلك اذ في جواز الاول والامتناع حيث يجوز ويمتنع وانه لا يوجد تخصيص

امتناع الثاني لانتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص وجوبا فادة التخفيف وهو موجود في الاول الثاني لان المستلزم جواز الاول تركيبا الاول وانتفاء تركيب بحيث استلزام جواز

الاضافة الى المائة جائز للتشبيه بالحسن الوجه واما الواهب عبدها غير جائزة لعدم التشبيه بالحسن الوجه

عند تلك المائة انما يجوز فيها على المجاز او الاستعارة او الاضافة لادنى ملابسة

لا يخلو ان فيه شوب لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الامتناع وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب

وجه الدور ان هذا القول اي ضعف الواهب المائة دليل على ضعف هذا القول وضعف الضارب زيد وذلك الامتناع يتوقف على امتناع الضارب زيد فيلزم الدور وهذا القول يتوقف على امتناع الضارب

والمصادرة على اربعة اضرب احدها ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون المدعى جزء الدليل والثالث ان يكون الدليل موقوفا على صحة المدعى والرابع ان يكون المدعى موقوفا على صحة الدليل وهذا مما نحن فيه ابطال الاشتمال على الدور الباطل عبد الحكيم

قوله اللهم اشار بذلك الى ضعف هذا التوجيه لانه خلاف الظاهر في العبارة — وجيه الدين

على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص
فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه
قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون
العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي
خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق
يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل
الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها
تشبيها له بالعبد للقيام بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى
ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال
من المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الانتقاض
على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله (وانما جاز
الضارب الرجل) يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال
التنوين باللام لكنه جاز (حملا على) الوجه (المختار في الحسن الوجه) وهو

وجه الشبه خدمتها — محرره

يعني اذا كان بين الشيئين ملابسة او مخالطة او مقارنة جاز ان يضاف احدهما الى الآخر ولا يلزم ان يكون المضاف ملك المضاف اليه او حقه فان الرجلين اذا حملا خشبة كل واحد طرفا منه وقال احدهما للآخر خذ طرفك فقد اضاف الطرف اليه لما بين الطرف وبينه مقارنة اتصال — محمد

طفل من معناه صغير لكن اكثر ما طواولد طفل ولده يوكلوا وله قارنته اولانه نتاج — آخري

لقوله تزجي والجملة حال من المائة وعلى التقدير يكون خلفها ظرف مكان اي خلف المائة يسوق العبد خلفها تابعة لها اطفالها

وذلك ان الروي في البيت هو اللام لا الضمير ويحتمل الرفع والنصب بخلاف الضمير قال في شرح الخزرجية في علمي العروض والقوافي الروي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة رائية وقصيدة نونية قال ابن الجني جميع الحروف يكون رويا الا الالف والواو والياء والزاء اشد في آخر الكلم مبنيات فيها بناء الاصل والاصول التأنيث والاضمار اذا تحرك ما قبلها نحو ضربه الى غير ذلك مما يطول ذكره — وجيه الدين

رد على الفراء يعني تمسك الفراء بان الضارب الرجل جائز بالاتفاق فينبغي ان يجوز الضارب زيد قياسا عليه ووجه رده ان جواز هذا المثال انما هو بالحمل على الحسن الوجه — عوض

قوله وانما جاز جواب سؤال مقدر وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكن جاز الخ — هندي

جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن
الوجه وقياسه عليه قياس مع فارق (و الضاربك) يعني انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت (و) كذا (شبهه) وهو الضاربك
والضاربه وغيرهما (فيمن قال) اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه (انه)
اي الضارب في الضاربك (مضاف) دون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل (حملا) اي لمحمولية على ضاربك فانه محذ
فاعل المفعول له والفعل المعلل بيا عني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وانه لم يحصل
التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف
في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف

الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى
سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند التوقف
بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله العلامة
عصـ

قوله مضاف فيه تسامح لان المضاف هو الضارب لا ضاربك

عطف على حملا السابق من عطف شيئين بحرف واحد
على معمولي عامل واحد عـ

قوله اي لمحمولية كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر
التاويل الى هنا لحق اي ثبت ما قيل الانسان مشتق
من النسيان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لقال انما
جاز عند من قال كذا حملا عص

فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبني للمفعول منصوب
على انه مفعول له للفعل المقدر وهو وانما جاز لوجود
شرط نصبه اي لكونه محمولا مسعـ

قوله فانه محذ جواب سوال مقدر تقديره ان يقال انما يجوز
حذف لام المفعول له اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
اي لمحذ فاعل وفاعل عامل ومقارنا له اي للفعل المذكور
في الوجود فاجاب بقوله فانه محذ لمحرره

فانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف
لامتناع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن
بانفصال ما بعدها والضمير المتصل يؤذن بالاتصال
اذا لم ينظروا الى التخفيف في ضاربك لم ينظروا في الضاربك
متوسط

وفيه لافادة التخفيف بحذف التنوين المقدر واذا التنوين
الساقط لاتصال الضمير ونحوه دون اللام مقدرة
فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من التقدير لحصول التخفيف
في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ حـ

لا للاضافة انها لو اسقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال الضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالمنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقول الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين وذلك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل

فانظر بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون م ح

ولا يجوز ان يكون اصل ضارب اياك اذ لا يعدل الى المنفصل الا لتعذر المتصل ولم يتعذر هنا سعد الله

بعد التأويل مبتدأ مؤخر

صلة للمنفصل يعني يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا اياك ويكون سببا للعدول عن الاتصال الى الانفصال هو التنوين ثم اضيف آه حاشية

قوله المنفصل صفة اياك وقوله بالتنوين صلة للمنفصل يعني لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا اياك ويكون السبب للعدول عن الاتصال الى الانفصال هو التنوين ثم لما اضيف آه

واظ

وفيه انه لابد في اللفظة من وجود الاستعمال بلا اضافة وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال اصل ضاربك الضارب اياك امتحان

وان لم يحصل تخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين م

حذف التنوين في الضاربك قبل الاضافة بدخول اللام وفي ضاربك بالاضافة لكن لم ينظروا الى حذف تنوينهما في الحمل كيف حذف بل نظر الى كونهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل فقط لا غير حواشي هندي

لانهما بهذا الاعتبار لا يكونان من باب واحد لان حذف تنوين ضاربك على هذا التقرير يكون للاضافة لا قبلها وحذف تنوين الضاربك يكون على العكس فتأمل منه

قوله ولم يحملوا آه قيل يتجه انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشارك في تخفيف المضاف يشارك في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب

في المعطوف عليه و يدفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما (ولا يضاف موصوف الى صفته) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئة التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر (و) لهذا المعنى بعينه لا يضاف (صفة الى موصوفها) فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق (و) يرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته (مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب عنه بان مثل هذه التراكيب (متأول) فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل على معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت

اضافة الصفة الى الموصوف وهو ان يؤدي الى تقديم التابع وتأخير المتبوع والمقتضي عكسه فلذا امتنع تقديم الصفة على الموصوف — ايضاح

لاقتضائها مرجحت الوصفية حكم النعت ومرجحت كونها مضافا اليها حكم المقصود بنسبة المضاف اليه وتعذر ذلك لفظا اي من جهة الاعراب ومعنى — خبيصي

ولان الصفة والموصوف كالشيء الواحد كما لا يضاف الشيء الى نفسه لا يضاف احدهما الى الآخر — كبيرة

ومعنى المفاد من التركيب الاضافي مغايرة المضاف من المضاف اليه لان الغلام مثلا في قولك غلام زيد غير زيد ومعنى المفاد من التركيب الوصفي اتحاد الصفة مع الموصوف — نجم

ولا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة لانه اخص ولا يضاف الخاص الى العام ولا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف لان الصفة عندهم بمنزلة الفعل والفعل لا يضاف — هندي

للزوم تقديم الصفة على موصوفها وتأخير المضاف اليه عن المضاف وكلاهما ممتنع — هندي

قوله ويرد ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف والتخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثالها فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضاف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير وقس عليه اخواته واجاب البصريون بالتأويل — عب

هذا جواب سؤال مقدر تقديره وهو ان قولكم لا يضاف آه منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة

محذوفا والجامع قائما مقامه منظورا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لاشك ان الحق توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه به اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزؤ وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى (و) يرد على القاعدة الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها (مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب) فاذا صلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه (متأول) بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب (ولا يضاف اسم مماثل) اي مشابه (للمضاف اليه في العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه

علي ان يكون الموصوف مقدرا في نظم ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون محذوفا نسيا ومنسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد والرضي اختار الاحتمال الثاني حيث جعل من قبيل طور سينا فارجع اليه سبع مائة توقادي

وهو اذا كانت الاضافة لامية واما اذا كانت بيانية يستقيم لابد من ذي الجانب ولذا قال الشارح اللهم آه داود

فلو اول جانب الغربي بذلك التأويل يلزم ان يكون الغربي صفة المكان فيختل المقصود وصاف

قوله هناك مكانان كل يشتمل على الجوانب كالمسجد مثلا وجزء لبعضه الذي في الجانب الغربي فالكل هو الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه اي اعتبر جانبه والجزء نفس الجانب وهو الذي اضيف اليه اضافة بيانية الا انه يرد عليه ان الجانب يقال لما يلي الشيء من الجهات الست لا الجزء الواقع في الجوانب الست واليه اشار الشارح بقوله اللهم وجيه الدين

والجرد هو البالي والقطيفة دثار مخمل والدثار بكسر الدال كل ما كان من الثياب فوق الشعار والمخمل بضم الميم وسكون الخاء وكسر الميم الاخر ذات الخمل هندي ح

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال الجرد والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب وقد اضيفتا اليهما فاجاب بانه متأول هندي

يعني اول مثل هذا يجعل من باب اضافة العام الى الخاص بيانا وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة الى الموصوف حتى يرد هذا السؤال كرماني

يعني اطلاق الجرد على كل ما لا ريش بجميع انه ريش ثم جرد كالقطيفة اولا كالسمك

سواء كانا مترادفين (كليث واسد) في الاعيان والجثث (وحبس ومنع) في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق (لعدم الفائدة) في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا دون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه (بخلاف) اضافة العام الى الخاص في مثل (كل الدراهم وعين شيء فانه) اي المضاف فيهما (يختص به) اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء (و) يرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص (قولهم سعيد كرز) ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب عنه بانه (متأول) بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا (واذا اضيف الاسم الصحيح) وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة (او الملحق به) وهو ما في آخره واو او ياء قبلها

يكون في الموجودات والمعدومات والشيء لا يكون الا في الموجودات على مذهب المتكلمين رضا

قوله
يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيعم المثالان لاري

قوله
لو كان للعهد الخارجي فاعمية العين ظاهرة لان قولهم عين الشيء بمنزلة عين زيد مثلا سعد الله

قوله
اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مماثلا فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فيفيد ح

قوله
قوله ففيها خفاء لان الشيء في اللغة يتناول الجواهر والاعراض والموجود والمعدوم وكذا العين لان عين الشيء نفسه كذا في الصحاح فلا يكون العين اعم وجيه الدين

قوله
والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ باول السعيد بمسمى فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرف م

قوله
قوله سعيد كرز فان سعيد وكرز اسمان لمسمى واحد الوارد لا يختص هذا الحكم بل كان متوجها على قوله وشرط تجريد المضاف عن التعريف وكان غفل المص عن وروده ثمه فاخره الى هنا واجاب عنه بانه متأول آه غ ص

قوله
بضم الكاف لقب لشخص وسعيد اسمه اضيف الى الثاني بتأويل الكرز اللئيم ويقال الحاذق والمراد هنا الاخيرة ح م

قوله
العرب يضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقولك حق اليقين والدار الآخرة قاموس

قوله
فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مدلول اللفظ غير اللفظ وجيه الدين

ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لعادمة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون (الى ياء المتكلم كسر آخره) للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به (والياء مفتوحة او ساكنة) وقد اختلف في ان أيهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف (فان كان آخره) اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (الفا تثبت) اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي (وهذيل) وهي قبيلة من العرب (تقلبها) اي الالف حال كونها (لغير التثنية ياء) لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب (وان كان) آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (ياء ادغمت) في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ (وان كان آخره واوا قلبت

هذا اذا كان ما قبلها حرف صحيح او ما يجري مجراه اما اذا كان ما قبلها الف او ياء او واو متحرك ما قبلها يكون ياء المتكلم مفتوحة البتة الا في قراءة نافع كما سيأتي كمال

فيما اذا وقع في ابتداء الكلام نحو بالهند وقع

فيما اذا لم يكن للصدر فانها لا استقلال لها في حكم الابتداء بعني الياء اللاحقة للصحيح او الملحق به نحو ثوبي وداري ح هندي

ثم الاسم ان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون آخره الفا او واوا او ياء عوض

ولما بين حكم الاسم اخذ حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان آه هندي

على الاكثر تثنية كعصاواي ولغيرها كعصاي لتعذر الحركة عليها الا الف لدى فانها تقلب وفاقا مع الضمائر محمولة على الف الى وعلى للجهة الجامعة بينهما عافية

واما الف التثنية فعلامة فلا تقلب كغلاماي او لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب بالمشاكلة اي لمجانستها الياء ح هندي

اعلم انهم لما راوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبل عب

بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو والياء اجتمعتا

لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها قلبت واوا نحو موسر اصله ميسر وانما لم يجر هذا التفسير فيما نحن فيه لانه

الواو ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا
اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء (وادغمت الياء في الياء) وكسر
ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها
فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء والواو فتحة
بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي
لخفة الفتحة (وفتحت الياء) اي ياء المتكلم في الصور الثلث (للساكنين)
اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته (واما
الاسماء الستة) التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم (فاخي
وابي) اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال
اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وبجعله نسيا منسيا
(واجاز المبرد) فيهما (اخي وابي) برد لام الفعل فيهما وهي الواو
وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر:
واي مالك ذو المجاز بدار· وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا
ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلافا للقياس واستعمال الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله ابين سقطت
النون بالاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار
ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا

والثلاثة الباقية ... قطعها عن الاضافة ووقع الفراغ عن الاول في ... شرع في بيان الثاني والثالث والتاخير الى هنا لوجود ما يقتضي

قوله فاخي وابي ... في توجيه تقديم الاخ على الاب فقيل وجهان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الاب وقيل وجهه ان الاخ ابعد من خلاف المبرد لعدم الدليل عليه وانما سوق قسمه على الاب كما سيجيء ولعل هذا الوجهين ما وجه تقديم الاخ على الاب فيما اذا قطع عن الاضافة سواء الاضافة ولا خلاف للمبرد فيه اللهم الا ان يقال انه لموافقة ما سبق وايضا لا بد ... احتياج الاخ الى الاضافة ... وقيل انه اتباع لقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه الاية ووجه التقديم في الاية الترقي من الادنى الى الاعلى كانه قيل يفر من اخيه بل من ابويه بل من صاحبته بل من بنيه ولا يلزم جريان هذا الوجه فيه لان المقصود مجرد ... الاظهر ... من باب التفنن في العبارة ونهه قدم ... الاب على الاخ

قوله ... مبتدأ وخبرا وجعل اخي وابي معمولا له ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة

اول البيت
قدر احلك ذا المجاز وقد ارى

قدر اي قدر من الله تعالى احلك ام لك ذا المجاز موضع كان سوق في الجاهلية يقول قدر من الله تعالى انزلك في هذا الموضع واقسم بابي مالك هذا الموضع بدار فقوله قدر مبتدأ ونجعل التي بعده خبره والمبتدأ نكرة تخصص بكونه في المعنى فاعلا والتقدير ما احلك ذا المجاز الا قدر وابي فعل وفاعل وقوله مالك ذو المجاز بدار معموله وابي قسم توسط بين الفعل والمفعول وجواب محذوف تقديره وابي لاذكر لك وذو المجاز اسم ما وبدار خبرها ولك معمولها والاستشهاد ان رد لام الفعل في ابي

واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب عند عدمه في النصرة في المال والنفس

اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آبا ونا فداؤكم (وتقول) اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر (حمى وهنى) بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل من المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة (ويقال) فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم (فى) بالرد والقلب والادغام (فى الاكثر) اى فى اكثر موارد استعمالاته (وفمى) فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة (واذا قطعت) هذه الاسماء الخمسة (عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم) بالحركات الثلث (و) لكن (فتح الفاء افصح منهما) اى من الضم والكسر (وجاء حم مثل يد) فيقال هذا حم او حمك ورأيت حما او حمك ومررت بحم او بحمك (ومثل حما) بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء وبحمئك (و) مثل (دلو) بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك (و) مثل (عصا) بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وبحماك (مطلقا) اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فى كل حال من حالتى الافراد والاضافة (وجاء هن مثل يد مطلقا) اى فى الافراد

قال وتقول اى امرأة آه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال وتقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب مع اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف المضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف عب

قوله تقول اى امرأة جعل للغائبة لا المخاطب مع ان المتبادر من مثال وعبارة المصنف صيغة الخطاب لامتناع اضافة الحم الى المذكر لان الحم كل شئ من قبل الزوج مثل الاخ والاب صحاح

وحمو المرأة ابو الزوج ومن قبله وحمو الزوج ابو المرأة ومن كان قبلها قاموس

مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما لاشتراكهما فى حذف لام الفعل جج

اى رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير ياء

ويجوز فيه ثلثة اوجه الاول فتح الفاء لانه اخف الحركات والثانى بضم الفاء ليدل على انه اجوف واوى محذوف والثالث بكسر الفاء لانه ان كان تقلب الواو ياء كثيرا ما قد يكون مكسورا ليدل عليه فالاول اولى من الآخرين حواشى هندى

يكون حذف لامها ملتزما وجعل اعرابها على عينها كما كان فى يد ودم عوض

ولا حاجة الى تقدير المبتدأ اى هو ليكون المقول جملة كما فى بعض الاعارب لان الصحيح ان مقول القول يكون مفردا كما ذكر الزمخشرى فى قوله تعالى يقال له ابراهيم

فى فاء فم ليدل على الاحوال الثلثة اى الانفتاح والانضمام والانخفاض فى الفم محرم

لغات آخر غير اللغة الاولى لانها ان يكون اعرابه عند الاضافة الى ياء المتكلم وبالحركات عند القطع عنها مطلقا عافية

والاضافة يقال هذا هنٌ ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت
هنك ومررت بهنك (وذو لا يضاف الى مضمر) لانه وضع وصلة الى
الوصف باسماء الاجناس والمضمر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه
على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان تخصيص
المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته
الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم
باعتبار اضافته اليه (ولا يقطع) اي ذو عن الاضافة لان جعله
وصلة الى وصف اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها (التوابع)
وهي جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها
بخروج نحو إنّ إنّ وضربَ ضربَ لعدم كونهما من افراد المحدود
(كل ثان) اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه
فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس (باعراب سابقه)
اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه
ناشئ كلاهما (من جهة واحدة) شخصية مثل جاءني زيد العالم

هو هوان بقول ذوي بالاضافة الى ياء المتكلم وبقلب الواو ياء وادغام الياء الاولى في الياء الثانية كذا

والحال يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يأت ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام لا يقع صفة كما يجيء لم يتصل لذو التي للوصف بها وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه نجم الائمة

لما فرغ من بيان احوال الثلثة مع ملحقاتها المرفوعات واخويها شرع في بيان ما يتبعها فقال التوابع آه

لا تابعة لان موصوف الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا على صفة المذكر الذي لا يعقل

كانه قيل ان وزن الفاعل انما يجمع على فواعل اذا كان اسما او صفة بمعنى فاعلة وهو ليس كذلك فاجاب بقوله منقول آه محرره

الكاهل اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعل الوصفية ايضا يجمع على فواعل وجمع تأنيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع تلخيص

كما هو مذهب البعض وقيل انه فاعل الصفة اذا كان لغير العاقل يجمع على فواعل قياسا مطردا كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ نص عليه سيبويه وغلط كثير من المتأخرين لحكم على مثل هذا بالشذوذ زاده

قوله والمراد آه كانه قيل ان التوابع كل ثان باعراب سابقه يخرج نحو ان ان وضرب ضرب لانه ليس بمعرب باعراب سابقه فلا يكون حدها جامعا للافراد فاجاب بقوله المراد آه حاصله ان المراد توابع الاسم فلا ينتقض الحد بخروج توابع غير الاسم محرره

فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعراب سابقه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقاً فقوله كل ثان يشمل التوابع كلها وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتها وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسنداً اليه صار عاملاً في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسنداً صار عاملاً في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنوناً فيه ومظنوناً عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذاً ومأخوذاً عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظياً او تقديرياً او محلياً حقيقة او حكماً فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفاً ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود

ونعم الشارح ان المراد بالجهة الواحدة تعلق العوامل المعمولات وعدم تغيرها كما فصل الشارح

حلاصه وحيد الدين

يعني ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية

عج

يعني ما يدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية

نوقادى

قوله واعلم ان الاعراب آه اشارة الى دفع نقض يكاد يورد على هذا التعريف بمثل هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل حال كون الفاعل بالنصب حملاً على محل زيد ولا رجل ظريفاً حال كونه ظريفاً بالنصب حملاً على محل رجل القريب لان الرجل العاقل والظريف في هذه الامثلة المذكورة من افراد التابع مع انه لا يصدق على كل واحد منها انه ملتبس بجنس اعراب سابقه وهو الحد لان سابق كل مبني فلا اعراب فيه حتى يكون ملتبساً فيكون وجه الدفع ان الاعراب المعتبر في كل من اللاحق السابق اعم من ان يكون في كل واحد منهما لفظياً او تقديرياً او محلياً او في احدهما تقديرياً وفي الآخر محلياً فهؤلاء مثلاً في المثال الاول وان لم يكن مرفوعاً لفظاً ولا تقديراً لكنه مرفوع محلاً فيصدق على الرجال مثلاً فيه انه ملتبس بجنس اعراب سابقه وهو الرفع المحلي وزيد ورجل في المثالين الآخرين وان لم يكونا منصوبين لفظاً ولا تقديراً لكنهما منصوبان محلاً فيصدق على العاقل وظريفاً انهما ملتبسان بجنس اعراب سابقهما وهو النصب المحلي فيهما فيندفع توهم النقض فيكون الحد جامعاً ومانعاً

لمحرره علي رضا

الاحسن ان التعريف هنا للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملاً لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في محلهما ولم يرض باحالتهما الى هذا الباب

ع ص

قوله حقيقة او حكماً قيد للثلاثة المذكورة فحصل بضربهما فيها ستة اضرب فمثال الاعراب اللفظي حقيقة نحو جاءني الرجل العالم ومثال الاعراب اللفظي حكماً يا زيد العاقل

في الحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كلا عليه افاد صدق المحدود على كل فرد فرد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعاً فيحصل حينئذ جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه (النعت تابع) جنس شامل للتوابع كلها وقوله (يدل على معنى في متبوعه) اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه (مطلقا) اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجدها تدل على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت (وفائدته) اي فائدة النعت غالبا (تخصيص) في النكرة كرجل عالم (او توضيح) في المعرفة كزيد الظريف (وقد يكون لمجرد الثناء) من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم (او لمجرد الذم) نحو اعوذ بالله من الشيطان

في متبوعه لا من النوع هيئة غير منفكة عنه ولذا وصين بالقول طويلا ه

٥ الصفة والموصوف كشيء واحد فلا يجوز الفصل بين الشيء وبين ما هو بعضه قطب الكيلاني

لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضرب زيد قائما فانه قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثل لان مثل قائم وان توهم متبوعه اثنان دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال الفعل عن الفاعل متوسط

اما في الاول وليس فظاهر لان الغلام يدل على ذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل بما يدل على ما يدل عليه زيد في هذا المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذاتا ايضا فصار كانه قال جاءني زيد زيد بخلاف جاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول تو قادي

ش اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه وعند الاخفش العامل في الصفة معنوي كما في المبتدأ والخبر شرح

ف قوله وفائدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض منها الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك وهذا وظيفة خبرية لا بيانية كما توهم اللاري عص

الصفة على وجه اوجه ان الموصوف اما ان لا يعلم ويراد تمييزه عن سائر الاجناس مما يكشف فهي الصفة الكاشفة واما ان يعلم لكن التبيين من بعض الوجوه فيؤتى بما يدفعه فهي المخصوصة واما ان لم يلتبس ولكن يوهم الالتباس فيجاء بما تقرر فهي المؤكدة سيدي

واعلم ان الصفة ان كان مفهومها عين مفهوم الموصوف بحيث لا تميز احدهما عن الآخر الا بكون الموصوف مجملا بتفصيل الصفة وتبيينه تسمى كاشفة وموضحة ومعرفة كقولك الجسم الطويل والعريض العميق متحيز وان كان مفهومها خارجا عن مفهوم

(او لمجرد التأكيد) مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله (ولا فصل) اى لا فرق (بين ان يكون النعت (مشتقا او غيره) في صحة وقوعه نعتا (اذا كان وضعه) اى وضع غير المشتق (لغرض المعنى) اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (عموما) اى في جميع الاستعمالات (مثل تميمي وذي مال) فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال (او خصوصا) اى في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا (مثل مررت برجل اى رجل) اى كامل في الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا (و) مثل (مررت بهذا الرجل) فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه

وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين قب

متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على اسم العدد في المعدود مجاز لارى

والغرض ما يترتب وجوده على شئ ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي ويترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة ع ص

لانه كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا وجيه الدين

فان تميما وذا مال لا تستعملان الا ليدل على معنى في المتبوع وهو معنى كونها لغرض المعنى عموما واما قولك انا تميم وانا ذو مال فعلى تقدير حذف الموصوف اى انا رجل تميمي وانا رجل ذو مال عافية

وفي بعضها لا يدل على ذلك المعنى وح لا يصح جعله نعتا

والشرط ان يضاف الى مثل المنعوت لان المقصود بها الدلالة على كمال المنعوت في صفة الدال هو عليها منها رجولية وغيرها فلا يجوز جاء رجل اى عالم عوض

استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح اوذم بجامع المجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه عب

اى معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شئ قبلها صالح للموصوفية بها لفظا او تقديرا لكونه مبتدأ والظرف خبره

نحو جاءني الرجل هذا لا يدل على معنى في متبوعه ولا يقع صفة

عطف بيان (و) مثل مررت (بزيد هذا) اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع
يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة (وتوصف النكرة) لا المعرفة (بالجملة
الخبرية) التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد
في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول
في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه (ويلزم) فيها (الضمير)
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع
صفة له مثل جاءني رجل رجل عالم (ويوصف بحال الموصوف) اي بحال
قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته (وبحال
متعلقه) اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب
متعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) اذ كون الرجل حسن الغلام معنى
فيه وان كان اعتباريا (فالاول) اي النعت بحال الموصوف (يتبعه) اي
الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة (في الاعراب)
رفعا ونصبا وجرا (والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث) الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول

على التميم يستثنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة
بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة
لكونها للافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة
فرد مجهول فاذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب
حتى يتعين موصوف عند المخاطب بما يعرف من النسبة ولذا
قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها
في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة
واستعمالها في النسبة المعلومة طارئ على وضعها عص

المحتملة للصدق والكذب محصول الفائدة التي تحصل بالنعت
لان يضربه في قولنا مررت برجل يضربه يدل على معنى في رجل
بلا شبهة فههنا بحثان الاول في بيان ان المصنف قيد الموصوف
بالجملة بان يكون نكرة وذلك لان الجملة نكرة باعتبار المفرد
المنسبك عنها لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسب التنكير
والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم فان قلت ما تقول
في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله تعالى العنكبوت
اتخذت بيتا فان الموصوف بالجملة في هاتين الصورتين معرف
قلت لما كان الالف واللام ههنا لتعريف الجنس اي الامر الذهني
اجرى مجرى النكرة في الخارج لعدم التوقيت فيه والثاني
قيد تلك الجملة بالخبرية احترازا عن الانشائية عوض

واعلم ان الانشاء يقع خبرا بلا تأويل كما في باب المدح والذم وفي
الدعاء كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم مثل اين زيد ومتى القتال
وكيف الحال محصول

لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
حتى يصح فائدتها والانشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب
قبل ذكرها وكذا حكم الصلة عب

ولا خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها
واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه هندية

وانما فسرنا قوله مقول في حقه اضربه بهذا التفسير لئلا يتوهم
انه على معنى الحكاية ويصح انه يستحق لان يأمر بضربه برامي

بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة (والثانى) اى النعت بحال متعلق الموصوف (يتبعه فى الخمسة الاول) وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان (وفى البواقى) من تلك الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (كالفعل) لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا أفرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او قائم او قائمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو

ومعنى كون النعت كالفعل ان فى هذا القسم مسند الى ما بعده كما ان الفعل مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يفرد اذا كان فاعله ظاهرا سواء كان تثنية او جمعا على الاصح كذلك الصفة وكذلك كما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا وتأنيثه اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ويجوز الامران اذا كان مؤنثا غير حقيقى فكذلك النعت بالنسبة الى ما بعده

ونقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت الشمس وطلع اليوم الشمس وكذلك الحال فى الصفة والموصوف

يعنى بين يذكر لكونه غير حقيقى او مفصولا ووجوب التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل ظاهر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى او مفصولا

ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثانى بالفعل فى الخمسة الباقية اورده امثلتها على ترتيب اللف فقال وتقول

اشار باعادة مررت الى مغايرة المعطوف عليه لان الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل

قوله حق منصوب على نزع الخافض اى بحق النظر او صفة لمصدر محذوف تقديره اذا نظرت نظرا حق النظر

فيجب لان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التى تلحق الصفة علامة تثنية والضمير مستكن واما تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فلم بدا اللاحقا لموصوفها كيف

في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الوحدة المؤنثة ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا لم المراد الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته بالفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية له (ومن ثمه) اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل (حسن قام رجل قاعد غلمانه) كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه (وضعف قام رجل قاعدون غلمانه) لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف (ويجوز) من غير حسن ولا ضعف (قعود غلمانه) وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون

وعلم ان العلم يوصف بثلثة اشيا بالمضاف نحو مررت بزيد صاحب عمرو وبالمعرف باللام نحو مررت بزيد العاقل وبالاسماء المبهمة نحو مررت بزيد هذا وانما جاز بالمبهم وان لم يكن فيه معنى الوصفية لكون المراد منه الحاضر فكانه قيل مررت بزيد الحاضر ولم يوصف بالمضمر لانفراده عن الوصفية فيه ولم يوصف بمثل لهذه العلة. كبير

٩ وقال ومن ثمه حسن قام رجال قاعد غلمانهم لكان اصوب بل لو قال ومن ثمه حسن قامت نسوة قاعد غلمانهن لكان احسن ليعلم منه ان الصفة التي بحال المتعلق لا يجب ان يتبع موصوفه في الافراد والتثنية والجمع ولا في التانيث والتذكير ويعلم منه ايضا ان الصفة يكون مفردا مع عدم افراد فاعلها وانما قلنا كما قال المصنف لقوله ويجوز قعود غلمانه ح هندي

١٠ ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه هندي ع ص

١١ لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع جواز كونه من باب اكلوني البراغيث هندي

قوله اكلوني البراغيث فيه شذوذان الجمعية وايراد واو المجموع بدوي العلم ولهذه العبارة تاويلات البراغيث مبتدا مقدم الخبر او بدل من الضمير او صفته بناء على تجويز الكسائي توصيف ضمير الغائب وصاحب الكشاف توصيف ضمير المخاطب او فاعل والواو لمجرد الدلالة على الجمعية او خبر مبتدا محذوف كانه قيل من اكلوني فقيل البراغيث اي اكلوني البراغيث اي هم البراغيث او فاعل فعل محذوف كانه قيل من اكل فقيل البراغيث اي اكل البراغيث على طريقة ليبك يزيد او منصوب بتقدير اعني ان روي منصوبا حاشيه هندي

١٢ قوله لانه بمنزلة الخ لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا

١٣ مستثنى من قوله كالفعل بحسب المعنى لا عطف على ما قبلها كما ظن

علماً الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل
المظهر بدلاً من المضمر او يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ (والمضمر لا يوصف) لان
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذم وغيرهما طرداً للباب
(ولا يوصف به) لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به
ولهذا اعتذر الشيخ الرضى وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك
بقوله (والموصوف اخص او مساو) اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة
فى التعريف او مساوياً لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها
والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم اسماء
الاشارة ثم المعرف باللام والموصول فيهما مساواة (ومن ثمه) اى ومن اجل ان
الموصوف اخص او مساو (ولم يوصف ذو اللام الا بمثله) اى ذو اللام الآخر او
الموصول فانه ايضاً مماثل الذى اللام لما عرفت بينهما من مساواة فى التعريف نحو
جاءنى الرجل الفاضل والرجل الذى كان عندك امس (او بالمضاف الى مثله) اى
مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه وانقض منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف

يعنى ان المضمر لا يوصف بالوصف الموضح ولا بالوصف المادح والذم وغيرهما حملاً على الموضح طرداً للباب شرح

بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل دال على معنى الوصفية بمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان فى قالب الضمير لا يقصد به التوصيف عب لارى

ج سم وجواب يقال لم اعتذر الرضى عن جانب المص على ان لا يوجد فى كتابه تركيب ولا يوصف به مع انه مكتوب فيه فاجابه به

اذ لا شئ من المعارف يساوى الضمير فى التعريف حتى يجعل المضمر وصفاً له بل المضمر اعرف من كل ما عداه من المعارف

اى اعرف اى اكثر تعريفاً ونحو جاءنى زيد صديقك ومررت بزيد هذا والرجل الذى كذا يمتنع فيه الحمل على الوصف لاحتمال البدل وحمل الذى على ذى اللام للموافقة صورة هندى

واعلم انه لو اريد بالاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق لينا ولا الكلام الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد عليه قولهم حيوان ناطق فان الموصوف وهو الحيوان ليس باخص ولا مساو اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفاً بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض وح يكون الكلام بيان للواقع اذ لا يمكن تخلق الموصوف عن هذا الحكم اصلاً لكنه يشكل ابتنا ما يبتنى عليه اللهم الا ان يقال المراد اصطلاح المنطق بل المراد من الاخص الاعرف كما اشار اليه هندى

قوله اعرفها المضمر قال الشيخ الرضى كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلاحتياجه الى لفظ يفسره جعل بمنزلة وضع اليد واما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيراً ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفة فى كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معاً ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصوف كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة

سائر المعارف فانه اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند
صاحب هذا المذهب (واما التزم وصفه) اي وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة (بذي اللام)
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف
الى احدها (للابهام) الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا
اريد رفعه لا يتصور بمثل الابهام ولا يليق به ما اكتسب التعريف من المضاف اليه لانه
كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم (ومن ثم)
اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس (ضعف
مررت بهذا الابيض) لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
جنس (وحسن) مررت (بهذا العالم) لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل (العطف)
يعني المعطوف بالحرف (تابع مقصود) اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه (بالنسبة)
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود (مع متبوعه)
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني
زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد فقصد نسبة المجيء اليه نسبة المجيء الواقعة
في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل النسبة الى متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه وقيل يخرج

فان قيل ان حقيقة الذات كما تتبين باسم الجنس المعرف باللام تتبين بالعلم ايضا فما وجه تخصيصه بذي اللام قيل تعريف المبهم مناسب لتعريف اللام لان تعريف المبهم لا يسلب كذا تعريف اللام لا تقبل التنكير واما تعريف العلم فيقبل التنكير واما الاضافة فلا تفيد التعريف في جميع احوالها — شرح الكافية تامل

والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب — هندي

قوله كالاستعارة فيه انا اريد التعريف فنفرض نحو الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان اريد التعيين ورفع الابهام فنمنع لجواز ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فلما جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع ابهامه في الثاني اكثر — امتحان

هذا اشارة الى ان كون الموصول مع صلته مثل ذي اللام في التعريف — هندي

لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامرأة او كاغذا او ثلجا او غير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف — شرح اللمع

فان الابيض من حيث ان له دلالة على الجسم جاز الوصف به ومن حيث انه لا يدل على حقيقة الذات المشار اليه ضعف الوصف به — عوض

لا يختص نوعا دون نوع كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فانه يختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم — وجيه الدين

اعلم ان العطف في اللغة الامالة والمراد ههنا امالة التابع الى المتبوع في الاعراب او في الحكم سواء كانا مفردين او جملتين مختلفتين نحو جاءني زيد وعمرو وزيد يقوم ويقعد وبكر قاعد واخوه قائم فجمع بين الاسمين في المجيء والفعلين في كونهما مسندين الى زيد في حصول مضمونهما — كامل

فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحروف لا مطلق العطف بقرينة بعيد هذا بتوسط

بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان الحق بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما اجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة انه لا يذكر توطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة انه لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله (يتوسط بينه) اي بين ذلك التابع (وبين متبوعه احد الحروف العشرة) وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى (مثل قام زيد وعمرو) ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل

فقوله بينه آه مستدرك لان معنى يتوسط بمعنى بين والى هذا اشار اللاري رحمه الله تعالى محرره

لفظا او تقديرا كقوله تعالى ثلثة رابعهم ومنه في التشهد التحيات المباركات الصلوة الطيبات ح

وقد يحذف الواو عند القران كيف اصبحت كيف امسيت مما يزرع الود في قلوب الكرام اي كيف وكيف ومنه قوله تعالى كانوا قبل ذلك محسنين كانوا قليلا من الليل ما يهجعون بدليل آية ومنه التحيات المباركات وكل واو وقعت بين الصفة والموصوف كما وثامنهم كلبهم سمي واو الثمانية وسميت ثمانية لان شايع الثامنهم ثم غلبت بهذه الاسمية في كل واحد وقعت بين الصفة والموصوف مع

اي مثل تبعية المعطوف عليه صورة لا حقيقة كما يدل عليه قوله ليس بمعطف على التحقيق ق

والظرف خبر مقدم والجملة خبر المبتدأ الاول وهو فالصفة

واذا عطف الشاعر على العالم يكون معطوفا مدخولا في حد المعطوف فيكون جامعا ومانعا وح يفيد التوضيح كما يفيد العالم فيكونان مقصودا بالنسبة معا ج

اي الصفة الداخلة عليها حرف العطف نحو الشاعر والدبير

جواب سؤال مقدر تقديره ان توسط حرف العطف بين شيئين يكون للعطف لا لشيء آخر فاجاب بقوله لان توسط محرره

وفي بعض النسخ لانه يتوسط وح يلزم من اللزوم والا من الالزام

بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل في حروف العطف العطف لجواز ان تكون الواو ابتدائية او استينافية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما وجزاء الشرط الى غير ذلك ٢٢

واعلم ان ثم العطف اي الشبه بالعطف لما بينهما من التغاير لان التلبس ان العاطفة في الصفة مجاز ايضا وهو المعنى المجازي لان كونها تاكيد

وهذا الوجه جعل صفة لا عاطفة من غير ان يكون معطوفا فلم يجعل المعنى الصفة ذات الوجهين رضي

قوله ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه

خبر مقدم واتباعه مجرور المحل مستثنى مفرغ صفة قرية رف

ثوب ويقال جاءني زيد وعليه ثوب

بالموصوف كما توسطها بين الحال وصاحبها في جاءني زيد وعليه

اجمالا صفة القرية وتوسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة

كتاب العلوم

في سورة الحجر وهو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم محرم

وقوله تعالى وما اهلكناهم من قرية الا لها منذرون في سورة الشعراء وليس فيها ولها منذرون بغير الواو

هذا سهو من القلم والصواب الا ولها كتاب معلوم ان ليس الواو هنا في نظم الآية

في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط الخ لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف قال
في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما
حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما
عاطفة لانها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير
عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه (واذا
عطف على) الضمير (المرفوع) لا المنصوب والمجرور (المتصل) بارزا كان او مستترا (الا
المنفصل اكد بمنفصل) اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل
به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا
بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء مما اتصل به لكنه منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا اذا كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا

اللصوق معنى مجازي لها لا حقيقي م ح

ح — الاصل في العطف التغاير بالذات وهناك تفصيل وهو ان اداة العطف ان توسط بين الذوات اقتضت تغايرها بالذات وان توسطت بين الصفات اقتضت تغايرها بحسب المفهوم وكذا الحكم في التاكيد والبدل ونحوهما سيدى

ط — وجاز عطف الفعل اي المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس نحو صح وقوع هذا موقع ذاك بمعنى ان الفعل المضارع واسم الفاعل يشتركان في الاعراب والدلالة على الحال والاستقبال فجاز قيام احدهما على الآخر فيصح عطف احدهما على الآخر ان لم يمنع من وقوع احدهما موقع الآخر مانع من خارج فلا يجوز سيحدث زيد وضاحك لانه اما ان يعطف ضاحك على يحدث من سيحدث وهو ممتنع لاستلزامه دخول السين في الاسم الفاعل وهو ممتنع قارى

ى — قوله واذا عطف على المرفوع المتصل حاجة لا شرط للعطف في المنصوب والمنفصل اكد بمنفصل هذه العبارة شائعة في كون الجزاء شرطا للشرط كما في قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم فلا حاجة الى التقييد قوله اكد بمنفصل اولا فان قلت ما هو المتواتر ان الشرط سبب للجزاء فكيف يستفاد كون الجزاء شرطا له قلت اذا كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده بحسب الخارج ويكون سببا للشرط بحسب تعقله وبهذا يفسر الشرط في مثل بالارادة فيقول اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفي تفسير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ وافية

يا — فالمنفصل بمنزلة الاسماء الظاهرة فلا فرق بين قولك انت واياك وبين قولك زيد وعمرو في العطف كبير

يب — لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة عب

يج — لئلا يكون في الصورة عطفا الاسم على الفعل لان المنفصل المرفوع كالجزء من الفعل المعنى يا رب بما لا اعلم محرم

قوله كالمصدر فانه ... معاني ... لو منها مصدر ... في قواعد الاعراب ... والاكثر وقوعها بعد ... في شرح التلخيص ... الانشاء جامي

فيجوز العطف على الاسم الغير المستقل اذا لم يؤكد كان عطفا الاسم المستقل بنفسه فهذا مكروه

وما نعهم انه يجوز العطف عليه ... لان التاكيد ... لا يجوز

الاولى ان هذا المعطوف ... والله اعلم

لم يكن كالجزء معنى فلا احتاج فيهما الى التأكيد بمنفصل (مثل ضربت انا وزيد) وزيد ضرب هو وعلا (الا ان يقع فصل) بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه (فيجوز تركه) اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فيحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف (نحو ضربت اليوم وزيد) او بعده كقوله تعالى وما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا اعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح (واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الجار) حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور تاثيره فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد) والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني

اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب لا استحسانا قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا عب

لفظ القبح ما هو الاولى والاحسن ولو لم يكن فيهما لوجد في نظم المعجز ولكنه لم يوجد فلذا قالوا بالقبح محرم

الا ان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف كما يجوز على الاسم الظاهر ح م

المتصل وبين ما عطف

والتقييد بالمضمر ليخرج مثل مررت بزيد وعمرو فانه جائز لان اتصال المظهر بالجار لا يكون كاتصال المضمر به محمد وانى

تعالى فاستقم كما امرت

والتحقيق انه لا ضعف في العطف على المضمر المجرور بدون الاعادة واري انه اذا كان فاعلا او مفعولا مبني الا ويجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض عند الكوفيين نحو مررت بك وبزيد خلافا للبصريين شيخ زاده وابن عمر

وجوبا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوزونه مطلقا بلا اعادة هرح واما قوله تعالى تساءلون به والارحام شاذ وقيل الواو للقسم دون العطف هندى

قوله فكره العطف تفريع على قوله لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل ومحصله انه لما كره العطف على الضمير المتصل بلا تاكيد بالمنفصل بسبب كمال اتصاله بعامله واتصال الضمير المجرور بجاره اشد منه واكمل لما عرفت كره العطف على الضمير المجرور بطريق الاولى امير

لئلا يلزم العطف على الجزء والتاكيد غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة المرفوع للمجرور ولامتناع الانفصال فيه هندى

وقيل ان تاكيد المجرور بالمرفوع واقع كما قال مررت بك انت ح ص

ج سوم كانه قيل فلما كان لا بد من تاكيده فلم يؤكد المجرور بمنفصل كما اكد المرفوع بمنفصل فاجاب بما ترى جلبى

كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما

في الحروف الزائدة في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار

مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة

مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال

منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير

المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار

ولم يجز العطف في الاول لا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا

التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط

قليل نادر فهما ليسا باجنبيين عن متبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل الفاصل

بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف

العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل

مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج

المتصل المرفوع من صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي

مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه (والمعطوف في حكم المعطوف عليه)

فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال

العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع

الجر المقدر لا يعمل في الاخبار لا في الله لا فعلن وثانيها

انه معطوف على معمد و التقدير وبالابوين والارحام وثالثها

بان الواو للقسم وفيه ان قسم السؤال لان ما قبل واتقوا الله

الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ورابعها

ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان

هذا انما يصح اذا لم تكن القراءة السبع متواترة لاري

محصله ان المعطوف من جملة التوابع ولم يجز عطف على الضمير

المرفوع بدون التاكيد بالمنفصل والبدل والتاكيد ايضا من التوابع

مع انه يجوز تاكيد المرفوع وابداله بلا تاكيد بالمنفصل محرره

فيه انه لا اشكال في جواز جاءني كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود

الفصل فالاولى التمثيل بجاؤ كلهم زيدا وعجبت جمالك زيدا

ع ص

جواب سؤال مقدر تقديره الغلط ليس عين المؤكد فانه من

الخارج فاجاب محرره

لا لفظا ولا معنى اما معنى فلما مر من ان التاكيد عين المؤكد آه

واما لفظا فلانهما ليسا بمنفصلين عنه رضا

كالتاكيد بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل واجتماعهما

معا كما في العطف على الضمير المرفوع المتصل واعادة الجار

ح م

قوله عليه في المعطوف عليه هنا ليس قائم مقام فاعل المعطوف

بل القائم مقام فاعل لضمير الراجع الى الالف واللام

فافهم الامير

اي مناسبة المعطوف المجرور للمجرور المتصل بانضمام الجار

الى ذلك المعطوف المجرور كما في المعطوف عليه الامير

يجعلان يتوافقا في الافراد والتركيب في الاعراب والاخبار

والانشاء لا في التذكير والتانيث محمد افندى

فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على
الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع
اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير
التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير
كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلتها شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع
بناؤه في مثل يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف (ومن ثمه) اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
ويمتنع له (لم يجز في) تركيب مثل (ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع)
في ذاهب اذ لو نصب وخفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبر
المبتدأ مؤخر وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما
كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير

ولا يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما مر في بحث
الاضافة من الشرح نفسه فراجعه — لمحرره

قوله او محمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
عن الشذوذ وجوابا آخر واعترض عليه ان الضمير انما يكون نكرة
اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك
مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات
اذا لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم ووصف كانت نكرات — لاري

ان نكارة الضمير شاذ ليس بقياس وما ثبت بخلاف لا يقاس
عليه غيره فلا يصح القياس على ربه رجلا — وجيه الدين

قوله على الشذوذ متعلق ومرتبط بقوله كربه رجلا لا بجواب
آخر كما قاله اللاري — وجيه

هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح فيما
سبق من الحكم المذكور في المتن عموم — فاضل الامير

وذهب بعض الناس بان الضمير العائد الى النكرة نكرة ورد
بان الضمير معرفة سواء راجع الى المعرفة او الى النكرة بدليل
انك اذا قلت جاءني رجل وهو مكرم فيصح ان يكونا مبتدأ
وان عاد الى النكرة — قال

علة لقوله لم يجز الآتي ومن ستعار في مثل هذا المقام بمعنى اللام — شرح

ولا زائدة فلم تعمل ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو
على لفظ زيد عطف المفرد لانه لو عطف عليه لكان ذاهب
خبرا مما لكنه لم يجز اذ يقع خبرا ما لعدم الضمير فيه ولانه
يلزم تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه — محمد افندي

فاجاب عنه بقوله (وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها) اي الفاء في هذا التركيب (فاء السببية) اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب (واذا عطف) اي اذا وقع العطف بناء (على) وجود (عاملين) بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمرواً وبكر خالداً ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه (مختلفين) اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرواً وبكر خالداً من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تأكيد له ولذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل ناراً فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزاً لكن (لم يجز) عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافاً للفراء) فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة

الربط فلا حاجة الى العائد والرابع تقدير الرابط اي بسبب طيرانه — وجيه الدين

لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها تعقيب جعلت جزءاً من الاولى — ترقاة

هذا على التقدير من كون الفاء للسببية المحضة او للسببية مع العطف وفيه اشارة الى ان فاء السببية مطلقاً فاء الجزاء لشرط محذوف كما اشار اليه بقوله اذا يطير الخ — ح هندي

ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا او بغير ذلك جاز خلو احدهما عن الضمير اكتفاء بالاخرى وذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدت القرينة على التعلق كان يقول الذي قام وقعدت هند في ذلك الحال زيد — خلاصة الشيخ الرضي

فهو ايضا معنى فاء الجزاء كما اشار اليه بقوله فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه — عصام

يعني ليس على صلة عطف لان كلمة على لو كانت صلة عطف كان المعنى اذا عطف على عاملين بدون تقدير بناء وجب يكون العاملان معطوفان عليهما وهو خلاف الظاهر ولا يوافق سوق الكلام — عصام

قوله واكثر الشارحين يوهم بظاهره انهم شارحوا اللباب وليس كذلك وقوله وانما قال الخ ظاهر فانه مع الاكثر لكن الاظهر تركه ما تفرع لبعض مع اول كلامه — ح سيالكوتي

مفعول الثاني لتحسبين والمفعول قوله اكل امرء فيجب التقديم لطلب الاستفهام الصدارة — محمد افندي

يعني ليس مثله صورة رجل برجل بل الرجل من له خصال سنية واوصاف بهية وليس كل نار يوقد في الليل بنار وانما النار توقد لقرى الضيفان — وجيه الدين

الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز
ذلك العطف مع خلاف الفراء جارٍ في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو) وان في الدار زيداً والحجرة عمراً يعني الا في صورة تقديم
المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع (خلافاً لسيبويه) فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضاً بل يحملها على حذف المضاف
وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد
الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة (التأكيد تابع
يقرر امر المتبوع) اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتاً مقرراً
عنده (في النسبة) اي في كونه منسوباً او منسوباً اليه فيثبت عنده ويتحقق
ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع
بالمتكلم التجوز اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعاً لتوهم السامع ان يريد
بالقتل الضرب الشديد فيصح ايضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة
المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيصح تكرير المنسوب اليه

قوله وبقاء المضاف اليه والتقدير واكل نار ولا كل حبة فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز اتفاقاً واعترض عليه بان حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه خارج عن القياس واجيب بان ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذاً لكن على حذف المضاف في مثل هذا الموضع اي فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكوراً سابقاً مضافاً الى شيء آخر قياسي وجيه الدين

قوله التأكيد جاء بالرفع وبالواو وعقب العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزاد في التأكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله كقوله كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة حسن

خرج العطف والبدل فانهما لا يقرران امر المتبوع عوض

قوله اي حاله وشأنه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شأنك في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر لاري

قوله يعني يجعل اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاءني زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهوم من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم فاضل المحشي

متعلق وظرف ليقرر اي في باب النسبة او ظرف مستقر على ان يكون في بمعنى اللام حال من الامر وقيل تمييز عن الذات المذكورة والمقدرة

قوله في النسبة خرج النعت وعطف البيان لانهما وان كانا مقررين لكن تقريرهما اياه ليس في النسبة بل في الايضاح نافية

لفظا نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا من يقوم مقامه وتكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه (او في الشمول) اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع لافراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس النسبة اليه بل في شموله لافراده فان كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كل واجمع واخوته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد اذا عرفت هذا فقوله اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلانها وضعت للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه (وهو) اي التأكيد (لفظي) اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ (ومعنوي) اي منسوب الى المعنى لحصوله في ملاحظة المعنى (فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول) اي مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة (نحو جاءني زيد زيد) او حكما نحو ضربت انت وضربنا نحن فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا (ويجري) اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي (في الالفاظ كلها)

جامعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى عشر وذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اليها فالالفاظ الدالة عليها الالفاظ جمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة
شيخ الرضي

٥
وجه الظهور ان العطف والبدل يقتضيان المغايرة والتقرير يقتضي الاتحاد
مرتضى

٦
قوله وافادتها آه جواب سؤال مقدر تقديره ان الصفة اذا كانت معرفة تفيد التوضيح كما عرفت والتأكيد يفيد التوضيح لفظيا او معنويا بان ما يقرر عين ما يفيد التوضيح فكان الحد غير مانع فاجاب بقوله وافادتها آه
محشي

٧
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة
اصول

٨
بل في ذاته لا غير فان ابا حفص في قتل الامير ابو حفص يحقق ان المراد ذلك الامير المعهود الذي دل عليه المتبوع ظاهرا لا امير آخر مع بقاء احتمال ان القتل من مأموره فعلا والتأكيد فان قولك ضرب الامير نفسه يحقق ان مباشر الضرب الامير كما يدل عليه ظاهر لا مأموره
نجم الدين

٩
اي خروج البدل والعطف والصفة وعطف البيان عن حد التأكيد
محمد افندي

١٠
وهو عائد الى التأكيد بمعنى التقرير والتقرير لا بمعنى التابع المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتأكيد هو المكرر لا التكرير وهو من باب الاستخدام فيمكن ان يعود الى التأكيد ويحمل قوله تكرير اللفظ وقوله بالفاظ على ما يصح به الحمل
هندي

١١
قال وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر
شيخ الرضي

١٢
والتمام يصح حمل التكرير على التأكيد فسر التكرير بقوله اي مكررا للفظ

اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد (المعنوي) مختص (بالفاظ محصورة) اي معدودة محدودة (وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) بالصاد المهملة و بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة مفرزة ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق (فالاولان) اي النفس والعين (يعمان) اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (باختلاف صيغتهما) افرادا وتثنية وجمعا (و) اختلاف (ضميرهما) العائد الى المتبوع المؤكد (تقول نفسه) في المذكر الواحد (نفسها) في المؤنث الواحدة (انفسهما) بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما (وانفسهم) في جمع المذكر العاقل (وانفسهن) في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر (والثاني) لما سمي النفس والعين اولين لعلما كالقرين سمي الثالث ثانيا (للمثنى كلاهما) للمذكر (وكلتاهما) للمؤنث (والباقي) بعد الثلث المذكورة (لغير المثنى) مفردا كان او جمعا (باختلاف الضمير) العائد

ويسمى تباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث جيث من نبث الشر — شرح الرضي

قوله مع شدة مغرزة المغرزة مكان وضع فيه القدم لاجل الركوب اعم من ان يكون عنق البعير او غيره فمغرزة العنق انما يتصور بحسب الحقيقة في البعير وفي غيره انما هو على سبيل التجوز — امير

قوله ويمكن آه وهو ان في اكتع معنى التمام فناسب معنى التاكيد وهو الجمعية وفي ابصع معنى السيلان فناسب ايضا والروي فهو تمام شرب فناسبا بينهما اذ في ابتع معنى طول العنق مع شدة مغرزة وهو تمام العنق فناسب بينهما

يعني جعلا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث — محشي

فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط وتغير الصيغ مع الضمير في المثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما تقول جاءني زيد نفسه والزيدان انفسهما والزيدون انفسهم والمرأة نفسها والمرأتان انفسهما والنساء انفسهن — هندي وجيه

لانها مضافة الى ضمير التثنية والمثنى اذا اضيفا الى مثله يجوز ان يجمع للامن عن اللبس كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وكراهة اجتماع لفظ اثنين فيما يؤكد اتصالهما لفظا ومعنى — اكنوزج

او في اختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير — متوسط

فغلب القمر على الشمس نظرا الى ان القمر مذكر والشمس مؤنث ولو نظر الى اصالة النور لعكس وغلب عمر على ابي بكر لان عمر علم مشهور وابي بكر كنية فغلب الاول لخفته — ناصح

الى المتبوع المؤكد (فى كلا) نحو قرأت الكتاب كلا (وكلها) نحو قرأت الصحيفة كلها (وكلهم)
اى اشتريت العبيد كلهم (وكلهن) نحو طلعت النساء كلهن (و) باختلاف (الصيغ) فى (البواقى) وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول (اجمع) فى المذكر الواحد
(وجمعاء) فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة (واجمعوا) فى جمع المذكر (وجمع) فى جمع
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع (ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء) مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه
ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلى ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يصر ذا اجزاء منه لا يصح تأكيده
بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث (يصح افتراقها حسا) كاجزاء القوم
(او حكما) كاجزاء العبد ليكون فى التأكيد بكل واجمع فائدة (مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله) فان العبد قد يتجزى فى الاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول (بخلاف
جاءنى زيد كله) لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم المجىء (واذا اكد
الضمير المرفوع المتصل) بارزا كان او مستكنا (بالنفس والعين) اى اذا اريد تأكيده بهما
(اكد) ذلك الضمير اولا (بمنفصل) ثم بالنفس والعين (مثل ضربت انت نفسك)
فنفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت اذ لو لا ذلك لا لتبس التأكيد
بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن
فى اكرمنى بقولنا هو وقلنا زيد اكرمنى نفسه لالتبس النفس الذى هو التأكيد بالفاعل ولما وقع
الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليها والمراد بقيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير

بعد قوله ذو اجزاء بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءنى الانسان كله من غير ان يراد به الاناس فقد افسد من اصلح قول المص ذو اجزاء بانه ويلزم ذى متعدد افرادا كان او اجزاء
ع ص

قوله لان الكلى الخ جاز ان يلحظ افراد الكلى مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيضاء والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره الطوسى
عب

بان يكون بعضها يتجزى بالنسبة الى الفعل الذى اسند اليه
عاقه

والدار فانه يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع
مسعهم

وكل مفرد اللفظ والمعنى مأخوذ من الكيل الراس لمله الكليل وهو التاج وكما ان الاكليل محيط بجانب الراس فكذلك كل محيط لافراده
مصباح

فان اجزاء زيد لا يصح افتراقها بالنسبة الى المجىء فعدم صحة افتراق اجزاء زيد حسا ظاهر واما عدم صحة افتراقها حكما فلانه لا يمكن اسناد المجىء الى نصفه او ثلثه او ربعه فلا يصح ذلك التركيب
عافيه شرح الكافية

عطف على جملة ولا يؤكد بكل او استيناف او اعتراض م ع

اى اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل وهذا احتراز عن المنصوب والمجرور لانه لا استتار فيهما حتى يلزم الالتباس
هند

دون غيرهما فان الحكم المذكور لا يترتب على كل واحد منها
عوض

هذا من باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل لانها ليبا ... فالجمع لكونه بها فصلت

كانه قيل لم لم يجوز فليكم وتأكيد كما يعاد في العطف قلنا المؤكد ليست بمقصودة من الكلام واذا اعيد كان بمنزلة مقصود ... فلا في العطف

لانه لما كان منفصلا بانه كان كالظهر في الاستعمال وعدم الالتباس ... فلا احتياج الا التاكيد والاختصار مطلوب

وما تفرع منها لان كل واحد منها غير مستقل لانه لم يوجد ... ووصف الكلام بما يسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال

جاء كلهم اجمعون ... الا قليلا فلا يقال القوم جاء كلهم ... اى لا يقعان فاعلا ومفعولا الا قليلا ... او اجمعون وانما يقال جاء كل القوم او جاء جميع الرجال

واعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة لها ترتيب خاص في لسان العرب ... واخلال ذلك الترتيب سمع وهو ان يذكر اولا اجمع ... اكتع ثم ابصع ثم ابتع لان الثلثة الاخيرة اتباع ... فان تبع فاعل على افعال جمع تبع بمعنى تابع ... مختلف فيه

على ان بس وبيطان وتابع اتباع كحسن وشيطان وجايع ... عاقب

قاد واكتع واخواته اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا ففي ترتيبه ترتيب المتن اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم النفس اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع ... شيخ الرضي وكتب

المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك

نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد

بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد

المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم

التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس

والعين فانهما يليانها كثيرا (واكتع واخواه) يعني ابتع وابصع (اتباع) بفتح

الهمزة على ما هو المشهور (لاجمع) يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث تبعية لا

بالاصالة لكونه ادل منها على المؤكد وهو الجمعية (فلا تتقدم) يعني اكتع واخواه

(عليه) اى على اجمع لو اجتمعت معه (وذكرها) اى ذكر اكتع مع اخواته (دونه)

اى دون ذكر اجمع (ضعيف) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكرها

من شانه التبعية بدون الاصل (البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع) اى

يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع (دونه) اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة

الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا

للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك

وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع

عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل

المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف واحد فان المتبوع فيه

اى يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهو خلاف ما عليه الجمهور

اى التفصيل وجواب اذا المقدرة فلا تتقدم عند الجمهور

حال من ضمير ذكرها

لان معنى كونه متبوعا ان يكون سابقا عليها فلو قدم واحد منها عليه لزم ابطال ذلك خلافا للقليل منهم ابن كيسان ومن تبعه فانهم جوزوا الابتداء بكل منها ... عوض افندى

هو في اللغة قد يقال على المثل والنظير وقد يطلق على ما ينوب مناب الشيء وفي الاصطلاح ما ذكره المص ... عاقب

عقب التاكيد لمناسبة كونه ضدا له في المقصود لان المقصود ههنا الثاني وثمة الاول

يخرج النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة به وبقي العطف داخلا

والمراد ان هذه النسبة مصروفة الى التابع وان كان بحسب الظاهر الى المتبوع ... حواشي هندي

ولقائل ان يقول هذا الحد ينتقض بقولنا ما قام احد الا زيد لان المتبوع ههنا ليس بمقصود بالنسبة لان صدر الكلام

فان المقصود في منسوب الى المتبوع الذي هو زيد ... فالمقصود ... كما قرره الشارح

مقصودبما نسب اليه مع التابع ولا يقصد البدل على المعطوف بل لان متبوع مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني (وهو) اي البدل انواع اربعة (بدل الكل) اي بدل هو كل المبدل منه (وبدل البعض) اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة (و) بدل (الاشتمال) اي بدل بسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين من الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه (وبدل الغلط) اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة (فالاول) اي بدل الكل (مدلوله مدلول الاول) يعني يتحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد التأكيد

وفي الثاني اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا م ح

قوله ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكروه بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة لاري

قوله توطئة للثاني وذلك بان يكون المقصود من نفي النسبة الى المستثنى منه اثبات تلك النسبة للمستثنى لا ان يكون نفي النسبة مقصودا في نفسها وجيه الدين

بالاستقراء لان التابع في هذا الباب لا يخلو من ان يكون الاول في المعنى عينه او بعضه او معنى فيه او خارجا عنه فالاول الكل والثاني البعض والثالث الاشتمال والرابع الغلط حواشي خبيصي

وبدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لا في التعريف والتنكير اما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفرعهما ايضا خواقي

ليت شعري ما معنى لادنى ملابسة هنا مع ان القوم سموا السببية والمسببية ملابسة تامة وعدوها اصل الملابسة لمحرره

وانما قال غالبا لدفع الاشكال الوارد بمثل اعجبني زيد غلامه فان كل واحد من المدلولين فيه ليس مشتملا على الآخر مع انه بدل الاشتمال وقيل لان معنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن وقيل لان المبدل منه مشتمل على البدل اجمالا اذ اذا ذكر المبدل منه ينتظر السامع الى ذكر البدل رضي وعبد واني

الاضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لان الاستدلال الغلط حكمي

ان كانت الاخوة من النسب لا من الصداقة لانها من الصداقة قد كانت وصفا لا بدلا

واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا بدل الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له وتوضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والتوطئة اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر (والثانى) اى بدل البعض (جزؤه) اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه (والثالث) اى بدل الاشتمال (بينه وبين الاول) اى المبدل منه (ملابسة) بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث تعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا

قوله ان قصدت الى الثانى وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءنى زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان مخصوصه عفور

فيفيد ما يفيده التأكيد من تقوية الحكم وما يفيده عطف البيان من الايضاح ويتميز عنهما بتعدد الاسناد الى التابع والمتبوع قدقى رحمه الله

وهو البدل

نعم الفرق بالنسبة الى المتكلم اجلى من النار الموقدة فى اوج الجلاء قبل ان يتلفظ به واما بالنسبة الى المخاطب فبأى شئ يعرف هنا واذا تقررت هذه البردة فتكلم جماعة بما يزيلها ونقول ان المخاطب ذلك بمقامات الكلام وقرائن الاحوال فان كان المناسب له مجرد التوضيح والبيان يحمل على عطف البيان هنا ما فهمته من كلام بعض الفضلاء فتأمل بالانصاف ان كنت ذا فطنة محمد افندى

ولابد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول شرح الرضى

فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ او مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم او اسم يكون المقدر تقديره ان يكون بين الاول والثانى ملابسة تركيب

وانما قيد بذلك لان زيدا اذا كان معجبا لذاته لا يتضمن نسبة الاعجاب اليه نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وهذا القيد ايضا مراد فى مثال القمر ومثال درجة الاسد فانه قد يكون المقصود النظر الى الفلك والى برج الاسد وحينئذ يكون نسبة النظر الى القمر نسبة الى الفلك اجمالا فلا يرد ما قيل وجهه لكونه بعض صفات المتبوع ولانه يشترط فى بدل الاشتمال ان لا يستفاد من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متشوقة على البيان رضى

وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيداً حماره وضربت زيداً غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط (بغيرهما) اى تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزأ من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة (والرابع) اى بدل الغلط (ان تقصد) اى يكون بان تقصد انت (اليه) اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما (بعد ان غلطت بغيره) اى بغير البدل وهو المبدل منه (ويكونان) اى البدل والمبدل منه (معرفتين) نحو ضرب زيد اخوك (ونكرتين) نحو جاءنى رجل غلام لك (ومختلفين) نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد (واذا كان) البدل (نكرة) مبدلة (من معرفة فالنعت) اى نعت البدل النكرة (واجب) لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان وافقه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة (مثل بالناصية ناصية كاذبة) (وكونهما ظاهرين)

وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل عصام

تبارك الذى جعل فى السماء بروجا اثنى عشر الحمل والثور والجوزاء والسرطان والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى والدلو والحوت وهى منازل الكواكب السيارة السبعة المريخ وله الحمل والعقرب والزهرة ولها الثور والميزان وعطارد وله الجوزاء والسنبلة والقمر وله السرطان والشمس ولها الاسد والمشترى وله القوس والزحل وله الجدى والدلو جلال

قوله بان القمر ليس الخ وذلك لان القمر كثيف ولهذا يقبل النور بخلاف الفلك فانه لطيف متشابه الاجزاء فلا يكون الكثيف جزأ من اللطيف وجيه الدين

اعلم ان اهل الرياضى قسموا الفلك الثامن منطقة الى اثنى عشر قسما ويسمى كل قسم منها برجا وقسموا كل برج الى ثلثين قسما وسموا كل قسم منه درجة وقسموا كل درجة الى ستين قسما ويسموا كل قسم دقيقة وكل دقيقة الى ستين نوعا واطلب التفصيل فى شرح چغمينى

فان عدم تطبيق المثال للممثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل بعد وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار وجود فيمكن الخ ابوبه

واضافة البرج الى الاسد من قبيل اضافة العام الى الخاص وما اضاف الدرجة الى الضمير الراجع الى الاسد من قبيل اضافة الشئ الى صاحبه فافهم

والمراد من الاسد نجوم مجتمعة على صورة الاسد فى برج واحد من بروج اثنى عشر برجا فيكون لذلك الاسد برج مثل الذراعين والرجلين والرأس والجبهة وغيرها من الاعضاء وكان العرب اذا رأى سحابا بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد يحكمون بالمطر ويستبشرون كما قال الفرزدق ؛ يا من رأى عارضا اسر به ؛ بين ذراعى وجبهة الاسد تجدوان واطروه

كما قال السكاكى فى المفتاح والبدل قسم خامس وهو بدل الكل من البعض لم يذكره النحاة

وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقى فى النقل يعنى ان بعضهم لم يعتبر الامثلة و ... هذا النوع باسره ابوى

نحو جاءني زيد اخوك (ومضمرين) نحو الزيدون لقيتهم اياهم (ومختلفين) نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا) لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي و اعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار

ش عطف البيان تابع) شامل لجميع التوابع (غير صفة) احترز به عن الصفة (يوضح متبوعه) احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد فلا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني (مثل اقسم بالله ابو حفص عمر) فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره

قال ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الرضي تبعا ... ان الزيدون ... اذا قدم لفظا الزيدون واخوك والتاء يدون ... ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شيء ... انت ورد ... على ... ان ... تأكيد ... الاول ... قلنا ان البدل يفيد هنا ما لا يفيده الاول ... وقد وقع ... قد اتفقوا في مثل ... البدل يفيد ما لا يفيده الاول ... وكذا هنا حاصل كلام الرضي ان البدل لا يفيد ... وما ذكره من المثال لا يفيد ... ان ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيد لانه ...

ان ضمير المتكلم والمخاطب لا يبدل منه بدل الكل الا اذا ... البدل فائدة من الاحاطة و الشمول كقوله لم ... جميعهم ... شرح الغيه

ولو يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات ... ولم يحصل ... هنا وجه مطلقا في الكل فجعل بالطرده ولم يجعل بدل الكل ... ثم قولنا الصدقة قال قد بدل البعض والاشتمال ... اذ ... فيها من ضمير راجع الى المبدل منه ... عصام

عطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة في ايضاح متبوعه وعدم استقلاله فخرج بقولنا الجامد الصفة لانها مشتقة او مؤولة شرح الفية

تخرج الصفة لانها تدل على معنى في المتبوع بخلاف عطف البيان فانه دال على نفس المتبوع عوض

قوله ولا يلزم من ذلك آه دفع لما يرد من ظاهر العبارة من الايضاح مخصوص دون المتبوع اذ قوله يوضح متبوعه صريح بهذا فاجاب الشارح بانه لا يلزم من ذلك آه جامي

قوله ابو حفص بالحاء المهملة والفاء والصاد المهملة وهو ولد الاسد كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب كناه النبي عليه السلام ويأتي بمعنى الجمع ويقال حفصت الشيء اي جمعته من باب نصر قاموس

مثلا اذا سمي ثلثون رجلا بعمر وكني واحد منهم مع عشرين من غيرهم بابي حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح من عمر حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا سيد علي زاده

اي التابع والمتبوع

مجرور مضاف اليه لابو

فان بن الخطاب كان اشهر بعمر منه بابي حفص رضي

اي وطني الذي فيه اهلي

فقال والله ما نقب ولا دبر حلبي

اعلم بعطا الحمل اي الناقة

فلما ابى انطلق

الا ترى ان عمر رضي الله عنه اوضح المتبوع اعني الكنية وكيف كرده لا ابهام عنها

مثلا محمصة هاء وهي مؤنث انقب مشتقة من النقب وهي علة الجرب يكون في الدواب قاموس

سبيل واسع فيه قاتق الحمى محمد افندي

اقسم بالله ابو حفص عمر ۞ ما مسها من نقب ولا دبر ۞ اغفر له اللهم ان كان فجر ۞ وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (و فصله اى فرقه (من البدل لفظا) اى من حيث الاحكام اللفظية واقع (فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر) فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيد وآخره ۞ عليه الطير ترقبه وقوعا ۞ وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول

قال المصنف امتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب زيدا انما سقط بالالف واللام لا للاضافة وعند الفراء للاضافة تحريره رضا

اعلم ان التارك من باب نصر و ترك بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا وبمعنى صير فيكون فعلا ناقصا اراد الشارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه خلاصة الوفية

يكون البكرى مفعوله الاول ويكون عليه مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة مفعوله الثانى للتارك والمعنى انا ابن الرجل الذى هو جاعل البكرى عليه الطير تكمله

قال النحاة لو قال زوجتك بنتى فاطمة واسمها عائشة فاذا اراد عطف البيان صح النكاح لان المغلط لم يقع فى معتمد الكلام واذا اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع معتمد الحديث هذه القاعدة اوردها المدينى حلبى

واما الفرق المعنوى فلان البدل هو الذى معتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد فى قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف البيان ان كان له اخوة متوسط

اراد الشارح بهذا ان يبين وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف البيان الذى يكون مثلهما فقال والمراد شرح

وقصته ان رجلا جرح بشر بن عمرو من شجعان العرب ولم يعرف جارحه ابيات

وجعله بدلا منه اولى من جعله عطف بيان لان عطف البيان فى النكرة قليل او ممتنع عند الجمهور تجزاده

حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام فلا يجوز ان يكون بدلا منه عبد الله

اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة العوفى

صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدًا بالتنوين مرفوعًا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيدُ بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد (المبنى) اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر في حد المبنى لفظ المبنى (ما ناسب) اى اسم ناسب (مبنى الاصل) وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه علما مركبا مع غيره على وجه يتحقق معه عاملة فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان

واما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس الا تعريف الشيء بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل مصطفى جلبى

الذى هو المجهول بنفسه بخلاف ما اذا عرف ماهية المبنى على الاطلاق وهو ما حركته وسكونه لا بعامل وجبارته

واتمام يقل ما شاء ليتنا ولا جميع اقسام المبنى نحو مالتا سبة وبه نبه على ان البناء يكون لمناسبة ما كان عوض

قال ما ناسب معتبرة في هذا القيد احترازا عن المناسبات التى لم يعتبر لضعف او معارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضى في الفرعيتين ومناسبة اى بالحرف على لزوم الاضافة اذ هى للبناء هندى

قوله مبنى الاصلى اعتراض تعريف بالمجهول لانه من المتعسر بل من المتعذر اعتبار وجود العارض والضعيف كالامر فاسهل وضعه فان قلت جميع الازمنة مبنية في اصل وضعها قلت مبنى الاصل انما كان مبنيا في اصل نوعه كالماضى مثلا فانه لا يوجد منه معرب واما المبنى اللازم فليس في اصل وضع نوعه لوجود الاسماء المعربة كذا قالوا فيه ان اسماء الاشارة نوعها مبنى فالاصوب ان يقال المراد بمبنى الاصل ما لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا حاشية

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان المص قال في تعريف المعرب لم يشبه والمناسب ان يقول في تعريف المبنى ما شابه في موضع ما ناسب

والا يكون الواسطة بين المعرب والمبنى نحو يومئذ معرب باعتبار انه لم يشبه مبنى الاصل ومبنى باعتبار انه ناسب مبنى الاصل

ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الا بالحرف

لان اين مركب من الظرف والاستفهام بينهما مناسبة بالكلية

كاسماء الاشارة فانه لابد من وصف ذى اللام فيما نحو هذا زيد فالتقدير هذا الرجل زيد

اى الى ما اشبه نحو اذ فانه مشابه للحرف في الاحتياج

المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا للتقديم بالمفهوم وجودي لشرفه

(والقابه) اى القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين (ضم وفتح وكسر) للحركات الثلث (ووقف) للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبرون بها الا عنها والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة (وحكمه) اى حكم المبني واثره المترتب على بنائه (ان لا يختلف آخره) اى آخر المبني لكن لا مطلقا بل (لاختلاف العوامل) اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأ ومن زيد (وهي) اى المبني والتأنيث باعتبار الخبر (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات) بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات

وانما قال في البناء القاب وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ متوسط

احترزوا ان يوجد المخالفة بينهما في التسمية ليقف السامع عند سماعه على المراد فسموا حركات الاول بالرفع والنصب والجر وسكونه بالجزم وحركات الثاني بالضم والفتح والكسر وسكونه بالوقف هذا رأي البصريين عوض قندى

معه من حيث علامة يعني القاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء والتي هي حركات وسكون الضم والفتح و الكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ويا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز التسمية للنائب باسم المنوب فاضل محشي

من قبيل تقسيم الشيء الى اجزائه كسكنجبين

رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح ان تلك الامور القاب الحركات المبني لا بخصوصها لاري

والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها الخ تسمية

يعني ان هذه الحركات والسكنات منحصرة ومختصة بهذه الالقاب وهذه الالقاب ليست بمختصة بالحركات والسكنات البنائية كما حققه الشارح رحمه الله رضا

نكتة بالقصد الى التجوز لانه وضع العام موضع الخاص بدون العكس عافيه

وحقه ان يتفرع عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعل تعريفا للمبني فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول عصام

(وبعض الظروف) وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عنده لك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين ❊ (المضمر ما وضع لمتكلم) من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه (او مخاطب) من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به او المخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا (او غائب تقدم ذكره) ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها (لفظا او معنى او حكما) اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى

المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم و المخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق ولهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجها عصام

الظاهر انه زاد قيد الحيثية للاحتراز عن نفس المتكلم والمخاطب فانهما وان وضعا للدلالة على المتكلم والمخاطب الا انهما لم يوضعا لهما ولم يدل لاحلها من تلك الحيثية بخلاف نحو انا وانت والنحويون لم يعتبروا الحيثية ويحترزون عن لفظ المتكلم و المخاطب بقيد المتكلم والمخاطب فانهما لم توضعا لمتكلم ومخاطب والظاهر ما قال الشارح وجيه الدين

اي بقيد الحيثية على الاول ويكون المراد لمتكلم يتكلم به على الثاني وقال العصام اي بقيد لوضع لكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا فرد القيد فدق

في حكم الغائب بحيث يجري احكامها عليها الا انها في نفسها غيب لان مدلولها قد تكون مخاطبا وقد تكون غائبا وجيه

لا يقال هذا التعريف منقوض بلفظ متكلم ومخاطب والغائب لان الاول منها يصدق عليه انه ما وضع لمتكلم وكذا الكلام في الثاني والثالث فانه يصدق عليهما انهما وضعا لمخاطب و غائب لانا نقول معنى الكلام ليعبر به المتكلم عن نفسه او مخاطبه وغائبه فالفاظ المتكلم والمخاطب والغائب ليس كل منها وضع على ذلك بل يدل على انه من له التكلم والمخاطب والغائب وفي كلام المص اشارة الى ان الضمير في اياه زيادة وايانا ليس الا ايا واللواحق انما فيه لبيان احوال من هو له من التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث خلافا لبعض وفيه اختلاف كثير لا يليق بهذا الكتاب عافية على الكافية

على ان يراد الوضع على وجه الكناية فيخرج اسم الاشارة ونحوها وفيه ان نحو كم وكذا موضوع للغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلابد من التقييد به فكيف يكون غير داخل في الحد فهو احتراز عن الاسماء الاشارة لكونها غيبا كسائر الاسماء الظاهرة بغير شرط التقديم هندي

ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشأن والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقوعها فى النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا (وهو) اى المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان (متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه) غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك (والمتصل غير المستقل بنفسه) المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه (وهو) اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام (مرفوع ومنصوب ومجرور) لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها (فالاولان) اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان (متصل) لانه الاصل (ومنفصل) لمانع من الاتصال (والثالث) اى المضمر المجرور (متصل) فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى (فذلك) اى المضمر (خمسة انواع) المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل

قوله اى الذى صح التلفظ به فى الاصطلاح وبلا معنى لمعنى فالمنفصل والمتصل كلاهما مستقلان لانهما اسمان
هندى

فيه اشارة الى ان المعتبر فى الاستقلال وعدمه الفرق والاحتياج دون النفس والا لما جاز اشتراكهما وهم وهن مستقل
امتحان

واطلاق المرفوع والمنصوب والمجرور مجاز لان المرفوع والمنصوب والمجرور حقيقة فى المعرب والضمير مبنى لكن لما كان واقعا موقع الظاهر قائما مقامه سمى به مجازا
جلبى

لان المضمر يكنى به عن الظاهر فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كذلك المضمر لذلك فالضمير المرفوع كناية عن ظاهر مرفوع والمنصوب والمجرور كذلك وبهذا ظهر وجه تسمية كل منها بكلام الخاص
شرح الكافية عائنة

اورد الخبر مع ان المبتدأ مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدأ مأول بالمفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدأ هو كل منهما كما يعرفها العربى وان اشتبه على غيره
عصام الكافية

اى لوجود مانع من الموانع من الاتصال الآتية لكونه متصلا
عبد الله

قوله لانه لا مانع آه اذ لا يتقدم المجرور على الجار ولا يجوز الفصل بينه وبين جاره والفصل بين المضاف والمضاف اليه وان جاز بالظرف فى الشعر الا انه يمنع بواسطة اتصال الضمير ولا يحذف الجار فى محل يكون مجروره مضمرا ولا يكون عامله امرا معنويا ولا حرفا والضمير مرفوع ولا يكون الضمير المجرور مسندا اليه صفة جرت على من هى له
وجيه الدين

قال الاولى ان تقول ضربت وتضرب الضرب ويضرب بيان ... [illegible]

والمنفصل والمجرور المتصل النوع (الاول) يعني المرفوع المتصل ضمير (ضربتُ) على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي (وضُرِبتُ) على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اوهما (الى ضُرِبنَ) صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما (الى ضُرِبنَ) صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه ادون الكل وصورة التصريف هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنَّ ضربَ ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربنَ وعلى هذا القياس المجهول (و) النوع (الثاني) اي المرفوع المنفصل (انا الى هن) انا نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنَّ هو هما هم هي هما هنَّ والضمير في انت الى انتن هو أن اجماعا والحروف اللواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع (الثالث) اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل (نحو ضربني الى ضربهن) ضربني ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنَّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنَّ والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انكَ انكما انكم انكِ انكما انكنَّ (انه الى انهن و) النوع (الرابع) اي المنصوب المنفصل (اياي) ايانا اياكَ اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنَّ اياه (الى اياهن) وفي اياي اختلاف كثير

قد تبدل همزة ها. نحو هنا وقد يمد همزة نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف لازمة

فان قيل لم خص الهاء بالغائب قلت لان الهاء عندهم حرف خفي غاية الخفاء والغائب ايضا خفي فوضع لاجله

ايضاح

ثم يسلكون اسلوب الترقي عصام

ثم زيدت التاء لمناسبة الواو ولم يمكن زيادة حرف اللين لعدم تحمله الحركة واسكنت النون لئلا يجتمع ثلث حركات متواليات لان ثلث حركات في المضمرات اربع حركات في المظهر

اصباح

وليس نقل الاجماع وهذا المحل بصحيح وانما هو مذهب الفراء قال ان انت بكماله اسم فالتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعات متصلة فلما اراد انفصاله دعموها بمستقبل فان قيل نعم مراده الاجماع البصريين كما حمل عليه صاحب اللباب قلنا هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين هو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في نحو قمت ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين وجيه الدين

وانما خصت الياء بالمتكلم لامتناع الالف والواو وذلك لان الالف وضع للاثنين والواو للجمع وهما مرفوعات فلم يبق الضمير المنصوب او المجرور الا الياء اصباح

واضافة ايا من باب اضافة العام الى الخاص كسعيد كرز

حبيبي

فقال الخليل والاخفش والمازني ان الاسم المضمر هو ايا وبعض اسماء ... يضيف ايا اليها كقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف ... شاذ ... والزجاج ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمر ان كان ... وهو ضعيف وليس في الاسماء الظاهرة ... وقال ابن كيسان ... ان الضمائر هي اللاحقة باياي واياه

حبيبي

والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع (الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم (ولي) مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن و) لي لنا لك الى (لهن) وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشتركة بينهما والتاء حرف التأنيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى ولتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها (فالمرفوع المتصل خاصة) يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان (يستتر) لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل لجوازه في باب الضمائر التي وضعها للاختصار

اما المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل اما المرفوع المتصل ذكرها طريقها قدق

ثم فرغ من الضمائر البارزات في الانواع شرع في بيان المستترات فيها فقال فالمرفوع عبدالله افندى

قوله خاصة حال من فاعل يستتر الآتي او من المبتدأ على قول وتاء للتأنيث اي مطابقة خاصة وقيل للنقل وفي تصدى لتاء المبالغة والخاصة مصدر كالعافية وفي التقدير خص خصوصا والجملة معترضة يمكن كون هذه الجملة حالا بتقدير خص خصوصا زيني زاده

وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن لان كل واحد من هذه الاربعة موضوعة لمعنى مستقل

وعدم كونه كالجزء في المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل ظاهر لان المنفصل من الشيء لا يكون كالجزء منه واما في المنصوب المتصل والمجرور المتصل فلان اتصالهما ليس بقوي فلا يفيد الجزئية بخلاف المرفوع المتصل فانه شديد الاتصال فيه عوض افندي شرح كافيه

لانهما لا يستتران اصلا لعدم علة الاستتار فيهما لانها دلالة الفعل على المستتر مع غرض الاختصار وتلك الدلالة انما تحقق فيما يكون الجزء من الفعل عافية

اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضربت انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا رضي

الخاصة ضد العامة قاموس

استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما تحذف في آخر الكلمة المشهورة
شيء ويكون فيما بقي دليل على ما ألقي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل (في) الفعل الماضي للغائب)
الواحد المذكر اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة
المؤنثة (الغائبة) اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت
فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم تجتمع مع الفاعل
الظاهر في نحو ضربت هند (و) في الفعل (المضارع للمتكلم مطلقاً)
سواء كان مثنى او مجموعاً واحداً او فوق الواحد مذكراً او مؤنثاً نحو أضرب
ونضرب (و) للواحد المذكر (المخاطب) نحو تضرب واضرب (وللواحد
الغائب والغائبة) اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب و
هند تضرب (وفي الصفة مطلقاً) سواء كان اسم فاعل او مفعول او
صفة مشبهة او أفعل التفضيل وسواء كان مفرداً او مثنى او مجموعاً مذكراً
او مؤنثاً اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد
ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في
ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير
عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل فيهما ليس عاملا في الضمير

مناسبة لهما لا الضعف الحاصل بالاستتار عافية

قوله اذا لم يكن مسنداً اه لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون اذا استند الى الظاهر عصام

القرينة دلت من هو له من الهمزة الدالة على المفرد والنون الدالة على احد الاربعة اي المثنى والمجموع مذكراً كان او مؤنثاً تأمل وضع صيغتين على ستة معان محبيعى

اي سواء كان المتكلم واحداً او مع الغير عصام الكافية وفيه اختلاف كثيرة فارجع الى المعرب

دون المخاطبة والمخاطبين ولا المخاطبتين والمخاطبات لدفع الالتباس للمفرد متوسط

وعلة الاستتار ما مر في المتكلم فان فعلها سبب وجود القرائن الدالة على الاضمار اعني حروف المضارعة استغنيت عن الابراز فان قلت لم لم يستتر في مخاطبة المضارع على الاصح وتثنية غائبه وغائبته ومخاطبه ومخاطبته وجمعها مع وجود هذه العلة في الكل قلت تأثير العلة يتوقف على عدم المانع وفي كل هذه مانع من الاستتار وهو حصول الالتباس على ذلك التقدير اما في المخاطبة فلانه لو استتر فلا يخلو اما ان يعتبر حركة الآخر لتعرف اولا فان لم يعتبر يلتبس بالجمع المؤنث والا فبالمؤكد بالنون الثقيلة في الصورة وان كان فيلتبس بغيرها وكذا في الجمع المؤنث عافية شرح الكافية

اي المحضة نحو زيد قائم اي الباقية على الوصفية وشمل على افعل التفضيل واحترز بها عما غلب عليها الاسمية كالاعلى والاجرع والصاحب وكالصفات المذكورة الاسمية ذو بمعنى صاحب والمنسوب كدمشقي شرح القطر

واعلم ان الاستتار في ستة الصفة وجمعها واجب وانما وجب استتار الضمير في الصفة مطلقاً لوجود قرينة دالة على من مسند اليه كبير

وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين (ولا يسوغ) اي لا يجوز الضمير (المنفصل) مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء (الا لتعذر المتصل) اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال (وذلك) اي تعذر المتصل (بالتقديم) اي تقديم الضمير (على عامله) لانه اذا تقدم على عامله لا تمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل (او بالفصل) الواقع (لغرض) لانه لا يتصل لانه اذا انفصل بالاتصال وتركه يفوت الغرض (او بالحذف) اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به (او بكون العامل) اي عامله (معنويا) لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى (او) بكون عامله (حرفا والضمير) المعمول له (مرفوع) اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك (او بكونه) اي كون الضمير (مسندا اليه) اي الى ذلك الضمير (صفة جرت على غير من هي له) اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو

اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال وذلك فيما يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة او بدلا كقولك بعد ذكر خيلك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت او يقع بعد الا او انما او ولي ما الحجازية الشاذة من اوان الامر جاءني انت او زيد او يكون ثاني مفعول باب اعطيت او علمت وجيه الدين

كالمبتدا والخبر نحو انا زيد لان الشيء الملفوظ لا يمكن اتصاله بما ليس بملفوظ عافية

لان الضمير المرفوع لو اتصل بالحرف لوجب استكنانه اذ كان مفردا غائبا لوجوب ذلك مع استكنان الضمير في الحرف ممتنع لضعف عمل الحرف ولكونه على خلاف لغتهم على تقدير الابراز كقولك زيد ما هو قائما على لغة اهل الحجاز ثم حمل الباقي من المتكلم والمخاطب والمثنى على المفرد الغائب وان لم يجب الاستكنان فيها لاطراد الباب عافية شرح الكافية

ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند رجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتماني وجاءني زيد ضاربيه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو شيخ الرضي

مفعول ما لم يسم فاعله بقوله مسندا ذكرتا ملها لكون تأنيثها غير حقيقي مع وجود الفصل محرب

قوله صفة جرت آه ليس المراد بالصفة ههنا النعت النحوي بل المراد بالصفة المعنوية المفسرة بالمعنى الزائد ثم بالغير المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار المعنى هو المقصود محمد آق

فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس دون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل قيصارا على ما هو الاصل (مثل اياك ضربت) مثال التقديم الضمير على العامل (وما ضربك الا انا) مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا (واياك والشر) مثال الحذف العامل اي اتق نفسك والشر (وانا زيد) مثال كون العامل معنويا (وما انت قائما) مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا (وهند زيد ضاربته هي) مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واخترنا للتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) احتراز عن نحو اكرمتك

قوله واياك والشر اي اتق نفسك من الشر والشر من نفسك وانما وجب حذف العامل بضيق المقام فاستغنى عن ذكر النفس لعدم الموجب وهو اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد ولكونه من باب التحذير كان نفسه تعذر اتصاله فانفصل لذلك شرح

فانه المركب من العامل وغيره

لا يخفى انه لا يصح تقدير اتق في هذا المثال من حيث المعنى ولذا صرح الشارح في بحث التحذير بان تقديره في اول النوعين من التحذير غير صحيح فتقدير اتق ههنا مع تصريحه بعدم صحته فيما سبق مبني على التسمية لما فهم من عبارة المصنف في التحذير معمول بتقدير اتق ثم لا يخفى ان المفهوم من تعليل الش لقول المصنف او بالحذف هو ان العامل اذا لم يحذف لوجب الاتصال وانت خبير بانه اذا قدر العامل في هذا المثال لا يمكن الاتصال حاشية

فانه لو كان نحن فاعلا لا يجوز هذا التركيب للزوم اجتماع الفاعلين لمحرره

قوله بدليل نحن الزيدون ضاربوهم بصيغة الجمع ولو كان نحن فاعلا لوجب افراده ويقال ضاربهم نحن كما روي عن الزمخشري لان المسند الى الاسم الظاهر يجب افراده لانه كالفعل والفعل اذا تقدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وجيه الدين

لكن المؤخر

لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون مفردا مذكرا فالمرجعات وهما الزيدون والعمرون لا يساعدانه عبد الحكيم

وهو زيد عمرو ضاربه هو

اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلاً فيجب اتصاله (فان كان) على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا (احدهما) اى احد الضميرين (اعرف) من الاخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح (وقدمته) اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم فى تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى من سيبويه تجويز الاتصال نحو اعطيتهوك (فلك الخيار) اى الاختيار (فى) الضمير (الثانى) ان شئت اوردته متصلا (نحو اعطيتكه) باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو فصله وان كان متصلا (و) نحو (ضربيك) فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل (والا) اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته (فهو) اى الضمير الثانى على كل من التقديرين (منفصل) لا غير

وكونه كالكلمة الواحدة فى باب اعطيت دون غيره لان المفعول الاول فيه فاعل فى المعنى فكان الثانى اتصل بضمير فلذلك يكون الاتصال فيه اولى ... زاهد

ولان الثانى اشرف من الاول لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى لا منه

قوله ليتعذر المتكلم آه لانه لولم يؤخر فيما هو كالكلمة الواحدة ولئلا يلحق اول الوهلة طعن كما يلحقه فيما اذا اتصل بيانه اورد على خلاف الاصل وان كان لا يلحقه آخر لانه انما قدم الاول فيما هو كالكلمة الواحدة لكونه فيه معنى الفاعلية فهو مستحق التقديم

وجيه الدين

لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كان تتبعهم دليل ضعيف كما صرح به فقال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستحسان المبرد مذهب النحاة عصام الدين

لان الثانى وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية فهو يستحق التقديم نظرا الى ترجيح المعنوى عن الترجيح اللفظى حواشى هندى وج هر

فان الكاف والهاء منصوبان لانهما مفعولا اعطيت والكاف اعرف من الهاء لان ضمير المخاطب اعرف من الغائب وقدم على الهاء وجاز ان يقال اعطيتك اياه

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان الياء فى ضربيك فاعل فى الحقيقة وهو مرفوع فكيف يكون مثالا واجاب بقوله لان آه رضا

ولا يجوز ضربوا ياك لشدة اتصال الفاعل بالفعل منه بالمصدر ولجواز الحذف منه كبير

غير مطابقين فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع لكنهما فى الرتبة وقد جاء متصلين فيما كانا متوافقين فى الرتبة غائبين على ضعف نحو زيد عمرو والجبة اعطاهاه واعطاهوها ومنه ما سمع منهم هم احسن الناس وجوها وهذا عند سيبويه واما عند المبرد فانه يجوز نحو اعطاهوه واياه موشح

قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربى والانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب لا لزتى

وفيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل فى الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت وعكس ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجح فى المعنى لا فى اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار البلاغة فى اللفظ غفور

لا فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها بالضمير شرع فى مسئلة حكمها وجوب الانفصال فقال وان ... احدى وبين قياسا وبين فى التكلم والخطاب والغيبة شارالى انعدام شرط الاول ... عصام

عم النساوى وفقدانه ولا النساوى فى الاعرفية

لا تأكيد له ... وبعض رقيه غير متصل كما يجوز الوجهان فى السابق عبد الله افندى

اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم
الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو اعطيته اياه) مثال
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين (او اعطيتك اياه)
مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته
(والمختار في خبر باب كان) اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
(الانفصال) كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول وان
لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال
مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول (والاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ
محذوف الخبر تقول (لولا انت الى آخرها) يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم
لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما
لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا
لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري

قوله لانه كان في الاصل ... ان قيل انفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح بتمام اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي لارى

قوله خبر المبتدا فيه ان المفعول الثاني من باب علمت كذلك مع انه ليس خبر كان عرج

فباعتبار رعاية الاصل يكون خبره ايضا ضميرا منفصلا وان لم يكن العلة موجودة ههنا ولو وجد العلة لم يكن الا باعتبار رعاية الاصل وجيه الدين

الضمير المستكن في يكون راجع الى شبه المفعول ان كانت لفظة في زائدة كما في قوله تعالى وقال اركبوا فيها على رأى وان لم تكن زائدة فهو راجع الى لفظ الضمير المقدر والتقدير فالضمير في شبه المفعول وان لم تكن واجب الاتصال الخ شرح

قوله رعاية الاصل ولم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقة والمفعولية تشبيهية عصام الدين

وهو عند سيبويه واما الآخرون فالمختار عندهم هو الاصل لعله هو الاتصال لكونه مشابها للمفعول من حيث انه منصوب خبيصي

لما فهم من الاكثر انه اكثر المذاهب اراد الشارح ان يبين بالاكثرية التنبيه الى الاستعمال

لانه الموافق للاصل اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف الا انه خلاف لغتهم محرره

فان قلت الى قلت اللبس يلزم ذلك في مثل ضربتني وضربتك قلت انا نمنع الصدق في جميع ما ذكرتم من تقديم الاعرف على غير الاعرف ... بجهة كون الاول ... شرح الكافية

وكذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول (عسيت الى اخرها وجاء) فى بعض اللغات (لولاك و عساك الى اخرهما) فقد ذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما في قولهم ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقع المجرور فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل (ونون الوقاية مع الياء) اى ياء المتكلم (لازمة فى الماضى) اذا لحقه تلك الياء لتقى آخر المبنى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى (و) كذلك نون الوقاية لازمة (فى المضارع) لكن لا مطلقا بل حال كونه (عريا عن نون الاعراب) اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها (وانت مع النون) الاعرابية الكائنة (فيه) اى فى المضارع (و) مع (لدن وان واخواتها) يعنى ان وكان

وعسى بمعنى لعل الذى من الحروف المشبهة بالفعل فيقتضى اسما وخبرا كلعل محرم ... زاده

لان الضمير اذا لم يكن قبله فعل فيكون مجرورا اما بالاضافة اذا كانت هناك اسم مضاف واما بحرف الجر ان لم يكن هناك اسم مضاف فتعين جعل لولا حرف جر مظهر

ويشكل عليه بان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ولا متعلق فى نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره واجيب بان حرف الجر اذا كانت لانعم ولالا وقيل متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكى بوجودك وقيل زائد من قبيل بحسبك درهم ولا يحتاج الى متعلق وجيه ح هر

ولكل من المذهبين رجحان اما ترجيح مذهب سيبويه فلان فيه تغييرا واحدا وهو تغيير الداخل على المضمر وتغيير المضمر بعد ذلك تبع له فلا يلزم منه الا تغيير واحد ومجىء المضمرات بعد ذلك فيها جار على القياس ومذهب الاخفش يلزمه ان يكون قد غير اثنى عشر لفظا من الاول لانه لم يبن على شىء جرى فيه قياسا واما ترجيح مذهب الاخفش فان ايقاع بعض الضمائر مكان بعضها شايع كثير وكون الكلمة تتغير عملها باعتبار ما يدخل عليه نادر ضعيف لا يكاد يوجد الا فى مثل لدن غدوة و ... ويمكن ايضا ان يقال ان الاخفش لا يلزم مذهبه الا تغيير واحد من اول الامر وهو ايقاع الضمائر بعضها مكان بعض وتغيرات اثنى عشر بالتبعية شرح كافية

حيث جعله حرف جر فالتصرف فيما بعده اولى من التصرف فى نفسه فلهذا الاعتبار تقدم مذهب الاخفش محمد افندى

لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعى جانب لعل وعسى فينصب الاسم ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز ترك ان رعاية لعل فافهم

وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ هذه النون آخر الكلمة عن الكسر لارى

فان قلت نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر ينبغى ان يصان عنه الحرف ايضا قبل كسرة نون الوقاية ...

ولكن وليت ولعل (مختر) بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت (ويختار لحوق نون الوقاية (في ليت) من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل (وفي من وعن وقد وقط) وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف (وعكسها) اي عكس ليت (لعل) في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف

(ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل) مثل زيد هو القائم (وبعدها) اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب (صيغة مرفوع) ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا (منفصل مطابق للمبتدأ) افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة (ويسمى) هذا المرفوع (فصلا) وذلك التوسط (ليفصل) ذلك المرفوع المتوسط (بين كونه) اي كون الخبر (نعتا وخبرا) فيما يصلح لهما ثم اتسع فيه فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس (وشرطه) اي شرط الفصل بذلك المرفوع (ان يكون الخبر معرفة) لان الفصل انما يحتاج اليه فيها (او افعل من كذا) لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام

وهو اجتماع النونات كما في الاخوات التي فيها النون المضعف كان ولعل والموجب لعدم النون هو الحمل على اخواتها وهو خلاف الاصل فكان الاتيان بالنون مختارا وجيه الدين

اما جواز الاثبات فلكونها مشابها للفعل وعدم اجتماع النونات واما جواز الحذف فللحمل على البواقي واما كون الاثبات مختارا فلان مشابهة ليت بالفعل اقوى في التاثير من مشابهتها لاخواتها لان الفعل اقوى من الحروف وقال سيبويه لا يحذف فيه الا لضرورة نحو قوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي عافية وعند

ويختار اثبات النون مع جواز الحذف

قوله ويتوسط اي يدخل او يقع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا فاورده ماهو المتفق عليه فعند اكثر البصريين انه حرف استكا بحل الاسم من الاعراب لفظا اوحملا وقال الخليل انه اسم لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل من الاعراب ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده قال الفراء بحسب ما قبله وهذا الاختلاف نقله ابن هشام والرضي نقله خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصرية انه حرف فاضل وجيه الدين

اي قبل الدخول على المبتدأ والخبر العوامل اللفظية وهي كان وان وظننت واخواتها مكمل

قوله العوامل اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها اذ هما ضميران لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا بمشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما المفهوميهما حتى يتعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب في شابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز لا من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز عصام

والتحقيق ان المص والمحققين اختاروا جوازه مع القرينة وهي هنا قوله بعدها عافية

قوله صيغة مرفوع ظاهره انه اختار مذهب الخليل انه حرف على صورة الضمير لا يقال انه على اسم الضمير عصام

مثل كان زيد هو افضل من عمرو) واقتصر على مثال افضل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما (ولا موضع له) اى للفصل من الاعراب (عند الخليل) لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر (وما بعده خبره) فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من لعرب جعله مبتدأ رفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين (ويتقدم قبل الجملة) واتى بلفظ قبل لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام (ضمير غائب يسمى ضمير الشان) اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه (و) ضمير (القصة) اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة (يفسر) ذلك الضمير الغائب لابهامه (بالجملة المذكورة (بعده) اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله

يعنى وان لم يكن تجعل بمعنى الاستعمال على ما فسره وابقى على معناه الحقيقى واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان العرب لا يعرف عبد الله

وبالضم عطف على محل النصب معطوف على الضمير المنصوب فى يجعله منه

اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها جعله مبتدأ فقال (انما يعرف الخ)

اشارة الى دفع ما اورده فى الحواشى الهندية من ان لفظ قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب ووجه الدفع ان هذا مقام انكار لان تقديم الضمير على مرجعه الذى هو الجملة غير معهود فاكد التقديم بلفظ قبل لدفع الانكار او يقال ليس المراد ويتقدم الجملة ضمير غائب حتى يرد الحشو بل المراد ويقع متقدما وهذا بحسب المفهوم اعم من ان يكون ما قبل الجملة وقبل المفرد فحشو قيد بقوله قبل الجملة كما يخص جميع العمومات فلا حشو ولا منشأ له كما فى سائر العمومات والتخصيصات فكأنه قال ويقع متقدما على الجملة وتوجيه الدفع

قوله من غير سبق مرجع فليس بداخل والمراد لدفع الحشو وانما هو تخصيص آخر له فيما سقا من ضمير الشان هو زيد قائم كما سيصرح به وجيه

قوله اى قبل هذا الجنس من الكلام سيشير الى توجيه ما اعاد المعرفة بالظاهر حيث قال الضمير بالجملة مع ان المتبادر اعادة المعرفة بالضمير لكن هذا اذا كان المراد بالثانى عين الاولى واما اذا كان غير الاول فبالظاهر كما فى هذا المقام اذ المراد بالجملة الاولى جنس الجملة وبالثانية الحصة من الجنس المذكور فهما متغايران مصطفى چلبى

دفع لما يرد على عبارة المصنف بان قوله بالجملة فى قوله يفسر بالجملة بعده مستدرك لا فائدة له لان المقام مقام الضمير فالحق ان يقول بما بعدها بان يقال معناها مختلف فان اريد بها ما هو اخص مما قبلها وفى مثله يؤتى بالضمير اظهار الفائدة داود افندى

اعلم ان هذا الضمير مفارق سائر الضمائر من وجوه الاول انه لا يحتاج الى تقدم ما يفسره الثانى انه لا يعطف عليه الثالث انه لا يؤكد الرابع انه لا يبدل والخامس انها توضيحية والمقصود منه الابهام هكذا

يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان
القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل
التقييد على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان
يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه
انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة يفسر الجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى
الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى
(ويكون) ضمير الشان او القصة (متصلا ومنفصلا) واذا كان متصلا
يكون (مستترا وبارزا على حسب العوامل) فان كان عامله معنويا بان
كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان
مستترا والا بارزا (مثل هو زيد قائم) مثال للمنفصل (وكان زيد قائم)
مثال للمتصل المستتر (وانه زيد قائم) مثال للمتصل البارز (وحذفه) من
اللفظ باضماره لا بنسيا منسيا حال كونه (منصوبا ضعيف) اى جائز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مرادا بلا دليل
عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظباء (الا مع ان المفتوحة (اذا خففت فانه) اى حذفه بنيتا الاخبار

حيث وقع مبتدأ باعتبار قياس باب الضمائر عوض

حيث وقع منصوبا سواء كان ناصبه فعلا نحو ظننت زيد قائم او حرفا كما في مثال المتن فيكون اتصاله وانفصاله واستتاره وابرازه على حسب آه عوض

قوله فان كان عامله معنويا لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا عصام

اى وان لم يصلح بان كان العامل حرفا كقوله تعالى وانه لما قام عبد الله حاشية

وانما كان مستترا لوجوب استكنان الضمير المرفوع المفرد الغائب في الفعل بلا فصل عاقبة

اعلم ان ضمير الشان اما مرفوع او منصوب ولا يجوز ان يكون مجرورا لانه مبتدأ اما لفظا او معنى او لانه كناية عن الجملة عاقبة

كالانفصال انما قمت قدق

يريد عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدأ مع كونه عمدة يحذف عصام

قوله اما جوازه فلكونه هكذا قالوا وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصلح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف فاسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف عبد الغفور

ههنا مع كونه منصوبا (لا زم) كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله
اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة — اى آخر دعوى أهل الجنة
رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع
اى لتوهم الحذف — اى الشان — صفة التشديد
فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما
حال من وجدوا — متعلق بوجدوا الآتى
قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة
لان صيغته مثل صيغة مد وعد وجية
فى ملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة وهى اجدر
حال من يجدوا — اى من جهة المشابهة — اى الق
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا
فى اسمها الاسم — علة قدروا
يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا
اى لفظا — فان المفتوحة المخففة — اى النحاة — هو علة لم يجوز
يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
وهو التخفيف
حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت ❀ اسماء الاشارة ❀
اى حقيقة اصطلاحية لا لغوية — بقوله المضمرات واسماء الاشارات
اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح (ما وضع)
اشارة الى ان ما عبارة عن الاسم — اناضمره بما شارة الى انه موصوف محذوف
اى اسماء وضع كل واحد منها (لمشار اليه) اى لمعنى مشار اليه اشارة
والاسم يعم الجمل — عطف تفسير — صفة — فيشمل المذكر والمؤنث
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة
والعقلية — علة التخصيص — علة مقدر وانما قلنا اشارة حسية بدون التقييد بالعقلية
الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة
موضوع — علة فلا يرد — خبر ليس
ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول
المشار اليه فى هذا المثال هو الله تعالى وهو غير محسوس
على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق (وهى) اى اسماء الاشارة
بتنزيله منزلة المحسوس — فى تعريف المبنى — مبتدأ
(ذا) حال كونها (للمذكر) الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم
حال مقدم على ذى الحال — اى ذا — بالياء — وهو الكون
من نسبة الخبر الى المبتدأ (ومثناه ذان) رفعا (وذين) نصبا وجرا اى ذان
بالالف

قوله اشارة حسية هى تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية الامتداد وهى لا يكون الا الى محسوس مشاهد — شفه زاده

فانا اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد لا وجود فى الذهن لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد — عبد الله افندى

جواب سؤال مقدر تقديره ان قولك اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه اشارة حسية منقوض بمثل ذلكم الله ربكم فان ذا ههنا للاشارة الى الله والاشارة الى الله لا يكون حسية بل ذهنية لانها لا يتصور الا الى محسوس مشاهد والله تعالى نفسه منزه عن ذلك فاجاب بما ترى — محرره

تلك الدار الآخرة اشارة تعظيم — قاضى من اخر القصص

الظاهر ان معنى التعظيم مستفاد من الاشارة بلفظ البعيد تنزيلا لبعد درجة المشار اليه ورفعة محله منزلة المسافة كما فى قوله تعالى الم ذلك الكتاب فان الاصل فى اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريبا او بعيدا لانه قد اشار به الى محسوس غير مشاهد الى ما يستحيل احساسه وتنزيلا الاشارة العقلية منزلة الحسية وما نحن فيه من هذا القبيل — شيخزاده

اى على المجاز اى على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس — شرح

لاحتياجها فى وضعها الى ما يبين به من قرينة الاشارة واما الان وضعها بالاصالة وضع الحروف فى الجمع نحو ذا وتا ثم حمل عليهما البواقى — عوض

هنا جواب سؤال مقدر وهو ان ذان مع انه حال من اسم الاشارة قوله لئلا يتقدم عليه في عرفهم قدم على صاحبه فاجاب بقوله ليكون اقرب الى مرجع الضمير

ای بمعنی تقدیم الحال فقط ای بدون اعتبار قرب مرجع الضمیر لانه لا یقال الکلام لانه لا ضمیر فی قوله وللمؤنث تا الا مع قرب مرجع الضمیر علی التغلیب فیثبت به تقدیم الحال

فقوله فقوله هی مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف علیه مقدما فقوله کل واحد منها حال خبره بیان العطف ومثل فعل وبعده انواعه رفع ونصب وجر وقد مر تحقیقه مثل مثل وعدل وصف وتانیث

ولما کان فی لفظ ذان لغتان احدهما انما یرفع به فقط اراد وثانیهما ان یکون مبنیا علیها فقال ویجیء الشارح ان بین عبد الله

وذين حال كونهما لمثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيداً كل واحد منها بحال خبرله ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى (ان هذان لساحران) على احد الوجوه (وللمؤنث الواحدة وتا) فيا هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه يثنى منها الا هي (وذى) وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرهما لفرعيتها (وتى) بقلب الالف ياء (وته وذه) بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء (وتهى وذهى) بوصل الياء بهاء (وللمثناه) اى لمثنى المؤنث (تان) في الرفع (وتين) في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف آخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها (ولجمعهما) اى لجمع المذكر والمؤنث (اولاء مداً وقصراً) اى ممدوداً او مقصوراً واذا كان مقصوراً كتب بالياء (ويلحقها) اى اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اصالتها (حرف التنبيه) وهي كلمة ها فهي ليست في الحقيقة منها وانما هي حرف يجيء بها للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما يجيء بها للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيداً قائم

قوله على احد الوجوه احدها هذا وثانيها ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثها ضمير الشان محذوف والجملة خبر ضمير الشان مفسر له كما نقل عنه وانما دخل اللام في خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وجيه الدين

... هذان بالالف

بقلب الذال في المذكر تاء الا العادة هي الفرق بينهما بها طرفي

قوله ولا يثنى من لغاته اى لا يرد على صورة المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين لان المعرفة لا يثنى الا بعد التنكير آستقرائيني

الظاهر لمثناها

من الاشباع او الجمع للعوضين لانه

لفظ تا فاعل لا يثنى

ذان اسم اشارة مبني على الكسر لا على الالف كما في نحو يا زيدان وكذلك ذي واللذين وهكذا افادني استاذي قدقي

قوله لوجود علة البناء فيها كما في المفرد والجمع وذان وتان صيغتان ليستا مبنيتين على الواحدة ولو بنيتا عليها لقيل ذيان وتيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر قال الرضي ان كل واحدة منها صيغة مستانفة خلاف الظ فاضل المحشي

ظرف اللحوق

اى على قصد الاشارة بوجه

يعني ان الظاهر ان يقال يدخل الا انه عدل عنه لنكتة وهي التنبيه على ان دخولها على سبيل العروض لا على سبيل الجزئية الا ان الظاهر قوله ويلحق ويتصل من باب التفنن في العبارة وجيه الدين

وهو الهاء ليدل على تنبيه المخاطب على الامر المقصود فيقال هذا هذان هؤلاء تنبيها للامر ومبالغة في ايضاحه انما يتصل بها اذا لم يتحقق آخرها اللام اما اذا لحقه ولا يقال هذالك ولا هذالك في عدم جواز الجمع بين الشيئين اللذين يفيد كل منهما ما يفيد الآخر لان ذلك للبعد والاحاجة الى تنبيه فالمراد هنا يلحقها للحوق مضافا لانه لا يجوز هذلك فالواقفيه نظر عاكية

يعني من فوائد كلمة الحروف التنبيه على انها ليست في الحقيقة منها على ما توهم من شدة الاتصال والامتزاج وكتابة كجزء الكلمة ولم يتعلق بها لانه يتقدم عليه جواز الفصل ليجيء مع ان كلمة انا وانتم وهو اخوانها كسر ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء عصام

على الاستماع والحفظ مضمون الجملة التي بعده لكون من الامور التي يجب او يستحب الاعتناء بها الجرجاني

(ويتصل بها) اى باواخر اسماء الاشارة (حرف الخطاب) وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك ومررت بك (وهى) اى حروف الخطاب (خمسة) والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة (فى خمسة) من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر وللمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى سنة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقى الى ستة (فيكون) اى الحاصل من الضرب (خمسة وعشرين وهى) اى تلك الخمسة والعشرون (ذاك الى ذاكن) يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين (و) على هذا القياس (ذانك) وذانيك اذا اشرت الى المذكرين وخاطبت مذكرا (الى ذانكن) وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات (وكذلك البواقى) يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واوليك بالقصر الى اولئكن واوليكن. واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء (ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط)

اى مقام ضربت زيدا مثال لما لا يمتنع وقوعه موقع الكاف

واسماء الاشارة خمسة على ما مر واما ذى وته وذه فى معنى تا فيعد كلها لفظا واحدا ويتصل خمسة الخطاب على كل من خمسة الاشارة فيكون خمسة وعشرون مثالا محمد واني

فى اللفظ لاشتراك تثنية المذكر والمؤنث نحو كَ بالفتح وكِ بالكسر عافيه

ذكر العدد لاعتبار تذكير تمييزها اى حروف الخطاب ولله در المص حيث اشار الى تأنيث لفظ الحرف بقوله هى والى تذكيره بقوله خمسة وما فى شرح العصام من ان المؤنث حرف الهجاء لا لفظ الحرف ليس كما ينبغى على انه مخالف لما قاله فى الحاشية فلا تغفل معرب

لفظا لستة وثلثين معنى لان المعانى ستة فى ستة والالفاظ خمسة فى خمسة محمد واني

وانما يقال كذلك للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة الحروف وكثرة المسافات مح

لما شرع فى بيان الفرق بين تلك الاسماء فى الاستعمال فقال يقال اه هندى

يعنى قال النحويون الفرق بين ذا وذاك وذلك ان ذا اشارة الى الحاضر وذاك اشارة الى الغائب ليس ببعيد وذلك اشارة الى البعيد وهذا ما وضعه الواضع وكذلك كسر اللام فى ذلك لانه لو فتحت لاشتبهت بلام لك فانه لو قال ذالك بفتح اللام يظن السامع انه معناه هذا الشيء لك مجل

وأخّر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى
المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الأخريين منها
لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال (ويقال وتلك وذانك
وتانك) حال كونها من الاخرين (مشددتين واولالك باللام)
اى هذه الكلمات الاربع (مثل) كلمة (ذلك) في افادة البعد ولا يبعد
ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك
وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد
حذف حرف الخطاب منه للقريب (واما ثمة وهنا) بضم الهاء وتخفيف
النون (وهنا) بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء
وتخفيف النون ايضا (فللمكان) الحقيقي الحسي (خاصة) لا يستعمل
في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل في المكان وغيره (الموصول) اى الموصول المعدود
من المبنيات في اصطلاح النحاة (ما لا يتم جزأ) اى اسم لا يتم من حيث
جزئيته يعني لا يكون جزأ تاما ان كان جزأ تمييزا او لا يصير جزأ تاما
ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في
كونه جزأ اوليا يحمل اليه المركب اوّلا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزأ تاما لا جزأ مطلقا

خبر مبتدأ وهو تلك مع ما عطف عليه فالمعنى ان هؤلاء كلهن مثل ذلك في ان يكون للبعيد عوض

لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكره زيادة الا في ذلك لارى

لما كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال في القريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع في بيان قاعدة

الا البعد

حال من فاعل الظرف المستقر او مفعول مطلق اى اخص خصوصا ذكرت للتأكيد لارى

نحو هنالك الولاية لله الحق اى في ذلك الزمان لكن هنا يشار به الى المكان القريب وهناك في المتوسط ومنه وهنا مشددة وهنالك الى البعيد وجيه الدين

وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا يكون الا ظرفا والمستعمل مما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا استفرايني

اى لاستعارة بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا كقوله تعالى هنالك الولاية او مكانا كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها لارى

اعلم ان الموصول نوعان اسم كالذي وحرف كان ويشترط وجود العائد الى الموصول من الصلة في النوع الاول دون الثاني علي

حال من فاعل يصير لا صفة كما توهمه العبارة تأمل

وانما قال جزأ ولم يقل اسما كما قال بعض لان احتياج الموصولات الى الصلات لا للاسمية لانها اسماء بدونها فان قلت كيف تكون اسماء وهي محتاجة الى الاغيار وهذه الحاجة من خواص الحروف قلت هذه الحاجة ليست بالوضع فان حاجة الحروف الى متعلقها مشروطة في الوضع وحاجة الموصولات الى الصلات عارضية غير مشروطة بالوضع محمد افندي

فاذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحي فلا فائدة في ذكر لانهما يحتاجان الى الصلة ولا يحتاج الى العائد لدقق

ولابد للمجاز من القرينة فالقرينة هنا فاجاب بقوله والقرينة آه محرره

اللغوي عند النحاة مجاز لانها عند النحاة عبارة عن جملة مذكورة

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان استعمال الصلة بمعناه

معرفة الموصول ههنا الا دور محرره رضا

فانه لم يعرف الموصول فجاز ان يعرف صلته فمعرفة الموصول موقوفة على معرفة الصلة ومعرفة الصلة موقوفة على

لان معرفة الحدود موقوفة على حد ومعرفة موقوف على اجزاء الموصول من اجزائه فمعرفة الصلة موقوفة على الموصول محرره

فالاوفق ان لا يتعلق فيما قبل الموصول فلا الصلة في الموصول وصوفيها

واعلم ان الصلة كالدال من زيد والموصول كالزاء منه شرح اجمع

لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما اولياً (الا بصلة وعائد) والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزأ الا مع هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية وان لم تكن بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة (جملة خبرية) او ما في معناها

قوله ولقائل آه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضرب اضربه الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من تضرب مفعول تضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم نقض الحد عن الشرطية فقد سها سهوا بينا عصام

اذ لم يعرف الصلة الاصطلاحية بما يتوقف على الموصول كما في التعريف السابق وهو جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائد اليه وجيه الدين

دفع لما يتوهم من ان تعريف الصلة بهذا يقتضي استدراك قوله وعائد لان العائد ما خوذ في تعريف هو مستغني في تعريف الموصول عنه فاجاب بقوله وذكر العائد آه محرره

لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون الاسم جزأ للمدخول وهو مفهوم الصلة اسفرائيني

قوله الا بصلة فان الصلة يتضمن ضميرا عائدا اليه ومدن ...

اي عن الاسماء التي التزم ذكر الجملة بعدها ونعت موصوفها فان ذكر العائد في هذه الجملة التي وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينها وبين الموصول عبد الله افندي

يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو الظاهر من السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع لكونه تعريفا بالاعم عصام

وان كانت متساوية بحسب التحقق لان الصلة لم يتحقق في الواقع الا بالوصف المقصود وما بحسب المفهوم فهي اعم من ان يكون حاشية

وانما لم يقل ما لا يتم جزأ الا بجملة خبرية حتى يستغني عن قوله وصلته جملة خبرية ثانيا احترازا عن استعمال المجاز في التعريف لان اطلاق الجملة على صلة الالف واللام مجاز منه

كاسمي الفاعل والمفعول (و) لا (عائد ضمير) لا غير ضمير (له) اي للموصول لا لغيره (وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول) لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان بجملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا (وهي) اي الموصولات (الذي) للمفرد المذكر (والتي) للمفرد المؤنث (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث ويكونان (بالالف) في حالة الرفع (والياء) في حالتي النصب والجر (والاولى) على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر (والذين) كاللذين لجمع المذكر (واللائي) بالهمزة والياء (واللاء) بالهمزة المكسورة فقط (واللاي) بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا (وما) بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها (ومن) ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (واي) بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار (وايه) بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار (وذو الطائية)

تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اي المراد بالعائد هو الضمير لا غير من المعدّدات عصام

لارتباط المذكور ثم ذلك العائد لا يجب ان يكون في جملة الصلة البتة بل لو وجد في متعلقها لكفى على ما مر في خبر المبتدا عوض

لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول له والضمير واقع فيه لا في جملة

عطف على ما قبلها من حيث المعنى كانه قيل صلة ما عدا الالف واللام جملة خبرية وصلة الالف واللام اسم فاعل آه شرح

اصله لذه عند البصرية زيدت اللام عليها تحسينا للفظ عوض

ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا يتأولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة اسفرائني

وقد يجيء بغيرها ولى العلم كقوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجليه ونفس وما سويها مجاز امتحان الاذكيا

ومن فانها موضوعة لذوات من يعقل وصفات غيرها وما لصفات من يعقل وذوات غيرهم كذا في اصول شمس الائمة و فخر الاسلام وغيرها والاكثر وزعم ان من للعقلاء وغيرهم ويتناولهما من المذكر والمؤنث وان عاد اليهما ضمير و يستعار احدهما للاخر اما استعارة من لما فكقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه اما العكس فكقوله تعالى والسماء وما بناها مراتالاح

اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة لغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر ؛ وبئرى ذو حفرت وذو طويت ، اى التى حفرتها والتى طويتها (وذا بعدها) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت (والالف واللام) اى مجموعهما بمعنى الذى والتى او المثنى او المجموع (والعائد المفعول) اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا (يجوز حذفه) اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكره اياها فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى فعلم بانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال (واذا اخبرت) اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة (بالذى) اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها (صدرتها) اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية (وجعلت موضع المخبر عنه) اى فى موضع ما

الاصوب ان يقول والعائد المفعول كثر حذفه لانه اقل اقل حذف غيره متوسط

صفة العائد سوى العائد الى الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها عصام

حذفا فصيحا لحصول العلم به بدلالة قرينة الكلام عليه مع كونه فضلة فى الكلام واستطالة مع الموصول والصلة المركبة من الفعل والفاعل والمفعول كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه وقوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون اى ما تؤمرون به واما المرفوع فلا يجوز حذفه ان كان فاعلا لئلا يلزم حذف احد جزئى الجملة مع احتياج اليه فى صنعة الفاعل واما المرفوع الغير الفاعل والمجرور الضمير المتصل فيه فلا يجوز حذفهما بلا ضعف فلا يكون حذف كل منهما فصيحا فعلى هذا اندفع ما نظر صاحب المتوسط عو من شرح الكافية

لما وسط مسئلة الاخبار بالذى بين مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال اعلم ان آه شرح

تقييد الاخبار به لانه اولها يعرفه المتعلم من الموصولات او لانه جرى العادة بالتمرين به والا هو جار فى كل من الموصولات محشيه

التمرين التمكين والتقريب اى التعود اى القاء فى المهالك حتى يجرأه كما هو عادة الفرسان فى تعليم الذى فمعنى تمرين المتعلم تعوده فى الجملة بالقاء تفكره فى المسائل الصعبة شرح الشرح

لا بد من تذكر الدال والتمييز يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبران عنهما والمجرور بحتى وكاف لا يقعان مضمرين حتى يعلم انهما لا يخبران عنهما وان ضمير الشان يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه وعلى هذا فقس غيره وجه الدليل

هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
الاولى (ضميرا لها) اي لكلمة الذي (واخرته) اي المخبر عنه عن الضمير
(خبرا) نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا
متأخرا (فاذا اخبرت) مثلا (عن زيد من) جملة (ضربت زيدا)
بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو
مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة
الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي (قلت الذي ضربته زيد وكذلك) اي
مثل الذي (الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي
الفاعل والمفعول) منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسمي الفاعل
او المفعول ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم
المفعول من الفعل المبني للمفعول لكن بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد
في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسمي الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم

اي الشخص الذي اوقعت الضرب عليه زيد ولو علم المخاطب كون ذلك الشخص زيدا ولكن لم يعلم انك اوقعت عليه الضرب قلت الذي هو زيد ضربته اي اوقعت عليه الضرب عوض افندي

ولما اختص الاخبار بالالف واللام في الجملة الفعلية من الجملة اراد المص ان ينبه شرح

قوله في الجملة الفعلية واما الجملة الاسمية فليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع المرفوع بمعناها حتى يؤخذ منهما مع المرفوع واما نحو اقائم الزيدان ففي اوله حرف يمنع من وقوعه صلة اللام فانه يجب ان لا يكون في اول تلك الجملة حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول كالسين وسوف وغيرهما كاذروني

ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلنا لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام عفور

فان قلت عدم امكان اخذ اسم الفاعل والمفعول من الجملة الاسمية اذا كان جزءا الاسمية اسمين اما اذا كان الجزء الاخير منها فعلا كما في زيد يقوم فلا نسلم ذلك قلت نعم الا ان هذا الامكان لا يجديك نفعا اذ لا بد ههنا من وضع الضمير مكان الاسم المخبر عنه وهو زيد فيلزم دخول الالف واللام على الضمير وذلك لا يجوز عاقبة

الضاربه انا زيد الالف واللام في محل الرفع بانه مبتدأ وضاربه مبتدأ ثان وانا خبر مبتدأ ثان والمبتدأ الثاني مع خبره صلة الالف واللام وزيد خبره والالف واللام مثل الذي ابن الكمال التوقادي

يكون قائما فيفوت معنى السببية (فان تعذر امر منها) اى من الامور الثلاثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخيره ذلك الاسم خبرا (تعذر الاخبار ومن ثمه) اى ومن اجل انه اذ تعذر امر منها تعذر الاخبار (امتنع) الاخبار بالذى (فى ضمير الشأن) بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع (فى الموصوف) بدون الصفة (وفى الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل (و) كذلك امتنع (فى المصدر العامل بدون معمول) فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب (و) كذلك امتنع (فى الحال) لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية (و) كذلك امتنع (فى الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فى ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع

فانه لا يمتنع لعدم المانع لان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة محمد افندى

لامتناع وضع الضمير مكانه فلا يقال فى ضربى زيدا الذى هو زيدا ضربى لتعذر اعمال الضمير وان كان عبارة عن العامل لان لفظ العامل مرعى فى العمل والاضمار يزيله وان فرضت بقاء الاعمال بالمصدر لزم تقديم معموله على المصدر وذلك لا يجوز اذ المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بصفة العاملية لانه لو لم يكن عاملا ليجوز الاخبار لعدم المحذور المذكور فتقول اعجبنى الضرب الذى اعجبنى هو الضرب عوض افندى

وانما قال بدون المعمول لانه لو كان الاخبار عن المصدر العامل مع معموله يجوز الاخبار فتقول فى اعجبنى ضربى زيدا الذى اعجبنى هو ضربى زيدا لعدم المانع شرح

وهو ضربها لان المصدر يعمل بمشابهته الفعل باشتراكهما فى الحروف الاصول والمعنى الكلى ولفظ الضمير ليس من لفظ الفعل فى شىء نجيب الدين

مثل ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار محمد افندى

فلا يقال فى نحو ضربت زيدا قائما الذى ضربت زيدا اياه قائم لامتناع وضع الضمير مكانه لابهام وقوع الضمير حالا مع وجوب كون الحال نكرة وبهذا علم امتناع الاخبار بالطريق المذكور عن التمييز المنصوب ومجرور رب ومفتوح لا النافية لتعذر وضع الضمير مكان هذه الاشياء لان الضمائر معارف وهذه الاشياء لازمة التنكير فكذا حال كل ما يلزم التنكير عوض افندى

في الاسم المشتمل عليه) اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد
ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته
غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد
وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع
(وما الاسمية) لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية
نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما (موصولة) نحو عرفت ما اشتريته
واستفهامية) نحو ما عندك وما فعلت (وشرطية) نحو ما تصنع اصنع
(وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما
بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء
تكرهه النفوس (وتامة بمعنى شيء) منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي فنعم شيئا هي او نعم الشيء هي
(وصفة) نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان (ومن كذلك) اي تكون
موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن
ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او
بجملة نحو من جاءك قد اكرمته (الا في التامة والصفة) فان كلمة من لا تجيء
تامة ولا صفة (واي) للمذكر (واية) للمؤنث (كمن) في ثبوت الامور الاربعة

قوله استفهامية باقية على معنى الاستفهام او متضمنة معنى من معاني تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وقد يحذف الفها من حرف الجر نحو عم وفيم وحتام اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل نحو ماذا تشتغل عمام وعنفور

قوله فان قلت لم لا يجوز ان يكون ما كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين فيكون صالحا للاسناد الى الفعل قلت يحتمل ذلك لكن الحمل على الاول اولى لان التقدير حينئذ يكون هكذا ربما تكره النفوس شيئا من الامر فيلزم حذف الموصوف واقامة الصفة اعني الجار والمجرور مقامه وهو قليل جدا وان جعل المفعول الامر يلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز واما ما يلزم من التقدير الاول من حذف الضمير العائد الى الموصوف فشائع كثير وايضا فيه اجراء رب على بابه الكثير شرح المفصل

قوله اي زوال الهم يعني رب هم سيزول عن قريب حنفي

قوله اي الحبل الذي يعقد ويشد ركبة البعير

قوله انما سمي تامة لعدم الاحتياج الى الصلة والعائد والصفة او لان نعم يقتضي شيئا يتم به تحرير

قوله فما هذه ليست بموصوفة لان ما بعدها لا يصلح للوصفية وهو ظاهر ولا موصولة لعدم الصلة وكون شرط نعم ان يكون فاعله مرفوعا باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة فهي نكرة في موضع نصب كما لو كانت ملفوظة فالتقدير ان تبدوا الصدقات فانعما نعم شيئا ابداؤها اي نعم الشيء شيء وهي مخصوص بالمدح على تقدير حذف المضاف تكساري

قوله ومن كذلك ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا يجيء حرفا لا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تزاد عند الكوفيين بناء على تجويزهم زيادة الاسماء وجيه

قوله لا يصح ان يكون عائد الموصول الضمير الذي في غلامه لان العائد انما يكون في خبر الصلة محمد افندي

قوله واما اذا اريد الاخبار عن الاسم فقط وقيل الذي ضربته هو غلام لم يكن الضمير الاخباري عائدا الى الموصول والثاني المضاف اليه عائدا الى المبتدأ فحينئذ وان لم يلزم الخلو لكنه يلزم تقديم المضاف اليه على المضاف شرح اللطيف

قوله لما كان من المناسبات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعله بابا برأسه بل اراد ان يبين في ضمن الموصولات عوض

قوله اي غير كلا الذي وهي على هذا العوض تغيير وفي العلم غالبا كما في قوله تعالى والسماء وما بناها قل ما عند الله خير ونحو قوله تعالى عوض

قوله اي ان ما الاسمية تجري فيها هذه الاقسام الستة كما بين الموصولية بالخلاف والحرفية وما الموصولية مطلقا وعندنا الاستفهامية وجيه الدين لغير العلم واولي العلم وعلى هذا قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى

قوله وقد يجمع وجوههما عند ارادة العلم ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث وقد يقع ما الاسم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه قال بعض المحققين ان هذا تغليبا لان الله تعالى قال والله خلق كل دابة فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع في ضمير فمنهم تغليب العقلاء على غيرهم والضمير يرجع الى كل دابة ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي عاقبة

قوله غير بالجر علامة صفة لمن يعني على كل انسان عوض

قوله اي كفى حب النبي حال كونه فضلا عظيما وجيه

قوله والمستثنى منه محذوف تقديره في كل من الوجوه الا التامة هندي

وانتفاء التامة والصفة فأيّ الموصولة نحو اضرب أيَّهم لقيتَ والاستفهامية نحو أيُّهم أخوك وأيَّهم لقيتَ والشرطية نحو أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى والموصوفة نحو يا أيُّها الرجل قيل أيٌّ تقع صفة اتفاقًا فلم جعلها المص من التي لا تقع صفة أصلًا وأُجيب بأنّ أيًّا الواقعة هي في الأصل استفهامية لأنّ معنى مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ رجل عظيم يُسئل عن حاله لا يعرفه كلُّ أحد فنقلت عن الاستفهامية إلى الصفة (وهي) أي كلٌّ من أيّ وأيّة (معربة) بالاتفاق (وحدها) لا يشاركها في الإعراب غيرها من الموصولات إلا على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وإنما أعربت لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث وإذ وإذا (إلا إذا) كانت موصولة (حذف صدر صلتها) نحو قوله تعالى ثم لننزعنّ من كل شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عتيًّا فيمن قرأ بالضم أي أيّهم هو أشدّ وإنما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهه الحرف من جهة الاحتياج إلى أمر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيهًا لها بالغايات لأنه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو مضاف إليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا أيها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لأنه ذكر في قسم المنادى أن كل ما يقع منادى مفردًا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة إلى الذكر ثانيًا (وفي قولهم

من النحاة في قوله مررت برجل أي رجل أي رجل عظيم القدر فيلزم على المصنف أن يقول وأي كالا في التامة أيوبي

ليس معناه توصيف الرجل الأول بأي بل معناه إذ هنا الرجل أي رجل عظيم محرم

فإن سبب الاستفهام هو الجهل في ذات المسئول عنه أو في صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل إطلاق المسبب إلى السبب شرح الطرح

وقيد الشارح بقوله بالاتفاق ليظهر فائدة التقييد بقوله وحدها ع ح

من بين أخواتها مع قيام العلة الموجبة لبنائها وهي مشابهتها الحرف أو تضمنها معناها وذلك تنبيهًا على أن الأصل في أخواتها هو الإعراب وأما اختصاصها من تلك بها فلأنها لما كانت لازمة الإضافة ظاهرًا وحقيقة وهي كونها من خواص الاسم منافية للبناء عارضت تلك علة البناء فبقي الأصل لما هو الإعراب وكذلك فيما لم يضف للاطراد كما في قوله تعالى أيا ما تدعوا عوض أفندي

يعني اتفاق النحاة في كون بعض الموصولات معربًا منحصر في هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لأن بعض الموصولات أيضًا معرب لكنه معرب بالاختلاف كما في اللذان عوض أفندي

وإنما لم يجعلوا الإضافة إلى الجملة كالمقطوع عن الإضافة إذ الإضافة إلى الجملة في الحقيقة إضافة إلى مضمونها وهو غير مذكور صريحًا فكان في حكم المقطوع عن الإضافة محشي لاري

أي إذا كان الإضافة فيها إلى المفرد لا يرد حيث وإذ وإذا لأنها لا تضاف إلا إلى الجملة والجملة مبنية محمد أفندي

ماذا صنعت وجهان احدهما) ان معناه (ما الذى) على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس (وحينئذ جوابه رفع) اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل واحد منهما جملة اسمية (و) الوجه (الآخر) ان معناه (اى شئ) وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية انها معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ (وحينئذ جوابه نصب) اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبروا المطابقة بين السؤال والجواب (اسماء الافعال ما كان) اى اسم كان (بمعنى الامر او الماضى) اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة بمبنى الاصل فما قيل ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء وهو

قال وحينئذ نصب هنا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضمير او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض عليهم وماذا قلتهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة عبد الغفور

قوله ويجوز فى الاول آه فرفع الجواب فى الاول ونصب الجواب فى الثانى بطريق الاولى والاحسن كما قالوا محافظة على مطابقة الجواب للسؤال لا على طريق الوجوب كما هو ظاهر عبارة المتن الا انه فى منه يوافق ما قالوا وجيه الدين

اى الراجح من العبارتين هى الاولى

اذا لم يقدر فى صنعت ضمير منصوب للمفعولية اما لو قدر ذلك فيكون من باب المضمر عامله على شريطة التفسير فيكون فى التقدير ماذا صنعته جيبعى

اذا كان ما عبارة عن الاسم فحصل الاحتراز عن نفس الامر ونفس الماضى فان قلت اليس هنا التعريف منقوضا باسم الفاعل والمفعول اذا كانا بمعنى الماضى قلت لا لان المراد ما كان بمعنى واحد منهما بلا واسطة وشئ منهما ليس كذلك عوض افندى

قوله ما كان اى اسم كان الظاهر اى اسماء يقال كان هذه يحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضى والامر وقيل هى مرفوع المحل بالابتداء فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما فى قولنا اقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المص فى ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدأ فى هذا الكتاب وقيل مصادر منصوبة بافعال محذوفة وبنائها فى تقدير الفعل كونها اسم فعل عصام الدين

اى بكل من اف واوه

اى المعنى المحمول على الانشاء

بان يعبر عنه بالمضارع الحالى (مثل رويد زيدا اى امهله) مثال لما هو بمعنى
الامر (وهيهات ذلك) بفتح التاء فى الحجازية وبكسرها فى بنى تميم وبالضم
فى لغة بعضهم (اى بعد) مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ
الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضى
وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على
معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول
صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا
قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او
الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضاربا مس
نقضا على التعريف (وفعال) اى ما يوازن بفعال الكائن (بمعنى الامر
المشتق (من الثلاثى) المجرد (قياس) اى قياسى (كنزال بمعنى انزل) قال
سيبويه وهو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
فى قم واقعد فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة
فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا

مثال اللازم نظير ما كان بمعنى الماضى واشار بالمثالين
الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر والماضى
والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان منقولا عنه
مستعملا فيه اولا

اى لكونه ليس بشئ او لكونه اسماء الافعال غير موضوعة
لالفاظ الافعال محرره

لانه يفهم منه ان معناه لفظ الامر والماضى بخلاف قوله
بمعنى الامر والماضى فانه يفهم منه ان معناه ومعنى
الامر والماضى واحد والمتبادر من قوله ما كان بمعنى
الامر والماضى انه كذلك بحسب الوضع لانه بصدد
بيان الاوضاع فلا ينتقض التعريف بمثل ضارب
امس لانه بمعنى الماضى بحسب الاستعمال والقرينة
لا بحسب الوضع وجيه الدين

اى لدلالة الاسماء الافعال على معنى الافعال وان كان
وضعا ثانيا كامل

عطف على رويد كنزال بمعنى انزل من كل اسم ونزال
بمعنى اترك ذكر مثالين الاول لازم والثانى متعد
وفعال قياس فى الافعال الثلاثية عند سيبويه
كضراب وقتال بمعنى اضرب وقتال بمعنى اقتل
وقلت فى الرباعى كقرقار فالى

يعنى ان المراد بفعال مسماه وهو الموزون مثل نزال
وتراك وجيه

يعنى ان قوله من الثلاثى صفة للامر ولا يخفى ان تقدير
المشتق الصق من تقدير الكائن كاتبه

اشار الى ان الاطراد مجاز

قال المصنف في الشرح لما كان في المبنيات ما يوافق ولم يجعل الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكر معه والشرطية وللموصوفة له بابا بآخر كما فعل في ما الاستفهامية على ما تقدم

(وفعال) حال كونه (مصدراً معرفة (كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور

قال الشارح الرضي وهو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه (او) حال كونه صفة

(لمؤنث مثل يا فساق) بمعنى يا فاسقة (مبني) اي كل واحد من القسمين

الاخيرين مبني (لمشابهته له) اي لفعال بمعنى الامر (عدلا وزنة)

اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر

معدول عن الامر الفعل للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال

وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء

الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل

في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف

خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في

جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع

عليه فليرجع اليه (وفعال) حال كونه (علما للاعيان) اي لعين من الاعيان

انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان

كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله (مؤنثا) صفة علما

وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك (كقطام) علما للمؤنث (وغلاب

كذلك (مبني في) استعمال اهل (الحجاز) لمشابهته بفعال بمعنى الامر

دق ارادة بحرف النداء تنبيه على ذلك بنداء المؤنث عاقبه م

اي من جهة وجوب العدل في كل منها اما في فجار وفساق فلانهما معدولان عن الفجور او الفجرة وعن فاسقة واما في فعال الذي بمعنى الامر فلانه معدول منه للمبالغة عوض افندي

على صيغة المتكلم المجهول من ارى ارادة اي اظن وقد حقق في محله ان الارادة وما يشتق منها اذا استعملت على صيغة المجهول يكون بمعنى الظن كقوله ان الذين ترونهم اخوانكم جلبي

فيرد عليه ان ثلث عدل من ثلثة ثلثة ومثنى ثلثة ثلثة تمامها ليست اسماء بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما يتأتم منه اصله ومادة النقض من قبيل الثاني فلا نقض عصام

يعني اذا كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول ان يكون اسما ايضا فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذلك شرح الشرح

حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد به لجعل ضميره الى الفعال المقيد

قال علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في بني تميم اي اختلف فيه حال كونه للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بالحال من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما في باب التنازع فاضل عبد الغفور

فهذا بيان لوجه استعمال الحجاز نقا

اي لمشابهته كل من قطام وغلاب نقا

قال العصام في الشرح قوله علما عطف على مصدرا وقوله مبني عطف على مبني السابق عطف الشيئين على معمولي عاملين مختلفين فتح الهمزة وهذا التركيب القراء على خلاف مذهبه او فقدم مبتدأ بحرف العطف اي وفعال علما

قوله علما للاعيان اي العين والشخص ... فلا يرد ما قيل ...

بيان للواقع وتنبيه على انه لم يقع الا كذلك ... كان معربا عاقبه

قوله مبني ومعرب بمعنى خبر واحد ... الاستثناء من قوله وفعال علما للاعيان ... الاختلاف في اعرابه وبنائه

قوله ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن الوصف فان كان منقولا راعوا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوه على المنقول لانه اكثر منه عبد الغفور

وان كان ذلك العدل فيه تقديرا اذ ليس لقطام قاطمة وغلاب غالبة عدلا عنهما تحقيقا وانما احتيج الى اثبات ذلك العدل ليتحقق المشابهة بنزال ليكون الاخوات على سنن واحدة قال المص وانما وجب الصبر اليه تعليم با منع لا يبنون الاماع من الاعراب ولا مانع يمكن سوى ما قدروا محشى

قوله استثناء من مستكن معرب يعني معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم الا ما في آخره عبدى

قوله الا للاستثناء يعني انما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره راء فان بني تميم عبد الله افندى

فمنقول المص ومعرب في استعمال تميم اي في استعمال بني تميم الا في آخره راء فانه ليس بمعرب في استعمال كلهم وانما هو معرب في استعمال اقلهم وجيه

عدلا وزنة (ومعرب في) استعمال (بني تميم الا ما في آخره) اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره (راء) فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل (نحو حضار) علما للكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة ※ الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول المتندم والمتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غيره لذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به

والحجازيون ينظرون الى التحقيق الموجب للبناء فيبنون وعلة بنائها قوة شبهها بالواقع موقع المبني الا ترى ان يسار كنزال من وجهين احدهما من حيث اللفظ فيسار كنزال من حيث الحركات والسكنات وثانيهما ان يسار معدول عن الميسرة كان نزال معدول عن انزل وبنو تميم ينظرون الى اصل الاسماء اذ الاصل فيها الاعراب والسبب الطارى مغلوب عند اعتبار الاصل وقد يتحقق فيها العدل والعلمية فيمتنع من الصرف كسائر الاسماء الممتنعة من الصرف حاشية سعد

والمشهور ان الاصوات ليست قسما من اقسام الكلمة لانه لا وضع فيها وانما بحث عنها في اقسام الكلمة المبنية لتشاكلها بالمبني فتح الاسرار

اعلم ان المراد من الاصوات هنا ليس مطلق الاصوات بل ما يكون من الفاظ اسماء يكون في الاصل اصواتا ساذجة لا كلمات دالة على معان وكذا قال المص في تعريفها عوض

قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل لفظ العرب اما الزجر او الدعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير اسفرائيني

ولما كان لفظ الاصوات الذي هو المعدود من المبنيات اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين لها انواعها وظهر من تلك الانواع ما هو معرب وما هو مبني عنها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة عبد الله ايوبي

تعرض له الندامة واراد اظهارها او المتعجب اي من يعرض له ادراك امر غريب ويحدث منه التعجب فاراد اظهارها

قوله وح لا تقدر ان تحكم عليه وبه لانه وضع او لا لاظهار الندم او التعجب او الفجيع او غير ذلك كما وضع غاق على حكاية صوت الغراب لا الاسماء فلم يجيء عنده وضع هذا الصوت الذي وضعت له لاناخته ... باعتبار المعنى الذي وقع عليه او به فان وقع شيء من ذلك ... حتى يحكم عليه وجه ابن ... هذا الباب

لان وضعها لاظهار الندم او التعجب والوجع كما في ... ليس باعتبار المعنى ... المعنى حتى يحكم عليه او به

اي على سبيل الحكاية على لفظ الانسان ابن ... اي حين ... تجري على ...

وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار (كل لفظ) انما قال كل لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت (حكي به صوت) اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة (او صوت به للبهائم) يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها (فالاول كغاق) اذا صوت به انسان تشبيها له بالغراب (والثاني كنخ) مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير فلذلك لانه لما كان هذان القسمان تعلقهما

وانحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل بما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكي به صوت عصام

جواب سؤال يرد عن قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء ينبغي ان لا تذكر في عداد الاسماء فاجاب عنه بما ترى ايزوي

لم يقل ما حكي به صوت كالبيضاوي لئلا يتبادر منه اسم لشيوع اعادته منه لانه ليس اسما بل لفظا لم يوضع ولا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما محرره

قوله اي صدر آه انما فسر بذلك لان حقيقة الحكاية لا تتأتى ههنا اذ شرط الحكاية ان تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك والحيوانات والجمادات لا يحسن الافصاح بالحروف افصاح الانسان وجيه الدين

قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه المرتضى وارى انه احق لدخوله في حدها بل قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان دال على معنى الطبع كنخ عند الاعجاب ووي للمتندم وآه للمتوجع واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما تقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام امتحان الاذكياء

قوله يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل ليشمل من دوا على اجرى للتصويت به من فناء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم عصام

لا صوت الحيوانات والجمادات

متعلق بجلعقين الآتي

بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره ❊ المركبات ❊ اى المركبات المعدودة من المبنيات (كل اسم) حاصل (من) تركيب (كلمتين) حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة (ليس بينهما نسبة) اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان جزءه الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبدالله وتأبط شرا لان بين جزئى كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الحد انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه آخر ليخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبدالله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر مع الآخر لا تدل عليها

وانما لم يقل من اسمين لئلا يخرج سيبويه لان الجزء الاخير صوت لا اسم فعليه انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلمتين ايضا فلو قال من لفظين لكان اولى لئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثانى الجزئين فعل لكن يخرج منه جسق وبسق علما مركبا من مهملتين هندى ع

نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عنده صنم اسمه نصر نسب اليه خراب بيت المقدس ونصر ماضى التفعيل قاموس

رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عموم العبارة بلا داع لكنه يسر بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة فى الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية حاشية

اراد بتمثيل خمسة عشر وبيت بيت ما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف كان او حرف الجر كما فى بيت بيت سه

لان اصله خمسة وعشرة فلم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية لكون النكرة فى سياق النفى وقد خرج بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلى فوجب الحمل على ما حمل عليه الشارح بقوله لا فى الحال ولا فى الاصل عبد الله افندى

اى تعيين تلك النسبة الاصعب كما هو الظاهر من كلام الشارح الخبير فاندفع ما للعصام هنا داود

بان يراد ليس بينهما نسبة اسناد ولا نسبة اضافة من خرط القتاد اى من امرار اليد على شجرة له شوك اذ لا قرينة عليه اصلا قال الجوهرى خرطت الورقة خلعتها وهو ان يقبض عليها علاه ثم تمر يدك عليه الى اسفله فى المثل دونه خرط القتاد والقتاد شجرة له شوك وهو العوسج وجيه

اعراب بناء الجزء الاول ... فالكون الثاني بمنزلة ... الكلمة واما كونه على الفتح ... عصام

(الحواشي العليا المائلة غير مقروءة بوضوح)

من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا (فان تضمن الجزء الثاني
حرفا) اى حرف عطف او غيره (بنيا) اى الجزآن الاول لوقوع آخره
في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف (كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة
(ومثل حادي عشر واخواتها) يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر
الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد
مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد
الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة وقيل فيه نظر لان الثاني
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما
اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان
يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة الفاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد
الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف

فان قيل باى شيء يعرف ما كان متضمنا للواو العطف وما لم يكن متضمنا له فنقول كل لفظين ركبا فانظر اليهما فان اريد لكل واحد من لفظيه معنى كخمسة عشر فانه اريد بخمسة عدد وبعشر عدد ايضا فهو متضمن للواو العطف وان اريد بكلا اللفظين معنى واحد فهو غير متضمن نحو يأوى به او اشباهه فانه لم يرد بكلا اللفظين الا الاولية والابتداء بالفصل مظهر

قوله وانما اورد مثالين آه لم يجعل مدارا للبناء كون الجزئين عددين حتى يتنبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله اسفرائيني

اى الجزء الثاني

قوله بل باعتبار وقوعه بعد العدد الخ هذا لا يجرى في الحادي فانه مشتق من الواحد لكن ليس باعتبار وقوعه بعد العدد السابق اذ لا سابق على الواحد وجوابه ان الحادي لا يشتق من الواحد قبل تركيبه بغيره حتى يرد ما ذكرتم واما بعد التركيب فباعتبار وقوعه بعد العدد السابق كما بين الشارح هر

اى على الواحد الذي هو آخر وحدات ذلك العدد الذي يبلغ به ذلك المبلغ ايوبي

اى من حروف الجزئين وفي بعض النسخ حروفهما اى حروف الثلثة الاصلية مع الالف الزائدة محرره

اى في الاخذ

اذ لو اخذ من ثلثة عشر ثالث عشر يعلم انه اخذ من ثلثة عشر او من ثلث عشر فلذا اختاروا الاول هندي

لاسم الفاعل المشتق من المفرد على عدمها لفظا ويكون المراد من جهة المعنى كونها من المجموع لان المعنى واحد من مجموع العددين فاختاروا الاول ليوزن من اول الامر ان المراد المفرد من العدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من جهة المعنى على المفرد المشتق ذلك الفاعل منه فهو احد معطوف على العدد لاحد وعلى متعدد ويستوى في افادة المعطوف كما في الثالث والعشرون او عطف مفرد طرف ثالث عشر وجه آخر

او لتضمنه حرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار ان اصله آه يوسف

اذ لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك عبد الله

مستثنى من قوله خمسة عشر لانه يخالفه فى بناء الجزء الاول كما فى شرح المفصل وفى شرح العصام انه مستثنى من الضمير فى بنيا وقيل مستثنى من الاخوات زينى زاده

اذ اصله اثنين وعشر فلما حذف منه الواو المؤذنة بالاتصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لانها تدل على الانفصال

حذف النون حكم من احكام الاضافة فاعطى له حكم المضاف عوض الهندى

حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه (الا اثنى عشر) واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف فى سقوط النون (والا) اى وان لم يتضمن الثانى حرفا (اعرب الثانى) مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا (كبعلبك وبنى الاول) للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف (فى الافصح) اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى ❁ الكنايات ❁ جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف

لان نون المثنى والمجموع لم يعهد فى غير هذا الموضع حذفها الا بالاضافة فكأنه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء وجيه

لوجود العلتين المانعتين من الصرف وهما التركيب والعلمية وانما قيد بذلك لانه الافصح دون غيره وانما قيد بعد كونه مبنيا قبل التركيب احترازا عن مثل سيبويه فانه لم يعرب فيه المتوسط المانع من الاعراب بحيث لو اعرب يلزم الاعراب فى وسط الكلمة بسبب التركيب وهو غير جائز وواسطة بين الاعراب والبناء فلزم البناء وجيه الدين

ان كان آخره حرفا صحيحا كما فى مثال المتن والا على السكون كمعدى كرب لاستثقالهم الحركة على الياء فى مثل ذلك عافية

كعمرويه وزيدويه ونفطويه فان الجزء الثانى وهو ويه مبنى لعدم عدم بنائه وتضمن الحرف فى الثانى محمد افندى

لان فيه مذهبين آخرين عند بعض الاول اعراب الجزئين معا مع منع الصرف فى الثانى فيكون الاول فى الصورة كالمضاف الى الثانى فاعرب على حسب العوامل والثانى على حسب اعراب المضاف اليه بامتناعه من الصرف على ان جعلا اسم مؤنث وذلك لتشبيههم اياه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الاخر وليس فيه حكم الاضافة معنى كما فى غلام زيد فان زيدا غير الغلام عوض

اما المبنية والافعلان وفلانة للاناسى والفلان والفلانة للبهائم وبابه من الكنايات ليست بمبنية عوض

هو ان يعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع نحو جاءنى فلان او لشناعة المعبر عنه كهن فى الفرج او لنوع فصاحة نحو فلان كثير الرماد والمراد منها بعض الكنايات لان كلها غير مبنية عافية

ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك أعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات (كم) وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف وحمل الخبرية عليها (وكذا) وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون (للعدد) والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره (وكيت وذيت للحديث) اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو اصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه محي عن الجزئين معناها الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها (فكم الاستفهامية) المتضمنة معنى الاستفهام (مميزها) الذي يرفع الابهام

اى الكنايات

وهما لا يستعملان الا مكررين متوسطا بينهما حرف العطف تقول قال فلان كيت وكيت كما تقول من الامر ذيت وذيت عوض افندى وانهما في الاصل كيه وذيه على وزن المرة حذفت اللام وابدل لعينها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها حينئذ بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين حاشيه

بالحركات الثلث يعني يستعمل كل منهما مكررا وفي المكرر يجوز الحركات الثلث سيد عبد الله

فان قلت فعلى هذا لا يكون الكنايات من قسمي المبني مناسب مبني الاصل وما وقع غير مركب قلت قال الناص في الشرح يصح ان يقال انه كان مناسب مبني الاصل لانه اشبه الجملة التي لا اعراب لها لفظا ولا تقديرا من حيث هي جملة على انه قد عد البعض الجملة من مبني الاصل ويصح ان يقال انه وقع غير مركب لانه لما كان حكاية عن الجملة تعذر وقوعه مركبا فانه انما تركيب الجمل من حيث كونه جملة فلا تقتضي اعرابا انتهى والوجه الثاني ظاهر واما الوجه الاول فمبني على ان الجملة من مبني الاصل كما عد بعضهم وجيه

دليل على كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوينا يعني ان كتابة النون بعد الياء علامة على ان تلك النون الساكنة بتنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون لانه لا صورة للتنوين ذكريه

صفة معناها كما اذا اصابه الاعراب وتخلف وبيانه بانا جعل تنوينه بمنزلة النون وجيه الدين

وهذا اشارة الى ان رفعه للابهام انما هو عن الجنس الذي سئل عنه يعني ان المسئول عنه من اى جنس دراهم ام ثياب ام جن رجلا وامرأة شرح الشرح

كم وكيت وذيت مركبة من المبني الصرف

اى كأين

ويحتمل انه لا يقول المص ببنائه عصام

مفرد عند البصرية ومركبة عن كاف وما الاستفهامية عند الكوفية وحذف الفها لكونها مع حرف الجر فيا ما وسكن ميمها للتخفيف فكانهم جردوا عن معنى الاستفهام فتح الاسرار

اى وضعت ثنائية وسميها الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده ويخفض ما بعده وقد يرفع تقول كم رجل كريم اتاني وانما يلفظ كذا لكونه منقولا عن المبني لان اصله ذا ... فاضل محشي

وكقول ائمة اللغة قبلهم اما بكان كذا وكذا وجئنا فقال بلى وجاز اعرف وجاءا والوجه وشغوفة وجاءنا فهم بحكمة العاوق فلا فتح الفصح فالجمع ... انه يقال للعبيد يوم القيمة اذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا وجيه

اى لا دالة على الاستفهام منه اللبيب وغيره يستدعيه لانه مستخبر وغيره لا يستدعى لانه مخبر عن علم الصدق والكذب وللمعدود ولا يحمل واما المعدود فهو مجهول في كم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب معلوم عند المتكلم الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية

عن جنس المسؤل عنه (منصوب) على التمييز (مفرد) لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما (و)

كم (الخبرية) مميزها (مجرور) بالاضافة (مفرد) تارة (ومجموع) اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها (وتدخل من فيهما) اى في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية (ولهما) اى لكم استفهامية كانت او خبرية (صدر الكلام) لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام

فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا ويميز عنهما وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السؤال في الاغلب لا يعرف انقلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية ليكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرفين مقدم على الوسط فاضل محشي

انه ترجيحا بلا مرجح لتساويهما في الطرفية بخلاف وسطه اذ لا تساوي شيئا بينهما مع ان فيه لرجحان ايضا لان خير الامور اوسطها وجيه الدين

وفيه وجه آخر وهو ان يقال لانتصاب المميز في الاستفهامية وانجراره بالخبرية لاجل الفرق بينهما ثم جرة الخبرية اولى لما انها نقيض رب حملت عليها عاصم

وعند الفراء جره بمن المقدرة ويجوز عمل الجار هنا وان كانت مقدرة لدخول من على مميز الخبرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه سيد

وهو لتاكيد معنى الكثرة وظهور معناها في اللفظ بخلاف العدد الصريح كالمائة حيث لا يحتاج فيه الى تاكيدها خبيصي

ويجوز الفصل بينهما وبين مميزها نحو كم مالك درهما فان دخلها حرف جر ففي مميزها الوجهان النصب كقولك بكم رجلا مررت والجر بتقدير من وابقاء عملها كقولك بكم درهم تصدقت اى بكم من درهم لا باضافة بكم اليه خلافا للزجاج حاشيه

ثم ان كان فعل الجملة الفاصلة لما يتبين له المفعول نحو كم نالني منهم فضلا والا فيجب دخول من على المميز لئلا يلتبس بالمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية عاشيه

قوله وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما تأكيدا قيل كلاهما قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر ان زيدا مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان وتعين مراعاة اللفظ فى نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما مغنى اللبيب

فيجب التنبيه عليه من اول الامر (وكلاهما) لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو محمول على تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما (يقع مرفوعا و منصوبا ومجرورا) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله (فكل ما) اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون (بعده فعل) او شبه فعل لفظا او تقديرا (غير مشتغل عنه بضميره) او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا معمولا على حسبه) اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا ومقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب

قوله نبه على ان المراد بالفعل ما يعم وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت وكم رجلا انت ضارب من المذكور حاشية

قوله اى لا يكون ذلك الفعل عاملا فى ضمير يعود الى كم ولا فى متعلق ذلك الضمير عوض

قوله حال من فاعل يقع

قوله فمثال المشغول بالضمير نحو كم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحو كم رجلا ضربت غلامه عبد الله افندى

قوله فاعل الظرف او مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم والجملة صفة ما

قوله ولا يجوز كونه موصولا هنا لان كلمة كل فى المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم المعنى هندى

قوله اى على حسب عمل هذا الفعل لا على حسب اقتضائه وعمل الفعل يتعين بحسب المميز لا بحسب الاقتضاء فلا يتجه ما قال الرضى ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا ووجه الدفع انه وان اقتضى كثيرا من المنصوبات الا انه عمله فيه على وجه الظرفية لا على وجه آخر وجيه الدين

قوله اشارة الى دفع ما اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضائه بكم يوما ليس الا بالظرفية عصمة

قوله اذ هى بمنزلة اعشرين رجلا او اعشرين ضربة ضربت او اعشرين يوما سرت خبيصى

قوله لان كلا من هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بعمل ضميرها فاقتضى كل من هذه الافعال بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف فى الثالث تكملة

فلهذا قيد بحيثية

وعلى الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنها مع اعطاء حكم الصدارة لهما

جواب للسؤال الذي قد بان تقديم حرف الجر او الاسم المضاف على كم الاستفهامية او الخبرية مناف لصدارتهما فاجاب بانه جائز للضرورة

قوله غلام كم رجلا ضربت اعراب المضاف كاعرابه لو لم يكن مضافا ولذلك نصب في

المبتدأ المتضمن معنى الشرط من قبيل لا يعمل ما بعده فيما قبله والجملة عطف على قوله

وان لم تجعله من قبله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع (وكل ما قبله) اي قبل كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية ووقع قبله (حرف جر) نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت (او مضاف) نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت (فمجرور) بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدارة الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر (والا) اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبله حرف جر او مضاف كما اذا تجردا عن العوامل اللفظية (فمرفوع) اي فهو مرفوع (مبتدأ ان لم يكن ظرفا) نحو كم رجلا ورجل ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة (وخبر ان كان ظرفا) نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ (وكذلك) اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة

جواب على اعتبار كل من الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصدارة للجار عبد الله

فالاستفهام في بكم اشتريت مقدر قبلها والتقدير ابكثير اشتريت عوض

كما مر في المثال لانه حينئذ يكون مجردا عن العوامل اللفظية بنوعيها عاتية

كم رجلا اخرك وكم درهما عندك وكم غلام التي شاهد على فلان كم غلام لك ذاهب خبيص

قوله نحو من ابوك نظير لامثال ومشتمل تلك القاعدة بكم رجل صحبت فانه يتعين كم هنا للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كاسر

اي مستقرا فلا يرد نحو كم يوما او كم يوم من سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا مثاله نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيرك عميد

قوله سفرك ولا يمكن ان يكون مبتدأ لان المبتدأ والخبر من حيث الذات واحد وكم يوما سؤال عن الزمان والسؤال ليس كذلك فلا يكون هو هو قلت تقديره سؤال واقع في كم مدة من الزمان فيكون هو هو حاشية خبيصي

لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف اذ هو غير مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذي فيه على الفاعلية وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعد كم محرم

اي باعتبار الاصل وذلك ان الخبر كان كائن وكم ظرف له ثم اقيم الظرف مقامه وجعل مبتدأ فيكون مرفوع المحل ثانيا وجيه

وكذلك في جميع الوجوه او بعضها مح

ولا فرق فيما بين اعراب كم الاستفهامية والخبرية من بيان احوال اشتراكهما في الاحكام

(اسماء الاستفهام والشرط) بمعنى انه تتأتى تلك الوجوه الاربعة في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك تتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضربه اضربه ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ

لا في كلها وهذا الاتيان لا يوجد بعض الوجوه في بعض تلك الاسماء. عبد الله

اي منفردة لكونه للشرط مع انه غيرها من اخلاف الاخوات. رضا

مثال لما بعده فعل غير مشتغل منصوب المحل على انه مفعول به مقدم على ضربت. د عبد الرحمن

الا في من وما الشرطيتين بالظرفية. ق

قوله واذا كانتا شرطيتين آه واذا كان اسم الشرط مبتدأ ففي خبره اربعة مذاهب اما الشرط والجزاء او الشرط فقط فهذان ظاهران من بيان المصنف يا فهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ الاخبر له. فاضل محشي

يعني ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرط يتأتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية اذا لم يدخل عليه الجار بحرفه. عبد الله افندي

قوله وانا لم اعثر لهذا اي لوقوع اذا اسما صريحا وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر فلا يخرج عن الظرفية فقوله وما هو لازم آه ايضا كلام الرضي. وجيه الدين

مؤخرٍ نحو متى عهدك بفلانٍ اي متى كان عهدك به واما اَيّ فتاتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اَيّ وقت مجيئك اي اَيّ وقتٍ كان مجيئك فايّ وقتٍ على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايّهم ضربت وبايّهم مررت وايّهم قائم (وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة) يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه (ثلثة اوجه) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما على النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه (فدعاء قد حلبت على عشاري

قوله اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فلكم الاوجه الثلثة في غير هذا التركيب ذكرا التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الاوجه اربعة ذكره نصبا وجرا حذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة عصام الدين

لعدم شرط النصب والجر وعلى هذا يكون المميز مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص او شخصا زيني

مفعول فيه او مفعول مطلق لقوله قد حلبت على تقدير التمييز اي كم حلبته بالنصب او الجر معرب لان ما بعده فعل غير مشتغل عنه ومميز ظرفه او مصدر دمدن

قوله فكان الاليق تأخير هذا الخ لياقة تأخيره لغرض عن الاصل على هذا التوجيه مع التمحل في التمييز بحمله على التمييز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف فانه قد يحذف مثل كم مميز عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه آخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت نظير الحذف هذا المميز عصام

تقديره كم عمة لك وخالة على عشاري فكم مبتدأ لكون مميزه فاعلا لحلبت بحسب المعنى وخبره قوله قد حلبت صفة لكونها عبارة عن ضمير في حلبت يعني يكون عمة حالبة لا محلوبة محرره

ولم يرد معنى الاستفهام ولكنه على سبيل التهكم فكان متحقق ولكنه كم خبرية على التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك يا جرير قد حلب على عشاري عوض افندي

الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذه خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تفضلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفي ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ويصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح (وقد يحذف مميز كم) استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك

بعني الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضي جهالة المتكلم وعالمية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشيء ملزوم للجهل فكانه من ذكر الملزوم واراد اللازم علامة عوض

هذا دفع لما يتوهم من ان قوله عمة كيف تكون مبتدأ لكونها نكرة وحاصل الدفع نعم نكرة لكنها مخصصة بالصفة محرره رضا

من المواشي خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والبقر وغيرهما

عمه لا مدروة في هذا التفسير فالاولى ان يقال مرة او حلبة على التهكم والتكثير

منصوب على المصدرية

اى اذا كان المميز محذوفا فارتفاع عمة آه رضا

اى بعدكم وهو حلبت

اى منصوب المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف وهو حلبت رضا

لانهما تابعان لعمة فان الاول عطف عليه والثاني صفة له

وكم ضربت) اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا
سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه
سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على
الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به
فالظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى
كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا
المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان
المصدر للنوع فظ واما اذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان
الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية * الظروف *
اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا (منها) اى من تلك الظروف (ما) اى
ظرف (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب تعذر كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هى اليه

لان الحدث لا يخلو من ان يقع فى زمان لكن بذلك الزمان ليس هو الزمان الذى عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان الدال عليه اه آيدين

نحو امس والآن وغدا لان هذه الزمان مدلولات لهذه الالفاظ لا انها مدلولات الفعل عبد الله

ولعل الفرق بين الزمان الذى هو مدلول الفعل وبين مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد يلغو السؤال عن تعدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرر الضرب يقتضى تعدد ازمنة عبد الله افندى

وليس جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل المراد الحدث الدال عليه آه ع

لانه قابل للعدد والنوع وهذان التوجيهان فى اعراب كم اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة

مبتدأ وقوله منها ظرف مستقر وقع خبرا ويحتمل ان يكون الموصول او الموصوف فاعل الظرف او مبتدأ مقدما للخبر والجملة خبر المبتدأ ...

قوله فلا حاجة الى يعنى حذف البعض لان اللام يغنى غناء فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف لازالة الايهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة حاشية

قوله ما اى ظرف بل ظروف على ما هو الظاهر لان ما قطع عن الاضافة امور كثيرة ولا يجوز ان يراد بكلمة ما اعم من الظروف وغيره فقد طرفيه ما جرى مجراه كما قيل لان كلمة من للتبعيض اى بعض الظروف المبنية ما قطع ولا يخفى ان ما جرى مجراه ليس بعضا منها

فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنت لتضمنها معنى حرف
الاضافة او لشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم
لجبر النقصان (كقبل وبعد) وما اشبههما من الظروف المسموع قطعه
عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها
ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فتعرب قال الشاعر : فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة عنها وبين ما بنى منها
وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق (واجرى مجراه) اى
مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة (لا غير وليس غير) فى حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه
بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه مضاف اليه
الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما (و) كذلك اجرى مجرى الظروف (حسب) لشبهها بغير فى
كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة (ومنها) اى من الظروف
المبنية (حيث) للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان (ولا يضاف
الا الى جملة) اسمية كانت او فعلية (فى الاكثر) اى اكثر الاستعمالات

مع ان الاصل فيها هو الاعراب

لانه لا يمكن فيه النقصان بخلاف المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لانه اقوى الحركات

فى البناء

وهو ما ضبطه الرضى مع ما ذكر امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو على وزن من قبل دون ما هو مفهوم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا ما ليس بمعناها عصام

اى على المذكورات

لوجود نائب المضاف اليه فى اللفظ فعلى هذا لا يستقيم اطلاق قوله ما قطع عن الاضافة

لكون المضاف اليه فيها منويا وهو الحق

قوله فساغ لى الشراب قصة هذا انه قتل قريب هذا الشاعر قصار من الغم والغصة بحيث لا يجرى الطعام والشراب فى حلقه فتمكن من القصاص فقتل قاتله فزال عنه الغم وانشد هذا البيت ساغ اى سهل مدخله الغصص بقاء اللقمة والفرات الماء العذب

دفع للاعتراض الوارد على هذه القضية بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا مما عوض فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان من قبل كالقديم فدفع الشارح بابطال الاستدلال بقوله هنا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق فى حذف المضاف اليه لفظا لا نية

عبد الله افندى

وقوله واجرى يدل على انها ليست من الظروف لكنها لما اشبهت الظروف لشدة ابهامها ... عومل معاملتها

قوله لا عاطفة وغير مبنى على الضم ... المحل وعند الرضى لا لنفى الجنس وغير مبنى على الضم ... المحل اسم لا وخبره محذوف اى جاء

مثلا جاءنى زيد ليس غير وليس فعل ناقص وغير مبنى على الضم مرفوع المحل اسمه وخبره محذوف اى جائيا هذا عند الزجاج وعند المبرد اسم ليس فيه راجع الى الجائى وغير منصوب المحل خبره

وقد جاء: أما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد
وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجما
يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غاية
الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
الذى تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على
الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى
الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى
المفرد (ومنها) اى من الظروف المبنية (اذا) زمانية كانت او
مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث (وهي) اذا كانت زمانية
(للمستقبل) اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك
لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل
عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس
وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد تستعمل في الماضي كقوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا

ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وترك اضافته مطلقا اشذ عبد الحكيم

واعلم ان الظرف اذا دخل عليه الحروف الجارة صار اسما صريحا نحو من قبلهم فواكه سرية

وهي التي للمفاجأة عند المبرد واذا الشرطية لاكثر الازمانية واما التي لا تكون ظرفا اصلا ففي ثبوتها اختلاف كما يجيء ولذا لم يقل ولا يكون لشيء منها سيالكوتي

اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف بقرينة كونه حكما محرم

قوله لما ذكرنا في حيث في الرضي واما اذا ففيها خلاف هل هي مضافة الى الشرط اولا انتهى فالدليل المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على قول من بانها مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا يجري والاولى ما قال الشيخ ابن الحاجب انما بنيت حيث واذ واذا لانها موضوعة لمكان حدث تضمنه الجملة او زمانه فشابهت الموصولات في احتياجها الى الجملة عبد الحكيم

اى وضعت لزمان وقوع الفعل في المستقبل سواء كانت داخلة على الماضي او على المضارع قاضي

مثلا اذا طلعت الشمس ههنا لزمان من ازمنة المستقبل من بينها بوقوع فيه اى بوقوع طلوع الشمس فيه مجزوم بوقوعه في اعتقاده وافية

(وفيها) اى فى اذا (معنى الشرط) وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها (ولذلك) اى لكون معنى الشرط فيها (اختير) اى جعل مختارا (بعدها الفعل) لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو (وقد تكون) اى اذا (للمفاجأة) مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لاتشعر به (فيلزم المبتدأ بعدها) فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلاينافى ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لايظهر فقد استغنوا عن اظهاره لقوة مافيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج اى ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لامفعول به

قوله للمفاجأة ولايحتاج الى جواب ولايقع فى الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال والاكثر توافقه بعدها ان فيها قال الله وقد تراخى كقوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش ولا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان سيلكوتى

قال العصام وهذا بعيد يعنى حمل اللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم لعدم اشتراطهم الاعتماد باشياء ستة آيدوكى

اشارة الى الفرق بين كونها للشرط والمفاجأة

هذا مخالف فيما سبق حيث قال وقد يحذف الخبر جوازا مثل خرجت فاذا السبع فان الشارح جوز ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده لئلا يلزم ان يكون من قبيل حذف العامل وقيام المعمول مقامه شرح وحواشى

عند المص والزمخشرى وعند غيرهم الخبر المذكور والمقدر وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن الاضافة سيلكوتى

قوله وهو عامل لايظهر اى الفعل اعنى فاجأت عامل لايظهر ولايجوز ان يكون العامل حرفا لفساد المعنى كما ذكره المص فى شرح المفصل وايضا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء وهو باطل وما ذكر ان العامل معنى المفاجأة فمراده ان العامل ذو فعل لفاجأت مقدرا وجيه الدين

يعلمون الاغلال في اعناقهم فهم عصام

اي كلمة حيث وهي اما فيها الى الجملة دمدن

يجوز ان يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان ... كونه مستقبلا بقرينة فسوف

المستقبل كالماضي في ... مع كونه في الآية للمستقبل

وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده

والمضارع نحو اذ يقوم زيد عافية

مجردا عن معنى الشرط سواء دخل على الماضي نحو اذا قام زيد

مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا يغشى

فان كلمة اذا في احمر لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونه امتحان

فقال وقد يكون لمجرده

المفاجأة وهذا استعمال آخر لم يذكره المص اراد الشارح ان يذكر

وما بين المص استعمال كلمة اذا لمعنى الشرط واستعمالها

التي فعلها ماض لفظا و معنى او معنى فقط وقد اجتمعت الثلثة في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه سيلكوتي

الا اذا دخلت عليها ما الكافة فحينئذ للمجازات بلا خلاف ثم اعلم ان الجملة الاسمية التي يقع بعدها فاليها لاذ لا يحسن ان يكون خبرها فعلا ماضيا نحو اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم او ما يضارعه الا اذا ادعت ضرورة الى العدول في نحو زيد قام اذ الغرض ههنا الاخبار عن الماضي عوض افندي

قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى س

ويختص حينئذ بالجملة الفعلية التي فعلها ماض كما في الحديث بينا نحن عند رسول الله عليه السلام اذ طلع علينا رجل الحديث ايقاعا للمقابلة بينها وبين اذ المكانية اذا كانت للمفاجأة اذ هي يختص بالجملة الاسمية كما مر مثاله عوض افندي

قد يكون اذ لمجرد التعليل كما في قوله تعالى قل لن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اى لاجل ظلمكم وقد يكون حرفا كما في اذ ما تفعل افعل عافية

قوله فيهما للمكان اه قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الكلام على التفصيل اعني استفهاما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن جعله حكما مستقلا الصق بالقلب عبد الحكيم

حال من الضمير المستكن في الظ . ويجوز ان يكون تمييزا من نسبة الظرف الى فاء . م

وبعد ذلك يكون الماضي صريح الحرث محشى

والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة (ومنها) اى من الظروف المبنية (اذ) الكائنة (للماضي) وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم (ويقع بعدها الجملتان) الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص (ومنها اين وانى) فهما (للمكان استفهاما وشرطا) اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد وابن تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وجاء انى القتال بمعنى متى (و) منها (متى للزمان فيهما) اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج (و) منها (ايان للزمان استفهاما) مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام

اي انى بمعنى كيف نحو انى يكون لي غلام ... بمعنى متى ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا بعده فعل ... على الاوجه ... والثلثة

وبنيت ايان لتضمنها همزة الاستفهام ... او وقت ... من حيث الزمان او ... او حالا او ظرفا اى ايان ظرف زمان ... الاستفهام

هنا شارع الى ما سئل عنه ...

لا نحو قوله تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم الدين وايان يوم الفصل

قال الله تعالى فاذا تطهرن فأتوهن من حيث امركم الله وبالجملة ان الحرث بمعنى الحرث والبذر والزرع والقبلة ... والذكر بالحرث والولد بالنبات

من حيث الفتح اى آلة الحرث

وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا (ومنها كيف) الكائنة (للحال استفهاما) اى استفهاما ما حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وهى قد تستعمل الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا ام ماشيا (ومنها) اى من الظروف المبنية (مذ ومنذ) بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة (بمعنى اول المدة) اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيتى يوم الجمعة (فيليهما) اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ (المفرد) اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان فان ذم لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا

اذا لم يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم وان دخل نحو كيفما سحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا او مفعولا ثانيا لذلك الناسخ نصحى

يجيئان لمعنيين احدهما بمعنى اول المدة وثانيهما بمعنى جميع المدة عوض

قوله مذ ومنذ قيل انهما كلمتان برأسيهما اذ الاصل فى الحرف وما يشبهه عدم التصرف وقيل اصل مذ منذ بدليل منيذ وانه بضم الذال لالتقاء الساكنين

اى وانما بنيا لتضمن معنى الاضافة والنسبة بالغاية وللحمل على مذ ومنذ الحرفين ع ع

قوله لموافقتهما اه قال الرضى والاخفش والحجازيون يجرون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما فى الزمان الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى جرهما فى الزمان الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا واذا جرتهما فقيل انهما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من الابتدائية الغائية اذا كان الزمان ماضيا معرفة والتفصيل فى سيلكوتى ان كنت من اهل المراق فارجع اليه تنل مقصودك

الدال على الوحدة لا المثنى والمجموع وما فى حكمهما مايدل على التعدد فلا يرد ما رأيته مذ ثلثة ايام لانه فى حكم المجموع عبد الحكيم

لا يحكم عليها باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين

او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد

(المعرفة) حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى

فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا

لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان

مدة الفعل معلوم بالضرورة (و) تارة يكونان (بمعنى جميع المدة) اى

جميع مدة زمان الفعل المتقدم (فيليهما) اى مذ ومنذ (المقصود) اى

الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا (بالعدد) اى بعدد المستغرق

جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع

اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى يومان لا ازيد ولا انقص (وقد يقع

بعدهما المصدر) نحو ما خرجت مذ ذهابك (او الفعل) نحو ما خرجت

مذ ذهبت (او ان) اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة

نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت (او الجملة

الاسمية) نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته (فيقدر) بعدهما

(زمان مضاف) الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان

التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا

القياس فيما بقى (وهو) اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين (مبتدأ

قوله فيليهما المقصود اى الزمان الذى قصد بيان حاله بان يكون جميع المدة ملتبسا بالعدد لا وحدة من غير اعتبار العدد كما فى الاول فيكون كل من الزمان والعدد مقصودا والظاهر ما قاله الرضى اى المقصود مع العدد والباء بمعنى مع بجعل الباء متعلقا بالمقصود — وجيه الدين

بمعنى ان الباء ليست صلة المقصود والا لكان الواجب المقصود بالعدد لانك قصدت بقولك يومان عدد الاثنين لانك قصدت بالعدد يومين — سيالكوتى

الفرق بين ما كان بمعنى اول المدة وبين ما كان بهذا المعنى لان المراد فى قولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة فى يوم الجمعة بعد ان تكون متحصلة فى جزء منه بخلاف ما يريد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية فى جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق — محرم افندى

معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اى يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما مصدر او استيناف او اعتراض — عبد الحكيم

اذا كان دالا على الحال والماضى بقرينة الحال منذ يقوم زيد اذا كان الكلام قائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه — رضى

فعلى المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى مدة ذهابك — فهم من وجيه الدين

فان كان ماضيا فهو لاول مدة وان كان مضارعا فان كان حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا — شيخ رضى

بمعنى ليس المراد بان هو ما كانت مثقلة داخلة على الاسمية او مخففة داخلة على الفعلية على التعيين لاحدهما بل المراد ما كتب

وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة (وخبره ما بعده) اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده (خلافا للزجاج) فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانتا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم (ومنها) اى من الظروف المبنية (لدى) بالالف المقصورة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون (وقد جاء لدن) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون (ولدن) بفتح اللام والدال وسكون النون (ولدن) بضم اللام وسكون الدال وكسر النون (ولد) بفتح اللام وسكون الدال (ولد) بضم اللام وسكون الدال (ولد) بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا

فالصواب انهما مضافان الى الجملة التى حذفت لدلالة الجملة السابقة عليها ولذا بنيت مذ على الضم تشبيها لها بالغايات فى كونها مقطوعة عن الاضافة لا الجملة التى فى تأويل المفرد المعرفة وتقديرها رأيته مذ يوم مذ عدم رؤيتى فيكون من المضاف الى احدهما عبد الحكيم

قوله منا البصريين وعامة الكوفيين فانهم ذهبوا الى انه يجب تقدم على المبتدأ عاصم

قوله يعنى ان المراد من عدهما فى عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا للزمان عبد الحكيم

قال الرضى لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامل بها معاملة الف على والى تثبت مع الاسم الظاهر وتقلب ياء مع الضمير غالبا وحكى الى الضمير سيبويه عن قوم لدا لك وعلاك ولا ينقلب الفتها مقصور لا اصل لا لغة سوى هذه الثلاثة وعلاك والاك الطيلى

قوله لوضع بعضها اه فى شرح المفصل بنيت لدى ولد لشبههما بالحروف لوضعهما على الصيغة التى ليستعليها الاسماء المتمكنة دائما بل الحروف عليها فاشبهت الحروف وبنى لدى لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بنى فانه مبنى وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء حروف الاصل والمعنى فيه فبنى لد لشبهه بالحروف وبنى لدى لشبهه ما اشبه الحروف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا يرى ان نزال بنى لشبهه بانزل وبنى فجار لشبهه بنزال واذا اختلف جهات الشبه
عبد الحكيم

اى ما بقى من هذه الثلثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف محشيه

وهو اصل اللغات

اى كلها مشتركة فى هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهى بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
شيخ الرضى

ثم اعلم انهما مع ما جاء من اللغات بمعنى عند لكن بينهما فرق بالعموم والخصوص بحسب الاستعمال فمعناه اخص من معنى عند عوض

لا فيما يكون غائبا او فى خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال لدى الله لايهامه المكان ايوبى

وفى عند ثلث لغات عند وعند وعند فهو ظرف فى المكان والزمان تقول عند الحائط وعند الليل
محمد افندى

اى خص النصب بلدن

هنا دفع الايراد على طرف الزجاج

لان الظروف الزمانية للظرفية لا يقعان مبتدأ ولا خبرا محمد افندى

اى بعض لغاتها مثلا ولد ولدى محمل على

وقد يستعمل عند فى الزمان الا منه ايضا فى مثل قولهم عند الصباح محمد افندى

كقوله تعالى من لدن حكيم عليم اما لفظا ان كان بجملة اى جاز جرها قياسا ونصبها معرفا او تقديرا ان كان مفردا على التمييز سماعا

اى ينصب بلدن لا بسائر لغاتها لفظ غدوة لا لفظ آخر وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كان معرفة
عبد الحكيم

نائبه راجع الى المجرور المستفاد منه

ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس حلبى

قوله فصار لدن غدوة كرطل زيتا فنصبها تشبيها بالتمييز . وجيه

اى لكون نونها مشبها بالتنوين يحذف من لدن تارة ويثبت اخرى . سلكوتى

بضم الغين وسكون الدال اى السحرة الاعلى والسحر قبل الصبح والمستغفرين بالاسحار الآية وقت اختلاط الضوء بالظلمة . حاشية قاضى

تكرار الشارح هنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها دليل وجيه لكن صدر تلك الكلمة فى النسخ التى وصلت الى الشارح كما هو اكثر النسخ التى وصلت الى المحيرة من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح واعادة لتصحيح عطف قوله قط على قوله لدى كما هو الاليق . عبد الله ايوبى

قط . قط . قط . قط بمعنى الدهر . قط بمعنى حسب

تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها ويثبت ويكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها (ومنها قط) مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها (للماضى المنفى) اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض (ومنها عوض) بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها (للمستقبل) اى لاجل الفعل المستقبل (المنفى) او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر (والظروف المضافة الى الجملة و) الى كلمة (اذ) المضافة الى الجملة (يجوز بناؤها) لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة (على الفتح) للخفة نحو قولهما

وبناء قط على الضم حملا على اخته وهو عوض . رضى

قال الكسائى اصله قطط فلما اسكن الاول للادغام جعل الآخر متحركا مضموما . ازهار

يعنى لا يستعمل لنفسه بل لاجل الماضى المنفى الواقع قبله المنفى وقوع الشئ ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية ولا يجوز ان يكون اللام للصلة لان قط لم يوضع لنفس الماضى المنفى ولو حمل على حذف المضاف اى لاستغراق الماضى المنفى لكان اظهر . وجيه

والفرق بين التفسيرين انه فى الاول اشارة الى كون لفظ المنفى فى قوله صفة للماضى حقيقة لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفى الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لا معنى لنفى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه . عبد الله افندى

اى بناؤها لتضمنها معنى من الاستغراقية او فى . موضح

وقوله ليستغرق للاشارة الى جهة زيادة هذا اللفظ وفائدته يعنى انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لا يفيده ليستغرق النفى المستفاد من السابق . شرح

والباء فى قوله بدليل للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان . ايوبى

قوله بدليل اعرابه الخ فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها من التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا تعرب الغايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه جاء فيه الفتح لا معربا منصوبا كما وهم ليس بشئ . عبد الحكيم

من غاية تعين عاض ههنا كان كجزء منه اجزاء الزمان يختلف جزء آخر فكانه عوض عنه . كتاب

لجواز اما فى المضافة الى الجملة وجوبا غالبا لازم او غيره . شرح

قوله لاكتسابها الخ يتجه عليه ان الجملة مبنية وليس كذلك عند الجمهور ولو علل بما علل به فى بناء حيث لكان اولى كما ذكرنا ههنا كنا بيكره فى جواز بنائه مثل وغير وليت شعرى لم لم يعتبره فى شرح العصام

وانما بنى هذا النوع على الفتح وقابينهما وبين ما قطع عن الاضافة . مجد وان

يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذٍ فيمن قرأ
بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب
اكتساب المضاف الى المبني لبناء منه (وكذلك) اي كالمذكور من
الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب (مثل وغير) مذكورين
(مع ما وان) مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى
الجملة نحو اذ او حيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب (المعرفة والنكرة)
اي هنا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم (المعرفة ما)
اي اسم (وضع) بوضع جزئي او كلي (لشيء) ملتبس (بعينه) اي بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بصفة
المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما
وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
(وهي) اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر
الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا

نبه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبني بعد العهد بوضع جزئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما او كلي بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام بالفعل او بلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في المضمرات والمبهمات فهنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظا بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود للاحتمال الثاني — عبد الحكيم

كالاعلام الشخصية واسماء العدد كلي الوضع والموضوع له كالاعلام الاجناس واسماء الاجناس والمصادر واسماء المصادر واسم جمع منكور واسماء شرطية واستفهامية كلي الوضع جزئي الموضوع له مثل الحروف والضمائر واسماء الاشارات والموصولات على تحقيق السيد الشريف — ومنهية لبعض الافاضل

قوله بوضع جزئي او كلي فالاول في الاعلام شخصية كانت او جنسية فان علم الجنس موضوع للماهية من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهي بمنزلة المفهوم الجزئي لا يحتمل غيرها والثاني في غيرها من المعارف والوضع الجزئي ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا ويضع الاسم بازائه والوضع الكلي ان يتصور المفهوم الكلي فاما ان يجعله آلة لملاحظة الجزئيات فيضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات وهذا معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واما ان لا يجعله آلة لملاحظة الجزئيات فيضع اللفظ بازائه كلفظ الانسان لمفهوم الحيوان الناطق وهذا معنى كون الوضع عاما والموضوع له عاما — وجيه

فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير معناه ذاته المعينة المعلومة المعهودة والمهما ما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرها ولا بد في المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم — عصام

مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظا انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص (و) الثاني (الاعلام) الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة (و) الثالث (المبهمات) يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء اعيان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما

جزئي وان كان العلم بوجه كلي على ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف الاله فان غلبته تحقيقية محشيه

فانه بجوهره وضع لتعين المعين بخلاف اسم الجنس بعد فانه وضع لغير معين ثم جاء التعيين والتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس
شرح وضعيه

اما اذا تصور هذا المفهوم في الذهن متميزا ممتازا عن سائر المفهومات ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته بهذا التصور الذهنية الفارقة من سائر المفهومات لفظ اسامة فبهذا الاعتبار يكون علما لهذا المعنى الجنسي ومعرفة وهذا فرق دقيق بين اسم الجنس وعلم الجنس جلبي

تقدير الظروف بعض الاحكام اللفظية كالعدل التقديري والى هذا ذهب كثير من النحاة محشيها وجيه

وفي علم الجنس مذهبان احدهما انه موضوع للماهية المعينة في الذهن من حيث تعينها وهذا مذهب سيبويه وثانيهما انه موضوع للماهية من حيث هو هو كاسم الجنس لكن قيل انه علم تقدير الضرورة بعض احكام اللفظية كالعدل التقديري وغيره وعلى هذا كثير من النحاة
شرح وضعيه

ولم يقولوا للضمير الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند التعلق به وكذا ذو واللام العهدية بخلاف اسم الاشارة
خواقى

وهو هذا الحجر الذي خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا شخص الذي في الثاني معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا في الاول والذي في الثاني موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين
محرم

واعلم انه لو قال وما عرف بحرف التعريف لكان اشمل واعم لكن فيما اختاره اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها ... والهمزة وصلية ...

[illegible]

وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج

ايضاح

لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها (و) الرابع والخامس (ما عرف باللام) العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام ليتناول ما دخل فيه اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدلا من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف (او عرف (بالنداء) نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل (و) السادس (المضاف الى احدها) اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليتناول المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم (معنى) اى اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق

ولم يذكر المصنف العهدية الذهنية لانها من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا يوصف بالجمل الخبرية

فاعل يدخل

معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل في موضعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف العاء جعلها اهل اليمن ومن داناهم الميم بدلها لان الميم لا تدغم الا في الميم انتهى فالميم حرف تعريف عوضا للام في لغتهم وليس معناه انه منقلب عن اللام كما قلبت بالراء في الرحمن الرحيم حاشية

اى في الاسم الذى

وجعل اهل اليمن بدلها ميما كقول الشاعر ۞ ذاك خليلي وذو يعاتبني ۞ يرمي ورائي بامسهم وامسلمة اى بالسهم والسلمة وهي الحجر تخبيصي

لو قرعه موقع كاف الخطاب

اى كاسم الجنس الذى قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء واما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية

يعنى انه كان في الاصل معرفا باللام ثم توسل لنداء ثم حذف اللام واى لكثرة الاستعمال فصار يا رجل سيالكوتي

واللام في وصف الاسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل للتعريف الحاصل بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب ضرب الرجل شيخ الرضى

قوله ولا تستلزم صحة الاضافة بان لفظ احد في الاثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف سيالكوتي

اى كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور مجاز

[illegible]

بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف (و) قال (العلم) اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم (ما وضع لشئ بعينه) شخصيا او جنسيا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك (غير متناول غيره) اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول لغير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله (بوضع واحد) اى تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال (واعرفها) اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها (المضمر المتكلم) لبعد وقوع الالتباس

---

(١) اى الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذى هو اخص من مقابل الفعل والحرف. عبد الله

(٢) قوله الاعلام الغالبة آه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهو فى الاصل داخل فى المعرف باللام العهدية والمعرف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال فى فرد معين اختص به فى الاستعمال عبد الحكيم

(٣) بيان للتناول لغير معين مع كونه موضوعا له يعنى ذلك التناول لا ينافى ذلك الوضع ايوبى

(٤) قوله واحترز به عن المعارف كلها فانها وان وضعت بخصوصية كل من افراد المعينة كما قرره الا انها اذا استعملت تتناول غيره ويحتمله لئلا يخرج العلم المشترك نحو زيد اذا سمى به رجل آخر لانه وضع لشئ بعينه ويتناول غيره ايضا لكن يتناول غيره باوضاع متعددة لا بوضع واحد وجيه الدين

(٥) لكونها متناولة ضرورة فان انت مثلا وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو وبكر اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه الاعلام التى وقع فيها الاشتراك نحو زيد اذا سمى به رجل ثم سمى به آخر فانه وان كان متناولا لغيره ولكن تناوله ليس بوضع واحد بل باوضاع متعددة متجددة والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله فى شخص غيره الذى استعمل فيه اولا لكون مفهومه كليا هذا مما افاده صاحب المتوسط فى هذا المقام عصام الدين

(٦) لا من حيث انواعها فان اعرفها من حيث انواعها مطلق المضمر

قوله ثم المضمر آه لبى وجه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهر الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام حاشية ع

قوله جاز ان يلتبس بغيره لانك قلت انت وكان ثمة اثنان يحتملان ان يكون منهما مخاطبا فان قيل [illegible] المضمر المتكلم ايضا كذا اذا قيل انا [illegible] فان الاحتمال فيه يعارض بجهالة الجدار فالوجه ان [illegible] وجيه الدين

ولم يذكر اصناف المضمرات بنسبة الاعرف [illegible] لعنا

فيه ثم المضمر (المخاطب) فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا
يرى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس
باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الاكون المعرفة
ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف
الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما
اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه و
اصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا
كثيرا (والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) اي لا باعتبار ذاته المعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة (اسماء العدد)
انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي
(ما وضع) اي الفاظ وضعت (لكمية احاد الاشياء) منفردة كانت
تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد
واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر
من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات

اي ترتيب اصناف المضمر بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها الا ان هذا للقرب عبد الحكيم

قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف باللام وقال المص اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته هج شرح تسهيل

وعن ابن السراج ان الاعرف هو المبهم ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ثم المضاف وعن ابي سعيد السيرافي انه العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ثم المضاف خبيصي

وعلامة النكرة قبولها حرف التعريف ودخول رب عليها وكم الخبرية ووقوعها حالا او تمييزا واسما للا بمعنى ليس خبيصي

كانه قيل لم يدرج هذه الاسماء في الكنايات مثل كذا وكم وغيرهما شرح

يعني لم يدرجها في الاسماء كما ادرج سائر الاسماء لان لها احكاما خاصة وجيه الدين

ولم يقل اسماء مع انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة واحدة فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما لم يشمل التعريف محشيه

اي لصفة منسوبة الى الكم لوقوعها جوابا له وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء اي افراد الاجناس قال المص في الايضاح العدد مقادير احاد الاجناس فاسماء العدد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التمييز وقد تستعمل لمجرد العدد من غير تمييز فيقال ستة ضعف ثلاثة عبد الحكيم

واحترز بقوله احاد عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والربع والثلث وباضافة الاحاد الى الاشياء عما وضع لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ

معين من غير نسبة الى جنس سيالكوتي

قال الرضي ليس الواحد من العدد عند الحساب لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومع بعض [illegible] كون الاثنين من العدد قالوا لان العدد الاول اعني الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والمراد بالعدد على تفسير النحاة اي [illegible] خبيصي

قوله فالاشياء هي المعدودات مثل الشيء في ثلثة رجال هو نفس الرجال [illegible] خبيصي

والتي فيها [illegible] والكمية عدده [illegible] وجيه الدين

جواب عن سؤال مقدر وهو ان تعريف اسماء العدد غير مانع لدخول رجل ورجلين لكونهما موضوعان للكمية في الجملة مع انه ليست من العدد فاجاب عما ترى محمد

بان يكون كلُّ واحدٍ منها موضوعاً لكمية واحدة منها اسماءُ العدد فالواحد موضوع لكمية آحادِ الاشياءِ اذا اخذت منفردة فاذا سُئل عن معدودٍ منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوعٌ لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سُئل عن معدودين يُجابُ بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماءِ العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عدد بعض اهل الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط (اصولها) اي اصول اسماءِ العدد التي يتفرع منها باقيها إمّا بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كاثنين والفين او بالجمع كمأت والوف وعشرين او بالتركيب اضافياً كان كثلثمائة او امتزاجياً كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين (اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول) في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة او معطوفة (واحد واثنان) في المفرد المذكر وتثنيته (واحدة اثنتان وثنتان) فالمؤ

بل يفهم منها الوحدة والاثنينية مع الذات بخلاف اسماء العدد فاذا قيل رجل يفهم منه الوحدة مع الرجولية ورجلين يفهم الاثنينية مع الرجولية ايضا وهكذا قياس غيرها محمد افندي

الظاهر ان المراد اصول اسماء العدد من حيث انها اسماء العدد وتدل على الكمية لا من حيث انها مذكر ومؤنث من حيثية هذه الحيثية وظيفة مباحث التذكير والتأنيث وكذا لا من حيث انها مركبات اضافية ولهذا لم يعد العشرين في الشرح وكذا الرضي وغيره من الشارحين مؤنث اسماء العدد من فروعها فلا يلايم عد المؤنث والتركيب لانها في من فروع اسماء العدد وجيه الدين

قوله او باسقاطها الخ فان الاصل في الاصل الثلاثة واخواتها ثبوت التاء في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وزمرة وامة وفرقة وعصبة ونسمة وكربة وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول ثلثة نصف ستة وفي الرضي انما وضعت على التأنيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العارض فتأنيث العارض في نفسه اولى سيلكوتي

كذا في النسخ التي بخط الشارح ونسخة الفاضل اللاري وفي بعض النسخ المصححة وهو سهو عبد الحكيم

لان هيئتها الاجتماعية التي لها وحدة خارجية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين محمد

المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس (و) تقول للمذكر (ثلثة الى عشرة
بالتاء) لجماعة المذكر اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال (ثلث الى عشر بدونها) لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق
وتقول اذا جاوزت عشرا (احد عشر واثنا عشر) في المذكر نحو احد عشر
رجلا واثنا عشر رجلا (احدى عشرة واثنتا عشرة) في المؤنث
على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد و
الواحدة الى احدى للتخفيف وتقول (ثلثة عشر الى تسعة عشر) في
المذكر نحو ثلثة عشر رجلا (ثلث عشرة الى تسع عشرة) في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب
وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث
فيهما جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على
التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة وهذا
حكم عليه بانه جنس آخر من التأنيث فلم يتمحض للتأنيث وفي اثنتا
وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء
الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب

نحو احد عشر الاحد اصله واحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عندالجمهور وفي احدى كذلك عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة قياس كالمضمومة ولا يستعمل واحد ولا احدى الا في التنييف اوضا فين نحو احدهم واحديهم لا يستعمل واحد وواحد في التنييف الا قليلا
محشيه

جواب لسؤال الذي يرد عليه من ان الاحد ليس من الاصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير الى احد آه ايوبي

ومنهم من يقول وحد عشر وواحدة عشرة واجرى الثاني على القياس خبيصي

يعني يسقط التاء من العشرة ويثبت في النعت في المذكر ويعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف الزيادة يشدد ويخفف وكلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني منه

اي في المذكر والمؤنث لان المائة موضوعة بالتاء فلا يحسن الحاق التاء الاخرى للمؤنث ثم الحق الالف به لانها من عدد الكثير فلذا يستوي فيها المذكر والمؤنث
وجيه

ولما كانت علة ترك التاء في الجزء الثاني لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثاني في احد عشر واثنا عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب بما ترى
محرره

وهو حذف التاء من الثاني في المذكر ... الا التاء في كلمة اثنتان عنه من اجتماع التأنيثين

تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث (وتميم تكسر الشين) عند التركيب (في المؤنث) اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول (عشرون واخواتها) بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمقولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين (فيهما) اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية و تقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر (احد وعشرون في المذكر (احدى وعشرون) في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداهما فقال (ثم بالعطف) اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد (بلفظ ما تقدم) من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان والعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون

قوله عقود ثمانية اي عشرون ثلثون اربعون خمسون ستون سبعون ثمانون تسعون

نبه الشارح بهذا الى انها كما يقال لهذه الالفاظ اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون وهو اصطلاح اخر شرح

وهذا التفسير اشارة الى ان قوله احد وعشرون عطف على عشرون واخواتها بحذف حرف العطف

والنكتة في اتيان المص بالاعداد على صورة الرفع حيث قال تقول واحد اثنان الخ مع ان القول يقتضي نصبها لفظا هي ان الرفع اسهل

قوله ولما غير الخ يعني ان كل ما زاد على كل عقد يكون معطوفا عليه لكل واحد من تلك العقود والمعطوف عليه مفرد والواحد والواحدة لا يتغيران في حالة الافراد ولما غيرا فيما زاد على كل عقد خرجا عن قاعدة العطف بلفظ ما تقدم فلذلك خص القاعدة بما عداهما حيث بين حالهما في صورة العطف بذكرهما اولا ثم قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الخ

قوله ولما غيرا لواحد والواحدة آه بيان من الشارح لنكتة في تغيير المصنف لعبارته ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهي انه لما غير الواحد والواحدة اه خلاصه شرح

والمراد من اللفظ المتقدم بعينه ههنا الواحد والواحدة فانهما متقدمان مما عداهما في اسماء العدد

حال من المعطوف عليه المفهوم او صفة للعطف اذ تصادق المعطوف عليه بشيء يوجب تصادق العطف

في المؤنث هكذا (الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين (مائة والف) في الواحد (مائتان والفان) في التثنية (فيهما) اى في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما (ثم) تقول فيما زاد على مائة والف وما تفرع عنهما (بالعطف) اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا (على) صورة (ما تقدم) من اسماء الاعداد من غير تغير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعهما ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا (و) الاصل (في ثماني عشرة فتح الياء) لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر (وجاء اسكانها) اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب (وشذ حذفها) اى حذف الياء (بفتح النون) لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي

قوله على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها اي اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو واحد ومائة واثنان ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة وواحد مائتان الف واثنان في المعلوم معدود وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استأنفت الجمل فيكون كل الف الى تمام الف آخر كما مر اول العدد الى الالف بعطف الالف على ذلك العدد النيف عليه نحو واحد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف ان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسما مستأنفا وهكذا لا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المآت اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ كل عاشر من المعقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف الى الف الف الف والفان والف الف وثلثة آلاف والف الف الى الف الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احد عشرة مائة بل مائة والف ولا اثنتي عشرة مائة بل مائتين والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف

شيخ رضي

اذا كان مستعملا في المؤنث على الاكثر على القياس على سائر المركبات نحو خمسة عشر وغيرها خبيصي

او لانه لما سقطت الهاء من ثمانية بقيت الياء مفتوحة حاسية

يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فوقع في زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة
لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها و
ابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال
(ومميز الثلثة الى العشرة) والثلث الى العشر (مخفوض) اى مجرور
و مجموع لفظا نحو ثلثة رجال (او معنى) نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف
لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود
العدد (الا في ثلثمائة الى تسعمائة) استثناء من قوله مجموع لانهم
لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته (وكان قياسها) ان يجمع
فيقال (مآت او مئين) لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر
السالم وهو مئون والثاني في صورة جمع المؤنث السالم وهو مآت
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
فلم يبق الا مآت لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء
بعدما يجوّد الجمع بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعنى
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر

قوله مخفوض وأجاز سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا واذا كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الاسماء . شرح التسهيل

والجمع المعنوى اما اسم جنس كالتمر والعسل والماء و اسم الجمع كالرهط والقوم . شيخ رضى

ورهط بفتح الراء وتحركه فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة او اسم جنس كتمر والعسل وقل كونه جمعا صحيحا واذا لم يكن التميز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكثير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود السنابل . حاشيه

اى اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة واثباتها واجب اذا اضيف الى الالف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر . سلكوتى

فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز اصلا ولا يجوز ثلث مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال القياس مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه . هندى

علة لمقدر انما كان القياس فيها ان يجمع احد الجمعين لان المائة الخ . م

من باب ارضين وقد يقال في توجيه مجيء نحو ارضين على وجه الشذوذ ان الواو والياء والنون فيها عوض عن التاء للتأنيث فما ليست بجمع في الحقيقة وانما هو في الصورة . وجيه

انما قال في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف فيه عند الاخفش هو فعليين كغلسين فهو عنده بدل الياء الاخير وقال بعضهم هو فعيل كعصا ابدل الياء الاخير ... عصام الدين

فنبه بذلك على ان قول المصنف وكان قياسها مآت لا غير مستقيم والقياس مستقيم ... عصام

... ان يجئ خلاف ما هو عادة ... اقتصر على المفرد مع انه اخصر ... وجيه

ولا لتعذر الاضافة فى العقود مع النون وحذفها وكراهة ... وغيرها لاستلزامها ضرورة ثلثة اشياء كالشئ الواحد

اى نصب التمييز فيما عدا العقود على احد عشر الى تسعة عشر خبيصى محمد افندى

كما حكى الكسائى ان من العرب من يضيف عشرون واخواتها الى التمييز منكرا نحو عشرو درهم ومعروفا نحو عشرو ثوبك وعند الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة مصرحه شرح التسهيل

قوله ولا يرد جواب النقض الوارد على هذا الدليل بانه جاء وهو جعل ثلثة اسماء كالاسم الواحد بعينه فى التركيب الصحيح بين العرب وهو تركيب خمسة عشر = الفرق والدليل وهو حصول القصد وتبين الذات الواقع فى خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه محرم

الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) اما نصبه
فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى
فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما
فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد
عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء واحدا وانما جوزوا
ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد
بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون الفضلة قليلة (ومميز مائة والف ومميز (تثنيتهما) ومميز
(جمعه) اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال تثنيتهما لان
جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض فلا يقال ثلث مئى رجل كما
يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
(مخفوض مفرد) لانه لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد كالآحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد فى جانب
القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزه
الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
(واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ) المعبر به عنه (مذكرا كلفظة الشخص

قوله وانما جوزوا جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم كرهوا امتزاج المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما ترى محرم

اى المميز — تعليل لعدم الاستقامة

الاضافة بيانية

ولا يذهب عليك ان كراهة شئ لعلة لا ينافى تجويزه لعلة اخرى

اى افراد تمييز احد عشر فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع رضا

ولكون المفرد اخف كقوله تعالى انى رأيت احد عشر كوكبا وقال عليه السلام ان لله تعالى تسعة وتسعين اسما وعن بعضهم جواز عندى عشرون دراهم وقد جاء عشرو درهم بالاضافة وحذف النون خبيصى

وان استعمل فى المراتب كما يقال مراتب المئين والآلاف كالالوف وانما قيد بذلك لان استعمالها مع مميزها بدون الاعداد رائع محمد افندى

هذا الوجه انما يتم لو لم يجئ مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مئات فى المعنى وان لم يكن له مائة مضاف اليها ثلث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائة رجل عصام

لكن اعتنم جمع مميز العدد الكثير كثلثمائة درهم وثلث آلاف درهم وقد جاء جمعا ومنه قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين باضافة مائة قياسا على ثلثة واخواتها كما قيست عليها فى الاضافة وعلى قراءة غيرهما بتنوين مائة على بدلية سنين من ثلثمائة وعلى عطف البيان وقد جاء منصوبا مفردا كقول الشاعر: اذا عاش الفتى مائتين عاما ... فقد ذهب المسرة والفتاء خبيصى وفى بعض النسخ فقد ذهب اللذات والغناء

وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل اذا كان المميز مذكرا ليشمل ثلثة اشخاص وثلث اشخاص للفة الواردة ... لا يصح بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا

قوله واذا كان المعدود سواء وقع تمييزا كما فى مثال الشارح او موصوفا نحو الشخص ثلثة او ثلث ولا ينتقض ... الضابط بمثل مائة ولا العكس بمثله الالف ... التذكير فى الاول والتأنيث فى الثانى سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير بهما بعا سقطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود ... بلفظ مميزهما حينئذ جملا وامرأة مثلا

اذا عبّرت به عن المؤنث (او بالعكس) بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبّرت بها عن المذكر (فوجهان) اي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى (ولا تمييز واحد) وواحدة (و) لا (اثنان) واثنتان تمييز فلا يورد الواحد مع تمييزه فلا يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما لا يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين (استغناء بلفظ التمييز) اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدية والاثنينية (عنهما) اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى (مثل رجل ورجلان) فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يميزهما بغير الجمعية فيه ماهو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام

مفعول له لنفي الفعل بحذف مضافين لا للفعل المنفي اي ترك تمييز واحد واثنين مخافة لزوم الاستغناء ولا يتوجه النفي الى القيد كما اشار اليه الشارح بقوله ويطرحون آه ح ه ع ف

اندفع بهذه العناية ايراد الرضي بان هذا التعليل لا يستمر في نحو واحد رجال واثنان رجالا سيلكوتي

على صيغة اسم المفعول وليس المراد بالتمييز ماهو الظاهر عنه الا الاصطلاحي لعدم الاستغناء قدقي

قوله هب ان آه فيه اشارة الى ان الاعتناء لجواز افادته التأكيد كما في اله واحد والهين اثنين

قوله فان قلت هب حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه لا ينتهض فيما اذا ورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتمييز لكونه مبينا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ثنتا حنظل والاستغناء بلفظه لعدم فهم الاثنينية منه حاشية س

بمعنى احسب من افعال القلوب وفاعله مستتر فيه وهو انت ويتعدى الى المفعولين ولا يبنى ماض ولا غير منه كما

جواب الاول باثبات المقدمة الممنوعة ويحتمل ابطال السند وهو انه لا يجوز ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا آه خلاصه سراج

سند للمنع والدليل على جواز كون مميز الاثنين مفردا ومن المنع ذكر الرضي نحو واحد رجال واثنا رجال عصام

قوله ينبغي آه يعني ان اللائق بالقياس ان يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز سائر الآحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز الاثنين قياسا وما وقع في الشعر شاذ للضرورة عبد الحكيم

انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين او علامة الاثنينية اعنى حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحوق العلامة التى هى اخف عن ذكرها ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون (لافادته) اى لافادة لفظ التميز (النص المقصود) اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح (بالعدد) اى بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة (وتقول فى المفرد من المتعدد) اى فى الواحد من المتعدد (باعتبار تصييره) اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد (الثانى) فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا (والثانية) فى المؤنث على هذا القياس وهكذا (الى العاشر) فى المذكر (والعاشرة) فى المؤنث (لاغير) اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين

والمراد بقوله فى المفرد من المتعدد المفرد المشتق من لفظ المتعدد كثالث فانه لفظ مفرد وهو مشتق من متعدد وهو الثلثة وكذلك الرابع من الاربعة يعنى بالمفرد اسم الفاعل المشتق من لفظ المتعدد المفرد اى المتعدد الذى لا يتركب تمت افندى

يعنى بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت فى الاصل لمجرد العدد كما تقول ثلثة نصف ستة ثم استعمل فى المعدودات كما فى رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فاذا اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذى هو اول تلك الالفاظ لا اثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الواحد منهم مع حفظ الترتيب العددى فذلك على وجهين احدهما ان يقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اى درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كثالث اى الواحد من الثلثة والثانى اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثانى ان يقصد الى ذلك الواحد مراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التى تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التى تحت درجته ممحوة ذاهبة الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اى واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير واحدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثانى واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمعمول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشئ اذ المعنى انه مصير معموله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه رضى الدين

ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها
(و) تقول في المفرد (باعتبار حاله) اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار
معنى التصيير (الاول والثاني) اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في
المذكر (والاولى والثانية) في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير
واعلم انه لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول
والاولى للدلالة عليها وهكذا (الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
في المذكر (والحادية عشرة) في المؤنث (و) كذلك (الثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة) واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
سواء كان بمعنى المصير اولا كحكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث
فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية و
الثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه
بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون (ومن ثمه) اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين
اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما
(قيل في الاول) اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره (ثالث اثنين)

بيان حاله بمعنى انه واحد من المتعدد من غير بيان مرتبة
يقال واحد من الثلثة او الاربعة — وجيه الدين

عنه مفعول كيف عنه لا يقبل القسمة لذاته ولا نسبة لما
ومفعول الفعل هو انتاثير في الغير

قوله اي مرتبة من المتعدد في نفسه لا بالنظر الى عدد تحته
فيصح مقابلته باعتبار التصيير فان حاله بالنظر الى ما تحته
عبد الحكيم

بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه
وبين ما قبله — عبد الله افندي

مفعول القول مرفوع الحكاية منصوبة تقديرا عطف على
الثاني والثانية من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد
على معمولي عامل واحد وهو جائز بالاتفاق — ابن زاده

لما غير المص قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى
اراد الشارح ان يبين وجه العدول — محرم

بخلاف الاول والاولى فانهما لمرتبة معينة من العدد
ولفظ الواحد والواحدة ليسا كذلك — محمد افندي

فتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات
الحادي عشر في المذكر فهو عطف على الاول لا على العاشر
والا يلزم تعدد الغاية — حسن

قوله والحادي عشر فقلب الواحد الى الحادي بجعل
الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وقلب الواو
لتطرفها فتسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر مع انهما
مركبان كما مر في معدي كرب — رضي

ولما كان حكم اسم العدد في التذكير والتأنيث اذا وقع
على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك
اراد الشارح ان يبين — ايوبي

ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما
اخذ هو عنها من الاصول السابقة — محمد

قوله ثالث اثنين بالاضافة او بالتنوين والاول هنا ارادة الاخر بخلاف سائر اسماء الفاعلين والاضافة والنصب فيهما سيان وبان اوالثانى اكثر كذا فى الرضى عصام

فيضاف المشتق المعاقبة وهو اثنان دونه ودون ما هو الاكثر منه لامتناع تصيير المشتق ولا يمتنع ما يكون من تحوى ثلثة الاربعة اباهم وفى التنزيل ثالث ثلثة لا يمكن بناء اسم الفاعلين العشرة بهذا الاعتبار ولا يعتبرا ضا المازنى والمبرد والاخفش لانه لفظان مختلفان لا يجوز

انه اجاز هذا رابع ثلثة عشر لانه اسم فاعل وقد ينصب

ابانه تنه رابع الى ثلثة عشر اثنى عشر فانه يصيرها وهذا خاصة لا الاخفش لانه اسم فاعل بهذا الاعتبار انا على التصيير اذا كان بمعنى الحال ونصب الثانى

اما الاستقبال فلبعاد ثلثة بتنوين الاول واما فى الاستقبال فلبعاد رابع ثلثة حبيصى

فيضاف الى الاصل وفى التنزيل لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة وبهذا الاعتبار لا ينصب على الاكثر لعدم التصيير

للتصيير فيجب ان يضاف وعند الاخفش يجوز النصب لانه اسم فاعل فيجب نصبه كما يجوز فى الاول حبيصى

بالاضافة الى الا نقص بدرجة (اى مصيرها) اى الاثنين ثلثة (من قولهم (ثلثتهما) بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة (و) قيل (فى الثانى) اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله (ثالث ثلثة) او اربعة او خمسة بالاضافة الى العدد يساوى عدده او يكون فوقه (اى احدها) لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا (وتقول) فى اضافة ما زاد على العشرة (حادى عشر احد عشر) باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء (على) الاعتبار (الثانى) وهو اعتبار بيان الحال (خاصة) لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت (وان شئت قلت) فى اداء هذا المعنى (حادى احد عشر) بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول (الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء (الاول) من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزء الباقى لو جود موجب البناء فيهما وهو التركيب • المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى (المؤنث ما فيه) اى اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظا) اى ملفوظة

مغ ولا بد من ان يكون المضاف اليه اقل بواحد من العدد الذى اشتق منه اسم الفاعل ليفهم منه ذلك المعنى عبد محمد وافى

سك ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه فى مرتبة اولا اراد الشارح ان يقيده بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدرك بما ترى ايوبى

مع يجوز ارادة المبدأ والمنتهى من عاشر العشرة لانهما فى المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ عصام

اى عند العقل اذ الظاهر ان يقال اول العشرة وثانى العشرة الى عاشرها واما الاستبعاد فظهور واقع عبد الحكيم

سك ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فعل اشتق منه اسم الفاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثانى خاصة متوسط

ـه حال من الاعتبار الثانى و مبالغة او مصدر الفعل محذوف اى خص الاعتبار الثانى خصوصا والجملة حال او معترضة عصام

ـه باضافة المركب الى المركب ويبنى الجميع للتركيب فيتجاوز العشرة بهذا الاعتبار اى اعتبار الحال حبيصى

مـ الفاء عاطفة وتعرب مضارع مخاطب من الافعال مجزوم تقديرا بان لانه لما التقى الساكنان احدهما سكون الباء والثانى سكون لام التعريف حرك الباء بالكسرة دفعا للساكنين فصار الجزم تقديريا رسى زاده

اشارة الى حذف الموصوف

مند وان شئت حذفت اول الثانى ايضا وقلت حادى عشر والاكثرون على بنائهما لقيام ثانى الثانى مقام الثانى الاول وقيل باعراب الاول وبناء الثانى فيقال هذا ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر وقيل باعرابهما حبيصى

ملد قوله المذكر والمؤنث هذا تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث كتقسيمه الى المعرفة والنكرة وجيه الدين

ولانه لا يحتاج الى علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا والمؤنث يحتاج اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج المؤنث عليه وجيه الدين

والوجودى مقدم من العدمى والعدم بعد الوجود او الوجود اولى الى التقديم لشرفه محرره

قيل يخرج عن تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهذه والتى واجيب عنه بان قال بعضهم الكلام فى المذكر والمؤنث الذين من اقسام المعرب لان المؤنث الذى من اقسام المبنى فذكرها فيه مستوفى المؤنث الضمير والاسم الاشارة فى الاسم الاشارة والموصول فى الموصول محرره

حال من علامة التأنيث او صفة علامة التأنيث كما اشار اليه الشارح م

وقوله او حكما والحقيقي المقدر العلامة كزينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ودليل كون التاء مقدرة والالف رجوعها في التصغير واما الزائد على الثلاثة فحكمه ايضا تقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع فيه ايضا نشاذا نحو قديدمة ووريئة في تصغير قدام ووراء تقي الدين

وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها تاء لاربعة عشر معنى حققها الرضي في هذا المقام عصام

واعلم انه ما اريد بها الثبوت فيجرد من التاء وليس بمقدر لانك تصغر حائضا كحويض عباب

ويكون ما قبلها مفتوحا ابدا فالتاء في اخت وبنت ليس بمجرد التاء بل هي مبدلة من الواو

وذكر ان تا ويتها الياء من خصائص اسم الاشارة فلعله قائل في اسم الاشارة بالتعريف تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا لعدم استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء في المؤنث

كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب ذا الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية (او تقديرا) اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية (والمذكر بخلافه) اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا (وعلامته) اى علامة التأنيث (التاء والالف) حال كونها (مقصورة) كسلمى وحبلى (او ممدودة) كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهن (وهو) اى المؤنث (حقيقي ولفظي فالحقيقي ما) اى اسم (بازائه) اى في مقابلته (ذكر من) جنس (الحيوان كامرأة) في مقابلة رجل (وناقة) في مقابلة جمل (واللفظي بخلافه) اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه (كظلمة) مثال للتأنيث اللفظي حقيقة (وعين) مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه (واذا اسند الفعل) بلا فصل كما هو الاصل (اليه) اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا

ش وَالْمُؤَنَّثُ السَّمَاعِيُّ سِتُّونَ

العين والاذان والنفس والدار والدلو
والسن والكتفان وجهنم وسعير وعقرب
والارض والاست والعضدان والجحيم والنار
والعصا والريح واللظى وبدان والغول
والفردوس والفلاة وعروض والذراع ونعل
والنعل والفاس والوركان والقوس والمنجنيق
والرحى والخمر والبئر والفخذان والذئب
وفهد وعرب والينبوع والدرع والعقبان
وكبد وكرش وسراويل والحرب والنعلان
وفرس وكاس والفهد والشمس والعقبان
والعنكبوت والموسى واليمين واصبع الاثنان والرجل
والسراويل والشمال والضبع والكف والساقان

جمعها ابن الحاجب في قصيدة

التاء قد يكون للفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم كشيخ وشيخة او في الصفة كقائم وقائمة او بين الواحد والجنس كتمر وتمرة او بين الواحد والجمع كجمال وجمالة او بين الواحد والجمع وتكون علامة للجمع ككماة وكماء او لتأكيد الصفة كعلامة او لتأكيد التأنيث كنعجة او للعلامة العجمة كجوارية في جمع جورب وعلامة النسبة كالمغاربة او للعوض عن حرف محذوف كفرازنة في جمع فرزان اصل فرازين او وعن ياء المتكلم في يا ابت يا امت او لتأكيد الجمع كجمالة حبيبي

قوله بازائه ذكر ولو قال الحقيقي ذات الفرج كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي انتهى كلام الرضي لكن مادة النقض غير محققة فلذا قال اولى عبد الحكيم

بخلافه ما لا يكون بازائه شيء او يكون لكن لا يكون ذكرا كظلمة فان مقابلها النور وليس بذكر او يكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مؤنث لفظي محشي

لما كان بازائه شيء لكن لا يكون ذلك الشيء من الحيوان فان بازائها شيئا وهو النور ولكنه ليس من الحيوان عبد الله

انما انصرف فانه يجوز التاء وتركه في نحو نعم المرأة وبئس وتعين تركه في نحو اكرم الهند وكذا الكاف ونحوه الفصل فالاتي ان يقول التاء ترجح اى الفصل وشبهه بلا فصل كما هو الاصل سلكوتي

اذا الاصطلاح بلى الفاعل فعله كما مر في صدر المرفوعات قدس

او مضمرا (فالتاء) اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه خ لك
الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله (وانت فى ظاهر غير الحقيقى
بالخيار) فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع
لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما فى لفظه من
الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض
الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى
بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى من هذه
القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام فى صورة الفصل ايضا لك
الخيار فى الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضى امرأة وحضر
القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان
المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة
فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع هذا الالتباس
(وحكم ظاهر الجمع) لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو
الرجال جاءت او جاؤا (غير جمع المذكر السالم) لانه لو كان جمع المذكر الخ

واحترز به عن المضمر نحو الشمس صنعت فان التأنيث فيه واجب عباب

اى حين اذا كان الفعل مسندا انت مختار بين اتيان التاء وعدمها وتذكير الفعل وعدمه اعتبار حقيقى التأنيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى عباب

ما لم يكن علما لمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءتنى طلحة الا عند بعض الكوفيين وعند السماع مع الاستقراء ثم ان المؤنث اللفظى قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقمة ونملة فيستوى الامران فقول من قال ان تأنيث قالت فى قوله تعالى قالت نملة دال على انها كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفة النحويين قال المص فى الايضاح اذا جاز هذه حمامة ذكر وثلث من البط ذكور مع التصريح بالذكور فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت ولا يجوز تأنيث فعل المؤنث اللفظى اذا كان المذكر علما له اولا فتأنيث نملة عنده كتأنيث طلحة سيالكوتى

هذا تخصيص لما قبله اى يجوز حذف التاء ومنه اى من غير الحقيقى خبيصى

يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل بالتاء ايرى

حيث قال اذا اسند الى المؤنث الحقيقى او الى ضمير المؤنث اللفظى الفعل متوسط

قوله وجعل بعض الشارحين فعنده قوله وانت فى ظاهر آه ناسخ لقوله اذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند الش مخصص به ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره فى بقاء العام بعد الاخراج حقيقة كما بين فى الاصول ولا فرق بينهما فى اخراج بعض ما يتناوله عبد الحكيم

يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو عين جرت فحكم كل وجوب الحاق التاء محرم

مفعول مطلق اى اطلاقا او ظرف بمعنى زمانا اى زمانا مطلقا من التقييد المفهوم من اعتاد الحكم اى في جميع الاحيان حلبه

سواء كان جمعا لمؤنث حقيقى كالزينبات او غير حقيقى كالعيون سيد الشريف

او للجمع يعقل كرجال او لا يعقل كالايام او مؤنث كالزينبات جلبه

والمسلمات باثبات التاء لكونها فى معنى الجماعة وحذفها لكونه تذكرت عبو

كانتهما الفعل

قوله من جموع التكسير الصواب تأخيره عن قوله غير الجمع الا ذكره لانه بيان ما بقى بعد التخصيص وان يزاد وجمع المؤنث السالم كالطلبات فى الاربعين وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما الواو نحو الرجال والطلبات ضربوا نظرا الى المعنى

واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلبات ضربت نظرا الى معنى الجماعة على اللفظ سيالكوتى

صفة او بدل الكل من العاقلين او خبر مبتدأ محذوف كما مر في غير السابق

لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت (مطلقا
اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت
الرجال (حكم ظاهر غير المؤنث (الحقيقى) فانت بالخيار ان شئت الحقت
التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال (وضمير)
جمع الذكور (العاقلين) اى جمع المذكر العاقل من جموع التكسير (غير الجمع
المذكر السالم) فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون
جاؤا ولا يقال جاءت (فعلت) اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون
بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت (وفعلوا) اى
ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجموع (والنساء
والايام) اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من
العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل
(فعلت وفعلن) اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة و
ضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة
له واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال
فيراعى خفته فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها
فى النساء لحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرى

تعليل لمقدر انما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم فافهم آه

لكونها علامة عليه والمقصود ان التاء وان لم تكن ضميرا فهى آلة عليه فلذا اقامت مقامه عبد الحكيم

وقعل كضمير الغائب قليلا كقولهم هو احسن الفتيان واجمله اذ هو بمعنى احسن فتى خبيصى

شروع فى بيان جمع التكسير المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء آيرى

اى ضمير نحو النساء من جموع المؤنثات على طريق عموم المجاز او على ارادة الصفة المشهورة عن لفظ النساء كما فى نحو لكل فرعون موسى والمراد فى حكمها من المؤنثات اللفظية والمعنوية وكذا التأويل فى قوله والايام اى ضمير نحو الايام فلكونه من الجموع المذكر غير العاقل هندى

قوله وما يماثلها يعنى ان المراد بالنساء اشهر اوصافها وهو جمع المؤنث لان هذا الحكم غير مختص بالنساء وكذا الحال فى الايام فيكون من قبيل لكل فرعون موسى

قوله فى كونه جمع المؤنث الحقيقى والمجازى جمع تكسير او سلامة نحو النساء والزينبات والدور والطلبات والقرينة على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء سيالكوتى

وانما ترك المصنف مثاله لانه علم من قوله والنساء بطريق الاولى فانه اذا جاز فى جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكور ايراد النون كان جوازه اذا انتفت الذكور والعقلاء اولى جا شبرقى

متفرع على النفى لا على المنفى اى انه ان كان له اصل فالتاء كثير فيراعى خفته

كما ان الجواهد كلها تؤنث لانها منفصلة كالاناث عبد القادر

مجرى غير العقلاء ❊ المثنى ما لحق آخره ❊ اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قيد بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من سلمان ومسلمين كالا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات (الف) حالة الرفع (او ياء مفتوح ما قبلها) اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة (ونون) عوضا عن الحركة او التنوين (مكسورة) لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون (ليدل) ذلك الملحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدمه دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه انما دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين (على ان معه) اى مع مفرده (مثله) فى العدد بمعنى الواحد حال كون ذلك المثل (من جنسه) اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة و الجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد (ا) لى انه لا يجوز تثنية الاسم

قوله ... مفرده قيل يصدق على مسلمين ومسلمات فعلى هذا التقدير اشكال باشكال والجواب ان قيد الحيثية فى تعريف امور الاعتبارية معتبر كما تقرر فى محله والتعريف ما لحق آخر مفرده من حيث انه لحق فلا نقض نعم يرد عليه انه اذا اعتبر قيد الحيثية فلا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير مع لواحقه وهذا التوجيه احسن عبد الحكيم

فحينئذ يكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون

اى وان لم يكن احد الامرين بل يترك على ما عليه ... علة مفتوح ...

فلم يكن التعريف جامعا لعدم صدقه على شئ من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد وهو من الاغيار عبد الله

قد يكون عوضا عنهما الا انه لا يكون عوضا عن الحركة والتنوين معا ابدا فان قولك الرجلان النون فيه عوض عن الحركة فى الواحد وهو الرجل ولم يكن فيه تنوين وقد يكون عوضا عن التنوين نحو عصوان فان مفرده عصا بالتنوين بدون الحركة لفظا فهو عوض عن التنوين فقط وقد يكون عوضا عن الامرين كمسلمان فان مفرده وهو مسلم حركة و تنوينا والنون عوض عنهما شرح اللباب

قلت الظاهر ان الالف والياء عوض عن الحركة قلت هذا مذهب الكوفيين وعند البصرية لا يجوز تعويض الالف لعدم قبول الحركة

وفتح النون لغة فى المثنى منه قول الشاعر على احوذيين استقلت عليها ... الذي روى عشية ما هى الا لمحة وتغيب

وحكى الكسائى فتحها لغة وقال ابن جنى فتحها بعضهم فى التلاوة قال السيبانى من العرب من يرفع النون اذا كان بالالف واما بالياء فلا يجوز ... وما حسبها ... سيكرى

فيه ان ضمير ليدل يحتمل ان يرجع الى اللحوق الذى فى ضمن لحق وان يرجع الى الالف والنون والياء وباعتبار اللاحق والمجموع

اشارة الى دفع ما عسى ان يتوهم من زيادة الحروف وهو ان اللحوق ... النون ايضا ولا ... لانه [illegible]

باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد
به طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا نشكل بالابوين
للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين
هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول
الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسميته
للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف
فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة
حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى
بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى
بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر

كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان الابوين والقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم ثني ذلك الاسم مطول

في جواب هذا السؤال منع الجريان ومهد قبل هذا الكلام عليه بان نقول لا نسلم ان الاب والام معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيهما لانه جازاه تحرير

في جواب هذا الابطال منع ملازمة الشرطية القائلة بجواز الاعتبار هنالك لزم جوازه ثمة لا نسلم لزوم هذا الجواز عصام

ان هذا الاعتبار صحيح وبهذا الاعتبار صحت تثنية الاعلام المشتركة كما ذهب اليه الا ان المصنف اختار عدم جواز تثنية المشترك كالقرء مثلا فلا يعتبر هذا التأويل في القرئين وذلك انه اختلف فيه وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز التثنية بمجرد الاتفاق في اللفظ دون المعنى وقال الاندلسي في العينان في عين الشمس وعين الميزان وذهب المص الى عدم جوازه كذلك لانه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء وجيه الدين

قوله لا شبهة في صحته لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي عبد الحكيم

فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى يلحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما ورائه يعلم من تعريف المثنى فقال (فالمقصور) اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس (ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى (وهو ثلاثى) اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه (قلبت الفه (واوا) اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل (والا) اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه من ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد امبل كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى (فالياء) اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف (و) الاسم (الممدود ان كانت همزته اصلية) اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة (تثبت) الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء

قوله وهو ما فى آخره الف مفردة اه احترز بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زائد فى الوقف فانها لا يصير زائدا بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف

سعد قوله ويسمى عصام الدين

هذا بيان لوجه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى يحتمل المعنيين الاولين ح

هد تسمية تلك الاسم

قوله لانه ضد الممدود آه اى مشتق من القصر المقابل مصدر قصره يقصره بمعنى ضد المد والحبس فى ما لقصر كعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه

قوله الظاهر كعصا والى بدل قوله كعصوان والوان فى المسمى بالى فان عصوان والوان مثالان للتثنية لا للمقصور الفه منقلبة عن واو حقيقة وان يورد كعصوان والوان بعد قوله قلبت الفه واوا عبد حكيم

قوله اورد المثال من عديم الاصل فان الالف فى الاسماء العريقة فى البناء كمتى واذا والى لا اصل لها وفى الاسماء المتمكنة لها الاصل وهو محل الاعراب وهو قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما

قوله الحمل الى على مجهول الاصل محل نظر وينبغى ان يقول ولم يمل واميل وكان الامالة بسبب تمييز انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرط فى قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان كان مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء فاشتمل

قوله وانما فسر بقوله غير ما فيه اربعة احرف ليخرج ثلاثى مزيد فيه

قوله انما المراد بالثلاثى المعنى اللغوى اى ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة

لجيد القراءة او للتنفس ممن قرأ اذا انذتك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قرآوان (وان كانت) الهمزة (للتأنيث) اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة (قلبت واوا) فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تجمع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل أقتت واجوه ونحوها صحيحة فقيل حمراآن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا (والا) اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس ومنقلبة عن واو وياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي (فالوجهان) المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست اصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداآن بالهمزة ورداوان بالواو ولكن المشهور رداءان

في تثنية حمراء في حالة الرفع وفي النصب حمروين كحمراوين لكون الواو اقرب الى الهمزة من الياء لمماثلتها الهمزة في تعويضها عن الهمزة في مثل قولهم أقتت ووقتت وقد جاء قلبها ياء تخفيفها واثبات الهمزة في الشذوذ — تجبهى

لانها من اقصى الحلق الذي لا مخرج بعده لكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل في الاكثر — ايوبي

ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك يثبت تلك وقلبت هذه اراد ان يغير العلة تقتضي القلب ههنا — شرح

اى الهمزة بان لا تقلب واوا عند البعض كما تثبت في الاصلية والمصنف سلك مسلك الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوا وجوبا — شرح

قوله بان تكون للالحاق آه لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم من قوله غير زائدة لا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الممدود لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصور فانها لا تكون للالحاق وللتكثير كما مر — سياكوتي

الفاء جزائية والوجهان مرفوع مبتدأ خبره محذوف اى جائزان او خبر لمبتدأ محذوف اى فحكمها الوجهان او فاعل جاز المقدر وعلى التقادير فالجملة مجزومة المحل جزاء الشرط والجملة الشرطية مرفوعة المحل عطف على الجملة الشرطية السابقة القريبة او البعيدة — زيني زاده

هذا ولى من القول بزيادة الهمزة للالحاق لان الزيادة بحرف العلة اليق — چاربردى

ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق او لا في مثل علباء هو الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة — محمد

بالياء فكان ينبغي ان يقول المص ولا فوجهان بغير لام العهد لكون غيابه

عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو

المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب النقاة كالمفصل والمفتاح واللباب

فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من قلب

المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف

نونه اي نون التثنية (للاضافة) اي لاجل الاضافة اذ النون بقيامها

مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال

والامتزاج فيتنافيان (وحذفت تاء التانيث) التي قياسها ان لا تحذف

عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان (في خصيان واليان) على خلاف القياس

مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد

من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع

بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل

خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية وألية وان كانتا اقل

استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل

المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة

بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل

الماضي (و) (المجموع ما دل) اي اسم دل (على) جملة (آحاد مقصودة)

من كسماء ادعي انه جار مجرى الاصل وهو ان يكون الالحاق كعلباء وقد خص القلب وعبارة اللباب موافقة لما في المتن حكذا نقل عن الشارح

فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون مشهورا

اي ما وقع في شرح الرضي فيحمل هذا على الذي حكم المصنف باشتهاره ولكن لم يقل الرضي

هذا مسئلة من مسائل المثنى وكنا عند التعريف

لما وقع بعض التثنية على خلاف القياس وبقي باقيها على القياس اراد المص ان يبين ما وقع على خلاف القياس

اي آخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا يقع في حشو والاولان بقوله ان لا يحذف عن المثنى

كحنو عنتره فان الحجل تنزع خصيتاه فيصيح فرحا

قوله صارتا اي الخصيتان في العبارة استخدام فان المراد من لفظة الخصيتين في قوله كل واحدة من الخصيتين معناها ومن ضمير صارتا لفظة الخصيتين

فكما لا يقع في وسط المفرد تاء التانيث لا يقع في وسطه

قوله وقيل خصي والي اي خصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكون من باب حذف التاء

اي من اللغتين اللتين بالتاء فتكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيين واليين بغير تاء فيهما فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتاء مبنيا على الكثيرة وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الشارح

اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم (بحروف مفردة) اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة (بتغير ما) بحسب الصورة اما بزيادة او بنقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرجت اسماء الجموع والعدد (فنحو تمر) مما الفارق بينه وبين واحده التاء (و نحو ركب) مما هو اسم جمع (ليس بجمع على الاصح) بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع و الفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع

المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس عصام

قوله واسماء الاجناس التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها للدلالة على الآحاد واما التى لا فرق بينها وبين واحدها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل عبد الحكيم

قوله فانها وان لم تدل فالمراد بالدلالة الدلالة فى الجملة سواء كان وضعا فقط كما فى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شابت مفارقه او فى الاثنين نحو قلوبكما او استعمالا فقط كما فى اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما فى الجموع المستعملة فى معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة وضعا كما فى تعريف الفصل خرج اسماء الاجناس بقوله على آحاد سيالكوتى

اسم الجنس على ما هو المقصود من الاصل لانها وان دلت على الآحاد فى الجملة لكن تلك الآحاد ليست بمقصودة بل نفس الحقيقة واذا قصدت بها الافراد على ما وقع عليه الاستعمال تخرج بقوله بحروف مفرده بان خرجت حروف مفرده وعبرت بتغير ما لا مفرد لها اما اسماء العدد واسم الجمع فظاهر واما اسماء الاجناس نحو تمر فلانها لو كانت مفردات لكانت مجموعا لتلك المفردات ولو كانت جموعا لم يجز عود الضمير اليها وجيه الدين

لان مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع محرم

فانه يجب لو وضع يدل على جميع الناس وما دون العشرة من الرجال قاموس

فسر النحو بذلك لا المطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الآحاد استعمالا واما اسم الجنس الذى لا فارق له وهو ما لا يتميز آحاده فى الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه لعدم دلالته على الآحاد وللتنصيص على محل الخلاف قال الذى لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء وليس بجمع اتفاقا عبد الحكيم

فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على
الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد
من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق (او) نحو (فلك) مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة
(جمع) لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان
جمعا ضمة أسد (وهو) اى الجمع نوعان (صحيح ومكسر فالصحيح) اى
الجمع الصحيح تارة يكون (للمذكر) تارة يكون (للمؤنث ف) الجمع الصحيح
(المذكر ما لحق آخره) اى آخر مفرده (واو مضموم ما قبلها) فى حالة الرفع
(او ياء مكسور ما قبلها) فى حالتى النصب والجر (ونون) عوضا عن الحركة
والتنوين على سبيل منع الخلو (مفتوحة) لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق (على
ان معه) اى مع مفرده الواحد من حيث معناه (اكثر منه) ولم يقل من
جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل
الفعل فى المفضل عليه ولا اكثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون

يعنى ان اسماء الاجناس التى لها آحاد من تركيبها كتمر ونخل جمع

لكنه اعتبر الضمة والكسرة فى الجموع عارضتين وفى الواحد اصليتين فيحصل التغيير بهذا الاعتبار هندى

ولو قيل انه لفظ مشترك او اسم جنس لكان اجود فان تغير الحركة المفروض امر مستبعد والاشتراك او اطلاق اسم الجنس كثير شايع حواشى هندى

كما اذا استعمل مفردا كما فى قوله تعالى فى الفلك المشحون فانه مفرد لاتصافه بالمفرد الذى هو المشحون ايوبى

كقوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا

وانما صح اذ وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع تكملة

وانما فسر بقوله تارة لئلا يتوهم من العطف بالواو انه يكون للمذكر وللمؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما فى المعنى عبد الله افندى

قوله فالجمع الصحيح المذكر اى المذكر مفرده بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا ولم يضر قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعنى المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام فى بيان المجموع لا فى بيان المذكر المجموع

لفظا نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا الجار فى مكسور ما قبلها ساجقلى

قوله عوضا عن الحركة بمعنى انه يجوز الجمع بينهما بان يكون عوضا عنهما وكذا هذا القيد مراد فى المثنى وذلك لانهم ذكروا ان النون عوض عن الحركة والتنوين فى نحو ضاربين لوجودهما فى ضارب وعن الاول وحدها فى نحو ضاربين اذ لا تنوين فى نحو الضارب وعن الثانى وحده فى نحو ضاربى اذ هو الساقط دون الحركة وجيه الدين

ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق اراد ان يدفعه بقوله فان قيل لفظ الكلم منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفرده ولا على مثناه حرره

يعنى ان ذلك الفرق بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد

غير ان له من شاهد سيأتى جوابه

لانا سلمنا ان يكون عدم وقوع الكلم على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال لكن لا نسلم ان الكلم اسم جنس

وقول الشارح وهو جنس مردود لمخالفته لما تقرر

ووجه الضعف ان الاخفش وكذا الفراء فرق بينه وبين واحده بالتاء فهو اسم جنس حواشى

يعنى قول الشارح نوع الجمل ونوع الناقة والجامل والباقر اسم جنس والباقر جماعة البقر

عند جمهور النحاة اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها

فان الكلم بحسب الاستعمال لا يطلق الا على جمع

ولما كان لفظ الاكثر صيغة التفضيل ووجوده معلوم والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة فى المفضل عليه ايضا ورد عليه سؤال فذكر الشارح واجاب عنه حاشية

الكثرة هى الوحدة لا الافراد

لم يوجد التقابل بينه وبين قوله اكثر منه لان مقابل

انما فسر بقوله مع مفرده وبقوله الواحد من حيث معناه عبد الله افندى

يعنى ان ضمير ليدل اما راجع الى المفهوم من لحق واخره

المعهود من اللحوق واللاحق

آخر قوله ممنوع تعميما الخلو من اجتماع الاوزان الاربعة والنعت بالكسر والعسير

وقد يكسر للضرورة الشعر قال الشاعر عرفنا جعفرا وبنى ابيه وانكرنا زعانف آخرين

جمعًا وعلى سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار

(فإن كان آخره) اي آخر مفرده (ياء) ملفوظة كالقاضي ومقدرة كقاض

(قبلها كسرة حذفت) اي الياء (مثل قاضون) جمع قاض فان اصله قاضيون

نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبًا للخفة وحذفت

الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين

فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين

فسقطت لالتقاء الساكنين (وان كان آخره) اي آخر الاسم الذي اريد جمعه

(مقصورًا) اي الفًا مقصورة (حذفت الالف) لالتقاء الساكنين

(وبقي) بعد الحذف (ما قبلها) اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه

(مفتوحًا) ولم يغير ليدل الفتحة على الالف (مصطفون) في حالة الرفع

ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين

قلبت الياء الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء

الساكنين (وشرطه) اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر

يعني شرط صحة جمعيته (ان كان) ذلك الاسم (اسمًا) اي اسمًا محضًا من

غير معنى وصفية فيه (فذكر علم) اي فكونه مذكرًا علمًا (يعقل) من جهة

مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة

بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف

قوله كان قبل الالف اشارة الى ان قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور راجع الى الالف

اي على ان في آخره الفا حذفت دلالة على انه غيرت من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا عبد الله

وهذا اي مصطفون وحبلون رفعا ومصطفين نصبا وجرا عند البصريين واما الكوفيون فيلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص فيضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء

اي شرط ما جمع بالواو والياء والنون وشرط بيان هذا الكلام او شرط هذا النوع من الجموع

قوله اي شرط اسم اي جعل الضمير راجعا الى الاسم ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشرط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون لجانب اللفظ لان ضميركان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد جمعه لا يلزم الاستتار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى التقدير لفظا فاذا كان مفرده

اعلم ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اي اذا اردتم الصلوة فاغسلوا الآية

قوله وشرطه ان كان اسما فذكر قال الرضي هذه العبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى الاسم الخ وعلم فخلوا الجملة عن ضمير راجع الى المبتداء الذي هو شرطه مع انه لا معنى لذلك الكلام الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله فذكر وفيه حذوف الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ من غير معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المقصد الفاء الشرط المتوسط بين مبتدأ والخبر ضرورة كقولك انك ان تصرع اخوك تصرع فلا يقال زيد ان لقيته يكرمك

اعوج فرس لبني هلال نسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم صار لبني هلال او صار الى بني عامر قاموس

وهو كونه علما للعاقل لم يوجد فحينئذ يكون علما للفرس خاص من بني آكل المرار ولكن الشرط الآخر

ان عبيدة ان يقول بدل قوله فعلى رجلين فيخرج عنه ما ذكره الرضى يخرج بنحو طلحة ويدخل بنحو سلمى وورقاء علمين

لا يجمعان بالواو والنون فان الجواب ضعيف

فالاولى ان يقال لم يكن مؤنثا بالتاء كالمؤنث بالالف الحقيقي

ان كان معناه علم نحو حمراء او تقليبا الهمزة الى الواو

العلمية في الصفة ان العلمية لا تجامع الوصفية

فان فقد فيه الكل كالعيش او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج علما

للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة

او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين

وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها

ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون

اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو

والنون لان الممدودة تقلب واوا فيمحي صورة علامة التانيث والمقصورة

تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها (وشرطه) اى شرط الاسم الذى

اريد جمعه جمع المذكر الصحيح (ان كان صفة) من الصفات غير علم كاسم

الفاعل والمفعول (فمذكر يعقل) اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا

يعقل كما مر (و) الشرط الثانى (ان لا يكون) ذلك الاسم الكائن صفة

(افعل فعلاء) اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم

اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء

(مثل احمر حمراء) للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان

معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة (و) الشرط الثالث

ان لا يكون) ذلك الاسم (فعلان فعلى) اى مذكرا غير مستو فى تاء الصيغة

مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى (مثل سكران

لو قال بعلم مكان يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو نعم الماهدون اللهم الا ان يقال الشرط هو التعقل ونحو الماهدون مندرج فيما جمع بالتأويل هند

قوله الشرط الاول آه جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متنابعة لما ذكره الهندى الا مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر فاضل عصام

الاضافة لادنى ملابسة اى افعل الذى مؤنثه فعلاء مثل احمر حمراء هند

قوله ان لا يكون ذلك الاسم آه لم يرجع الضمير الى الصفة باول الوصف لعدم صحته فى قوله ولا استويا فيه مع المؤنث كما يجئ سيالكوتى

والحاصل ان الصفة نوعان احدهما ان المذكر والمؤنث متساويان والفرق بالتاء نحو عالم وعالمة والثانى ان يكون المذكر غير متساوية للمؤنث بل لكل منهما صيغة مستقلة كاحمر وحمراء وقال عبد الحكيم اذ الغالب فى الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب فى الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة والاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا فى كل منهما فكل صيغة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الجوامد فلذا لم يجمع هذا الجمع وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصانه عمله حيث لم يعمل فى المظهر كما جبر النقص بالواو والنون فى قلون وكرون والرضون انتهى ملخصا تيمور محرم

لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كاملة فاعطى الكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة وجيه

جواب سوال مقدر يعنى اذ هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لا يجوز فى افعل التفضيل وان يجوز فى غير احسن

واما الجمهور جمع جمعا فجمعه بالواو والنون على خلاف القياس الا ان يقال ان فى الاصل اسم التفضيل لعدم كونه من الالوان والعيوب وحينئذ يكون تانيثه على فعلاء على خلاف القياس

سكرى) فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها (و) الشرط الرابع ان (لا) يكون الاسم المذكور مذكرا (مستويا فيه) اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف (مع المؤنث مثل جريح وصبور) يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جرحى وصبرى (و) الشرط الخامس (ان لا يكون) الاسم المذكور مذكرا ملتبسا (بتاء التأنيث علامة) كراهة اجتماع صيغتى جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس (ويحذف نونه) اى نون الجمع (بالاضافة) لما مر فى التثنية (وقد شذ نحو سنين) بكسر السين جمع سنة او بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه (المؤنث) اى الجمع الصحيح المؤنث (ما لحق) اى جمع لحق (آخره) اى آخر مفرده

لانه فيه صيغة مبالغة فلو حذفت التاء لزم اللبس بين المبالغة وغيره هند

قوله ويحذف اه يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما فى قوله الحافظوا عورة العشيرة قبل لام ساكنة اخبارا كما جاء فى الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب عصم

اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان اى الاضافة والنون معا هند

قوله وقد شذ جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة ونحوهما جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون ونحوهما مع انتفاء الشرائط المذكورة وهى كونه مذكرا علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شرطا واجاب عنه المص بقوله وقد شذ اه وقد تكلف فى توجيهها وعلله ان الواو والنون والياء فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما فى ارض او عن الاعلال والادغام كما فى سنة ومرة وهو غاية السماعية متوسط

وانما قال الشارح بكسر السين تنبيها على انه ليس بجمع سلامة فى الحقيقة وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرون وقد جاء فى بعضها ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء لم يسمع فيه التغيير كعضين ومئين وفئين ولعل ذلك لاعتدال الكسر بين الضم والفتح عبد الحكيم

وقيل ان الواو والنون فيهما لجبر ما حذف عنهما من تاء التأنيث الثابتة فى سنة لفظا والمقدرة فى ارض وثبين وقلين وهما جمع ثبة وقلة والاصل ثبوة وقلوة فقلبت الواو الفا وحذفت والتاء كذا عند جمعها بالواو والنون جبرا لضعفهما من بقائهما على نون وحزون جمع حزة واوزون جمع اوزة او وز

الف وتاء) وشرطه) اى شرط الجمع الصحيح المؤنث (ان كان) مفرده (صفة
وله) اى لذلك المفرد (مذكر فان يكون مذكره) اى مذكر ذلك المفرد
(جمع بالواو والنون) لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل (وان لم يكن له)
اى لمفرده (مذكر) جمع بالواو والنون (فان لا يكون) فشرط صحة جمعيته
ان لا يكون (مجردا) عن تاء التانيث (كحائض) لانه يقال فى جمع حائضة
حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس (والا) عطف
على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما (جمع) هذا
الجمع (مطلقا) اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع
طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى
لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة (جمع التكسير
ما تغير) اى جمع تغير (بناء واحده) من حيث نفسه وامور الداخلة
فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية
فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول
الجمعية واما التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون

قوله لزم الالتباس ولم يعكس لشابهته غير المجرد الفعل فى اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث وهى الالف والتاء كما يلحق بفعل المؤنث ضمير جمع المؤنث بخلاف المجرد بمعنى الثبوت والصفة الثابتة لا يختص بزمان دون زمان وهى الجارية على الفعل المختصة بزمان دون الزمان نحو الآن وغدا — وجيه الدين

اشارة الى دفع توهم العطف على قريبه الذى هو قوله وان لم يكن وعدم جواز العطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها

مفعول مطلق مجازى اى جمع جمعا مطلقا او مفعول فيه للجمع بتقدير الموصوف اى زمانا مطلقا — هندى

وتانيثه اما راجع الى مصدره او راجع المفرد كما اشار الشارح اليهما — حاشية

حاصل مراد الرضى النقض لكلام المص يعنى ان قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلق من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة فى الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه سماعيا وغيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لتخلص من الاعتراض — عبد الله ايوبى

وبهذا اشار الشارح دفع ما ذكره الرضى بان مراد المصنف بالتغيير فى تعبير التكسير غير التغيير الذى ذكره فى تعريف مطلق الجمع يعنى ان التغيير فى التكسير فى نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه — خلاصة الحواشى

قوله كما هو المتبادر يعنى المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير فى ذاته و باعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير التغير فى ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار

من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما
الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا
(كرجال وافراس) او اعتباريا كفلك كما مر (جمع القلة) وهو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما (افعل) اي جمع يكون على وزن افعل كافلس
جمع فلس (افعال) اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى
هذا القياس معنى البواقي (وافعلة) كارغفة جمع رغيف (وفعلة) كغلمة
جمع غلام (والجمع الصحيح) منكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات ففي
شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما (وما عدا ذلك) المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح (جمع كثرة) يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار
احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء
المصدر اسم الحدث ۞ يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه
كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر (الجاري على الفعل) والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا
لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة وقدر القادرية
والعالمية ومثل قبلاله ووبجاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
وكذا ان الاخير ان مفعولا مطلقا (وهو) اي المصدر (من الثلاثي)

وهذه الاربعة على المشهورة وزاد الفراء فعلة
والكوفيون زادوا فعلاء وجمع الكثرة ما عداها
آسكجى زاده

والفرق بين جمع القلة والكثرة انما هو اذا كانا
معرفين غير معرفتين اما عند الاضافة والتعريف
او بغيره فلا فرق حواشي عندي

قال العلامة التفتازاني في التلويح اعلم انهم لم يفرقوا
في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره
على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى علامة
ان جمع القلة تختص بعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير
مختص بما فوق العشرة ثم قال وهذا وفق الاستعمال
وان صرح بخلافه كثير من الثقات وجيه الدين

قوله مع وجود الآخر آه يعني يستعمل اللفظ الموضوع
للقلة في الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة و
يستعمل ايضا اللفظ الموضوع للكثرة في القلة مع وجود
لفظ يدل على القلة محرره

قوله ثلثة قروء آه والنكتة في ذلك التنبيه على ان
ثلثة قروء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن
على الرجال عبد الحكيم

القرء الحيض وجمعه اقراء كافراخ وقروء كفلوس
واقرء كافلس والقرء ايضا الطهر وهو من الاضداد
مختار الصحاح

ولما تم الكلام في الاسماء الجامعة اشتغل بذكر الاسماء المشتقة
وهي الاسماء المتصلة بالافعال وهي ثمانية المصدر واسم الفاعل
اسم المفعول الصفة المشبهة افعل التفضيل اسم المكان اسم الزمان
واسم الآلة ولم يذكر ههنا سوى الخمسة الاول الباقي لاعتزالها
كاخواتها فلا وجه لايرادها في النحو تحبيبي

قوله يعني بالحدث معنى قائما بالغير المراد بالمعنى الامر المعنوي
الذي هو ما يقابل من هو من مقولات الفعل والانفعال والانكسار
لا ما يقابل العين فلا يدخل في الحد نحو السواد بمعنى سيلي كما قيل
وايضا هو خارج بقوله الجاري على الفعل اذ لا يصح ان يقع بالجعل

المجرد (سماعي) اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف (من غيره) اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (قياسي) اي قياسي كما (تقول) كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل (أخرج إخراجا واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف (ويعمل) اي المصدر بالقطع (عمل فعله) المشتق منه حال كونه (ماضيا) نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس (و) حال كونه (غيره) اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه (ولا يتقدم معموله) اي معمول المصدر (عليه) لكونه بتقدير الفعل مع أن وشيء مما في حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد (ولا يضمر) اي معموله (فيه) او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل

ولا يعمل المصدر المصغر والموصوف لانهما ليسا مقدرين بان مع الفعل ولذا يعمل المصدر المقترن بالحال لانه لا يكون بتقدير ان مع الفعل لان الفعل الذي مع ان اذا كان ماضيا يدل على المضي لان ان فيه بمجرد المصدرية ولا يكون للاستقبال وان كان مضارعا يدل على الاستقبال لان ان مع الفعل المضارع للمصدرية مع الدلالة على الاستقبال ولا يكون المضارع الذي في اوله ان للحال فلا يكون المصدر المقترن بالحال بتقدير ان مع الفعل سيد عبد الله

قوله بالقطع اي لا يكون على الاحتمال بان يكون العمل للمصدر او للفعل وانما قيد بالقطع ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم لان في هذه المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثاني ان العمل للفعل فقط دونه والثالث انه يجوز ان يكون العمل له او لفعله تكملة ج.

قوله فعله لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما هندي
قوله المشتق منه اشارة الى تلك المناسبة وهي مناسبة الاشتقاق اي فعله الذي يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر شرح

قوله وذلك العمل اشارة الى الواسطة التي يعمل بها المصدر يعني ان علة عمل المصدر كعمل فعله لمناسبة الاشتقاق آه

قوله لمناسبة الاشتقاق آه اي التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون مصادره جزء من معنى الفعل وهو الذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاؤه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا له فيه وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري سيالكوتي

قوله لا باعتبار الشبه آه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسم الفاعل والمفعول تكملة

وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور (بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا) ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل (ولا يلزم ذكر الفاعل) اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى الفاعل غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (ويجوز اضافته الى الفاعل) مع ان اعماله منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس (وقد يضاف) اى المصدر (الى المفعول) سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب (واعماله) اى اعمال المصدر ملتبسا (باللام) اى بلام التعريف (قليل) لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل لام التعريف على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء

قوله لان النسبة الى فاعلها اى مطلقا معينا كان او مبهما غير ماخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل المعين الغير الماخوذة في مفهومه ماخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى الذات ماخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة
عبد الحكيم

فان النسبة الى شيء ما ماخوذة في مفهومه لان مفهومها التركيبي الحدث والزمان والنسبة الى شيء ما   وجيه

وهو اكثر من اضافته الى المفعول ومنه رفع فاعله بغير اضافة لانه محلا الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد
سيد عبد الله

قوله مع ان اعماله اه اشارة الى دفع ما يرد من ان الاضافة الى الفاعل اكثر من المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف آه فالاولى ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر ووجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى
حاشية لك

مع ذكر الفاعل مرفوعا وتركه نحو اعجبني دق الثوب القصار وقوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير لكون مدلوله غير الفاعل والمفعول فضرب زيد كمد زيد
موشح

ولا يكثر اضافته الى المفعول الا اذا حذف الفاعل كما في قوله تعالى بسؤال نعجتك   شرح اللبنة

واما قول الشاعر: ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل: فالمبرد منعه وجعله بتقدير في او بتقدير مصدر منكرا عاملا فيه اى هو ضعيف النكاية نكاية اعداءه اى النكاية في اعدائه والنكاية ايصال القتل والجراحة الى الاعداء ويخال اى يظن ان الفرار يؤخر الاجل ويطول عمره   خبيصي وغيره

والمصدر المعرف باللام عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو مقدر   حاشية

فان كان ۞ اى المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل (فالعمل للفعل) من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا (وان كان) اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا (بدلا منه) اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له (فوجهان) اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فى قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اى بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء ۞ اسم الفاعل ما اشتق) اى اسم اشتق (من فعل) اى حدث موضوعا ذلك الاسم (لمن قام) اى الفعل (به) اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب (بمعنى الحدوث) يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة

اى جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب على الفعل نحو سقيا زيدا فزيد منصوب بسقيا عند سيبويه من حيث انه قائم مقام سق لا من حيث كونه مصدرا فقال السيرافى فالعامل هو الفعل المحذوف لانه اصل فى العمل ايضاح

قوله اى فيجوز فيه وجهان اشارة الى ان قوله فوجهان فاعل لفعل محذوف رضا

قوله وقيل اى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله احدهما عمل المصدر ا عبد الله

بدل او خبر لمبتدأ محذوف

قوله وانما فصل آه يعنى كان ينبغى ان لا يفصل بين قسمى المصدر بالجمل المعترضة لبيان بعض الاحكام بل يذكر ان معا الا انه فصل بينهما لئلا يتوهم تعلقهما على السواء وجيه الدين

قوله واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تأويله بان مع الفعل عبد الحكيم

قوله من فعل يشير الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق من المصدر بالواسطة والفعل لفظ مشترك لانه تارة وضع لنحو ضرب ويضرب وتارة للحدث فالمراد ههنا الحدث والقرينة يكون المراد به الحدث ان ضمير قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث لا مثل ضرب هند وحاشيته

قوله اى حدث وفيه نظر لانه قد سبق فى صدر بحث المصدر ان المراد بالحدث معنى قائم بالغير ولا معنى لاشتقاق الاسم من المعنى اللهم الا ان يرتكب مجازا بذكر الحدث وارادة اللفظ الدال عليه محشى فى شرح الكافية وضوء الايضاح

قوله اى حدث والمراد بالحدوث ان يكون ذلك الوصف غير موجود زمانا ثم يزول ثم يوجد كقولك تضارب ولشاعر والذاهب وانما يصح فيمن يحدث له هذه الصفات هذا هو الاصل فيما كان بمعنى الثبوت لم يكن على ذات الفاعل غالبا هند

لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل
في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به ولعل ذلك لان المتبادر من
قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به
تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل المعنى معنى
آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن
قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين
المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس
اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة
المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل
عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل
احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وعايش وآكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس

قوله وان يكون من قام به آه لان المتبادر من وضع اللفظ لشيء كونه قصديا واعترض الرضي بان هذا التعريف لا يشتمل على زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه لان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار بالمتجاورين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الاضافات المتحدة في الجانبين والحق عدم قيام العرض الواحد بالشخص بطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الامر انهما متحدان بالنوع — سيالكوتي

قوله وهذا في اسم الفاعل ظاهر لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصرة ولم يعتبر فيه زيادتها على غيرها ولا انتقاصها عنه خروج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام به بل لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله فلو ضم آه — عبد الصادق

قوله فحينئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله وخالف آه — تبريزي

قوله خرج اسم التفضيل آه ولا يخرج عنه اسم الفاعل من باب المبالغة نحو كارمني فكرمته لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا المعنى المصدر مع الغلبة في زيادته وتقريب باب المبالغة ان يغلب احد الامرين الآخر في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته اي غلبته في تكريم — سيالكوتي

قوله بمعنى الحدوث يرد عليه ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى الثبوت وقد يكون بمعنى الحدوث نحو احسن كذا في حواشي الهندية فلا يخرج به اسم التفضيل مطلقا — وجيه

قوله ظنا اي ظن ذلك الظن فاسد لانهم لم يتنبهوا لما هو معلوم وهو ان الاشتقاق آه — تكملة

قوله لان فيه مبالغة كما يكون في اسم التفضيل زيادة على اصل الفعل — تحريره

باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب (وصيغته) اى صيغة اسم الفاعل (من مجرد الثلاثى على) زنة (فاعل و) من (غيره) ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا ومزيدا فيه (على صيغة المضارع) المعلوم (بميم) اى مع ميم مضمومة موضوعة فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا (و) مع (كسر ما قبل الآخر) وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى يتفعّل ويتفاعل ويتفعلل (نحو مُدخِل) فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة (و مستغفِر) فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال (ويعمل) اى اسم الفاعل (عمل فعله) فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها (بشرط معنى الحال او الاستقبال) اى يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اى بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال

ولذلك سمى باسم الفاعل ولم يسم باسم المفعل واسم المنفعل مثلا لكثرة الثلاثى فجعلوا اصل تبابه له هكذا قيل وفيه نظر لان تسميته باسم الفاعل لا لكونه اسم من قام به الفعل وهو الفعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل سيد عبد الله

ثم فسر الشارح حرف المضارعة بقوله سواء كان آه ليشمل مضارع الرباعى والخماسى والسداسى شرح

واعلم ان الشارح تفنن فى كلمة وضع ذكر فى الاول وانثها فى الثانى مع انها فى الموضعين مسندة الى الميم فانها فى الاول اسندت الى ظاهرها فجاز التذكير والتأنيث اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى واما فى الثانى فاسندت الى ضميرها فوجب تأنيثها تكمله

احدها الميم المضمومة الموضوعة موضع حرف المضارعة المضمومة كمدخل والثانى الميم المضمومة الموضوعة موضع حرف المضارعة المفتوحة نحو يتفاعل آه هندى

احدها الكسر الواقع فى آخر المضارع كمدخل والثانى الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع نحو متفاعل لان فى مضارعه لم يوجد الكسر وجيه الدين

يعنى يكون كلام المصنف تاما لو اقيم كما يوجد مثال لكل من قسمى الكسر كما ذكرنا آنفا شرح

ولو صغر اسم الفاعل او وصف بطل عمله الا عند الكسائى فانه اجاز اعمال المصغر واعمال المنعوت وعن بعض العرب اظننى مرتحلا وسويرا مويجا واجاز انا زيدا ضارب اى ضارب ومما يحتج الكسائى فى اعمال الموصوف قول الشاعر: اذا فاقد خطاء فرخين رجعت ذكرت سليمان فى الخليط المزيل شرح آلعبه

مفعول مطلق نوعيا ومفعول به ليعمل لا منصوب بنزع الخافض كما قيل محرب

هذه التنبيهة حقيقية

فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان الباسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن (و) بشرط (الاعتماد) اى اعتماد اسم الفاعل (على صاحبه) اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول والموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه (او) اعتماده (على الهمزة) الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام (او ما) النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان (فان كان) اسم الفاعل المتعدى (للماضى) اى الزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله (وجبت الاضافة) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (معنى) اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة

فى الظاهر الا ان المعنى حكاية بدليل انك لو اوقعت المضارع موقعه يجوز بسط داود

وان ارادة حكاية الحال الماضية جاز فى اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد نجم الدين

لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته كانه موجود فى زمان بسط الذراعين فيكون زمان المتكلم مقارنا لزمان البسط تكملة

خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون الاعتماد كما فى الظرف ضوء

والمراد بالصاحب المحكوم عليه والمراد بالاعتماد عليه كونه محكوما به على صاحب له تقدم نجم الدين

اعلم ان الفعل يقتضى شيئا للاسناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم يقتضى شيئا كما تقرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا لشابهته الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاسناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاسناد فلزم فى العمل ان يكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية عبد الله ايوبى

خلافا للاخفش والكوفيين وكانهم اعتبرها نفيا لسعيه هندى بيان للفظ النحوى

واما فى معناها كما فى قول الشاعر وان امرأ يعن الابعاد الغير صيرين نفسه بالمطالع عن عمل فى نفسه لاعتماده على غيره رضى

قوله لان الاستفهام آه تعليل لاشتراط احدهما حين انضمام الاول لحصول قوة الفعلية بجهة اخرى شرح

لان النفى والاستفهام معناهما يتعلق بالاحداث دون الذوات لاثبتة للنفى والاستفهام اخ النفى محمود افندى بمعنى لاستقلال الصفة حين الاعتماد مع فاعله كلاما وهذا عند سيبويه وسائر البصريين حبيبى

اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس (خلافا للكسائى) فانه ذهب الى عدم
وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة
معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه (فان كان
له) اى لاسم الفاعل (معمول آخر) غير ما اضيف اسم الفاعل اليه (فبفعل
مقدر) اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو
درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل
ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما (فان دخلت اللام) الموصولة
على اسم الفاعل (استوى الجميع) اى جميع الازمنة فيقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه
فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه (وما وضع منه) اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى
بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل (للمبالغة) فى الفعل المشتق منه
(كضراب وضروب ومضراب) بمعنى كثير الضرب (وعليم) بمعنى
كثير العلم (وحذر) بمعنى كثير الحذر (مثله) اى مثل اسم الفاعل فى
العمل واشتراطه بما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة

بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله محمد

قوله الموصولة احتراز عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لايغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح بذلك الرضى وجيه الدين

اى عمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال وقال ابو على فى كتاب الشعر والرمانى ان اسم الفاعل ذا اللام لايعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس لم يوجد فى كلامهم عاملا الا ومعناه شرح الرضى

ونقل عن المازنى ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول فليس ذو اللام عنده فى الحقيقة فعلا تحقيق

لان اسم الفاعل حين اذا دخل اللام عليه يجرى مجرى الفعل مطلقا اى فى الماضى والحال والاستقبال من حيث ان اللام موصولة واصلها ان توصل بفعل الا انه عدل الى الاسم كراهة ادخالها على الفعل وهو ايضا مما تمسك به الكسائى موشح

ولما كان فى دخول صيغة المبالغة فى تعريف اسم الفاعل تخديش بناء على ما فى ترجمة الشريفية وجد الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال بتغيير اى وضع آه تكملة

قوله بحيث يخرج احتراز عن تغير لا يخرجه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية قوله للمبالغة ح

بمعنى ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل عبد الله

خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة

ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن

للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا

الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من

المشابهة اللفظية (والمثنى) من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة

(و) كذلك (المجموع) منهما مصححا كان او مكسرا (مثله) اى مثل اسم الفاعل

اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى الصيغة المفردة من حيث

ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون

ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون

عمرا الآن او غدا او امس (ويجوز حذف النون) اى نون المثنى والمجموع

(مع العمل) في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه

فان حذفها واجب (و) مع (التعريف تخفيفا) مفعول له للحذف اى يجوز

حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة

من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير

مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل

لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه (اسم المفعول هو ما اشتق

من فعل) اى حدث موضوعا (لمن وقع عليه) اى لذات ما من حيث وقوع

بالفعل لعدم الملاحظة في الفعل فلم تعمل لفوات ما واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فقرب لكونه بمنزلة التجدد والى هذا الخلاف اشار الشارح بقوله نائب مناب ما فات آه — محمد رضا

قوله لعدم تطرق آه لا يخفى ماذكره بوجه من جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصدا اطراد الباب قال الرضى اما المثنى والجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد من القراءة — فاضل محشى من

قوله بالحاق علامتي التثنية واما جمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه في حكمه — حكيم

استيناف اى عتراض او عطف على ما قبلها بحسب المعنى كانه قيل يجوز حذف النون مع اضافة ويجوز مع العمل — معرب

يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول — عصام

قوله والقراءة جواب للسؤال المقدر كان قائلا يقول لم يكن ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النصب ليست بمتواترة والقراءة الغير المتواترة مما لا اعتماد عليه — عبد الله ايوبي

قوله اسم المفعول اى المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير يقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه والا فالمفعول هو الحدث — سيالكوتي

سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد بحرف الجر فلا يمكن بناء المفعول منه — محمد

حقيقة او اعتبارا ليشمل نحو علمت عدم خروجك فهو معلوم فان العلم تعلق بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن الفعل بنفسه واقعا عليه — محشي

الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب والاعتذار اقامة من مقام ما جرى فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط (وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن (مفعول كمضروب ومن غيره) اى غير الثلاثى المجرد (على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر) لخفة الفتحة وكثرة المفعول (كمستخرج) بفتح الراء (وامره) اى شانه وحاله (فى العمل) اى فى عمل النصب (والاشتراط) اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما (كامر اسم الفاعل) اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما هو مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر بقى على نصبه (نحو زيد معطى غلامه درهما) الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس (الصفة المشبهة) باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث (ما اشتق من فعل لازم) احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (لمن) اى لما (قام به على معنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب

وفيه نظر لان الكلام فى المفعول صيغة وكثرة المفعول تركيبا لان عدد المفاعيل خمسة لا كثرة فى المفعول صيغة نكات وجوابه انه يجئ لفعل واحد مفعولين او مفاعيل نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا ولا يجئ لفعل فاعلا اكثر من واحد وكثرة المفعول على ما ذكر متحقق — محرره

... وانه موضوع لمن قام به الفعل

ليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى الفاعل — رضى

قوله بقى على نصبه آه فاسم المفعول ان كان بمعنى الحال والاستقبال مقدرا لا ان كان بمعنى الماضى كما فى اسم الفاعل — عبد الحكيم

والحاصل ان جميع احكام اسم الفاعل جارية فى اسم المفعول الا فى شيئين احدهما جواز العطف على محل المجرور فى اسم الفاعل وعدم الجواز فى اسم المفعول وثانيهما ان عمل اسم الفاعل عمل الفعل المعلوم وعمل اسم المفعول عمل الفعل المجهول — كبير

يعنى الصفة التى ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة باسم الفاعل — الجرجانى

وسميت الصفة المشبهة لشبهها باسم الفاعل معنى لكونها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل — نجم الدين

ووجه المشابهة كونها بمعناه اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدوث والثبوت اى اتصاله به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة الثلثة ولذا يقصد بها الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدوث المقيد باحد الازمنة الثلاثة — رضى

هذا بيان الاعتماد وتفسير المعنى بمن مقام ما كما سبق

مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازماً ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضمها فلا يقال رحيم الا
من رَحُمَ بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له
والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت
بحسب الاستعمال (وصيغتها) اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف
انواعها (مخالفة لصيغة) اسم (الفاعل) او لصيغة الفاعل الذي هو
ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن
قطعا (على حسب السماع) اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف
منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه في ذكر
(كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا) اى من غير اشتراط
زمان فيه لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط
الاعتماد فيعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام

لصيغ الثلاثي ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهو
لفظ فيختص بصيغة الثلاثي المجرد اشار الشارح بتوسيط
لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله او لصيغة الفاعل
الذي آه اشار الى الاحتمال الثاني بعنوان المراد بقوله لصيغة
هو لفظ الفاعل

وهذا تقسيم مسائل الصفة المشبهة

حَسَنٌ وَجْهُهُ جي	حسن وَجْهَهُ ق	حسن وجهِهِ ق
حسن الوجهُ	حسن الوجهَ	حسن الوجهِ
حسن وجهٌ	حسن وجهاً	حسن وجهٍ
الحسن وَجْهُهُ ممتنع	الحسن وجهَهُ م	الحسن وجهِهِ م
الحسن الوجهُ	الحسن الوجهَ	الحسن الوجهِ
الحسن وجهٌ م	الحسن وجهاً م	الحسن وجهٍ م

والبواقي من هذه الاقسام
ثلثة اقسام

الاول ما كان فيه ضمير واحد وهو سبعة اقسام الحسن الوجهَ والحسن الوجهِ حسن الوجهَ حسن الوجهِ والحسن وجهاً وحسن وجهاً وحسن وجهٍ	والثاني ما كان فيه ضميران مثل حسن وجهَهُ والحسن وجهَهُ وهذا القسم حسن	والثالث ما لا ضمير فيه وهو اربعة اقسام الحسن الوجهُ وحسن الوجهُ وحسن وجهٌ والحسن وجهٌ وهذا القسم قبيح

والمذكور في الصفة
واما في المعمول مثل حسن وجهُهُ والحسن وجهُهُ وهذا
القسم احسن
اى من حيث عدم التشبيه بالمفعول

ويرد عليه ان ابن مالك صرح في التسهيل ان صيغة الصفة المشبهة
من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل والجواب اشار الشارح
بهذا التوجيه الى مذهب الجمهور لا الى مذهب ابن مالك

الداخلة عليها ليست بموصولة (وتقسيم مسائلها) اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه (ان تكون الصفة) ملتبسة (باللام او مجردة) عنها (و) على كل من التقديرين (معمولها) اما (مضاف) او ملتبس (باللام او مجرد) عنهما) اى عن اللام والاضافة (فهذه) الاقسام (ستة) حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة (والمعمول) اى معمول الصفة المشبهة (فى كل واحد منها) اى من هذه الاقسام الستة (مرفوع) تارة (ومنصوب) تارة (ومجرور) تارة اخرى فعلى هذا (صارت) اقسام مسائلها (ثمانية عشر قسما) حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل (فالرفع) فى المعمول (على الفاعلية) اى فاعليته للصفة المشبهة (والنصب على التشبيه) اى تشبيه معمول الصفة (بالمفعول) به (فى) المعمول (المعرفة وعلى التمييز) اى جعل معمول الصفة تمييزا (فى) المعمول (النكرة) هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل (والجر) فى المعمول (على الاضافة) اى اضافة الصفة اليه (وتفصيلها) اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا

قوله بالمفعول اى مفعول به للتشبيه واعمال الصلة لحرف اللام فى الجار والمجرور صحيح كما فى قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء

قوله اى تشبيه معمول الصفة وجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشىء الى نفسه لان الصفة عين الفاعل نصبوها مرفوعها بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت فى اللفظ جارية على غير المعمول خبرا او نعتا وحالا و فى المعنى لدلالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الساقين اى قبيح فانه لم تجر فى اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له فى نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيمتنع زيد ابيض الثوب فاضل سالكوتى

و انما زاد الشارح قوله اى جعل آه للاشارة المغايرة الاعتبارين لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى المعمولات معمول معين يقال له التشبيه فليس فيه الجعل واما ههنا فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل تكمله

اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون نصبه فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التمييز شرح

ولما حكم البصريون بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنيا على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطروا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا فلم يضطروا الى الحكم بمعمول غريب تكمله

قدمه لتصحيح الحمل

(حسن وجهه) بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب (ثلثة) اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا (وكذلك) اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة (حسن الوجه) بالوجوه المذكورة (وحسن وجه) عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة و (الحسن وجهه) بادخال اللام على صفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام (الحسن وجه) بالوجوه الثلثة (الحسن وجه) ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال (اثنان منها) اى من تلك الاقسام (ممتنعان) احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل (الحسن وجهه)

قوله وكذلك مبتدأ لان الكاف اسمية فسره بقوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجه على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الامثلة الثلثة وغير الاسلوب لنكتة ذكرها الشارح ومفصل اقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا كذلك يعنى ان هذين القولين مشتملان على تفصيل الاقسام فى ضمن الامثلة وانما قال كذلك لان تفصيلها فى نفسها علم مما سبق وهذا حل تركيب المتن عندى موافقا للشرح فاعتمل عليه فانه

ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى فى الامثلة السابقة بذكر العاطف واتى فى الامثلة الآتية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التغيير فقال وانما غير آه تكملة

قوله بترك العاطف اى بين هذه الامثلة الثلثة مع ذكره فى الخبرين السابقين عليها

قوله المغايرة اى هذه الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة كانت آه

قوله الصفة باللام اى المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان حسنا وجهاهما والمجموع نحو الزيدون حسنوا وجوههم فهو مما اختلفوا فيه كما فى حسن وجهه شيخ

ومتى كان المعمول مضافا مرفوعا ومفردا غير مرفوع فالعائد واحد والثانى ان كان معمولا غير مرفوع ولا عائد فى عكسه وهو قبيح ومن ثمه قيل فيه بتقدير الضمير ان لم يكن فى معمول اللام وبتقديره او باقامة اللام مقامه او بابدال معموله عن الضمير المستكن فيه ان كانت فيه اللام حاشيه

قوله فهذا التركيب يعنى ان ثلثة وقع خبرا لحسن وجهه والجملة ... فهو مثال واحد ... كما قاله الهندى لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مفردا عبد الحكيم

قوله ثلثة اى ثلثة اوجه من الرفع والنصب والجر فى المعمول ... والجملة مبينة للتفصيل ... ثلثة خبر مبتدأ محذوف اى هذه ثلثة ... لانه يعطف عليه غيره حتى يتم به

قوله من رفع معموله ونصبه اذا قرأت بالتنوين ومن جره اذا قرأت بعدمه ... التى هى مجردة عن اللام ... معمولها مرفوعا ومنصوبا شرح

قوله الاول بالباء حيث قال بالفاعلية ... الاشارة الى ان الفاعلية معنى مستقل لا انضمام ... الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى ... بين النحاة شرح

قوله بالاضافة كما مر ... وان جوزه ... لانه خلاف وضع الاضافة لان وضع الاضافة ان يعرف المضاف بالمضاف اليه ... الاضافة اللفظية ... عبد الله

قوله مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه والحسن وجه ... خبر بعد خبر او تعداد

والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة في واحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام ومضافة الى معمولها المجرد عن اللام (مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة (واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف (مثل حسن وجهه) فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمه مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي جازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين (والبواقي) من الاقسام الثمانية عشر التي

قوله منها اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافي باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع محمد

حيث خفف ما اضيف اليه وكان ذلك التخفيف كافيا في الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف والتخصيص شرح

قوله لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود اى لان الاضافة اللفظية تجرى مجرى الاضافة المعنوية واتحادهما في الصورة وان اختلفا معنى تحفة العيني

لان المعهود اضافة النكرة الى المعرفة لاكتساب التعريف وحسن وجهه خلاف ذلك قدقى

اى المعنوية فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة اذ لا تفيد فيها فكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا تخالفها من كل وجه الاصل عبد الحكيم

قال بعضهم لا يجوز لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وقال بعضهم يجوز الاضافة لان الحسن اعم من الوجه فالاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص كقولك خاتم فضة حاشية ع

والجار مع المجرور مفعول ما لم يسم فاعله لاختلف او نائبه ضمير المصدر فيه اى وقع الاختلاف فقوله في حسن وجهه ظرف لاختلف والجملة استيناف او اعتراض او عطف على جملة اثنان منها ممتنعان او على ما قبلها بحسب المعنى كانه قيل اتفق على امتناع هذين المثالين السابقين واختلف في حسن وجهه هند مع زيني زاده

من الصفة دون الضمير من المعمول الذي اضيفت اليه تلك الصفة رضا

عطف على جملة اثنان منها ممتنعان او على جملة اختلف وقيل مستيناف او اعتراض مصرع

وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضي عدم التعرض الى اعظمه لاستقباح هذه الاضافة تكملة

انه مع كون النوعين او مع كون اعظم التخفيف ممكنا فهذا كون المعمول وجهه

واغا قدر الشارح لفظ الصورة بين الجار والمجرور ليتحقق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل شامل للصورة النوعية فلذا اورده بلفظ المثل ولم يقل وفي حسن وجهه

خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما (ما كان فيه ضمير واحد منها) اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجهه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة (احسن) لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان (وما كان فيه ضميران منها) احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان (حسن) لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (وما لا ضمير فيه منها) وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها (قبيح) لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال (ومتى رفعت معمول الصفة (بها فلا ضمير فيها) اى فى الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل (فهى) اى تلك الصفة (كالفعل) فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه (والا) اى وان لم ترفع

اى الضمير الواحد اما ان يوجد فى معمول الصفة ضميرا بارزا راجعا الى موصوف تلك الصفة تكملة

لحصول المقصود مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل عصمة

لجريه على القياس من حصول المحتاج اليه وهو الضمير من غير نقصان ولا زيادة خبيصى

والحاجة ربطة الصفة على الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة او ضميرا مجرورا يضاف الى المعمول ففى تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه قدقى وغيره

عند اهل اللغة يكون الضمير الواحد فى المعمول قسمان آه

من المحتاج اليه بان يكون الضمير متروكا بالكلية كما فى اقسام القبيحة قدقى

ولما توهم ان يوجد الضميران فى الصفة معا او فى المعمول معا اشار الى ما هو الواقع شرح

لو توسطه بين الاحسن وبين القبيح

قوله لاشتماله على ضمير زائد آه يعنى ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع وقد حصل الربط باحدهما فالثانى زائد عنده ما اذا جيء بالضمير ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد حسن ضربه من ضرب ابيه فى داره عبد الحكيم

قوله وما لا ضمير فيه فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فالفرق بينه وبين الحسن الوجه وهما سيان فى الاشتمال على التعريف العهدى النائب عن الضمير فى الربط الى ان يقال لم يكن فى نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك جوزوه بتفاوت القبح فى الحسن الوجه والمرجع عصام

قوله لعدم الرابطة آه ليس اللام فى الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيها يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما فى الرضى ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة وليست بدلا من الضمير سيالكوتي

معمولَ الصفة بها بل تنصب او تجرّ (ففيها متميز الموصوف) ليكون
فاعلا لها (فتؤنث) ان الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجه او حسنة وجهه (وتثنى) اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية
مثل الزيدان حسنا وجهٍ وحسنان وجها (وتجمع) ايضا الصفة
اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو اوجه وحسنون وجها
(واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين) اى اسم الفاعل الغير
المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى المفعول لاشتقاقه
من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك
المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول (مثل الصفة المشبهة
فى ذلك) اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد
ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له لكن نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان
لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثانى محذوف وكذلك اى مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب

اى اسماء هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان
هند

المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله احترازعن نحو ضارب زيدا ومعطى درهما فانهما متعديان لا يجرى فيهما مع ما تعديا اليه من المعمول ما ذكر من الاقسام بل يجرى فيهما ما ينصب المعمول على المفعولية او نحوه على الاضافة
شارح الاول

ولما كان بين اسم الفاعل والمفعول فرق ههنا اراد ان يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله واسم المفعول
ص

وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدى يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى ما هو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدى الى المفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقا من الفعل المتعدى لا محالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدى ما لا يكون متعديا الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم اسم المفعول الغير المتعدى الى اخره
عبد الله ايوب الانصارى

من الامتناع والاختلاف والجواز مع قبح والجواز مع حسن والاحسن من البعض كما مر
محرم

اراد بهذا ان المراد من الفاعل ههنا ما اسند اليه الفعل فيكون مفعول ما لم يسم فاعله فاعلا باعتبار اقامته مقامه
حاسن حسمى

اى الالتباس بالفاعل فى المضاف الى الفاعل والتباس المفعول الاول بالمفعول الثانى فى المتعدى الى المفعولين
حاسن حسمى

واضيف الى الصفة والمفعول محذوف
قدقى

وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس
متوسط

قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التى اجريت مجرى الصفات الشبهة نحو هو نفس الوجه اى حسن الوجه وهو فيل

اى كاسم الفاعل والمفعول الغير المتعديين
نصف

مرفوعا ومنصوبا ومجرورا * اسم التفضيل ما اشتق (اى اسم اشتق (من فعل) اى حدث (لموصوف) قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول (بزيادة على غيره) فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (وهو) اى اسم التفضيل من حيث صيغته (افعل) للمذكر (وفعلى) للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل (وشرطه ان يبنى) اى اسم التفضيل (من) حدث (ثلاثى) لا رباعى (مجرد) لا مزيد فيه (ليمكن البناء) اى بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تتسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل

وكذا باب المبالغة نحو طائل لانه موضوع لغلبة فى المعنى المصدرى كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة فى الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة فى وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام نفس و استمراره وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام فى للموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وتفصيله فى سيالكوتى

قيل ان فائدة الادراج يجوز ان تكون للتأكيد

شروع الى اعراب المتن وبيان فائدة القيود وجيه

قوله ولا ابهام فى ذلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان والآلة ما فيها نوع تعيين وما قيل انه لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف ففيه ان اسم التفضيل الذى جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك الاسماء موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل او وقع به الفعل سيالكوتى

ولا يرد صيغ المبالغة كضراب وان دلت على الزيادة حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير كما قصد فى اسم التفضيل وكان التعريف جامعا ومانعا وجيه الدين مع غيره

قوله يخرج اسم الفاعل لعدم دلالتها على الزيادة على الغير لصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة فى ذلك الفعل كفاضل وطائل ولعدم دلالتها على الزيادة فى اصل الفعل بل فى خلقتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار منه

يعنى ان صيغة اسم التفضيل افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وعلى هذا القياس التثنية والجمع وهذا بخلاف الصفة المشبهة فان صيغها كثيرة ولكل منها مؤنث وتثنية وجمع وجيه الدين

وانما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث فى افعل مطلقا حكيم

اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واجدى لانه ليس من الثلاثى المجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب متوسط

قوله من حدث قدر بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد نحو احنك الشاتين واقول الناس شاذ لانه غير متصرف ولا من فعل لازم نحو ما نجس بكلمة اى تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفى واما افعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان

قوله لكن اسقط لدلالة من دحرج فيتولد آخر بان يكون اسم تفضيل من دحرج اعربي

صفة ثانية للثلاثي وفصل بينهما بالتعليل وهو جملة معترضة اي بهذا الاشتراط لايمكن البناء

قوله التفسير اشارة الى صفتين وجملة ليس بلون اي بشرطه ان يكون من الثلاثي الجملة الذي ليس الا على لون مثل الاعوزي عصام

قال الكوفيون الاسم التفضيل يجيء من البياض والسواد للذين هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله عليه السلام في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن فاضل محشي

فالاول مقدم على المزيد والمزيد عليه والثاني هو المزيد والمزيد عليه عبد الله

ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى (ليس بلون) اي من ثلاثي مجرد ليس بلون (ولا عيب) ظاهري (لان منهما) اشتق (افعل لغيره) اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع (مثل زيد افضل الناس) فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل (فان قصد غيره) اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره (توصل اليه) اي الى غير الثلاثي المجرد (باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا) مثال للثلاثي المزيد فيه (وبياضا) مثال للون (وعمى) مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة

قوله فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اعني الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه عصام

والجملة صفة اخرى للثلاثي حررته

واذا قصد في هذه الامور التفضيل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين امنوا اشد حبا لله قال المحقق التفتازاني لم احب لله لان احب شاذ في المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول فيما لم يجيء له افعل توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فنقول كان الاولى ان يؤخر قوله فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه عن هذا الحكم ايضا ليتعلق به ايضا شرح

بان يبين هذا الوزن للصفة اولا منه

اي مما يمكن بناء اسم التفضيل من فعل ثلاثي مناسب للمقصود ويؤتى بمصدره منصوبا على التمييز مثل استخراجا او دحرجة او تدحرجا وهذا مثال غير الثلاثي المجرد موشح وهندي

كما في التعجب لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد اشد مفعولا وههنا ينتصب تمييزا شرح اللب

اي غير وزن افعل منه

ولما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهري اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقييد فقال وحيث آه منه

اي هو اشد منه بيانا منه

اي النقض على كلام المصنف منه

وتقرير النقض ان قوله يشترط في البناء ان لا يكون عيبا باطل لانه جار على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتحرير المراد بانا لا نسلم ان قوله ولا عيب جار على مثاله فان مرادنا بالعيب المنفي هو العيب الظاهري كالعور والعمى والعرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطني فيجوز البناء منه عبد الله ايوبي

استدراك على قوله لا يرد يعني ان التقييد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقض المذكور لكن لا يدفع الايراد الآخر الذي يرد على هذا التقييد شرح

كما في المفصل وشرح التسهيل عبد الحكيم

القاهر اثر الحمق منه

اي يظهره منه

في ذلك المثل

بشذوذه لدلالته على زيادة حماقة احد على غيره بان يقال عمرو احمق من بكر شرح

كالجهل قلة والحمق فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة ساجقلي

اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعني لو صح صح اشتقاق الاحمق لكن صحة اشتقاق الاحمق منتف لانهم حكموا آه تكملة

في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة تبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق (وقياسه) اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه (للفاعل) لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف (وقد جاء للمفعول) على خلاف القياس في مواضع قليلة (نحو اعذر) لمن هو اشد معذورية (والوم) لمن هو اشد ملومية (و) على هذا القياس (اشغل واشهر واعرف وينتقل) اي اسم التفضيل (على احد ثلثة اوجه) وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين

والظرف خبر لقوله وان يكون الثاني يعني يقتضي ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل القياس لكونهما عيبا ظاهريا تكملة

قوله ولا يقول آه ولم يقل به احد لما في غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة في شناعة ذلك القول حكيم

اي هذا الجواب فاسد لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب في عدم العقل ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما في الباطن فيكون الاشتقاق قياسا والاخر انهما في الظاهر كالحماقة الظاهرة في هبنقة فيكون اشتقاقه شاذا كمثله ايوبي

قوله والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد بعينه يحكم بشذوذه على سبيل الانفصال الحقيقي وهو المنافات في التحقيق والانتفاء بمعنى انهما لا تنتفيان ولا تجتمعان بل يكون احدهما فقط وجيه الدين

وانما فسر الضمير المجرور بقوله اي القياس الواقع ولم يقل اي قياس اسم التفضيل وتفسير كونه اسم التفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعل اسم التفضيل يعني اذا وقع لفظ افعل اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا للفاعل اي دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره محرم

اذ التفضيل لمن له تاثير في الفعل بالزيادة في المفضل والنقصان في المفضل عليه وهو فيه الفا وللالتباس موشح

بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل سيالكوتي

وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلثة وفسر الاولين شرح

بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل (اما مضافا) نحو زيد افضل الناس (او بمن) نحو زيد افضل من عمرو (او معرفا باللام) نحو زيد الافضل (فلا يجوز) الجمع بين الاثنين منها (نحو زيد الافضل من عمرو) ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض (نحو زيد افضل الا ان يعلم) المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اى اكبر كل شئ او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شئ (فاذا اضيف) اى اسم التفضيل (فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة) اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة به (على من اضيف اليه) اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول (فيشترط) فى استعماله بهذا المعنى (ان يكون) موصوفه بعضا (منهم)

قوله واما قوله آ. وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هربا عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما عصام الدين

الخطاب لعلقمة من بين هؤلاء باكثر منهم عددا بل اقل منهم وانما العزة والغلبة للكثير لا للقليل وجيه

البيت للاعشى المراد من الحصى العدد والكاثر الغالب اى لست بالاكثر منهم عددا وانما العزة للغالب وقيل المراد من الحصى الذهب ونصب حصى جلبى

او هى تفضيلية متعلقة بمحذوف اى لست بالاكثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد هند

والحاصل فضل الاعشى عامرا على عامر لكثرة اتباع عامر من اتباع علقمة محرره

مستثنى مفرغ اى يستعمل مع احد هذه الثلاثة فى جميع الاوقات الا وقت ان يعلم المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر من كل كبير او يخرج من معنى التفضيل فيستغنى عنه عن آخر فاضل عصام

اكثر ما يكون الحذف اذا كان افعل التفضيل خبرا كقوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز نفرا اى منك وهو كثير فى القرآن شرح الفقه

ولم يعوض عنها التنوين لكون افعل غير منصرف ويجوز ان يقال ههنا بالبناء على الضم كما فى قبل لانه مختص بالغايات وشبهها سيالكوتى

قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به استشكل حمل القصد على المعنى الذى هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف المضاف اى قصد احدهما وثانيها جعل يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذو ولم يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف وتعسف فاضل عصام

داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود في استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام (مثل زيد افضل الناس) اى افضل من مشاركيه في هذا النوع (فلا يجوز) بهذا المعنى قولك (يوسف احسن اخوته) لخروجه عنهم اى عن الاخوة (باضافتهم اليه و) الثاني (ان يقصد به زيادة مطلقة) اى تامة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده (ويضاف) اسم التفضيل الى ما اضيف اليه (للتوضيح) اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه (فيجوز) بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك (يوسف احسن اخوته) فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادي اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأوه او مسكنه (ويجوز في) النوع (الاول) من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه (الافراد) اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير

اى المعنى الثاني حاصل بان يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده او فقصد الثاني قصد كذا او الثاني قصد كذا وهذا تصحيح الحمل بين المبتدأ والخبر كما مر في قوله احدهما ان يقصد به هند مع غيره

وهذا تصحيح الحمل بين المبتدأ والخبر كما مر في قوله احدهما ان يقصد به آه تأمل تش ولا تتم في الاول محمد

قوله غير مقيدة آه فمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة اى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير ماخوذة في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه كذا تسهيل

ولا يشترط ان يكون من جملة المضاف اليه بل يجوز كلا الامرين نحو محمد عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان يقصد به

قوله وتخصيصه عطف تفسير للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يختص بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوي اعني رفع الابهام سراكوتي

لانه يلزم منه ان يكون داخلا وخارجا كما في المعنى الاول فتاشي

انما فسر بقوله ما اضيف اليه لكون الاضافة في ضمن يضاف يغني عن المضاف والمضاف اليه لكونهما من اسماء النسبة واشار الى ان اعمال المصنف لمعلوميتهما او استعمل في المعنى الثاني اعني ضاف او ما بعده محمد

بالنصب عطف على يقصد اى المعنى الثاني حاصل بان يقصد كذا ويضاف للتوضيح بالرفع على الابتداء وح يضاف للتوضيح كاضافة ما لا تفضيل فيه وعدل عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بني مروان هند

وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون اوهند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا الاخير شابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه (والمطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا (لمن) هو، اى اسم التفضيل صفة (له) نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة (واما) النوع (الثانى) من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة (و) القسم (المعرف باللام) منه (فلابد) فيهما (من المطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما (و) اسم التفضيل (الذى) استعمل (بمن مفرد مذكر لا غير) اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكأنها تمام الكلمة (ولا يعمل) اسم التفضيل (فى) اسم (مظهر) الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف

قوله منه اشار الشارح الى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف باللام الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد حاشية

الفاء جزائية وهو خبر المبتدأ بين ان الضمير محذوف اى لابد لهما هندى

لعدم المشابهة لما اتى با فعل من تقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والفضليان والهندات الفضليات حبيبى

لمشابهة اسم التفضيل افعل التعجب فى الوزن وفى انه لم يبن الا مما بنى منه التعجب فلا يجمعهما العلة بين كالوزن فى مثل التعجب موشح

قوله تمام الكلمة اى متممها ولذا لا يفصل بينهما الا لمعمول افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو ونحوها نحو هو احسن لو انصفت من الشمس عبد الحكيم

لبعد مشابهته عن اسم الفاعل من حيث كان فيما بعده لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولانه ليس لاسم التفضيل فعل بمعناه فى الزيادة ليحمل عليه حبيبى

قد تقدم فى اول بحث المبتدأ والخبر اعماله فى الظاهر فى قول الشارح لخير نحو منه الناس محرره

قوله الرفع بالفاعلية يعنى ان الحكم بنفى عمله فى المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل فى الظرف والحال والتمييز والمفعول بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلابد من التقييد ليصلح قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول بلا واسطة فقيدنا بالفاعل فاندفع ما قيل انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا فى ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل فى المظهر

لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا (الا اذا كان) اسم التفضيل (صفة) اى وصفا سببيا هو فى اللفظ (لشئ) معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا (وهو فى المعنى) صفة (لسبب) مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره (مفضل) ذلك السبب (باعتبار الاول) اى اعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا (على نفسه) اى نفس ذلك السبب (باعتبار غيره) اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه (منفيا) خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم او صفة لمحذوف اى تفضيلا منفيا (مثل

فى الاسد لان الاول بقوله لانه ليس له فعل بمعناه
سببا لكونه

اللام للانكار وحاصله ليس له فعل كذلك حتى يعمل اسم التفضيل بمشابهة ذلك الدال على الزيادة محمد

ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفاعل واورد الشارح علة لثانى بقوله ولانه لما كان آه محرره

هذه شروط رفع افعل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف بمعنى لا يشترط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه بالفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه شيخ الرضى

قوله اى وصفا سببيا بيان لما مر قوله صفة وهو فى المعنى سبب واشارة الى ان المجموع شروط واحد فشرط العمل ثلاث كما صرحوا به ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببى كما فى المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية عبد الحكيم

تفسير لكونه صفة لشئ اى معنى كونه معتمدا على ذلك الشئ فى اللفظ شرح

قوله لسبب قال الرضى الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا سببيا وقال الهندى اى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى فاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه يلزم ان يكون فى المعنى سببا لوقوع بل يكفى ان يكون لما جعل المتكلم سببا سمياه كان او سببيا كذا فى العصام ويقول الفقير حاصل التوجيه ذكروه ونكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق السبب على المتعلق وعلى السبب اطلاق مجازى وفائدة الاشارة الى كون السببى جليا بمنزلة مجهول السبب محرر بك

(مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتاً لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل (لانه) اى احسن في هذا المثال (بمعنى حسن) وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي

وفي العبارة تسامح لان الموصوف بالمفضل ومفضل عليه ليس عين رجل وزيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذي في عينيهما ولعل العدول عن الحقيقة للاشارة الى علة تغاير العينين بالاعتبار حاشية

قوله كالصفة المشبهة اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف في عمله كما كان كافيا في اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة

شرع الشارح الى بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك

قوله لئلا يبقى دليل لقصد الاخراج يعني انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث فيه باتحادهما بالذات

اى في عين زيد

قوله عن معنى التفضيلي بالنفي لعدم قوة المعنى التفضيلي لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار وجيه الدين

متعلق بقوله لئلا يبقى

قوله وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا يظهر من ذلك اذ كونه بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيا وبجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط الاول يتحقق الاعتماد والشرط الثاني يحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن الشارح في بيان القيود والشروط وجيه الدين

جعل الشارح هذا الدليل تمهيدا لكلام المص فقال وانما قلنا

على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه يثبت حسن كحل
عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا
الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها
مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في
عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط
النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي اصل
الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لاقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا
لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي
المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع
ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح
فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم
التفضيل في الظاهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه
من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل

والفاء جواب شرط محذوف اي اذا لم يكن
ارادة المساوات مناسبا رجع معنى التركيب
تكملة

قوله مجردا عن الزيادة عرفا فان قيل لا يتأتى ذلك
مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها وقد يقال
انهم يجردون اللفظ الصريح عن بعض معانى الاصلية لاجل
فلا يأبا عن التفضيلية التجريد لان الزيادة لا يلائم المدح
اذ لا يلزم منه نفي المساواة حتى يتحقق كونه دونه مجردا
عن الزيادة فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل
بالنسبة الى حسن زيد مقيسا اليه اما بمساوات حسن زيد
او يكون دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام
مدح زيد لان المقصود اثبات كونه دونه لا نفي كونه
دونه فبنفي المساواة الا انه نفي الزيادة فينتفي بالطريق الاولى
لاقتضاء المقام ذلك او يقصد نفي الزيادة نفي الزيادة
في ضمن المساواة لان الزيادة لا تكون بدون المساواة
لان الزيادة على الشيء ما يساويه مع زيادة فيجوز ان
يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا سواء كانت في ضمن
الزيادة اولا لا يقال قد نفي الزيادة اي قبل التجريد فما
معنى النفي في ضمن المساواة لانا نقول بعد التجريد صار
التركيب مبتنيا لنفي المساواة واحتمل ثبوت الزيادة فنفي
الزيادة بوجهين بالطريق الاولى في ضمن المساواة
وجيه الدين

يعني ان حمل نفي المساواة على نفي الزيادة لامر اقتضاه
محمد

اي كما قصد به نفي المساواة بلا احتياج الى ضم المقام
اليه لان نفي المساواة مستلزم لنفي الزيادة

سواء بالزيادة كمساواة الثمانية مع زيادة العددين
او بالتساوي كمساواة العشر للعشر من غير زيادة لعدد
لبعض الحواشي

لما انتفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد
الشق الثالث الذي هو النقصان تكملة

وجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس
بحسن احد غيره ولو فرض يوجد حسن مساوله في احد لا يكون
ذلك المساوي ايضا مشابها له في كيفيته وان كان مساويا في كميته

كما وقع في مادة النقص فان المفضل فيه هو ابوه والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات

ان يكون للمفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود
بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة
ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو
رفعوا بأحسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن ومعموله
اي بما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا
له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين
معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له
من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل في الحقيقة معنى
الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق
اجنبيا ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله
منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث
انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد ركاكة وكذا لو قال بهذه العبارة
ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو
عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة

وانما قيده بهذه الحيثية ليتحقق اجنبية الكحل في وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذي هو احسن تكملة

اذ المبتدأ اجنبي من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير معموله فاذا كان امتنع الفصل الخ بين التفضيل فلا يجوز الفصل بالضرورة كما يجوز العمل فيه من تبطيل بينهما بحتار هو بها وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه اعم فالامتناع اقوى هند

فاذا انعدم الضعف

قوله في هذه الحيثية اي من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية سواء كان معمولا له باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل عبد الحكيم

الذي هو الجار والمجرور وهو منه خبيصي

بخلاف ما لو عمل فيكون فاعلا والفاعل غير اجنبي خبيصي

اعلم ان النحاة اختلفوا في ان العامل في المبتدأ هو الخبر بان يكون عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى القيد بالحيثية في اثبات اجنبية الكحل ولذا قيده الشارح بالحيثية ناظرا الى المذهب الاول وقوله ولا يخرجه ما عرض له آه ناظر الى المذهب الثاني وهو مذهب المنصور يعني اذا كان العامل في الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل ابوب

اي الكحل

ولما كان لزوم الفصل مبنيا على كون الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل على تقدير وقوعه غير اجنبي واشار اليه بقوله بخلاف ما محرم

قوله بخلاف ما اي ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا في الكحل او كان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل واما اذا عمل آه شرح

قوله ولو قدم جواب عن سؤال مقدر وتقرير السؤال انه لا يلزم الفصل بجواز تقدم المعمول الذي هو منه بالكحل وحاصل الجواب ... ح رجع الضمير الى غير مذكور حواشي جبيصي

فى اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها
وبما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه
على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر
منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتقوى بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه
واستشهد به فى اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال
(ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد) باقامة
من عين زيد مقام منه فى عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه و
كلمة فى ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور
المعنى المقصود وعلى كلا التقديرين فالمعنى على ما كان قبل هذا التغيير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا
يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ (فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين) التى كان الكحل فيها مفضلا عليه (قلت
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) كان اصله ما رأيت عينا احسن
فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره
ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل الكحل احسن فيها
الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد فى كونها احسن
فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل فى عين زيد

ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى مع ابقاء
موصولة على الجر لا نظير له فى كلام العرب عبد الحكيم

ولما تفنن بابا الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه
اخصر من الاول لارى

قوله ولو رفع لفظ آه لم يلتفت اليه المص بناء على عدم
تحققه فى كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا عصام

قوله اخصر مع آه من تركيبا من عين زيد لانه حذف ههنا
ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة فى كما فى الاول وكلمة عين
وكلما كثر الحذف كثر الاختصار

وهو تفضيل الكحل على الكحل بالاعتبارين لان اصله من كحل
عين زيد والمعنى عليه انه لا يلزم منه تفضيل الشئ على
نفسه اذ يتعدد الكحل باعتبار كونه فى عين رجل وفى عين زيد
وجيه الدين

قوله لان اصله آه حيث قال وهو على حذف المضاف
اى من كحل عين زيد لان تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل
على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول

يعنى انما لا يكون كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ
الكحل فلا يكون من قبيل المذكور محرم

قوله فيها اى فى عين زيد متعلق باحسن او حال من
فاعله اعنى الكحل هذا اذا كان رأيت من افعال القلوب
واما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد

قوله استغنى عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان
معناه كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستغنى
من ذكر عين زيد بعده شيخ الرضى

اشار الى جواز كون كعين زيد صفة لعينا فى مثال المص والى كون
الكاف اسما بمعنى المثل ردا على من توهم

قوله وتقديره ما رأيت آه فيكون الكحل فى عين زيد احسن
منه فى غيرها لان ابقاء على المساوات مما يأباه المدح
وجيه الدين

حسنًا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل
ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع
مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا (مثل ولا ارى) مثل منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اى قلت ما رأيت كعين زيد اه قولا يماثل قول الشاعر
وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مبتدأ المماثلة وتركه موصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله
واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا
وتمام البيت مع ما يليه ❀ مررت على وادي السباع ولا ارى ❀ كوادي
السباع حين يظلم واديا ❀ اقل به ركب اتوه تأية ❀ واخوف الا ما وقى
الله ساريا ❀ كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم
وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو
مخصوص براكبي الابل والتأية من أَيَّ أوْ أَيَّ كالتحية من حيي او حيّ وهو
المكث والتأني وساريا من السُرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من
رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع
حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف لتشبيه المستفاد
من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا

قوله على متعلق بمررت فان مررت لا يتعدى بالباء كما في مررت بزيد يتعدى بعلى كمررت على زيد فلا حاجة الى جعل على بمعنى الباء كما توهم — زيني زاده

واضافة الوادي الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا قل مرور الناس بالوادي كثر السباع فيه واما المراد بالسباع اشرار الناس وقطاع الطريق — زيني زاده

قوله ولا ارى الواو اعتراضية مثل قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وارى من افعال القلوب او بمعنى ابصرت

قوله كوادي السباع اسم موضع ومفعول ثان مقدم او حال مقدمة من قوله واديا وهو مفعول لا ارى بمعنى ابصر والظرف حال من واديا او مفعول ثان مقدم لا ارى

قوله حين مفعول فيه لمعنى التشبيه المستفاد من الكاف ويجوز اضافة كونه ظرفا لقوله لا ارى

قوله واديا عطف بيان او بدل او حال موطئة او تمييز عن نسبة مثل زيد رجلا او علما او ... المظهر تقدم الذكر فلا يدخل الضمير ولمكان التهويل بالذكر

اعلم ان الركب اسم جمع وليس بجمع على الاصح كاصحب وهو جماعة الركبان مخصوص براكبي الابل في الاصل ثم اتسع فيه واطلق على كل من ركب دابة — شرح الشكوة

قوله اتوه فالجملة مرفوع المحل صفة ركب ولا محل لها استيناف لبيان سبب القلة — زيني زاده

اى تثبتا وتوقفا وهو مصدر على وزن تفعلة من تركيب ... وهو منصوب على التمييز من نسبة الاقل لمفاعله

مبني للمفعول ... الى الوادي مجازا عقليا بسوق للمفصلية

وتغييرها الشديد بالعبارة الاولى اذ قوله اقل به ركب اتوه تأية بوادي السباع بالعبارة

والجار في به متعلق باقل والمجرور في به عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة انوه صفة له وتأبة تمييز عن نسبة اقل الى ركبا ومنصوب على المصدرية اى تيانا تأبة واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اى راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا تقول مررت الى واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والمعنى انى لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله سبحانه راكبا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا انوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا انوه من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل لانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال ※ الفعل ما دل اى كلمة دلت (على معنى) كائن (في نفسه)

المص بعد تعبيره الاصل بادان يشير الى العبارتين المذكورتين محرم

ولو لم يكن المراد بالمعنى الحدث فقط بل الحدث والزمان لزم اقتران الزمان بنفسه وهو باطل فتعين ان المراد به الحدث الله اعلم

فان الاصل صار صفة للوادي ومسند الى الركب بالنسبة الى الوادي الذي ليس بمرئي بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادي السباع الى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادي ايوبى

قوله على وجه آه علم منه في كما في قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اى في تقسيم علم منه دليل انحصاره فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصلتية عن الضمير والصفة وان كانت كافية في معلومية حدود تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد ان لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود سيالكوتي

قوله ولم يكتف يعني ان الظاهر من قوله وقد علم آه ان يكتفي بذكر تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب لكنه لم يكتف بهذا القدر آه ايوبى

اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل في كونها اقساما للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل حكيم

وتسمية الفعل بالفعل لكونه مشتقا من الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وهو الاصل الفعل تسمية للدليل باسم المدلول اى الفعل خبيصى

قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه آه هذه الدلالة باعتبار معناه التضمني اعني ان الفعل باعتبار مجموع معناه وهو الحدث والزمان والنسبة لا يمتاز عن الحرف في عدم كونه دالا على معنى في نفسه لان المراد بكونه دالا على معنى في نفسه انه لا يحتاج الى ضم ضميمة والفعل باعتبار مجموع معناه يحتاج الى ضم ضميمة وهو الفاعل

اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن
ارجاع ضميره الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله
بالمفهومية فمرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره فى وجه الضمير ارجاع
الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعلها ولا
شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولا وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد
بالمعنى ليس معناه المطابقى بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمنى فيخرج
بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية (مقترن) وضعا
(باحد الازمنة الثلثة) فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج
اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق
ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة

قوله لكن استدراك لدفع توهم ناش من كون مآلهما الى امر واحد وهو انه كيف رجح الوجه الاول ومآله الى الثانى عصام

قوله لما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بالمفهومية اراد ان يبين ما هو المراد حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال اعلم اه

هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو كالنسبة معنى حرفى غير مستقل عصام

قوله للحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه ولم يصدر كالطول والقصر زينى

قوله ولا شك آه اختلف فى ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثانى معنى حرفى لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يستقل بتعقل فاعلها اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير الفاعل فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء لان معناه يتعلق بتعقل متعلق اجمالا منفهم من غير ذكره عصام الدين

قوله هو آلة لملاحظة طرفيها يعنى ان المقصود منها بالذات هما الطرفان والنسبة التى بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والاخر مسند اليه وجيه الدين

قوله الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث على ما هو المشهور بين القوم كما اختاره عصام

قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمنى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف وعدم صحة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم من المطابقى والتضمنى عصام

فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا تعرض لبطلان الاول فقط فقال فالمراد اه محرم

قوله بل اعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى فى تعاريف الاقسام الثلاثة على نسق واحد

لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع (ومن خواصه) اى خواص الفعل (دخول قد) لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في ضمن الفعل (و) دخول (السين وسوف) لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد (و) دخول (الجوازم) لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل (ولحوق تاء التانيث) عطف على دخول قد وانما خص لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلاجرم اختص بالفعل (ساكنة) حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم (و) لحوق (نحو تاء فعلت) اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر (الماضي ما دل) اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة (على زمان قبل زمانك)

فاما يقال تنفست الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الحرف شيخ رضي

فانهما وضعا لنفي الحدث الذي في مدخولهما نحو لم يلد وعونا يعلم الله شرح

كأنه قيل انتم قلتم ان تاء التانيث الساكنة لم يلحق الا بما له فاعل ولم يلحق بالصفة المشبهة ولها فاعل فاجاب بما ترى على المرتضى

كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

وانما اختص الساكنة والمتحركة بالاسم طلبا للتعادل وذلك لثقل الفعل وخفة الاسم مفتاح

لان الفعل غير مستغن عنها محرم

قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تانيث الاسم والفعل

قوله لحوق نحو تاء فلعنه الاخصر ان يقول ولحوق تاء فعلت وفعلت ويستغني عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة قلت ان كان لكنه ليس بواضح محرم

قوله اراداه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى التاء المخصوصة المعتبرة في فعلت اعم من المخاطب والمتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة والى الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الالفاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه في صفات وهي نون جمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل عليه الدليل لان اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون بعض لا قرينة عليه في عبارة المصنف عبد الحكيم

مثال الفعل وفروعه نحو زيد ضارب ونفد ضرب

قوله لتقليل الفعل ... شيء من ذلك لا يتحقق الا فيه ... فاما السين وسوف فسماهما سيبويه حرف التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق

قوله مطلق من قوله قبل زمانك قيل متعلق بقوله قبل فيه اشارة الى ان القبل بمعنى التقدم كما قيل من قبل ومن بعد اى من قبل التقدم ومن بعد التقدم في قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد انه مفعول المطلق لا يجيء من الظرف وبني الاشكال اى ما وشرح ان الناس من وصف الزمان فدفعه بقوله ذاتية من ان تقدم بعض عليها هو مصطلح المتكلمين من الذاتية لا على متقدما من واسطة الزمان بالتقدم على بعضها الثالث وهو التأخر منها جالا التقدم ولا يكون الناس من بواسطة اجزاء الزمان للحكماء وهو التقدم الثاني اى لا يكون مصطلح عليه تامة او فاعلية عبد الحكيم

قوله قبلية اشارة الى الدفع ما قيل في حواشي الهندية من ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الثاني ان يكون التقدم في زمان سابق والتأخر في زمان لاحق والكلام في ذلك الزمان ويلزم التسلسل وتقريب الدفع انه تقدم بعض اجزاء الزمان عن بعض وان كان تقدما الزمان لكنه ليس تقدما بزمان آخر بل بزمان هو نفس ذلك الزمان والتقدم عارض للاجزاء الزمان بالذات ولغيرها بواسطتها لان ماهية الزمان انصرام التقدم والتأخر نا شيان منه وانهما فان ماهية الاستمرار وتفصيل هذا المقام في عدم التجدد فارجع اليه وجيه الدين

اخاص الذى ثبت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصولة الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت (مبني على الفتح) خبر مبتدأ محذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى واما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الضربنا كراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح (و) مع غير (الواو) فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا (المضارع ما اشبه) اى فعل اشبه (الاسم باحد حروف اتين) اى حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة اتين

لانه ان كان تقدمه بحسب الزمان كان معناه ان زمان الماضي يتقدم على زمانك قبل زمانك وهذا باطل علي المرتضى

قوله والمراد ولما توهم انتقاض التعريف منعا بانه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله والمراد ايوبي

اشار الى ان ما في قوله ما دل يجوز ان يكون موصولا وموصوفا كما اشار اليه الشارح فيما سبق محرمه

والمقصود من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها فلا تكرار سيالكوتي

لان يضرب في لم يضرب لا يدل على زمان قبل زمانك بحسب اصل الوضع بل على زمان ينتظر وجوده ولكن يدل على زمانك بسبب عروض لم اليه محرمه

ولم يجعل خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس جزءا من المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر ومن جوز كونها خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ فقد سها حكيم

قوله تقديرا فانه يمكن تقدير الفتحة في آخر رمى وان لم تظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم حكيم

قوله اما البناء على الحركة اما نفس البناء فلان الاصل في الفعل البناء لفقدان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا مقتضى للعدول عنه وهي المشابهة التامة كما في المضارع وجيه الدين

قوله فلكونه اخف الحركات وثقل الفعل لفظا اذ لا يجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا

ولما كان كونه مبنيا على الفتح مشروطا بشرط لاشيء اعني بشرط عدم ايوبي

قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب لانه ان اتصل بالماضي لم يتغير بناؤه عما كان عليه نحو ضربني وضربه وضربك فانه يوجب التسكين ... لان المنصوب فضلة فلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة

قوله هنا عند المتقدمين وعند ابن مالك ليميز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا واكرمنا وفي التاء والنون لما واتبعاهما في الدفع والاتصال ... اذ توالي اربع حركات وارد في كلامهم نحو بجندل ... مولانا

قوله فانه يضم معها لمجانستها حكما او وضع الجارة في رمى وغيره ... نحو عجز مقصور عند علمائنا ومقصود الاعمال ... النحو الظاهر اذ المراد مبني على الضم لقصد مجانستها ... كما صرح به في المنهل وغيره وجيه الدين

قوله اتين على صيغة جمع المؤنث من الاتيان ... سيالكوتي

قوله في اوائله الظاهر اول لا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها ... لوجه الملابسة حكيم

عدي من طلوع الشمس لان لا غير ... والجزء ... الشمس ... ومتقدم على وقوعه ذاتية ...

ماضي ... الماضي من الاول ... ليكون ... لحوق البناء ... لشبه المضارع ... مشابه الاسم ... ولا مانع بعد ... مع الحركة على السكون ... والالف ... للمناسبة ... فان الظرف ... من قبيل ... اوانه ...

وهذه المشابهة انما تكون (لوقوعه) اي لوقوع ذلك الفعل (مشتركا) بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين (وتخصيصه) بالجر عطف على قوله وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال (بالسين) فانه للاستقبال القريب (وسوف) فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته بالاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا (فالهمزة) من تلك الحروف الاربعة (للمتكلم مفردا) مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب (والنون له) اي للمتكلم المفرد اذا كان (مع غيره) واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكأنهما مأخوذان من انا ونحن (والتاء للمخاطب) واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا (وللمؤنث) الواحدة (وللمؤنثين غيبة) اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة (والياء للغائب غيرهما) اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرها اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة

قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون التخصيص بواحد قرائن كثيرة والى كثرة الموارد مباكوني

قوله كان كلا الشبهين جواب سؤال مقدر كانه قيل ما المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للمضارع حتى يقال انه سمي المستقبل مضارعا لان المستقبل مشابه لاسم الفاعل وتسمية المشبه الذي هو المضارع مضارعا غير مفهوم في كلامهم فاوجههما فاجاب بقوله كلا الشبهين لمحرره

قوله فالهمزة انه لم يراع في البيان ترتيب حروف نأيت بل يراعي قاعدة التصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب عصام

قوله فالهمزة شروع في معاني حروف المضارعة حبيبي

والقياس ان يكون الفا اذ احق الزوائد ان يكون من حروف المد واللين لكثرة دورانها في الكلام اذ لا يخلو كلمة منها او من ابعاضها وهي الحركات الا انهم جعلوا الالف همزة لتعذر الابتداء بالساكن حبيبي

قوله للمتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير عصام

قوله مع غيره مؤنثين او مذكرين او مختلفين حكيم

مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا والفرق حاصل بالقرائن ولذا لم يضعوا صيغة مستقلة لكل وتفصيله في الصرف اي في علم الصرف لمحرره

لان همزة انا يدل على المتكلم ونون نحن يدل على المتكلم معه غيره فيكون همزة اضرب ونون نضرب كذلك لمحرره

اوبالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابق (وحروف المضارعة مضمومة

في الرباعي) اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا

كيخرج ويقاتل ويفرح (ومفتوحة فيما سواه) اي فيما سوى ماضيه

على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما (ولا يعرب من الفعل

غيره) اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام

في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله (اذا لم يتصل به

نون التاكيد) ثقيلة كانت او خفيفة (ولا نون جمع المؤنث) لانه اذا اتصل به

احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل

الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة

اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا

لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب (واعرابه رفع ونصب

شارك الاسم فيهما (وجزم) يختص به كالجر بالاسم (فالصحيح) منه وهو

عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة (المجرد عن ضمير بارز مرفوع) متصل به

(للتثنية) مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان (والجمع) المذكر

مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن (والمخاطب المؤنث)

مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في

الموضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكر المخاطب واضرب في المتكلم الواحد

قوله لان نون جمع المؤنث لا يقبل الاعراب لانها ضمائر والضمائر مبني والمبني لا يعرب محرره

قوله يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لشغل محل الاعراب بالحركة كما في غلامي ولا يخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامي فانهما لشدة الاتصال صارتا كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف غلامي سكري

قوله لشدة الاتصال اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام فلا يصير ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه حكيم

اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذات جزئين فكان كل منهما مدعى براسه

وتلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء حكيم

قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله نصب بمعنى فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاها العامل عصام

نحو تضرب

نحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل عصام

مضارع

ولقائل ان يقول ان الضمير البارز المرفوع لا يكون الا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث فقوله للتثنية والجمع الخ مستدرك لا حاجة اليه كبير

قوله والاشهر ان الحكم الذي سيذكر اذ يكون الصحيح معربا مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله فهذه آه

قوله مثل يضرب لا صاقسام اعرابه وهو الضمة والكون والفتحة وكذا ولن يضرب باقي الاقسام لشهرة امرها ولهذا زاد الشارح قوله ولم يضرب او المراد على حسب العوامل كما قال الفاضل الهندي فيشمل جميع الامثلة وهو مثال الاعراب الصحيح لانفس الصحيح كما قيل وجيه الدين

اذ لا يلائم ذلك بعد ذكر اعراب الصحيح

قوله الا ان قوله والمعتل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل سيأتي

وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة فلما سقط الحركة حال الجزم فكذلك النون

وتضرب في المتكلم مع الغير (بالضمة) في حال الرفع (أو الفتحة) في حال النصب
(لفظا) اي حال كون الضمة والفتحة ملفوظتين (والسكون) في حال الجزم
(مثل يضرب) ولن يضرب ولم يضرب (و) المضارع (المتصل به ذلك) اي ذلك
الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع (بالنون) حالة الرفع (وحذفها)
اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في
الاسماء تابع للجر (مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين)
ولم يضربا ولن يضربا اه (و) المضارع (المعتل) الآخر (بالواو والياء بالضمة
تقديرا) في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي
(أو الفتحة لفظا) في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي (والحذف)
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف
المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم (و) المضارع (المعتل) الآخر (بالالف بالضمة
والفتحة تقديرا) لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى (والحذف)
اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض (ويرتفع) المضارع (اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيد) سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر
عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم
كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب
وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق

قوله اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمسة مواضع وان كان الاتصال في سبعة مواضع فان الموضعين اعني يضربن تضربن مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث حكيم

(مثل) نحو (يضربان) الخ

قوله حالتي النصب والجزم اما في حالة الجزم فظاهر لانه سقاط الاعراب واما في حالة النصب فلامتناع اجتماع مع الرفع فلابد من زواله الا انه زال في الواحد ببدله وهو الفتحة وههنا زال بلا بدل له فصار النصب تابعا للجزم وتحذف هذه النون مع نوني التأكيد اما لانه لا يكون في المعنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات عبد الحكيم

قوله وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء متوسط

قوله ولعل وجه المناسبة كونه بمنزلة الحركتين فالواو بمنزلة الضمتين وكذا الالف والياء وجيه

قوله المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط عصام

قوله والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص محشي ع

قوله لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن التقدير فيه بخلاف آخر الجمع المؤنث فانه للزوم السكون لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقدير فرع اللفظي فلابد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه عبد الحكيم

قوله وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض لا بيان العامل عصام

اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه

انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي

نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان

واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي

ضارب عمرو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان وكفى وقوعه

موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن

نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار

كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه

الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى

(وينصب) اي المضارع (بان) ملفوظة (ولن) قال الفراء اصله لا ابدل

الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه

انه حرف برأسه (واذن) قيل اصله اذا ان خففت وقيل اصله اذا الظرفية

فنون عوضا عن المضاف اليه (وكي وبان مقدرة بعد حتى) نحو سرت

حتى ادخلها (و) بعد (لام كي) نحو سرت لادخلها (و) بعد (لام الجحود)

وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو قوله تعالى وما كان الله

ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا

بتقدير ان المصدرية (و) بعد (الفاء) نحو زرني فاكرمك (و) بعد الواو

قوله فان السين لما صار كاحد حروف الفعل كان الواقع موقع الاسم هو الفعل مع السين لا الفعل وحده فلا يرد ما قيل ان السين من خواص الفعل فلا يكون يضرب في سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم فانه لا يصح سقائم سيد على زاده

قوله ملفوظة حال من كلمة ان وانما قيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التي يجوز فيها تقدير ان كما سيجيء لا تكون مقدرة فكانه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثاني مقدرة واشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول محرم

قوله النفي المؤكد في الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لان حتى للانتهاء وهو ينافي التأبيد اطولى غير انه يجوز ان يكون لن للتأبيد في اصل الوضع في مثل لن يغفر الله تعالى للكافرين ويستعمل في التأكيد مجازا لمانع في مثل هذه الاية حسن سيوطي

قوله ابدلا الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف كذلك التنوين عصام

قوله اذ التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلهما ينقلبان الفا في الرضى لا دليل على قول الفراء ك

قوله وقال الخليل اصله لا ان يرده انه لا تضرب في تقدير لا ان تضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد النفي لا لتأكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فاعمل عمل النصب لكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيد النفي عصام

قوله قال الشاعر يرجى المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي سلكوتي

قوله فحذفت تخفيفا فالتقى الساكنان وهو الالف والنون فحذفت

نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن (و) بعد (أو) نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرداً ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه (فان) التي ينتصب بها المضارع (مثل اريد ان تحسن الي) مثال النصب بالفتحة ومثل (ان تصوموا خير لكم) مثال النصب بحذف النون (و) كلمة ان (التي تقع بعد العلم) اذا لم يكن بمعنى الظن (هي) ان (المخففة من ان المثقلة) لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه (وليست) اي ان الواقعة بعد العلم (هذه) اي ان الناصبة (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) و (التي تقع بعد الظن فيها الوجهان) لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان (ولن مثل لن ابرح ومعناها) اي معنى لن (نفي المستقبل) نفياً مؤكداً لا مؤبداً والا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي معنى التأبيد وحتى تقتضي الانتهاء (و) (اذن) التي ينتصب بها المضارع (اذا لم يتعمد ما بعدها على ما قبلها)

قوله في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر سوف او السين او قد او حرف النفي مع ان المخففة ولاختصاص المخففة بالافعال الداخلة على المبتدأ والخبر وافية

قيد للعلم يعني ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذي لا يكون بمعنى الظن اي اذا كان العلم مستعملا في معناه الاصلي وهو الاعتقاد الجازم الذي يعبر بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه وقال العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح قيده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم والرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك عبد الله افندي

قوله اذا لم يكن بمعنى الظن جعل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضي جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وفي تفسير ابي حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يعمل في ان المصدرية ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات لان القطع بايمانهن غير متيسر اليه عبد الحكيم

اراد ان الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس لقصر المسند على المسند اليه ولا عكسه لانه يصير قوله وليست هذه تأكيدا تكرارا والاصل عدمه حكيم

والفرق بين ان المخففة وان المصدرية اذ ان المخففة يجيء بعد السين او سوف او لا النافية مثل ان سيقوم وان لا يقوم وافية

اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبته كثرته كما هو المتبادر عصام وقال عبد الحكيم فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثري الوقوع

احتراز عن ان المخففة والتفسيرية وليس تقدير المصدر ههنا للتعلق كما في اذن وحتى من قبيل الاقتباس ولا يلزم اذ نفوا كقوله تعالى حكيم

لما فرغ من تعداد النواصب اجمالا شرع في تفصيل المسائل المخففة كلا منها وشروط نصبها ايكي

ومعنى نحو وقال زادهم ارسوا زادوها

ومعنى بان يكون احدهما غير الفعل او معنى والآخر انشاء للفعل مختصر معاني

قوله الانقطاع بين الجملتين وهو اختلافهما خبرا وانشاء لفظا

الا ما على ما لا يخفى

اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان المستثنى لا يكون

معنى الاستثنائية وعلى التقديرين يلزم ان يكون مدخولها

ما سبق اما بمعنى الى فيكون حرف جر كما يصرح به نفسه او

ذكر وجه التقدير بعدا خيتها مع انه غير نحو فان او حينئذ

لاني وجد تركه وجه تقدير ان الناصبة للمضارع بعد

قوله فان الفاء والواو آه لبث شرى ان الشارح الفاصل

مصدريتين حمل عليها الباقي في العمل لكونها الاستقبال

والمخففة منها لفظا ومعنى من حيث كونهما

فان هو الاصل في هذا الباب لشباهتها ان المشددة المفتوحة

قوله فيجري بعد اقامة الدليل النتيجة بعد اشارة الى ابطاله وذكر المدعى ترتيبا عليه سيكون

التخفيف بحذف الالف الاولى في الهمزة الاخيرة فقلبت الالف نونا وحرف البهام لن لا ان لان عند الخليل ولا عند الفراء وعند سيبويه

نفيا مؤكدا في المضارع ولا تقدير لن توكيد النفي خلافا لاتقاء الساكنين ولا عند سيبويه

فلن اكلم اليوم انسيا ولم يؤبد له كانت للتابيد لم يقيد قوله تعالى لن يتمنوه ابدا تكرار وكلاهما يشير ابيه خلافا لقوله فانه لا يؤبد في قوله تعالى لن يتمنوه ابدا

لا يعلموا ولو ذكر الابد في قوله تعالى

علم بان اذن انما تنصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان يكون ما بعدها معمولا لما قبلها ولو لم يكن معتمدا على ما قبلها اعان لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا وانها نوادر والناصبين على معمول واحد وفيها لكونها جوابا وجزاء وفيها الا في الاستقبال لامكان الاستقبال وافية

اى ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانها اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها المضارع لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فيما كانه يسبقها حكما (وكان) عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان (الفعل) المذكور بعدها (مستقبلا) لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اجيئك وقولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذا اظنك كاذبا وجب الرفع (مثل) قولك لمن قال اسلمت (اذن تدخل الجنة) يشمل تمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقع له اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثلا اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلا تيا خواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر (واذا وقعت) اى اذن (بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف (وكى) التى ينتصب بها المضارع (مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية) اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور (وحتى) التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان (اذا كان) اى المضارع (مستقبلا بالنظر الى ما قبلها) وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا (بمعنى كى)

اى شرط وجوب انتصاب الفعل فى الافصح بعد اذن ثلاثة اشياء تصديرها وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم ولا دعاء والنداء نحو اذن والله او ورحمك الله او يا زيد اكرمك وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه كما اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون وكقولك تأتينى فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وتركه نصبه وذلك لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن فى اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبثوا الا فى الشاذ لانه غير متصدر لو الظاهر رضى

قوله بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم فى كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكأنهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرها من حروف العطف لانهم وجدوها ولم يجد وهما ذا وجهين تدبر عصام

قوله فالوجهان فى المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا وعلى الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ولا يجوز ان يقدر فيها الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس فى اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء عبد الحكيم

اى الالغاء لحصول الاعتماد وهو الاكثر وبه جاء فى التنزيل واذا لا يلبثون والاعمال لاستقلال الفعل مع فاعله وقرئ واذا لا يلبثوا فى غير السبعة حبيبى

قوله بناء على ضعف آه لان حروف العطف لكونها اصلا فى عطف المفردات يقتضى ان يكون المعطوف كالمعطوف

اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية (او الى) لانتهاء الغاية (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا (واسير حتى تغيب الشمس) مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا (فان اردت) بالفعل الذى دخلته حتى (الحال) يعنى زمان الحال (تحقيقا) اى بطريق التحقيق بان تكون هى زمان التكلم بعينه وسيجىء مثاله (او حكاية) اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية للحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هنت هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال (كانت) اى حتى عند هذه الارادة (حرف ابتداء) لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم (فيرتفع) اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم (ويجب السببية) اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى

فان التحقيق والحكاية قسمان من الفعل يدل عليه تصريح عبارة الشارح رحمه الله فى بحث الاسم الفاعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية حكيم

قوله فان امس مفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له او منتهى اليه فيقتضى ان يكون الدخول ايضا محققا فيه اذ لو تحقق الدخول فى حال التكلم يكون السير فى الحال ايضا مدخل فى تحقيقه فلم يكن السير فى الامس فقط سببا لتحققه حكيم

قوله كانك كنت آه يعنى اذا كنت دخلت البلد فزمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقا فالعبارة التى تؤدى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان تكلمك وغرضه موجودا فيه فكانك هيئت هذه العبارة وتحكيها على ما كانت عليه من الرفع فههنا توجيه من الشارح للرفع عند الحكاية لا انه معنى حكاية الحال حتى ما قيل جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص وجيه الدين

قوله حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والاظهر ان المراد زمان الحال المحكى به من حيث انه حال بان يبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال عصام

قوله لانها علم الاستقبال اى يقصد منها الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعد حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه حينئذ لا يقصد منه الحال سيالكوتى

قوله لا جارة لانها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقديرها ثابت فى كلامهم سيالكوتى

قوله بمعنى كى للسببية لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية ... وقد علم معنى كى قبل ذلك ... عصام

قوله وفيه بحث ... جواب قوله ... عصام

قوله كما توهمه بعضهم وجه التوهم انهم يقولون انها حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدأ بعدها عصام

قوله فلا يخالف ... عصام

قوله للقطع بانتفاء الاتصال اللفظى لعدم كونها جارة ولا عاطفة كما لا يخفى رضا

(مثل مرض) فلان (حتى لا يرجونه) الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم (ومن ثمه) اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها (امتنع) نظرا الى الامر الاول (الرفع) اي رفع ما بعد حتى (في) قولك (كان سيري حتى ادخلها في) وقت حصول كان (الناقصة) في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى (و) امتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني (في) قولك (أسرت حتى تدخلها) لانه يجب ان يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال (وجاز في) وقت حصول (كان التامة كان سيري حتى ادخلها) فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا افادة فيه (و) جاز (ايهم سار حتى يدخلها) بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا افادة فيه

ولا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلق بحتى فلك ان يقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره عصام

قوله فبقي الناقصة بلا خبر اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوي فلا يقدر لها عامل فلا يكون جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قاله العصام فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول فكأنه قال السير المحقق الحصول الذي هو سبب عن الدخول سايره اي هو وجيه

بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر نسخة

لامتناعه بخلاف الامر الاول فانه لا يلزم منه المحذور وان كان يلزم منه باعتبار استلزامه السببية وهذا مراد الشارح بقوله نظرا الى الامر الثاني وجيه

المفاد سببية له حتى يجيء فلا يرد منع استلزام التجويز تعدد السبب سلكوتي

وبارادة الحال من المضارع

قوله ولا افادة فيه لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسري في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسري فيه ذكره العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف ولهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير الفعل وجيه الدين

علة عدم الجواز

اي يجوز الرفع ويختار النصب ايضا لانتفاء مانع الرفع اذ الاستفهام ههنا عن السائر وهو ليس بسبب السير فتحقق السببية موشح

لان الاستفهام كان عن تعيين الفاعل لان سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع الشك في السير حاشية

قوله الآن قيد به لتعبير المثال زمانا في الحال تحقيقا كان المثال ... حكاية والقرينة على التقييد ... عن القرائن ... الاستقبال والحال فانه اذا خلا عن قرينة الاستقبال يحمل على الحال رضي

قوله نظرا الى الامر الاول اي بالنظر الى الامر الثاني فان احتمال تقدير ان الانتفاء على حصته او نفسه فانه لما هو سبب للدخول وهو مدلول كان او لاعتبار ان يكون السير سبب ... سلكوتي

بخلاف الامر الثاني فانه يتحقق بتقدير الخبر ... ان يكون السير سببا للدخول في البلد وجيه الدين

على حذف ما بعدها اي بتقدير ... قيامه مقامه ... وقال الرضي وقد يحذف المضاف اليه ...

قوله فقوله ايهم عطف بتقدير جاز لا يخفى ان فيه نفسه وبالنظر اليه بعد لان قوله ايهم سار حتى يدخلها عطف من غير تقدير الا انه دعا اليه ما ذكروا من انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لاتحاد واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة عصام

لان تقدم القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف ما اذا تأخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قاله وهو الظاهر السابق الى الفهم عبد الحكيم

قوله ولا افادة فيه لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسري في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسري فيه ذكره العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف وهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير الفعل وجيه الدين

(ولام كى) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان (مثل اسلمت لادخل الجنة) وانما يقدر ان بعدها لانها جارة (ولام الجحود) التى ينتصب بها المضارع بعدها هى لام تأكيد للنفى (بعد النفى لكان لفظا (مثل وما كان الله ليعذبهم) او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان فان قيل انا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم (والفاء) التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية) اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها (والثانى ان يكون قبلها) اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة (الامر) نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى (او نهى) نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك (او استفهام) نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى

قوله خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين عصام

قوله للتنصيص على السببية يعنى ان المقصود السببية فلا بد ان يشترط للنصب ليدل على السببية كما ذكره الفاضل الهندى وغيره وقيل انما يشترط السببية لان كون الاول سببا والثانى مسببا علم الاخبار ان يحكم الاستقبال وجيه الدين

قوله ليبعد بتقديم الانشاء وما بمعناه اه اراد ان الفاء للعطف فيقدر ان ليعطف المفرد على المفرد المقصود من الانشاء المتقدم فلا بد من اشتراط ذلك ليبعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة وجيه الدين

قوله من توهم انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب س

قوله جملة معطوفة من غير ان يقصد سببية احدهما للاخرى اما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما فى الطلب او النفى عبد الحكيم

قوله ويندرج فيهما الدعاء ويندرج فيه التحضيض وما وقع على صيغة الترجى اشار بذلك الى دفع الاشكال وهو انه ماله يبق ترك الدعاء والتحضيض وما على صيغة الترجى ووجه الدفع ان الدعاء مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالبا والتحضيض مندرج فى النفى والترجى الذى اريد به التمنى واذا كان على صيغة الترجى داخلا فى التمنى وجيه الدين

قوله فيندرج فى الامر والنهى هذا عند النحويين واما عند المناطقة الانشاء اقسام ثلثة لانها اما ان يقارن الاستعلاء فهو امر كقول المولى لعبده مثلا واما ان يقارن التساوى فهو التماس كقول احد لمن يساويه اضرب زيدا واما ان تقارنه المسئلة فهو سؤال ودعاء كقول المسكين فالكل امر بلا فرق عند النحويين من جهة المعنى الا انه فى صورة الامر لان الدعاء وان كان دعاء من جهة المعنى فقد دخل فيه من حيث اللفظ

(او نفى) نحو ما تأتينا فتحدثنا اى لم يحصل منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه

التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج

فى النفى (او تمن) نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت المال فانفاق منى

ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات

فاطلع بالنصب على قراءة حفص (او عرض) نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى

الا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية

مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تأويل مصدر معطوف على مصدر

آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلى لبنى تميم * والحق بالحجاز

فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر

(والواو) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن بعدها مشروط (بشرطين)

احدهما (الجمعية) مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما (و)

ثانيهما (ان يكون قبلها) اى قبل الواو (مثل ذلك) اى مماثل الواقع قبل الفاء

فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء

بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك

وتشرب اللبن اى لا تجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس

(واو) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن (بشرط معنى الى او الا ان)

اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على أن المقدرة بعدها الا ان

اى عرض انما هو على المخاطب فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير رضا

لاشتراكهما فى الطلب والنفى واختار الرضى انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب سيالكوتى

واما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول سبب للثانى وجب اعتبار ان يعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء فى تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا فى تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل وافية

يعنى خلافا للاستقبال اضطرارا قيل يحتمل ان يكون ما دخل نون التاكيد الخفيفة فى الجواب حكيم

جعل لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا سيقع منى ترك منزل والحاق بالحجاز فاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل سأترك والحق فى معنى الامر اى لاترك ولالحق فاستريحا تمام

قوله الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها اراد اجتماع ما قبلها لما بعدها فى زمان واحد كما صرح به بعض الشارحين والعلة فى اشتراط الشرطين هى العلة المذكورة فى الفاء لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية لان تغيير اللفظ يدل على تغيير المعنى ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر فيكون عطف الاسم على الاسم وجيه الدين

ولما كان على المص ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية بالياء المصدرية اشار اليه الشارح بقوله اى مصاحبة ما الخ محرم

فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشئ بنفسه ويحتاج الى المقام لفظ المثل واعتبار المغايرة الاعتبارية حكيم

ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير أنْ بعدها تكرار نحو لألزمنّك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي والا ان تعطيني حقي فيقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الاوقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي (والعاطفة) اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اي ينتصب المضارع بها بتقدير أنْ (اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا) نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم نيبت من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير أنْ بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير أنْ اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى أنْ وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى ظاهران هنا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعمّ مما ذكر كما ذكرناه يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يذكر في الاجمال وان خصّ به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر (ويجوز اظهارها) اي أنْ مع لام كي

قوله الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيد فتشتم فانه لا يقدر ان لجواز عطفه على مدلول ان ونصبه بكلمة السابقة — عصام

قوله لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينتصب المضارع بتقدير ان واذا كان مستقبلا ظرف له — ابن لي

قوله اعم مما ذكر يعني ان كان المراد بالعاطفة اعم من الفاء والواو يلزم انه ذكر العاطفة في التفصيل مع انه لم يذكره في الاجمال وان كان المراد به غير ذلك يلزم تخصيص الحكم اي حكم العاطفة به والواقع خلافه لجريانه في ثم ايضا وح اي حين جريانه في غير ما ذكر يرد عليه — وجيه الدين

قوله وهو ان ينتصب المضارع بعد الواو والفاء وحتى بتقدير ان — رضا

قوله ويرد عليه انه كان المناسب آه ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نوعين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعد اولا المخصوصات شرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل — عصام الدين

قوله بان يقول وبان مقدرة بعد الواو والعاطفة والفاء والعاطفة — ح

قوله ويجوز اظهاره اي شرع في تبيين المواضع التي يجوز فيها اظهارها وما يجب فيها وما بقي من مواضع الامتناع فلذا تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها — سيلكوتي

يجوز هما الذي وقع بقوله والعاطفة

لتفصيل بينهما وبين لام الجحود من اول الامر

نحو جئتك لان تكرمني و مع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم (و) مع الحروف (العاطفة) نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في حتى التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصبا بعدها لتنصيص على معنى السببية و الجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها (ويجب) اي اظهار ان (مع لا) الداخلة على المضارع المنصوب بها (في صورة دخول (اللام) بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع العمل مع الشذوذ كقوله • الا ايهذا اللائمي احضر الوغى • في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها (ويجزم) اي المضارع (بلم ولما ولام الامر ولا النهي) المستعملة (في) معنى (النهي) احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا (وكلم المجازاة)

قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشروط المشتركة بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فتقبل في حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل عصام الدين

قوله اعجبني قيامك اشار بالمثال الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا وهو ما يكون قبلها اسم صريح محشي له

اي لفظ حتى لم تدخل على الاسم الصريح

اي على حتى بمعنى كي

يعني واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلثة عبد الله ايوبي

حتى عد بعضهم من النواصب لعدم التخلف في نصب محرم

حتى لا يجتمع العاملان الناصبان احدهما ان المقدرة والآخر احد هذه الحروف التي توهمت عاملة تكملة

اي متحركين وقوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا لما بكم ابدا شفاء شاذ حكيم

قيل المعيدي كان عبدا لابن حمزة الحكيم فلما مات الحكيم وصف ابنه عند السلطان بانه طبيب نحرير طاهر فامر السلطان ان يحضروه فلما جاءوا واحضروا عند السلطان وكان صغير الجثة كريه المنظر قال السلطان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قال المعيدي المرء باصغريه يعني القلب واللسان فتعجب السلطان سيد شريف

وحاصله ان المنذر قد سمع المعيدي واعجبه بلغه من فصاحته وبلاغته وعلمه وكماله فاراد زيارته فلما رآه استحقر لقصر قامته وقبح وجهه واعضائه فقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال المعيدي جوابا للمنذر ان الرجال ليسوا

اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان (وهى) اى كلم المجازاة (ان ومهما واذما وحيثما) فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا (واين ومتى) وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا (وما ومن واى وانى واما) انجزام المضارع (مع كيفما) واذا (فشاذ) لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به (وبان مقدرة) عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة ويجيء بيانه ان شاء الله تعالى (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه) اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعنى ماضيا (ولما مثلها) اى مثل لم فى هذا القلب والنفى (وتختص) اى لما (بالاستغراق) اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم

قوله فى وجوده دخوله فى اعتقاد المتكلم فانها موضوعة لتعليق شيء بشيء مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوعه. عصمة

قوله للامر المقطوع به اى وجوده فى اعتبار المتكلم فى المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده. محمد سراج

قوله ولا يبعد اى من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده فى الجملة وذلك لان لم يدخل المضارع ويؤثر فيه القلب والنفى معا وكونه لنفى الماضى انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا قال كلا لو ولا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير آه. سيالكوتى

وتقديم الجزاء وهو قوله ولا يبعد على الشرط وهو قوله لو جعل جائز عند الكوفية ويقدر الجزاء فى مثله عند البصرية. هو

قوله وتختص اى لما بالاستغراق فلا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما. عصام

هنا اشارة الى الفرق بين لم ولما بعد اشتراكهما فيما ذكر. محرره

قوله ومن المتعذر آه فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنة لمعنى ان فلا تجزم واما ما جاء فى الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه فى صورته او باعتبار تقييد الاعتقاد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائها فى البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم تجزم. سيالكوتى

ولا يبعد ان الاستغراق يستفاد من تاكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من تركيب لم وما. عبد الحكيم

اى ندم الآدم ولم ينفعه الندم وندم الشيطان ولما ينفعه الندم

(وجواز حذف الفعل) اى ويختص ايضا بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى بنفى بها فعل متوقع متوقع نحو لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم (ولام الامر) هى اللام المطلوب بها (الفعل) ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا (ولا النهى) هى (لا المطلوب بها الترك) اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما (وكلم المجازاة) المذكورة من قبل (تدخل على الفعلين لسببية) الفعل (الاول ومسببية) الفعل (الثانى) اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المصنف وكلم المجازاة ما دخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ والمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل لزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة

قوله اللام المطلوب بها الفعل اى غير فعل الفاعل وهو المخاطب اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الف على المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس فى امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزواله فى المضارع وقد جاء باللام وهو فى الشعر اكثر منه فى النثر عبد الحكيم

ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الدعاء ولكن الدعاء داخلا فى الامر اشار بقوله تدخل فيها آه اى انه وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها تكملة

راجع الى لفظ اللام فى المطلوب

قوله وهى مكسورة للفرق بينها وبين لام الابتداء التى دخلت على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل لشبهها اللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت زجيه الدين

قوله كلم المجازاة وهى من الحروف ان ومن الاسماء غير الظروف من وما واى ومن الظروف الستة الباقية بلا شذوذ وهى اين ومتى وانى ومهما وحيثما واذما ومع الشذوذ كيفما واذا خبيصى

ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد هذا الاعم ولم تساعد عبارة المص فى كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال اى لجعل آه محرم

اى الدلالة على السبب الجعلى كما يدل عليه بيانه والتعبير بافادة كون الاول سببا للثانى خال عن هذه الفائدة بل يتبادر منه السببية الحقيقية فللنام يفسرها بها سيالكوتى

اى كلم المجازاة

قوله لجعل الاول آه هذا قرينة على ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم محرم

قوله من حيث انه يبتني على الاول آه قد يبتني كذلك ورد ذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما يتعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء هو الجملة الثانية عصام

قوله لما سميتا بهما في الابهام اجمل الجملة مخففا وكذا العشرة الباقية فتقسيمها معنى ان

قوله جزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فانه لا يقتضي الشرط ولا في الكلام

قوله لانه شرط لتحقق الثاني الشرط ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجا عنه وجيد البيت

قوله لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى الكرم والانفة محمولة على الاخلاق اي الاخلاق المستحسنة المرضية

قوله ولا يلزم آه عطف على عبر واخلق تحت المراد وعائد المعطوف عليه كاف في الربط [illegible] في بيان فائدة الاعتبار

دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب او الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (ويسميان) اي هذان الفعلان اولهما (شرطا) لانه شرط لتحقق الثاني (و) ثانيهما (جزاء) من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل (فان كانا) اي الشرط والجزاء (مضارعين) نحو ان تزرني ازرك (او الاول) فقط (مضارعا) نحو ان تزرني فقد زرتك (فالجزم) واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل (وان كان الثاني) مضارعا (فالوجهان) اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا) تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت (او معنى) نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل

قوله الجزاء على الفعل يعني انه من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به محرم

وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين واقية

والثاني ماضيا لخبر كان محذوف نحو فان وقيل بها لغريب او والاول عطف على المضمر المرفوع للفعل وهو ضمير كانا بلا تاكيد لمكان المتصل هندي

مثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم كشاف

على كون الجزاء مرفوعا فان علامة الرفع فيه الياء وحذفها علامة الجزم محرم

لما فرغ من المسائل التي تتعلق بوجوب الجزم وجوازه شرع في المسائل التي تتعلق وجوب دخول الفاء وجوازه وامتناعه فقال واذا كان آه محرم

اشار الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب وانه بطة فيه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه واذا احتمل تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب الشرط واقية

فصدقت اى فقد صدقت (لم يجز الفاء) فى الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك واما ان بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك [illegible] لوجوب دخول الفاء فيه (وان كان) اى الجزاء (مضارعا) مثبتا (او منفيا بلا) احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى (فالوجهان) الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى [illegible] وأثرت فى تغيير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه واذا لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه (والا) وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين (فالفاء) لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى الرابطة وهى الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما او لم او لن

قوله مثال دخول الفاء فى المضارع المنفى بلا كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا — امير

قوله معنى فيه بلا نزاع المناط لترك الفاء وايراده — حكيم

مثل ان قمت فيقوم اى فهو يقوم من حيث انه جعل خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط — وافية

مثل ان قمت يقوم من حيث انه لم يجعل خبر مبتدأ بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف — وافية

لان المضارع المثبت والمنفى بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة — سيالكوتى

لتعذر تأثير اداة الشرط فى الجزاء هو فيما كان الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم الخالدون وان لم يتعذر تأثير حرف الشرط فى الاسم لكن يجوز العطف على الجملة الاسمية بالجزم لكونها فى محل مجزوم ومنه قوله تعالى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم فى بعض القراءة وقرأ مرفوعا حملا على ظاهر الجمل — خبيصى

اى بلفظ قد وبما ولا

قوله اما ماض آه لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية وبانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما المحققين فيكون اما امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضى عن قد ونحوه فيكون بقد وما ولا وبانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف واذ ولام الامر ولا النهى او بانتفاء كون المضارع المنفى بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب فى جميع هذه الصور الفاء — حكيم

اما فى لفظ الماضى فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقد امتنع ان يراد به الاستقبال — آخوند

ووجه عدم تأثير حرف الشرط فى الدعاء والتمنى انهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير له فيهما معنى عصام

اما فى الاسمية فظاهر واما فى الامر والنهى والدعاء والتمنى والعرض والنفى بلن فلان زمانها الاستقبال قبل دخول حروف الشرط واما فى الاستفهام فلانه يبقى على حاله لا يصح التغيير الى الاستقبال كالجملة واما النفى بما فلانها النفى الحال صريح فيه ويكون المراد بالنفى بما الحال مع كونه جوابا للشرط وجيه الدين

اى تأبيا منافيهما فى جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما فى نحو خرجت فاذا السبع لا يضره

قوله موضع الفاء بعد علم ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكفى بالاسمية الجملة الاسمية مع انه اخصر عصام

لان غاية التعقيب ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان فى تلك الافادة ايوبى

قوله بعد الامر آه اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفى حكيم

وانما قيد بذلك لان قصد السببية متوقف والا فالشرط هو قصد السببية وجيه الدين

قوله اذا كان آه اعتبر الصلاحية لان فى الطلب مع ذكر يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به الرضى وليس مجردا لنفسه او ادعاء السببية كاف فى ذلك كما وهم

الواهم عصام الدين حيث قال لا حاجة فى تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كاذبا او ادعاء لنكتة فتدبر على رضا

ظرف للانجزام المفهوم اى انما ينجزم المضارع وقت قصد السببية محرم

اى سببية الاول للثانى والمعنى فى الجميع ان وقع الاول وقع الثانى امير

من الامر والنهى ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمنى والعرض وغيرها مثلا يؤخذ المقدر فى زرنى اكرمك لفظ تزرنى وفى لا تفعل الشر اى لا تفعل وهكذا ايوبى

اى بان المقدرة وجزاء للشرط المقدر فيكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون السببية قرينة فاذا لم تقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة او حالا ايوبى

الى غير ذلك كالتمنى والعرض ففى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط فى
الجزاء فاحتاج الى الفاء (وتجئ اذا) التى للمفاجأة (مع الجملة الاسمية)
التى وقعت جزاء (موضع الفاء) لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ
عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما
اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون (وان) التى تجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة (بعد الامر) نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك (او النهى)
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك (والاستفهام) نحو
هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه (والتمنى) نحو ليت
لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه (والعرض) نحو الا تنزل تصب
خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة
صالحا لان يكون مسببا لما تقدم و(قصد السببية) اى سببية ما تقدم لذلك
اى مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويحصل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما
بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى
مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها لتلك الفائدة وقصد سببية الفعل

اى طلب الفعل فى الامر والترك فى النهى وطلب العلم فى الاستفهام وغيرها

فعلم ان الطلب لا ينحصر فى الخبر فانما هو لافادت مضمون بما يعلم

المطلوب بتلك الاشياء لها قدران مع ذلك الفعل وتجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزمونها (نحو أسلم تدخل الجنة) فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب فيستفاد من تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من أسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة (ونحو لاتكفر تدخل الجنة) اى ان لاتكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت (و) لهذا (امتنع لاتكفر تدخل النار) عند الجمهور خلافا للكسائى) فانه لايمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور (لان التقدير) على ما عرفت (ان لاتكفر) تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرأ برفع يرثنى اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر: وقال رائدهم ارسوا نزاولها ، فكل حتف امرئ يجرى بمقدار (الامر) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفى بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر كان اشهر فى هذا النوع

قوله لان التقدير على ما عرفت اى يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا او نفيا واما قولهم فى العرض الا تنزل بنا تصب خيرا اى ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفى فتفيد الاثبات عبد الحكيم

اى لفظ ان

و هو كون النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت

قوله وهو ظاهر الفساد لان عدم الكفر ليس سببا لدخول النار وانما سببه الكفر وجيه الدين

قوله واما عدم امتناعه آه اى يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد النفى والعكس فيجوز لاتكفر تدخل النار كما يجوز لاتكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لاتسلم تدخل النار وما ذكر ليس ببعيد ان ساعده النقل رضى

يعنى ان مثل هذا التركيب بما رضى مدلول القرينتين احدهما قرينة النهى فمقتضاها الامتناع والاخرى قرينة العرف فمقتضاها الجواز فاعتبر الجمهور الاولى والكسائى الثانية عبد الله افندى

قال رائدهم هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء هذا اشارة الى الغنم وسائر المواشى ارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار اى اقيموا القتال فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وفيه حث على الشجاعة مختصر فى بحث الفصل

اى متحيرين ومترددين صحاح

اصله ارسيوا من الارساء وهو الاثبات اى اثبتوا فى مكانكم امير

اى استرب واعقل

من الافعال كذلك اشتهر في المعنى المصدري ايضا واراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه (صيغة يطلب بها الفعل) شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا (من الفاعل) احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل (المخاطب) احتراز عن الغائب والمتكلم (بحذف حرف المضارعة) احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب وعن مثل لتضرب ولتزيد (وحكم آخره) اى آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة (حكم المجزوم) اى مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة (فان كان بعده) اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه حرف متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا فتقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف (ساكن وليس المضارع (برباعي) والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف

قوله شاملا آه اى هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلو بنا في ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد فقوله يطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي — سيالكوتي

قوله فانه اى انما حصل به الاحتراز لان المجهول يطلب به الفعل آه — محرم

قوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا آه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع — عصام

فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة — محرم

قوله وحكم آخره لم يقل وحكمه لان وظيفة النحو بيان حكم آخره لا مطلقا — سيالكوتي

قوله وحكم آخره اى آخر الامر في الحقيقة يعني ان الامر عند البصريين مبني وان حكمه في الحقيقة البناء على السكون لانتفاء علة الاعراب الا انه جعل في الصورة حكمه حكم آخر المضارع المجزوم في حذف الحركات وحذف حرف العلة والنون لما شابه الذي فيه اللام معنى اعطى حكمه وعند الكوفيين انه معرب مجزوم قالوا حذف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا وبقي مجزوما بتلك اللام آ. — ر ت

وجيه الدين

اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه — لا

حقيقة بان لا حركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة — حكيم

تفسير لضمير ليس

من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير (زدت همزة وصل) على ما بقي بعد

زائد لا طائفة تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله ان كان بعده ساكن

حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة (مضمومة

علة زدت اشارة الى وجه التسمية عند مضمومة في حالة الوقف

ان كان بعده) اي بعد الساكن (ضمة) دفعا لالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم

خبر مقدم لكان اسم مؤخر

على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اُقْتُل اَقْتُل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول

حال

وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اُقْتِل بكسر التاء (ومكسورة فيما سواه)

عطف على مضمومة

اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل

اي الامر بصيغة الماضي اي باب الافعال اي الامر اي الهمزة

اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في

اي الامر من الافعال اي الهمزة

اِعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي (نحو اُقتل)

عطف اي هذا مثال الاولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ المعلوم اي الامر

مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة (واضرب) مثال لما يكون بعده كسرة

اي الامر اي بعد حرف المضارعة اي المضارع اي بعد حرف المضارعة

(واعلم) مثال لما يكون بعده فتحة (وان كان رباعيا فمفتوحة) اي فالهمزة

علة مفتوحة اي اكرم صفة الهمزة من الافعال

مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين

لا همزة وصل اي الموجب

في المتكلم الواحد لا همزة وصل (مقطوعة) لذلك بعينه (فعل ما لم يسم فاعله

اشارة الى انه عبارة عن الفعل والاسم بمعنى لم يذكر اي المفعول الذي

اي الفعل المجهول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او

اي الضمير الراجع الى الفعل

على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول

اي الى ما اي لفظا

الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية (وهو ما حذف

عبارة من طرف المعنى خبر ثان اي فعل ما لم يسم فاعله

فاعله) واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سيو

اي واقيم المفعول اي في تعريف ما لم يسم

فان كان) الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (ماضيا)

الساكن ليس بحاجز عند اتباع حركة الهمزة حركة العين مع ان في فتح الهمزة التباسا فاعتذر امير

ظرف زدت او بقي على اعتبار مرجع الضمير بعده

قوله والصواب بكسر الهمزة لزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل عصام

قوله مكسورة فيما سواه اي زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعده ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن و الكلام على حذف المضاف فيه وهذا مراد الشارح رحمه الله وارجاع الضمير الى احرف مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لا يخفى سيالكوتي

قوله وان كان رباعيا عطف على قوله وليس برباعي بحسب المعنى اي فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا عبد الحكيم

قوله لارتفاع موجب آه تحقق مقتضى وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف عد فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسر لعدم مقتضى الرد واما نحو اقم فانما ردت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم اعتداد المص له سيالكوتي

قوله في المتكلم الواحد فانه لم يجئ على صورة امر المخاطب المعلوم واسلوبه لم يعتبر الاطراد فيه اي في امر المخاطب في حذف الهمزة بخلاف امر الغائب معلوما او مجهولا فافهم ولا تغفل عبد الحكيم

خبر المبتدا

لم يسم فاعله

قوله يعني ان الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد لاجل الابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزاد لافادة معنى زائد على

قوله من المزيد فيه فيه نظر لان الرباعي المختص بالمزيد فيه ... [illegible]

قوله واقيم المفعول مقامه وزاد الشارح هذا القيد لكونه مرادا ... [illegible]

(ولا يشتبه انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه) عصام

[illegible]

غيرت صيغته دفعا للبس بان (ضم اوله وكسر ما قبل آخره) مثل ضرب ودحرج واعلم واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان خروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسر الى الضمة وان كان غريبا بدليل الغرابة المعتمة ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخفه (ويضم الثالث مع همزة الوصل) نحو انطلق واقتدر استخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب (و) يضم (الثاني مع التاء) مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت (خوف اللبس) هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني (ومعتل العين) اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة عوض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا (الافصح فيه قيل وبيع) اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل (وجاء الاشمام) وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل

منصوب محلا على التشبيه بالمفعول كما في حسن الوجه
مغني اللبيب

اي الفعل الماضي المجهول منه وفيه ثلاث لغات واشار المص الى ما هو الافصح آخيير

ولما كان معتل العين شاملا لمعتل العين وحده ومع اللام اراد ان يفسره على وفق المراد ايوبي

قوله فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون قرينة التجريد عن زائد سيالكوتي

قوله لئلا يفضي الى اجتماع اه يعني لو اعتل العين من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف محل التغيير فيلزم اجتماع الاعلالين متواليين في الثلاثي وذا لا يجوز ولو لم يعل آخره واعل العين فقط وقيل يطاي مثلا لزم ضم الياء ولا يحتمل في الفعل ثقل ياء مضمومة وان كان قبلها ساكن كما يحتمل في الاسم عوراء مخففة

قوله لئلا يرد مثل عور وصيد مما لا يجيء البناء منه لان كل واحد منهما لازم ولو اتصل به حرف التعدية فكذلك لا يجيء هذا البناء منه لانه في معنى ما يجب تصحيحه
وجيه الدين

اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية فلو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب حكيم

قوله وانما خص معتل العين الى قوله ما ذكرنا سهو من الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر المتعدي وغير المتعدي كـ
عصام

قوله لزيادة الغموض واختلاف في المبني للمفعول منه اما مزيد الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمي ورعي فانه لا نقل ولا ابدال في رمي ولا نقل في رعي واما الاختلاف

بخلاف ما اذا كانت ما قبلها فتحة تقلب الفا وان كانت نسبة كانت كسرة استراحت في حالها اضطربت حالها

يعنى من غير امالة في الفاء لان الياء بالضم عبارة عن ضم الشفتين

يعنى الحروف التى تقع في فاء الكلمة من باب معتل العين

لان قلب الياء واوا لمناسبة حركة ما قبلها وهذا القلب قولها قيل الشاعر ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

اى في وقع الضمة على الفاء ووقوع بعدها على الواو والياء فاظهر الاشمام

مجاز فيه ما جاز في شاد قيل وبيع اللغات الثلث فيها اذ يمتنع لا يجمع اللغات لفقد علة

اليآء الساكنة بعدها نحو قول وقيل اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة و القراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف (و) جاء (الواو) ايضا على ضعف فيقال قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها (ومثله) اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو (اختير وانقيد) في مجيء اللغات الثلث فيه اذ اختير وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت (دون استخير واقيم) اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة (وان كان) اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (مضارعا ضم اوله) وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج (وفتح ما قبل آخره) لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة (ومعتل العين) المبنى للمفعول (ينقلب) العين فيه (الفا) ياء كانتا او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويستقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما (المتعدى

عن بعض الافاضل اى الياء نحو الواو لان الياء تابعة

مقصور على المطابقة او على المقارنة محرره

ولا يجرى الاشمام والواو فيهما لعدم كون ما قبلهما مضموما في الاصل كما في اختير وانقاد آدم بك

معطوف على جملة ان كان ماضيا الى آخره مترجم

لما فرغ من بيان الماضى المجهول شرع في بيان حكم مضارعه فقال وان كان آه تكمله

اى النحاة والقراء فانه لا رواية عند القراء بهذه القراءة آدم بك

والجملة خبر المبتدأ بتقدير العائد الى المبتدأ اى فيه وبه اشار الشارح بتقدير فيه محرره

قوله لتحركهما علة لمقدر وانما ينقلب العين الفا في المذكورات محرره

قوله حقيقة كما في ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة او حكما اى بعد النقل كما في يقام فانه كان في الاصل متحركا واما انفتاح ما قبلهما فهو حقيقة لا غير وجيه الدين

قوله المتعدى وغير المتعدى هذان قيدان لتقسيم الفعل لا قسمان فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى لان المتعدى مطلق لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله وانما ذلك لان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن من معنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فمقول المصدر والمتعدى مما يشتق منها الفعل المتعدى فالمتعدى مطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكان لذلك قال المتعدى من الفعل عصام

اى فالفعل اما متعد او غير متعد

مطلب المتعدى

قوله المتعدى وغير المتعدى التعدى في اللغة التجاوز وفي الاصطلاح تجاوز الفعل من فاعله الى المفعول به فان تجاوز الى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعديا شرح التسهيل

وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل (ما يتوقف فهمه على متعلق) اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل اذا كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي (كضرب) فان فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن (وغير المتعدي بخلافه) اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل (كقعد) فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد (والمتعدي يكون متعديا (الى) مفعول (واحد كضرب) وهذا في الكلام كثير (و) الى (اثنين) ثانيهما غير الاول (كاعطى) الى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه (نحو علم والى) مفاعيل (ثلثة كاعلم واري) بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد

تعليل لتخصيصه في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون الاحتياج قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد ما يصدق عليه غيره داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما

قوله فان التعلق قد دل عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل والمتعلق به المتعلق اسم المفعول بالحذف والايصال كما وقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكان ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فاوضح بيان تعلق الفعل بتمييز المتعلق الذي هو المفعول عصام

وعلامة المتعدي ان يكون فعل عضو كضرب بيده وركض برجله وابصر بعينه وسمع باذنه وتكلم بلسانه او كان مركذاق وشم او قلب كعلم وظن تجنيني

والمراد بالبعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل المضروب لا بمعنى ان زمان لما ان النسبة ماخوذة في مفهومه وفهم النسبة متاخرة عن فهم الطرفين زمانا س

ان كان الفعل لا يوجد بدون هذه الامور وجيه

وعلامة اللازم ما كان فعل جميع البدن كقام وذهب وشبههما او ما كان من فعل مضموم العين او من فعل مكسورها صبح

قوله وهيئة الفاعل قد حقق ان المفعول بين الحال اعم من المفعول فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول فتامل محشى

قوله غير المتعدي وما قيل ان المتعدي يصير لازما بنوعت الانفعال وتاء التفعل ... معنى التعدي وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلابد في ... في المعنى فيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتفعل ... والتاثر والقبول والمطاوعة س

مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي (أنبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث) فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام (وهذه) الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل (مفعولها الاول كمفعول) باب (اعطيت) في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا و الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا (والثاني والثالث) من مفعوليها (كمفعولي علمت) في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا (افعال القلوب) وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكأنهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي (ظننت وحسبت وخلت) وهذه الثلثة للظن (وزعمت) وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم (وعلمت ورأيت ووجدت) وهذه الثلثة للعلم (تدخل) اي هذه الافعال (على الجملة الاسمية لبيان ما هي) اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها (ناشئة (عنه) من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما كقولك علمت بيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال (فتنصب) اي هذه الافعال (الجزئين) اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها (ومن خصائصها) هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب (انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر)

قوله بواسطة اشتمالها الخ لان الانباء والتنبئة والتحديث بمعنى الاعلام واما في نفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم نبؤني بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المغني ان اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق والخامس صوغه على فعل بضم العين لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا والسادس التضمين والسابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انباء والبواقي الحقها غيره واما احدث فلم يستعملوه بمعناه والحق بعضهم ارى الحلمية بأعلم سماعا نحو ارى اليه في النوم عمرا سالما شيالكوتي

قوله انما سميت هذه الافعال القلوب لانها لا تحتاج في بعضها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة الباطنة فاضل هندي

وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا حكيم

عطف على الخبر المحذوف اي افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح تبع عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ وخبر عبد الحكيم

هذا خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس عصام

وقد جاء ظن بمعنى علم قال الله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم ورأى بمعنى ظن كقوله تعالى يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه خبيصي

قوله من حيث الاخبار لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دلت عليه من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة حكيم

فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبراً وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحته بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيراً لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقاً يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقير من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معاً كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسياً منسياً فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقاً (ومنها) اي من خصائص افعال القلوب (جواز الالغاء) اي ابطال عملها (اذا توسطت) بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم (او تأخرت) عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير

قوله فلا اي لا يصح بناءه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول مقامه فهو واقع على كثير كما مر في بحث المفعول به سيالكوتي

وتجعل الذين يبخلون فاعله واما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف الى بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيراً مفعوله الثاني محمد

والمعنى لا تظن انا جازعون لاغرائك الملك اذ قد وشى قبل ذلك الوشاة اي لغاز عند الملك فلا يضرنا

كلمة على بمعنى اللام متعلق بالمفعول الثاني المحذوف والغراء بمعنى الاغراء اي التحضيض مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف والملك وكلمة ما في طالما كافة لطال عن العمل ولهذا دخل على قد وشى فقال وشى الى السلطان اي سعى بالخبر بنا متعلق بوشى والاعداء فاعل له وجملة قد وشى مرفوعة المحل على انها خبر ان في انا وجملة انا في مقام التعليل لقوله لا تخلنا محرره

قوله وقد يحذفان نسياً منسياً جملة مستأنفة كأن سائلاً يقول قد علم حال بابي علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما فما حالهما في المفعولين وفيهما اندفاع لتوهم جواز حذف مفعولي باب علمت مطلقاً المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بطريق المفهوم المخالف

وان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار انتهى قول شرح التسهيل فاندفع ما قيل لا نسلم عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل امر آخر سوى المفعولين قائله صاحب الامتحان

فقائل ظن وعلم بدون قرينة دالة على مجرد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة

(الاستقلال الجزئين) الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها (كلاما) تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز ووجه الالغاء على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله بجواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معموليها نحو زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه (ومنها) اي من خصائص افعال القلوب (انها تعلق) وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها (قبل) معنى (الاستفهام) بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليها فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت

لكونها حينئذ في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما حاشية

مع قبح ذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج وجيه

لانها قويت بالتقديم لانه دليل العناية والالغاء دليل عدمها اذ فيه جعل وجود الشيء كعدمه فلا يجتمعان وجيه الدين

لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تعذرهما يغلب اللفظي المعنوي

شرع في بيان احوال هذه الافعال حين كون عليها لغوا فعال وهذه الخ محرم

المتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير في ظنك عصام

اي صاحب المتوسط جيد قال وينبغي ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تأخرت محرره

يعني في صور توسطها بين الفعل وفاعله الى بين المعطوف والمعطوف عليه محرره

قوله فلهذا اي فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبيين محرره

قوله قلها قيد اه تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا للحصر ولا جل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعني بين المعمولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقديم فان قلت ان المصرح يقيد التوسط بكونه بين المعمولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا في المعمولين سيالكوتي

(و) قبل (النفي) الداخل على معمولها (و) قبل (اللام) اى لام الابتداء الداخلة على معمولها (مثل علمت أزيد عندك ام عمرو) مثال للتعليق الاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة ومعناها فاقتضى بقاء صورة الجملة وهذه الافعال وجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويز وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب و الثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى (ومنها) اى ومن خصائص افعال القلوب (انه يجوز ان يكون فاعلها) اى فاعل افعال القلوب (ومفعولها ضميرين) متصلين (لشيء واحد) وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل

على المفعولية لها لكونها عاملة لتعلقها في مفعولي المتعلقين واستثنى عصمه

مرفوعهما من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال ابله

ان زيدا لقائم احتراز عن اجتماع التي للتأكيد لكن حكيم

قوله وصنعاء الابدال لان لام الابتداء تدخل على الخبر نحو عبد

في زيد وعمرو ولكنهما في المعنى مفعولان لعلمت

فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل بسبب ذلك عمله

بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما سيأتي

نحو علمت زيدا من هو اوما قام او لقائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور ايضا واعلم انه يعتبر الاستفهام

قوله الداخل على معمولها قيد النفي بالداخل على المعمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلاثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول

ابقيت الجملة على حالها بطلان مقتضى الافعال من العمل

توقيد

لكن الجزئين اللذين هما في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليها بالحقيقة وعدل عنه محافظة اللفظ واقيه

شروع في بيان معنى الفرق للتعليق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحي

امتحان

اى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بيتها لمؤنة بيتها صرح

كالاختين اذا تزوجهما رجل ولم يدر الاول من نكاحهما فهما ليستا بذات بعل لايجوز نكاحهما ولا مطلقة لانه لايجوز تزوجهما بزوج آخر افناج

قوله والفرق آه فيه بحث لانه لوكان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصتي الالغاء والتعليق في هذا الباب باب الالغاء جائز ولهذا قيده بالجواز والتعليق واجب لم يقيد بالجواز بل سبق الكلام فيه بحث بقيد الوجوب فتدبر عصام

قوله والفرق آه مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور منها لتخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط سيالكوتي

قوله ان الالغاء جائز لان ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لان ترك الاعمال لمانع بين ان الالغاء مأخوذ في مفهومه الجواز والتعليق مأخوذ في مفهومه الوجوب محشيه لي

قوله ضميرين اما ان يكون احدهما ضميرا متصلا نحو ... فالاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب مطلقا زيد قائما لم يجب ناسخه وان كان الضمير منفصلا جاز الاتصال

لاحظ عبارة لضميرين اى ضميرين كائنين لشيء واحد بان يكونا عنه او لتشبيها احدهما على الآخر فلم يخص فعله عائشة رضي الله عنها لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء

دون آخر نحو اباك ظلمت (مثل علمتني منطلقا) و علمتك منطلقا ولا

يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي

وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا

واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما

معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمه قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني

فان الفاعل والمفعول به ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون

كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى

ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل

والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به

فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا

لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني

وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك

اجرى رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيها من كون

فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر، ولقد اراني للرماح

دريئة ٭ من عن يميني تارة وامامي ٭ وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا

(ولبعضها) اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت

(معنى آخر) قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه

فاعل ومفعول عبارتان عن المخاطب

والمحال اذا اعتبر تغايرهما لفظا بقدر الامكان هذا

ايوبي

حتى يجري فيه ما يجري في غيرها من الافعال من اصالة

تغاير الفاعل والمفعول به

فان المفعول به في قولنا علمت زيدا قائما ليس زيد فقط

بل مجموع قيام زيد فكان قولنا علمتني قائما بمنزلة

علمت قيامي وهو بعينه كقولنا ضربت نفسي

شرح الشرح

اي الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة فاعلا و

مفعولا به اي مؤثرا او متأثرا اما الفاعل فلعدم

كون افعال القلوب من قبيل التأثير واما المنصوب الاول

فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة وبهذا ظهر

ان الدليل يختص بافعال القلوب فافهم

قوله رأى البصرية والحلمية اي اجرى التي بمعنى ابصر

والتي بمعنى رأى في المنام مجرى رأى التي بمعنى علم

للتشارك اللفظي وان كان منصوبهما يتعلق الفعل به

حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرؤيا

سيالكوتي

قوله ولقد اراني للرماح دريئة الدريئة بهمزة ولا

بهمزة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لاراني

ومن عن يميني فعن اسم بمعنى جانب واما الظهر فان

الفارس لم يكن منعه احدا والمعنى والله لقد رأيت

نفسي مرارا كثيرا كاني للرماح بمنزلة الحلقة التي

يتعلم عليها الطعن فتأتين من الجوانب كلها ثم سلمت

لو رجعت من الحرب وجه اليمين

قوله دريئة حال من مفعول اراني لا مفعول ثان لان الرؤية

البصرية لا تتعلق بالوصف ولو كان مفعولا

يلزم ذلك لان المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين

فاضل امير

بهذا المعنى ايضا مُتَعَدٍّ الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خِلْتُ جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حَسَبٍ وزعمت بمعنى كفلت (يتعدى) اى بذلك المعنى الآخر (الى) مفعول (واحد) لا اثنين (فظننت بمعنى اتهمت) من الظِّنَّة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم (وعلمت بمعنى عرفت) فتقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه (ورأيت بمعنى ابصرت) ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى (ووجدت بمعنى اصبت) تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان أُخَر قريبة من معنى العلم او الظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جِدَةً ووجدت موجدة ووجدت وَجْدًا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن ❀ الافعال الناقصة ❀ انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة (ما وضع) اى افعال وضعت (لتقرير الفاعل على صفة) اى لاجل تقرير الفاعل فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج

قوله ولما كان دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال المذكورة معاني سويها ذكر فلم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كأنه قال معاني أُخر كل واحد منها قريب من العلم والظن حاشية

وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها من غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي يتم بمرفوعها وفيه ما فيه عصام

قوله كالافعال الغير الناقصة اما خبر لا تتم او حال من ضمير تتم او مفعول مطلق اى تماما مثل الافعال التامة يعني ان مرفوعها لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم اى بهما ويفيد كانه تقييد بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك سيالكوتي

وقد تقدم ان بعضهم يسمي المرفوع بعد كان فاعلا ومنهم المصنف فلا تغفل زيني زاده

ان تنسب الى الفاعل باعتبار حال له ولا يتم الفاعل الا بذلك الحال ولذلك سميت ناقصة وعن الزجاج وتابعيه انها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفته اى صفة الكينونة والصيرورة والدوام فهي تدل على كينونة في الخبر فيكون حرفا لدلالته على معنى في غيره وهو الخبر والجواب ان هذه الافعال وان دلت على معنى في غيرها فهي تدل على معنى في نفسها ايضا لان كان يدل على حصول كون في الماضي وصار على صيرورة في الماضي والحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فظهر الفرق حبيبي

عن حد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة
والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور
عمدة للموضوع له في الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زائدة
على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو
جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك
ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه
فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع افعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير
فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد
زائد لاخراج الافعال التامة اصلا (وهي) اي الافعال الناقصة (كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال
وما انفك وما فتئ) بالهمزة وقيل بالياء (وما برح وما دام وليس) ولم يذكر
سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة
معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما

يعني بكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال
اليه في الزمان الماضي موضوعا كما يرشد اليه قوله ولا شك
ان كل جزئي تمام الموضوع لان التقرير والتقييد موضوع
له على ما وهم

اي من الافعال الناقصة فان الصفة التي هي الحدث والنسبة
الى فاعلها ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح
على تقرير جعل اللام في تقرير الفاعل صلة الوضع

قوله ان يجعل آه ويجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل
وفاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة و
معنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها
دلالتها على حصول تلك الصفة له — سيالكوتي

قوله لا يحتاج الى قيد زائد دفع لما قاله الرضي من انه كان
ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير صفة مصدره
لئلا يرد الافعال التامة والحق عندي انه تام من غير اعتبار
التكلفات التي ذكرها الشارح ومن غير اعتبار قيد زائد
— عبد الحكيم

كأنه اشار الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة
عن مدلولها ترك ذكره لتبادره عن العبارة — عصام

وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار

قوله وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد
عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وقدمها
لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثاني
— نتائج الافكار

يقال راح زيد اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل ولا يخفى ان الغالب في هذه الاربعة كونها تامة
وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات

اى صار زيد عالما كاملا (وقد جاء) فى قولهم (ما جاءت حاجتك) ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الفزارة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فى ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك (و) جاء ايضا قعدت ناقصة فى قولهم ارهف شفرته (حتى قعدت) اى صارت الشفرة (كانها حربة) اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذى استعملها العرب فيه خلافا للفراء (تدخل) هذه الافعال وما كان نحوهن (على الجملة الاسمية) المركبة من المبتدأ والخبر (لاعطاء الخبر) اى لاجل اعطائها الخبر (حكم معناها) اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر وهو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه (فترفع) هذه الافعال الجزء (الاول) لكونه فاعلا (وتنصب) الجزء (الثانى) لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه (مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة) كائنة (لثبوت خبرها) لاسمها ثبوتا (ماضيا) اى كائنا فى الزمان الماضى (دائما) من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا (او منقطعا) نحو كان زيد غنيا فافتقر

قوله ومعناه اية حاجة آه والاستفهام انكارى اى لم تصر حاجة من الحاجات متصفة بوصف كونها حاجتك وروى برفع حاجتك فخبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام عبد الحكيم

قوله ارهف شفرته والارهاف التحديد من الحدة الشفرة بفتح الشين او ضمها السكين العظيم يقال فلان حدد سكينه حتى صارت تلك السكينة مشبهة بالرمح القصير وحتى ابتدائية

قوله كانها حربة فى موضع النصب خبر قعدت واصل التركيب وجاء لفظ فى قول الاعرابى ارهف شفرته حتى قعدت حربة ثم اقتصر على هذا افصاح

ولما تفهم من كلام المص كون قعدت وجاء مستعملين ناقصا فى هذين التركيبين فقط وان المص ذهب الى مذهب قال انه لا يتجاوز اشار الى المذهبين فقال قال الاندلسى آه محرم

قوله لا يتجاوز جاء وقعد ولهذا جاء المص بالتركيبين اللذين هما وقعا فيهما لكنه قال المص فى بعض تصانيفه الحق فى جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل فى ضبطه مواضع استعمال قعد ان يكون الخبر كانه هذا عصام

قوله وما كان نحوهن اشارة الى عموم هذا الحكم يعنى الافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلها فى كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل عبد الحكيم

احتراز عن المركبة من المبتدأ والفاعل نحو اقائم زيد وما قائم زيد عصام

كما يعطى الخبر حكم معناها يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا يجعل الغنى منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا محرم

قوله لكونه فاعلا اى فاعلا اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظى ولذا لم يعد المصنف اسمها فى المرفوعات على حدة سيالكوتى

(وبمعنى صار) عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسمه
كقول الشاعر ÷ بتيهاء قفر والمطى كأنها ÷ قطا الحزن قد كانت فراخا
بيوضها ÷ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت
فراخا (ويكون فيها ضمير الشان) هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان
تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا
للضمير كقوله ÷ اذا مت كان الناس صنفان شامت ÷ وآخر مثن بالذى كنت
اصنع ÷ (وتكون تامة) عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع
من غير حاجة الى المنصوب (بمعنى ثبت) ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر
كائن وكقوله تعالى كن فيكون (و) تكون (زائدة) وهى التى وجودها وعدمها
لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو
فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها (وصار
للانتقال) اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو
صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى
ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى البلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار
مثل آل ورجع واستحال وتحول قال الله تعالى فارتد بصيرا

اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا وقت كونها فراخا وليس كذلك ايوبى

ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخية لا تثبت على البيض محرم

لا حال البيوضة ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها ولا تامة بان يكون فراخا حالا لانها تقتضى اجتماع البيوضة والفراخة سيالكوتى

فى الحال او فى الاستقبال بالانتقال من صفة الى صفة اخرى

والقرينة قوله صنفان مأخوذ بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء تكمله

والمثنى اسم فاعل من اثنى عليه بالخير وهو من يمدح الناس وجيه

والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح بموتى ونوع يحزن ويثنى بالذى كنت اصنعه فى حياتى وجيه

قوله ووقع زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق اعنى الحدوث وقال القاضى فى تفسير قوله اذا وقعت الواقعة اى حدث والكائنة الحادثة والمقدور من قدر الله تعالى ذلك عليه يقدره قدرا بمعنى قدره عليه تقديرا واورد الامثلة الثلثة اشارة الى مجيئها تامة بتصرفاتها حكيم

قوله وكقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن فى موقع الايجاد بمعنى ثبت وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون فى الجميع ناقصة ويكون فى مقام الايجاد وايضا بمعنى كن موجودا عصام

قوله وكقوله اعاد المجار اشارة الى شرافته ومعنى كن احدث فيحدث سواء كان حدوثه فى نفسه او فى محله لان خطاب كن تابع للارادة كما تدل عليه الآية وهى صفة تخصص وقوع المقدورات فى وقت دون وقت وليس معناه كن كذا كما توهم سيالكوتى

وقال الشاعر: ان العداوة تستحيل مودة * وقال: فبالك من نعمى تحولن بؤسا

(واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران (و) يكون (بمعنى صار) نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة (وتكون تامة) بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيها) فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله (وبمعنى صار) نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وغدا وعاد وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال

يعني ان الافعال الثلثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منصوبا بها مرفوعا بها بالازمنة التي دلت تلك الافعال على تلك الازمنة اى ليس المراد هنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصود بيان المعاني التي يميز بها بعضها عن بعض

فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي رضي

يعني ان سرور زيد مقارن بوقت المساء في امسى وان حزن زيد مقارن بوقت الضحى في اضحى

كقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا اى صرتم لان خصوصية الاخوة في وقت الصباح ليست المرادة وقول الاشم شمروا كانهم ورقبحت فالذي به العبا فالذي به العبا والدبور خبيصى

اشار بهذا الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها انه صار الخ

ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقول الآخر اضحى جيدها والمعنى دخل الجيد في وقت الضحى موشح

اى الثلثة المذكورة وفي شرح التسهيل وتكون الثلاثة ايضا بمعنى اقام في الاوقات المذكور تحريره

ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون في جميع النهار سيالكوتي

كقوله تعالى ظل وجهه مسودا اى صار اذ ليس المراد السواد من النهار بل اعم في الليل والنهار وكقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين اى صارت وانه لا يختص بزمان دون زمان خبيصى

قال ابن مالك يقال بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره تكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام وطال وقناد بعضهم وبمعنى اقام نهارا س

قوله وبمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال تعالى ظل وجهه مسودا في الرضي مجيء بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عليه السلام واذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده قبل ان يدخلها في وضوئه فان احدكم لا يدري اين باتت يده هل لاقت مكانا طاهرا او نجسا بثرة او جرحا او اثر الاستنجاء بالاحجار بعد بلل المحل او اليد انتهى حاشية الكستلي

ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال آخر من الافعال الناقصة تكملة

قال ابن السكيت هو مسعود بقولك آض وآض بمعنى صار بيضا ايضا بمعنى عاد

وكأن الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد
بها لانها من الملحقات (ومازال) من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة (وما
برح) بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية (ومافتئ) ايضا
بمعناه (ومانفك) اى ماانفصل (لاستمرار خبرها) اى خبر تلك الافعال
(لفاعلها) قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس على حدة من المرفوعات كما ان
خبرها قسم على حدة من المنصوبات (مذ قبله) اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت
يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته و
صلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى مأخوذ فى معانى هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا (ويلزمها) اى هذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار الثبوت (النفى) بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها
لم يلزم نفى النفى المستلزم الاستمرار المقصود منها (ومادام لتوقيت امر) اى بعينه
(بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة
ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا
قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله

قوله لانها من الملحقات قيل ان الوجه عدم الاعتداد بها فى الذكر والتفصيل وعدم الاعتداد بها ناقصة فى الجملة وعدم الاعتداد اشارة الى عدم الاعتداد

ناقصة بخلاف آل ورجع واستحال وتحول وارتد فانها بمعنى صارت فى الاستعمال فى الاصل والتفصيل

مطلقا فلذا اى اولو قرنها بالاجمال فى ذكرها فى الاجمال وتحول والتفصيل

ملحقات كذا فى الصحاح ما انفك فلان قائما اى مازال قائما وانما لم يقل

بمعناه كما فى الاولين لان الزوال ههنا مدلوله لا الانفكاك

ولذا اشار الى معناه الاصلى الذى دل عليه بالمطابقة بقوله

اى ما انفصل يعنى مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة

كما كانت داخلة فى تعريف الفاعل

وفى مقام النسبة اى التشبيه بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما نقيم مقامه

تقرير الفاعل على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاق عليه

تقريبا كاطلاق الصفة على الخبر

الاسم الافعال الناقصة مطلقا وان كانت

النسبة واقعة فى الافعال المصدرية بالنسبة

لان خصوصية هذه الافعال

من حيث انه ركن من الكلام لا يتم الافادة بدونه وان هذه الافعال فى المعنى قيد بخلاف غيره من المفعولات وجيه

قوله مذ ظرف من الظروف المبنية بمعنى اول المدة مبنى على السكون مرفوع مبتدأ عند المص كما مر فى بحث الظروف وجملة فعلية صغرى مرفوعة المحل خبر المبتدأ بتقدير الزمان اى زمان قبله وعند الزجاج مذ خبر مقدم ومابعده مبتدأ مؤخر وعلى هذين القولين فالجملة اسمية زينى زاده

قوله اى من وقت وهذا تفسير لمذ يعنى ان المراد بقوله مذ قبله ان الخبر مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذى يمكن تكملة

وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق عصام

قوله اما دلالتها انما احتيج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بمفردها ليس بوضع شخصى ونوعى المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان دائما فتدل عليه بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان حكيم

بحيث قصد نسبته الى الفاعل فى جزء غير معين من اجزاء الزمان الذى هو مدلول تلك الافعال كذا

لان معانى كل منها دالة على نفى وهو الزوال والانفصال فاذا دخلت عليه حرف النفى يكون نفى النفى اعنى نفى الزوال والانفصال ايوبى

وذلك ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود وجيه الدين

قوله واعتبار الصلاحية شروع فى بيان فائدة قوله مذ قبله يعنى كما قيل ان الاستمرار مدلول تلك الافعال وهذا ظاهر واما دلالتها على الصلاحية فليست بمدلولها ولا اعتبروها فقال واعتبار الصلاحية عبد الله افندى

جعله خارجا عن الوضع مع ان ظاهر عبارة المص يدل على ان مقتضى المص لما قيد بقوله مذ قبله اقتضى عدم التفريق بين الدلالتين لاعتباره القيد مع القيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق للواقع لا تفسير لكلام المص يعنى انه فى الواقع كذا وكذا حكيم

اى بمعونة العقل واما بيان الفرق بين الدلالتين فهو ان الاولى وضعية داخلة والثانية عقلية اى خارجة ايوبى

(ومن ثمه) اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (احتاج الى) وجود (كلام) مستقل بالافادة (لانه) ح مع اسمه وخبره (ظرف) و الظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس فلم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها و اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها (وليس لنفى مضمون الجملة حالا) اى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور (وقيل) هى نفى مضمون الجملة (مطلقا) ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى كما تقول ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه (ويجوز تقديم اخبارها) اى اخبار الافعال الناقصة (كلها على اسمائها) اذ ليس فيها الا تقديم للمنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور (وهى) اى الافعال الناقصة (فى تقديمها) اى تقديم اخبارها

يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به شيخ الرضى

هذا اذا كان الاختلاف بينهم فى الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور فى الوضع فالنسبة فيض بين المذهبين باق سالكوتى

وقيل المذهب الثانى راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل ينفيهما محمد سعيد

احتراز عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز تضعيف العامل سالكوتى

قوله فان اريد بجواز التقديم الخ يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمنع من هذا التقديم وقد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها ههنا عصام

قوله كم كان مالك الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قولهم فثم يجوز عصام الدين

وانما ينبغى ان يقيد به ليخرج ما اذا عرض ما يقتضى التقدم والتأخر لانه ح يكون التقديم والتأخير واجبا لا جائزا فعلى هذا بطل ارادة الامكان الخاص وجيه عمر

ولما كان قوله ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها غير ظاهر فى التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض للمثال اشارة الى دخوله فيه محرره

على ما هو مقتضى الامكان العام الى التقديم بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صورة الجواز المعنى المذكور لكن ينبغى ان يقيد بما اذا لم يمنع من التقديم مانع لانه اذا كان مانع يمنع عن التقديم لا يجوز التقديم كما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة نحو كان موسى عيسى ولا حاجة الى هذا القيد اذا اريد بالجواز المعنى الاول وهو ظ

قوله تقديم اخبارها عليها اشارة الى ان ضمير تركيب منها العائد اى منها او بدل الكل مع ما عطف عليه بدل البعض من ثلثة اقسام بحذف

يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ لا وجه لتذكير الضمير اى قسم يجوز فيه

الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اى قسم يجوز فيه دليل واحد فالجمع اثنان

قوله وجاز لم يعد اللام اشارة الى ان الجمع من جانب العامل لمن قال انه سهو من

الاول لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع وجاز تقديم المنصوب على

لا ثبات طغيان القلم والصواب وجاز تقديم المنصوب

الافعال فقد سها

فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا كما عبر عنها بهذه

العبارة اختصارا لا كلها لدخول ما مثل ما كان وما صار

قدر الفعل العامل منفية ثم بتشبيه القسم الى ان المحذوف بجملة

مناقضة ولبيان ملاءمة الواو واشارة الى ان المحذوف لفظا ومعنى لان الواو

مقدر او لا دليل عليه

قوله ثم لما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور وقد اراد الشارح اشارة الى

ان ابن كيسان ادعى الخلاف مطلق

{ عليها } اى على تلك الافعال واقعة { على ثلثة اقسام قسم يجوز } تقديم اخبارها

عليها { وهو من كان الى راح } وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم

المنصوب على المرفوع في الافعال اقوى { وقسم لا يجوز } تقديم اخبارها عليها

{ وهو } اى هذا القسم { ما في اوله } كلمة { ما } نافية كانت او مصدرية اما اذا

كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت

مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا

ثابتا { لابن كيسان } بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب

الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكأنه لا مخالفة منهم { في } ذلك الخلاف

منه { في غير ما دام } لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت

فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى { وقسم مختلف فيه } ظهر

فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى

لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا { وهو } اى القسم المختلف فيه كلمة { ليس }

فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم

معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء

على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم

معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما في

اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

لانها المشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا في اصل الفعل وجيه

قوله فكأنه لا مخالفة منهم ولا يتحقق التخالف المقتضى للمشاركة في اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث محشي

وان كان لا زما من حيث الصورة والموجب للصيارة تغير المعنى والحق انه اعتبر نسبة الفعل ولا الى الجملة ثم اعتبر النفي كان النفي الذي هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل ولا ثم اعتبر بعد الصيرورة مثبتا نسبة الى الجملة لم تكن الجملة معمولة النفي فيجوز التقديم والظاهر هو الثاني لان صيرورة تناقص عصام

قوله فان الافتعال دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم فكأنه اجاب عنه بان الافتعال وان لم يدل على الخلاف لكنه دل عليه ههنا كذا

قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانها المشاركة امرين في اصل الفعل من احدهما بيين صريحا ومن الآخر ضمنا

قوله وسيبويه في شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لما ثبت من قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فيوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيد فاضرب وبان ينصب يوم بفعل مقدر اى يعرفون يوما او بانه مبتدأ بني لاضافة الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع فيه سلكوتي

وهو ما لم يكن في اوله ما مع كونه للنفي عه

وذلك ان المخالف في ليس طائفة كثيرة من محققي البصرة بخلاف غيرها دام فان المخالف فيه ابن الانباري فلم يعتد بالخلاف وجيه الدين

قوله والحق ان الفرق بين الاختلاف والخلاف ان الاول لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا والثاني يقتضي وقوع الفعل صريحا من الجانبين سيالكوتي

قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وثمة المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معا مصرين متنازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وعامة الكلام منضم جانب المخالف في الخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعدم جانب في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر عصام الدين

وهو كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما فتئ وما انفك وما برح عبد

ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحروف

اى ان كيسان يجوز تقديم فيما النافية ولم يجوز في المصدرية شرح

وقوله الشاعر ومجاور امر الاله ... الناس فغاع ... ضلال وهاد عبد

علة لتقدير انا راعوا النفي لانه يمتنع ... اللاحقين في جملة الجمهور

(افعال المقاربة) ما وضع) اى فعل وضع (لدنو الخبر) اى للدلالة على قرب
حصوله للفاعل (رجاء) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء
بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به
فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك
ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به (او) وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
(حصولا) اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على
حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
لجزمك بقرب حصوله (او) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل (اخذا فيه)
اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
في الخبر بالجد بما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه (فالاول)
اى ما وضع لدنو الخبر رجاء (عسى) قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع
في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف
(وهو غير متصرف) حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير
ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل
والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها (تقول)
على احد استعماله (عسى زيد ان يخرج) وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع

حاصل كلامه ان الدنو الذى اعتقده المتكلم قد يكون
سببه ومنشاؤه رجاء المتكلم بحصول الخبر للفاعل
وقد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان
يشرع فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر
فالدنو يتنوع انواعا ثلثة باعتبار منشأ وسبب حصوله
في ذهن المتكلم فالاول مدلول عسى والثاني مدلول
كاد والثالث مدلول طفق فاضل خشي زاده

يعلم منه عسى موضوع لرجاء دنو الخبر ومثل لنفس
دنو حصول الخبر ومثل اخذ لدنو الشروع في الخبر وليس
كذلك فان عسى لم يوضع لطمع دنو الخبر بل الطمع مطلقا
سواء يرجى حصوله عن قريب او مدة مديدة نحو عسى
الله ان يدخلني الجنة واخذ واخواته موضوعة لنفس
الشروع في الخبر لا لدنو الشروع فيه صرح بذلك الرضي
فالعبارة المحررة كما قال صاحب المنهل افعال المقاربة
ما وضع للدلالة اما على دنو حدوث الخبر ككاد او
على رجائه كعسى او على الاخذ فيه كطفق وجيه

يعني ان لفظ عسى يجب كون اتصال الفاعل بالخبر نوعان
الاول طمع ايوبي

قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال
المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او
اشفاق لا نقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر
رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال
المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها
عصام الدين

قوله قال سيبويه عسى طمع المقصود من هذا الكلام
افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى وليس
عسى مختصا به فانه يجيء للاشفاق ايضا ولا يرد
ما قيل انه يجب ان يقول المص رجاء او اشفاقا
اذ ليس المقصود ضبط المعاني بل ضبط الاقسام
ولا قسم خارج عن الاقسام الثلثة وان كان للموضع
للقسم الاول معنى آخر سيالكوتي

قوله والانشاآت اى المعاني الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء والتحضيض والطلب ... عبد الحكيم

ولهذا لا يستعمل في الحال فلا يقال عسى زيد ان يطير ... امير

مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال
فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر نحو عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع
ان مشبه بالمفعول فليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك
لان معنى الاصل قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى
كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا وتفصيلا وفى
ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى
والذى ارى ان هذا وجه قريب (وتقول) على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج
زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان
زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان
اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب فمعنى قرب
خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم
عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى

قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت حكيم

وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة

وهذا التوجيه موافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة محرره

شروع الى توجيه آخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال التامة

قوله تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف فى اللفظ ابدا لا فى الخبر كذا فى الرضى واعتذر بعضهم بانه من باب رجل عدل وصوم فلا يقدر مضاف

اى مع كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى

فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من معناه الاصلى الذى هو اخبار بالمقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انشأت طمعى بهذا اللفظ محرم

والظرف المستقر خبر مقدم

اى طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدى وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو فى الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفى الاستعمال الثانى كاللازم سيالكوتى

لفظ عسى
قوله فى صورة الخبر كما فى ما احسن زيدا فان قيل معناه شئ جعل حسن ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب فلم يكن مفعولا فصار فى صورة المفعول ومطيها به

توجيه الدين

اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية فى التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما فى التوجيه الثانى بل هو فى محل الرفع تكملة

قوله بدلا مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا فى المتن

وما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان او على تضمنها معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد عسى

وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان أعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبراله مقدما عليه وان أعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا (وقد يحذف أن) عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه أن كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه أن كقولهم عسى الهم الذى امسيت فيه يكون وراؤه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراؤه فحذف أن دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج (والثانى) اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول (كاد تقول كاد زيد يجئ) فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال وفاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافى للحال (وقد يدخل أن على خبر كاد) تشبيها له بعسى كما انه يحذف أن عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه (واذا دخل النفى على كاد فهو) اى كاد (كالافعال) اى كسائر الافعال في افادة ادوات النفى نفى مضمونها (على) القول (الاصح) ماضيا او مستقبلا (وقيل نفيه) اى نفى كاد (يكون للاثبات مطلقا) ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها

والمعنى عسى الحزن الذى امسيت فيه وصبرت واقعا فيه يكون وراءه فيا مامه فرج وانفراج قريب
شرح

هنا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول عصام

فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت فيه الا الماضى والمضارع ومعناه قارب كذا في الاتفاق يأتى في الاشهر فاوى عند الاصمعى

في القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه وفى التاج الاشفاء بركنارى چيزى رسيدن سيالكوتى

قوله باشرافه على الحصول اى باشراف الخبر واطلاعه على حصوله للفاعل فان في الصحاح اشرفت عليه اى اطلعت عليه من فوق وجيه الدين

قوله في الحال متعلق بالحصول في الزمان الحال لشدة قربه منه الا انه لم يشرع فيه على ما في الرضى فاذا كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفى يدل على شدة نفى القرب لا على نفى الشدة كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على دوام النفى لا على نفى الدوام فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى لم يكد رسيس الهوى عبد الحكيم

فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والحدوث بل الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الماضى بخلاف ما كان مضارعا محشيه

قوله لدلالته على الاستقبال اى لدلالة ان على زمان الاستقبال المنافى للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذى يعد لوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب سيالكوتى

واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة ❊ اذا غير النأي المحبين لم يكد ❊ رسيس الهوى من حب مية يبرح ❊ فانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه وفيما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر واما عن الثاني فتخطئته بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها (وقيل يكون) اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه (في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال) اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه (تمسكا) في الدعوى الاولى (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون) وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه (و) في الدعوى الثانية (بقول ذي الرمة ❊ اذا غير النأي المحبين لم يكد ❊ رسيس الهوى من حب مية يبرح ❊ حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها

اي كلامه المشتمل عليه حينئذ فان كان المراد به اثبات الفعل فانا مقر بخطائه واغيره الى ما جعلها كان لغيره مكلامي عاليا للصواب ... ايوب

يعني المراد بالفعل الواقع خبر الكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو النفي فانه في معنى لم يرها فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الناس من كان في ظلمات مظلمة وبلغت في الظلمة مبلغا ليس فوقها ظلمة اذا اخرج اي ذلك الناظر يده اي اعظائه التي هي اقرب مرئياته لم يكد اي لم يقرب رؤية منه فضلا عن رؤية ما هو ابعد منها فحينئذ يكون معناها انه لم يرها وهو منفي ولو كان المراد به الرؤية فهو في ظاهر الفساد ... تكمله

وهو شروع في القول الثالث وهو الفرق بين الماضي والمضارع عند ذلك القائل

ذاد ههنا لانه لا يصح الحكم على النفي الداخل على كاد بانه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كسائر الافعال فان التفصيل لا بد من الاجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او ولا يصح ههنا واختار ما يشتق على قوله ومستقبله اشارة ههنا الى جواز تقديم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق على العكس اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وههنا قوله في المستقبل وما كون الماضي مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه مأخوذا منه وان الاصل للكل المصدر ... حكيم

وقوله وقد عرفت وجه التمسك وهو المراد اثبات الفعل اي الذبح لانهم بعد فذبحوها واما الجواب عنه فهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لا من النفي الداخل على كاد وهنا مسلم بناء على ما مر من جواب لا بهيئته ... وجيه الدين

وهو انه لم يكن نفي كاد للاثبات للزم التناقض بين قوله تعالى فذبحوها وبين قوله تعالى وما كادوا يفعلون ... وفيه

وهو انتفاء عدم فعلهم الذبح في وقت وثبوت الذبح في وقت فلا يلزم التناقض ... وفيه

قوله في الدعوى الثانية لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله اذا مستقبلا وكان من خطأ ذا الرمة رأى انه ماض وكانه غيره ذو الرمة اما لغفلته عن تغيير او وسلب اعتراض القاصر له ... عصام

(والثالث) وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذيا وشروع في الخبر (طفق) بمعنى أخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب (وكرب) بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب (وجعل) بمعنى طفق (واخذ) بمعنى شرع (وهي) اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال (مثل كاد) في كون خبرها المضارع بغير أن تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل او جعل زيد يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان (واوشك) بمعنى أسرع عطف على قوله طفق (وهي) اي اوشك (مثل عسى وكاد في الاستعمال) فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون أن نحو اوشك زيد يجيء ❊ فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب) وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا و واها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء (وله) اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء

حاصله ان اريد بافعال التعجب افراده وهو ما افرده ما اقربه ما اخرجه وغيرها فالتعريف محمول على الجنس الموجود في ضمنها كما ان الناس في الناس حيوان ناطق لما اريد به زيد وعمرو وبكر وغيرهم حمل التعريف على الحيوان الناطق الموجود في ضمنهم وان لما اريد بفعل التعجب نوعان وهما افعله وافعل به فالتعريف محمول على الجنس الموجود في ضمنهما كما ان انسانان في انسان حيوان ناطق لما اريد به زيد وعمرو وبكر مثل حمل التعريف على الحيوان الناطق الموجود في ضمنهما وانيه

وهو ما يستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل فاذا تعجب من خير متخصص قلت لله دره اي خيره

قوله فهو ما وضع يعني فعل وضع يعني ما اعتبر في النسختين الاخيرتين للفرد المذكور في ضمن التثنية والجمع كان المآل هو ما وضع بعينها للفرد فلا يبعد العامل عن الاصل في التعريف اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يدفع الجواب المذكور في الحواشي الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع بجعل المضاف جنسا وتفصيل هذا البحث في وجيه الدين فارجع اليه ان كنت من اهل الدين ايجي وغيره

صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل عبد الله افندي

قوله ولا شل ذلك الشل اليبس في اليد وذهابها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشرة الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي عصام

دليل الانتقاض يعني ان كل واحد من قاتله الله من شاعر ولا شل فعل وضع آه محرره

في نفس مصدر هذا الفعل وقاتله الله من شاعر ولا شل عشره ليس كذلك عصام

لا الافراد فلا يجوز حمل التعريف الا على افعال التعجب فكيف يجوز حمله على التثنية والجمع فان قيل ان الجمع يراد به الافراد وكذا التثنية والتعريف للجنس بقوله فالتعريف للجنس فاجاب محرره

والتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم بين الاثنين النوعين عصام

وتجمع هو لانشاء طلب التعجب لا لانشاء التعجب

بخلاف تعجبت وعجبت فانه لاخبار التعجب لا لانشاء واما نحو عجب

قوله وتارة يستعمل آه واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير مضاف ورجوعا بالكثرة الاستعمال جرجي

واما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين معنى المقاربة ورجاء وحصولا فلذا استعملت مع ان اوحذفها ووجه الرد ساچقلي زاده

قوله عطف على طفق الى ردما هو في بعض الشروح من انه اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها مع ان

معناه الموجود فيما فسره به مجاز لانه عين المفهوم لكنه عينه حيث

لد نو الذي فسره الاخذ وان كانت اشار بتفسيره بالاخذ الى ان عبد الحكيم

قوله وليس بمحض الدعاء لانه وضع لانشاء التعجب لا لانشاء الدعاء بل انه وضع للدعاء لا يلزم النقض لانا لا نسلم انه ليس بمحض آه عبد الله افندي

لا يبعد ان يقال آه للجواب بالنقض والمضعف يعني انه لا يندفع ايجي

قوله بعد الوضع فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه يعني انه من العين للكمال وكذا لا شل عشره دعاء له لعدم الشل ساچقلي زاده

لا ينبغي تخصيص ذلك الوضع بالتعجب

وما يستعمل في الدعاء ليس بمخصوص التعجب بهذا المعنى فهذا الحد لا يصدق على ذلك المراد بهذا المعنى

قوله اي لفعل التعجب آه كون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجع الاول وفي المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يرجع الثاني فلذا سوى بينهما عبد الحكيم

التعجب (صيغتان) احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى

صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (افعل به) بشرط ان يكونا في هذين التركيبين

(وهما) اي فعلا التعجب (غير متصرفين) فلا يتغيران الى مضارع ونحوه وتأنيث

وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة (مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد

ولا يبنيان) اي فعلا التعجب (الا مما يبنى منه افعل التفضيل) لمشابهتهما له من حيث

ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد يشذ ما اشتهى

الطعام وما امقتنا للكذب (ويتوصل في الفعل (الممتنع) بناء صيغتي التعجب منه

من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب (بما اشد استخراجه

واشدد باستخراجه) اي يتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع

مفعولا او مجرورا بالباء (ولا يتصرف فيهما) اي في صيغتي التعجب (بتقديم) اي

بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل (وتأخير

اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا

ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام

الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب

جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كالا يتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم

يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره

وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير

لمشابهتهما اياه في خروج كل منهما عن موضعه الاصلي وتحقق الغرابة فيهما عبد الحكيم

قوله للمبالغة والتأكيد فان المقصود من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن له على وجه الكمال والتقرير وكذا المقصود من زيد افضل القوم كما له في الفضل سيالكوتي

ما اشتهى بصيغة المجهول يعني يتعجب اذا الطعام غير مشتهى ايوبي

قوله وما امقتنا للكذب بصيغة المجهول ايضا ما يصير الكذب المذكور مبغوضا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوما بشذوذه عبد الله ايوبي

ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى طريق بنائه في ذلك فقال ويتوصل تكملة

اي الفعل الممتنع وهو استخرج مثلا

التوصل وهو طلب الوصلة الى شيء بتكلف

ولما كان الممتنع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك المتعلق بقوله بناء

كالسواد ويمتنع منه اخذ ما افعله وافعل به وكذا عور يمتنع منه ما افعله وافعل به محرم

اي ظاهري واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهله سيالكوتي

وانما جعل الممتنع ههنا مفعولا وفي افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب سيالكوتي

قوله بتقديم وتأخير وفصل حسن الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار وفي احسن به اذا كان المجرور مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر حكيم

قوله بجملة كان فقط وهذا لانه للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي والانقطاع في الحال كما بينه الشارح عبد الحكيم

قال قوله فان لان تأخره ساعة ولا يستفاد من

اشار الى المذهب الآخر يذكره المصنف وهو قوله واجاز الاكثرون

هذا مذهب الجمهور حيث لم يجوزوا الفصل سواء كان الظرف او غيره عبد الله افندي

قوله بين العامل الخ لاسبق الى الذهن قرينة قوله بالظرف واجاز الاكثرون الفصل بجملة كان بين ما والفعل سيالكوتي

قوله علاوة ان جواب والسؤال نفعل والجواب منع وقد يكون الى تأخير الفعل

قوله لا للتأسيس فكذلك لئلا يذهب اليه احد محرره

قوله يلزم الاستدراك التأسيس والمقام مقام تأكيد لان المخالف واحد وجيه الدين

انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد (ولا) يتصرف فيهما بايقاع (فصل) بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيداً واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق (واجاز المازني الفصل بالظروف) بما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بجملة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله (وما ابتداء) اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر (نكرة) بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه (عند سيبويه وما بعدها) اي ما بعد ما (الخبر) من باب شر اهر ذا ناب وموصولة) اي ما موصولة (عند الاخفش والخبر محذوف) اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم (وبه) اي مجروره (فاعل) لهذا الفعل (عند سيبويه) والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا تغير عند سيبويه (في افعل) لان الفاعل واحد ليس الا (وبه) اي مجروره (مفعول

قوله وما ابتداء آه هذه التقريرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صارت كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلي سيالكوتي

فكان معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب سيالكوتي

قوله لان النكارة آه فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا قال الرضي مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير مضافة نادر نحو فنعما هي على قول مثل في مبتدأ فعلى هذا من باب شر اهر ذا ناب في مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره وجيه الدين

عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير والمعنى شيء عظيم احسن زيدا لا امر حقير اما من جعل المعنى ما اهر ذا ناب الا شر فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء من نفسه عصام

كأنه قيل لا يصح وقوع النكرة مبتدأ ما لم يتخصص بوجه من وجوه التخصيص فلم صح هنا فاجاب بقوله من باب شر اهر الخ كذا

جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان يكون نكرة موصوفة والجملة صفتها كذا

واعلم ان مذهب سيبويه اضعف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر فنعما هي على قول ولم يرد مع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز وهم حم

اذ المعنى ما اعلمك وما مبتدأ وادريك مع المتعلقات خبر ما الاولى حلبي

قوله فالفعل يكون فعل التعجب لا يجامع هذا التعجب

فالفعل وما احسن زيدا او ما اصل العائد الى ما يرجع الى الاعمال والتقدير احسن زيد

قوله وما ما يكون بتأويل التعجب لانه لا يكون الا ماضيا سيالكوتي

قوله ومعناه الماضي واستمر على ما عرفت ولانه لا يجيء هذه الصيغة وزيادة الباء اي عدم لزوم الفاعل علامة

هذا انما هو على العكس بالنظر الى الفاعل كما يجيء من الفاعل اي عدم لزوم

قوله اي من قبل شاذ كما عرفت لان الباء الزائدة لا تجيء الا في الضمير كذا

فعلى ما عرفت ولا يستفاد من عدم لزوم

قوله متعلق بما هو القياس كثير تعجب

فلان حرف الجر يحذف كثيرا قياسا من ان الصغرى

عند الاخفش) لا حسن بمعنى صار ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة

(والباء للتعدية) اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حسن (او) الباء (زائدة

على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج (ففيه) اى

فى الفعل (ضمير) هو فاعله اى احسنت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه

به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى انه امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا

وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات

الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص ❀ افعال المدح والذم) يعنى الافعال المشهورة

عند النحاة بهذا اللقب (ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء مدح او ذم) فلم يكن

مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء (فمنها نعم وبئس) وهما فى الاصل

فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا

وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين فهى الاصل والثانية

فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر

الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح

او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة

بنى تميم (وشرطهما) اى شرط نعم وبئس (ان يكون الفاعل معرفا باللام) للعهد

الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام

تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد (او) يكون (مضافا

قوله يعنى الافعال المشهورة يعنى ليس المراد مفهوم التركيب الاضافى لئلا ينتقض الحد بمثل مدحته وذممته وغيرهما مما لم يوضع للانشاء والظاهر ان يقال فعل المدح والذم فى اصطلاح النحويين ما وضع لانشاء مدح وذم كما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا — وجيه الدين

قوله بهذا اللقب اى بهذا الاسم المشعر بالمدح او الذم بالوضع اللغوى كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علما — سيالكوتى

قوله لانشاء المدح وذلك اذا قلت نعم الرجل فانما ينشأ المدح ويحدث بهذا اللفظ وليس موجودا فى الخارج فى احد الازمنة — عبد الحكيم

قوله فلم يكن مثل مدحته لان القصد منه الاعلام بمدح موجود فى الزمان الماضى بقصد معطا بقية هذا الكلام ايا ٭ — سيالكوتى

واعلم ان البصريين اتفقوا على ان نعم وبئس فعلان ماضيان وتابعهم الكسائى بدليل لحوق الضمائر كنعموا وبئسوا وتاء التأنيث الساكنة وقال الكوفيون والفراء انهما اسمان لدخول حرف النداء فى يا نعم المولى والنداء مختص بالاسم لان المنادى مفعول به واجاب عنه بان المنادى محذوف فيكون التقدير يا الله نعم المولى فيكون الصواب ما ذهب اليه البصرية — شرح عوامل عتيق

اما اذا لم يقصد بهما المدح والذم فهو كسائر الافعال كما كان فى عدم القصد بهما اياها كسائر الافعال — محرم

اشار الى ان ورود فاعلها نكرة نحو نعم رجل زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم — م

قوله وبه جواز حذفه كما جاء فى اسمع بهم وابصر — عصام

كما فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة

لانه كما قال سيبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه بمعنى ا و — محرم

بيان ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجرور مفعولا لاحسن وليس فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فيثبت بعد ان الباء للتعدية يجعل فى الباء وجهين اما ان همزة احسن للصيرورة وهذا اذا كان زائدة فلا يكون الباء للتعدية — محرم

لا يخرج وفيه تاء نيت الخطاب لمن تعجبه اليه الكلام بل المخاطب ولنا

ما وضع لانشاء لاجل دفع الدور فى الفعل وتثنيته وجمعه هذا التعريف لاجل دفع الدور والناشى من قوله افعال المدح لئلا فلا يلزم الدور فلعل هذا التعريف اصطلاحى والثانى التعجب والانشاء الثانى اولهما هناك وقطع والانسب الابين هناك ويعلم هنا فاعلم — ح

قوله للعهد الذهنى اى قصد به الى معهود فى الذهن من حيث موضعه لا بعينه ورد الرضى بان علامة صحة ومع كل هشام وقال ابو على اللام للاستغراق اللام للجنس وقال ابن قتيبة حقيقة الاجنبية غير معين فى الوجود كما فى ادخل السوق الا انه حصل التعيين هنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق كما اشار اليه الشارح بقوله وهى لواحد غير معين ابتداء هو الذى اختاره المص فى الايضاح والشارح تبعه — عبد الحكيم

قوله ليكون اوقع اى انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يكتف بذكره مرتين ليكون اوقع لتشوق النفس الى معرفة المبهم والمقام يقتضى الاوقعية لان المدح والذم مما يستبعد وتوعد وهذا ظاهر الا ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام — ح

قوله ملعونا ان علم ميزه الماضى وعلق الفائدة — م

قوله بالتأنيث بدليل لحوق الضمائر الساكنة والضمائر البارزة المتصلة فى بعض اللغات — م

فعلى هذا كان المدوح او المذموم ... بالرجل وتثنيتهما نحو زيد

الى المعرف بها) اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم
متعلق بقوله مضافة ـ اى للعهد الذهنى ـ مثال بواسطتين ـ مثال الاضافة الى المعرف

فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا (او) يكون (مضمرا مميزا)
مثال بواسطة واحدة ـ اى قليل جرا ـ الفاعل ـ حال

بنكرة منصوبة) مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا
مثال للمضمر ـ مثال النكرة ـ والفقرات متعلق بكل واحد من الامثلة على ترتيب اللف والنشر

او ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت (او) تمييزا (بما) بمعنى شئ منصوب المحل
مخصوص بالمدح ـ عطف على بنكرة ـ موصوفة نكرة ـ اى الفارسى

على التمييز (مثل فنعما هى) اى نعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى
خبره مبتدا محذوف ـ اى الصدقات اى ابداؤها ـ اى الصدقة بخبر كونها ـ اى نظيرها فى فنعما هى

فاعل لنعم فيكون الصلة باجمعها فى فنعما هى محذوفة لان هى مخصوص اى نعم الذى فعله
اى نظيرها فى فنعما هى ـ وذيلا المحذوف ـ اى نظيرهى ـ بالمدح

هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى نعم الشئ
بدو يحتاج الى الصفة ـ اى نظيرهى ـ شروع فى مسائل المخصوص

هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة (وبعد ذلك) الفاعل (المخصوص
اى لفظ من نعم ـ خبر مقدم ـ مبتدأ مؤخر

بالمدح او الذم وبعديته انما هى بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد
بيانه ـ اى المتقدم ـ ليوسف السكاكى ـ جملة نعم الرجل

نعم الرجل صرح به فى المفتاح (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله) اى الجملة الواقعة
اى المقدم ـ شروع فى بيان اعراب المخصوص ـ علة عدم الاحتياج

قبله غالبا (خبره) ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف
اى جملة نعم الرجل ـ اى العائد ـ اى الذهنى

العهدى مقامه (او خبر مبتدأ محذوف وهو) مثل نعم الرجل زيد) فزيد فى هذا المثال
شار الى ثانى الوجهين ـ اى تقديرا هو راجع الى الفاعل ـ بيانه

اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه
اشارة الى اتصال المخصوص بالفاعل ـ اى المتكلم ـ استفهام ـ اى المراد

لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
[illegible] والجملة الفعلية الانشائية ـ والثانية مستأنفة محذوفة المبتدأ حذفا لازما

زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان (وشرطه) اى شرط المخصوص
اشارة الى حذف الفاعل

يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا (مطابقة الفاعل) اى مطابقته الفاعل
اشارة الى حذف المفعول ـ اشارة الى وجه المطابقة وهو ان الجنس لا يكون المخصوص من جنس الفاعل

او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع

قوله او بما اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما فى نعما يعظكم به او مذكور كما فى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما فى نعما هى وقوله دققته دقا نعما عبد الحكيم

وهذا التركيب من النوع الثالث وهو مذهب الجمهور ونحو المصنف اشار الى مذهبهما لم يقولوا وقال الفراء شرح

قوله فيكون آه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة بجميعها قليل وكذا بضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم وبئس سيالكوتى

قوله معرفة تامة بضعفه عدم مجئ ما تامة بمعنى شئ فى غير هذا الموضع بل بمعنى شئ نكرة اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم فى نحو قوله تعالى نعما يعظكم به حذف موصوف الجملة اى شيئا يعظكم به والقول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق شئ المدح حكيم

وانما فعل ذلك لكون ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا اوقع فى النفس من وقوعه مفسرا اولا واللام فى فاعل لتعريف المعهود حتى يتصور الابهام فى الذهن على الاصح او يفسر الفاعل بالواحد والجمع فلو كان للجنس لم يجز تفسيره بالمثنى وكذا المضاف الى المعرف باللام والمضمر اى المعهود فى الذهن وعن بعضهم انه للعموم اى للجنس اعلم ان المراد بالعموم اما افراد الجنس او وهو الجنس خبيصى مع حواشيه

قوله وبعديته كانه قيل انتم قلتم ان المخصوص بالمدح والذم يذكر بعد الفاعل مع انه ليس كذلك بل يقدم فى بعض المواضع فاجاب بقوله وبعديته آه محرم محررة

قوله لقيام لام التعريف يعنى نعم قصد الى معهود فى الذهن كان كاسم الجنس الذى لشموله فى المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام اللام باعتبار المعهود فى الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحت ما يقدر من افراده فى المعنى عبد الحكيم

وعندنا المعنى للجنس يشمل المخصوص وغيره ولم يحتج الى ضمير كما فى قوله تعالى ان الله لا يضيع اجر المحسنين فاللام فى المحسنين للجنس شامل للمبتدأ وغيره فلا يحتاج الى الضمير شرح

والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما (و) قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم (وشبهه) مما لا يطابق الفاعل المخصوص (متأول) بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم (وقد يحذف المخصوص اذا علم) بالقرينة (مثل) قوله تعالى (نعم العبد) اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته (و) قوله تعالى (فنعم الماهدون) اي نحن (وساء مثل بئس) في افادة الذم والشرائط والاحكام (ومنها) اي من افعال المدح والذم حب في (حبذا) وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حبا اذا صار محبوبا ومن ذا (وفاعله) اي فاعل هذا الفعل (ذا ولا يتغير) اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند (وبعده) اي بعد حبذا (المخصوص واعرابه) اي اعراب مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) على الوجهين المذكورين (ويجوز ان يقع قبل المخصوص) اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه (تمييز او حال على وفق مخصوصه) في الافراد والتثنية والجمع

قوله اي نحن يعني ان الممدوح ذاته تعالى بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون والارض فرشناها فنعم الماهدون فان الباني السماء و الفارش للارض وما هداها هو الله تعالى ويراد به الجمع للتعظيم — عبد الله افندى

قوله من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح او الذم مع ان حبذا بعد دخول لا لا يفيد الذم ايضا — سيالكوتي

قوله وحب يريدان في حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفقا نصها في تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب — عصام

لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده خبر او لانهم عاملوا معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوصه كاعراب مخصوص نعم — فاضل امير

قوله وفاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما في اسماء الاشارة من الابهام المعتبر في هذا الباب والمشار اليه بذا الامر الذهني وان كان وضع اسماء الاشارة اليه في الخارج — عبد الحكيم

لكون تلك الكلمة المركبة جارية

قوله المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزء من حبذا — عبد الحكيم

بالمضمر في نحو نعم رجلا اقرب منه بالظاهر

يعني كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى كونه خبر المبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته — تكملة

والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التميز او الحال انما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص

الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح ان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه اى لاجل انه يدل على معنى في غيره (احتاج في جزئيته) للكلام ركنا كان او غيره (الى اسم يتعقل) معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة (او فعل كذلك) نحو قد ضرب فحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل) اى ايصال الفعل فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال (او معناه) اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك (الى ما يليه) سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر (وهي) اى حروف الجر (من والى وحتى وفي) ذكر هذه الحروف على سبيل

بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا تبعية لا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه

كاتبه

قوله بحيث متعلق بالمنفي يعني ان المراد بعدم الاستقلال انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ وفاعلا او لان يحكم به بان يكون مسندا الى غيره بان يكون فعلا او خبرا

محرره

قوله بحيث يصلح متعلق بالمنفي اعني الاستقلال بالمفهومية وفي اكثر النسخ لا يصلح فح يتعلق بالنفي اعني لا يكون

حسن افندي

اى في كونه جزءا من الكلام فانه يصح ان يكون جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا

محمد

قوله في جزئيته للكلام بخلاف الاسم والفعل فانه لا يحتاج احدهما الى الآخر في الجزئية بل في تأتي الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل الاولى ان يقال في جزئيته لما تقاربه شيء كلاما كان او مركبا ناقصا

اما فان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه لان دلالته على معناه الافرادي مشروط بذكر متعلق من ذلك الكلام اعني المحكوم عليه وبه هذا محصل ما حققه الشريف الفاضل في بعض مصنفاته من حاشية المطول والرسالة الحرفية من ان الحرف لا يكون محكوما عليه ولا به لا وحده ولا مع غيره وان كان موافقا لما قاله في الصغرى في تقسيم اللفظ الى الكلمة والاسم والاداة فعليك بالتأمل الصادق

امير

قوله يتعقل معناه آه قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس كذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية

حكيم

الحرف قد يحتاج الى المفرد كما في حروف الجر وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام والشرط وقد يجوز المحتاج اليه في نعم ولا وكلا با قد خرجت ولما

زكي

الحكاية لانه ليس لهما اسماء خاصة يعبر بها عنها (والباء واللام) ذكرهما باسميهما
لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى
منها (ورب وواوها) اى الواو التى تقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر نظر
وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلاثة
البواقى تكون حرفا وفعلا (فمن للابتداء) اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا
الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة
وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من
البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه
(والتبيين) بالجر عطف على الابتداء اى وتجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود
من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى (والتبعيض) اى
وتجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اى بعض الدراهم (وزائدة) عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا تكون الا فى غير الكلام (الموجب) نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد

لانه اذا جررت بها ما بعدها يكون حرفا جارة واذا نصبت تكون افعالا علي رضا

وفى القاموس المسافة البعد فليست المسافة مختصة بالمكان على ما وهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة توجب ان يكون استعمالها فى الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح به الشارح عبد الحكيم

قوله اطلاقا لاسم الجزء على الكل يعنى ان النهاية جزء للمسافة كالابتداء فاطلق الغاية واريد المسافة اذ الابتداء لا يكون للانتهاء وانما هو للمسافة مثلا اذا قلنا سرت من البصرة يكون ابتداء السير من اول المسافة الى آخرها لا من اول آخر المسافة وهو وارد على الحكاية وجيه الدين

اى يذكرون

قوله وكثيرا ما يطلقون الغاية اى يستعمل العلماء لفظ الغاية الذى هو يطلق فى اصطلاحهم للفائدة المرتبة على الشئ بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدم الفاعل على الفعل وبمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون غرضا ومقصودا به كما اذا كان مجازا وليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح على القعد من اول النهار الى آخره على ما وهم سيالكوتى

قوله او من الزمان اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل فى الزمان على الحقيقة لانه الظاهر الكثير وقال البصريون انها للابتداء فى غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو كاستلى

فى الصراح لجا بفتحتين پناه گرفتن يقال لجأت و التجأت وعذت به ولجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى سيالكوتى

قوله بالجر عطف آه اشار بذلك الى ان ما وقع فى بعض النسخ وللتبيين باعادة الجر غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا وتركه فى قوله للتبعيض س

هو استفهام انكارى

خلافاً للكوفيين والاخفش) فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضاً مستدلين

بقولهم: قد كان من مطر: فاجاب عن استدلالهم بقوله (وقد كان من مطر ونحوه

مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب (متأول) بكونها للتبعيض او التبيين

اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل

كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر (والى للانتهاء) اي لانتهاء الغاية

فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان

نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منته اليه باعتبار

الشوق والميل (وبمعنى مع قليلا) كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم

اي مع اموالكم (وحتى كذلك) اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية (وبمعنى مع كثيرا)

ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت

الواقع بينهما بالقلة والكثرة (وتختص) اي حتى (بالظاهر) اي بالاسم الظاهر

فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور

بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها اي بعد حتى (خلافاً للمبرد) فانه جوز دخولها على

المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون

بشذوذه فلا يجوزونه قياسا (وفي للظرفية) اي الظرفية منحولة لشيء حقيقة

نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق (وبمعنى على قليلا) كقوله تعالى

ولأصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل (والباء للالصاق) اي لافادة

من الفعل المتعدي تعلق وهو اقتضاء الشيء الذي تعلق به شيئا فشيئا الى ان يأتي على جميعه وذا لا يتحقق بدون المأخوذ ... في الى فعلم بدخول الجزء دون اللاحق فعلى الاول اكلت الرأس ولم يأكل الباقي وعلى الثاني اكل الرأس ونام الصباح وعلى الثالث اكل الرأس ولم ينم الصباح كذا في شرح ابن ملك

قوله اي حتى اي الجارة واذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاء في القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك زيني

بخلاف الى لانها تدخل على المضمر والظاهر نحو ذهب زيد الى عمرو واليك محرره

فان حتى يجيء للعطف ويقع بعدها المرفوع والمنصوب والمجرور فيقع الالتباس تقرير

مع تخالفهما في المعنى وان المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو: فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابا زيد: ورده صاحب المغني بان قال في العاطفة حتى اياك بالمنفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الجارة حتاك بالوصل كما في البيت فلا التباس والجواب في السيالكوتي محرره

الفرق بين الشاذ والنادر ان الشاذ هو الذي يكون على خلاف القياس وان كان كثيرا والنادر هو الذي يكون وجوده قليلا لكنه على القياس محرره

اي لحلول شيء في غيره نحو جلس في الدار والمال في الكيس والحلاوة في العسل والسخاوة في حاتم والشجاعة في علي رضي الله عنه تجيبي

ولما كان الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان لتلك الكلمة متعلقا ومدخولا اراد ان يبين تعيين الطرفين فقال اي للظرفية ايوبي

كان الصدق محيطا بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منها شيء كالظرف بالمظروف ساجقلي

وانما حكم بانها بمعنى على لما في الكلام من الاستعلاء والتمكن بحسب ما قصده المتكلم منها من الظرفية والاستعلاء

الاولى انها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف وجيه الدين زيني

اي لالصاق الفعل بالمجرور حقيقة نحو به داء اي التصق او مجازا نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه عصام

لصوق امر الى المجرور بالباء هنه كا فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق
مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه (والاستعانة) اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل
عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم (والمصاحبة) نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه
فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
مال الاشتراء والفرس متلبسا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس (والمقابلة)
اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك (والتعدية) اى جعل
الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (والظرفية)
نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد (وزائدة فى الخبر او الاستفهام) بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم (والنفى) بليس نحو ليس زيد براكب وبما
نحو ما زيد براكب فهى زائدة فى الخبر فى هذه الصور (قياسا وفى غيره) اى غير الخبر
الواقع فى الاستفهام والنفى (سماعا) سواء لم يكن خبرا (نحو بحسبك زيد) وكفى بالله
شهيدا (والقى بيده) اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا
فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد (واللام للاختصاص) ملكية نحو المال لزيد و
بلا ملكية نحو الجل للفرس (والتعليل) اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربت للتأديب

قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع فى عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر فى كلا فى الثلاثى المجرد وغيره مخصوص بالباء عصام

معنا و فى وقت الاستفهام اى فى جملة الاستفهام ظرف لزائدة بعد تعلق فى الخبرية

تعريض للمصنف بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفى محشيه

قوله ويتاخص النفى بليس وما لان زيادتها لم تثبت فى ان النافية واختلف فى لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى فى والظاهر من كلامه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه و بين ما التميمية وهو المختلف فيه فذهب الفارسى والزمخشرى الى انها لا تزاد فى خبرها وجوزه غيرهما سيالكوتى

قوله فى هذه الصور يعنى فى الاستفهام بهل وفى النفى بليس وبما محرره

وتزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت ورأيت وسمعت وتبينت وحسبت رضى

زيادة الباء فى بحسبك وفاعل كفى وتصرفاته وفى فاعل فعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادتها من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياس وكذا الحال فى افعال القلوب التى مرت سيالكوتى

قال الزجاج دخلت الباء فى فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتف وقيل فاعله مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقى معموله دالا عليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة فاضل المحشى

او خارجا نحو خرجت لمخافتك (وبمعنى عن مع القول) نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه (وزائدة) نحو ردف لكم اى ردفكم (وبمعنى الواو فى القسم للتعجب) نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب (ورب للتقليل) اى لانشاء التقليل (و) لهذا وجب (لها صدر الكلام) كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير (مختصة بنكرة) لعدم احتياجها الى المعرفة (موصوفة) ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو (على المذهب الاصح) وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة (وفعلها) اى فعل رب يعنى الذى يتعلق به رب فعل (ماض) لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه (محذوف) اى ذلك الفعل الماضى (غالبا) اى فى غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته (وقد تدخل) اى رب (على مضمر مبهم لا مرجع له (مميز بنكرة منصوبة) على التمييز (والضمير مفرد) وان كان المميز مثنى او مجموعا (مذكر) وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء (خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا او ربها امرأة

قوله ورب للتقليل فيه ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف فالاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء ومنهما حرفين مع التشديد والتخفيف كذا فى المغنى

عبد الحكيم

ظاهرة كانت تلك النكرة او مضمرة نحو رب رجل لقيته ورب رجل لحرره

قوله لانه اذا وصف الشئ آه الظاهر ان المراد بالتقليل هوهنا الموصوف والذى يظهر من كلامهم انه وضعها لتقليل نوع من جنس فوجب وقوع النكرة لحصول معنى الجنس ووصف النكرة ليحصل النوع

شرح المفصل للمصنف

قوله واشتراط كونها اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا النكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه

سيالكوتى

يعنى ان رب وضع فى الاصل لمعنى التقليل ثم استعماله مجازا فى معنى التكثير فصار كالحقيقة فى افادة ذلك المعنى بلا قرينة وقل استعماله فى معناه الحقيقى وهو التقليل فصار كالمجاز فى افادة ذلك المعنى بقرينة

وافية

فان كلمة لم تقلب معنى المضارع ماضيا فيكون لم افارقه ماضيا معنى

امير

قوله لم افارقه اشارة الى ان التقليل المحقق متصور فى المضارع المنفى بلم وما لدلالته على الماضى

لحرره

وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به

امير

لان رب جار والجار تدل على حذف الفعل كما فى بسم الله الرحمن الرحيم

محمد دانى

وربهما امرأتين وربهن نساء (وتلحقها) اى رب (ما الكافة) اى المانعة عن العمل (فتدخل) بعد لحوق ما (على الجملة) نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل (وواوها) اى واو رب فى حكمها (تدخل على نكرة موصوفة) مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر له معطوفا عليه لان ذلك تعسف (وواو القسم) انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء (لغير السؤال) يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء (مختصة بالظاهر) يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته (والتاء مثلها) اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال (مختصة باسم الله) من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه بما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى (والباء اعم منهما) اى من الواو والتاء

الانيس الديك وبها فيرجمع يعفور وهو ولد الظبى وولد البقر الوحش والمعنى رب بلدة صارت خرابا بحيث لا يتوطن فيها احد او ديك او موانيس الاهنان فقوله اليعافير مرفوع بدل من انيس وجاز نصبه على الاستثناء

شرح ابيات

اليعافير جمع يعفور وهو حمار الوحشى والعيس جمع اعير وهو الظبى الاحمر والاستثناء منقطع لان الانس بمعنى الانسان فاليعافير ليس من جنس الانسان فكان حقه النصب نصبه لما مر فى الاستثناء المنقطع وقيل ان الانيس يراد به ما يوانس به وهو اعم من ان يكون انسانا او غيره فاليعافير داخلة فى الانس فالاستثناء يكون متصلا فى الكلام المنفى فيرتفع على البدل كما هو الافصح والله اعلم

قوله وان كانت فى اوله باه لم يكن قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام اولا — سيالكوتى

قوله لصيرورتها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله ثم والله — شيخ الرضى

قوله لان ذلك تعسف اى تقدير المعطوف عليه تعسف فان قلت وجوب ارتكاب الفاء وبل ليس ذلك بمخرج عن كونه تعسفا قلنا ان هذه الواو كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب مجردة كما يجر لو كانت للعطف جاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء فظهر الفرق بينهما فالتعسف باق — وجيه الدين

... الا عند الاخفش

اى لا يكون عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والآخر خبرا لفساد المعنى فافهم — عصام

(أو الجميع) أي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا أو على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله وأقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال أيضا نحو بالله لا أفعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لا أفعلن وبك لا أفعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة ونحو بالرحمن لا أفعلن بخلافهما فإنهما مختصان ببعض هذه الأمور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الأمور المختصة لا الاختصاص فلا يرد أنه لا يصح أن يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لكان أشار في (ويتلقى) أي يجاب (القسم) الذي لغير السؤال (باللام وإن) وحرف النفي كما ولا فاللام في الجملة اسمية نحو والله لزيد قائم أو فعلية نحو والله لأفعلن كذا وإن فيهما أي في الاسمية نحو والله إن زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل قام زيد (و) قد (يحذف جوابه) أي جواب القسم (إذا اعترض) أي توسط القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم (أو تقدمه) أي القسم (ما يدل عليه) أي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وإن كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى إلا الدال على الجواب لا الجواب

بوجودها فلا يرد أن الاسمية في الحذف مثلا تفيد كون حذف الفعل في الباء أكثر من حذفه فيها وهو فاسد عبد الحكيم

قوله ويتلقى القسم اه في الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات أي استقبلها وفي الحديث نهى النبي عليه السلام عن تلقي الجلب أي استقبال ما يجلب إلى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا أي يؤتى في جوابه باللام وإن الخ سيالكوتي

قوله لغير السؤال إشارة إلى أن اللام في قوله القسم للعهد أي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال عبد الحكيم

أي كلاهما في الإثبات نحو إن سعيكم لشتى في جواب والليل إذا يغشى محشي

أي مع المضارع والماضي والجملة الاسمية تسهيل

قوله لا تفتؤ قدر لا لأنه أكثر استعمالا في المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا محشي

أي الجملة التي يؤتى لأجلها بالقسم كان القسم يطلبها كالسؤال للجواب محشي

قوله إذا اعترض يقال اعترض أي صار كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح فالمعنى إذا صار كالخشبة المعترضة في النهر أي متوسطا بين أجزاء الجملة فقوله أي توسط بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم لأن اعترض لازم عبد الحكيم

قوله أي توسط اه تنازع اعترض وتقدم ما يدل عليه فالأول أعمل في ضمير ما يدل عليه وإليه أشار الشارح عصام الدين

قوله والجملة المذكورة اه استئناف بعض ما قلنا إن الجواب محذوف والمذكور عليه دال ولم يجعل المذكور جوابا لأن الجملة التي ذكرت ليست جوابا بحسب اللفظ والمعنى عبد الله أفندي

قوله لاستغنائه القسم عن الجواب لكونه إنشاء فيستغني المبتدأ عن الخبر لفهم السامع العبارة من أول الأمر على المقصود وجيه

قوله لا الجواب مجامعة لا مع النفي والاستثناء قد تقع في تراكيب المصنفين للتنصيص على المقصود وإن لم تقع في كلام البلغاء والذين يستشهد بكلامهم عليه في المطول سيالكوتي

وهذا لا يعرفها علامة جواب القسم (وعن للمجاوزة) اى لمجاوزة شئ و
تعديه عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى الثالث نحو
رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او
بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين (وعلى للاستعلاء) اى لاستعلاء شئ
على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين (وقد تكونان) اى عن وعلى (اسمين
يعلم ذلك بدخول من عليهما) نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى
من فوقه (والكاف للتشبيه) نحو زيد كالاسد (وزائدة) نحو ليس كمثله شئ
اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه (وقد تكون) اى الكاف (اسما) بمعنى المثل
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته (وتختص)
اى الكاف (بالظاهر) اى الاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه
بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت (خلافا للمبرد) فانه
اجاز ذلك مطلقا نظرا الى مجاء فى بعض اشعارهم (ومذ ومنذ للزمان) للماضى
او الحاضر فيهما (للابتداء فى) الزمان (الماضى) حتى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد
ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه
كما اذا قلت ما رأيته مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا اذا جعلت كون
هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبدأ عدم رؤيتى كان
هذه السنة وامتد الى الآن (والظرفية) عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة

لان المقصود نفى ان يكون الشئ مثله لا نفى ان يكون شئ مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض — وجه

نحو جلست من عن عنده ومنه قول الحماسى * ولقد رأى للرماح دريئة * من عن يمينى مرة وامامى * والآخر غدت من عليه بعدما عطشها اى من فوقه — حسينى

فان قيل يرد عليه قوله تعالى فتوكل على الله فانه ليس للاستعلاء حقيقة ولا حكما اجيب بانه لمعنى الاعتماد والاستناد وفيه معنى الرفعة ايضا من حيث المعنى لان المراد به الاعتماد على فضل الله تعالى وحفظه — مصطفى

وانما فسر من عليه بقوله من فوقه لان على اذا كان اسما يكون بمعنى الفوق — محمد

قوله اذ التقدير ليس مثله شئ — قال الاكثرون اذ لو تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جنى ولانهم اذا بالغوا فى نفى الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفى عن ذاته لانهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه والتفصيل فى سيالكوتى فارجع اليه اذ كان من اهل المراق — عبد الحكيم

وانما قال على بعض الوجوه لان فى مثل هذه الآية ثلثة اوجه احدها زيادة الكاف وثانيها زيادة المثل وثالثها عدم زيادتها — وافيه

فمنها عدم الزيادة فيه شيئا وهو ان نفى مثل المثل كناية عن نفى المثل اذ لو وجد المثل لكان المثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه المحققون بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الحذف اولى بالترجيح — عصام

قوله كما يتوهم بحسب الظاهر فالظاهر ان يكون المثال الاول للمصنف وانما قال يتوهم لانه بعد التأمل لا يساعد كون التاليين لهما الا بتكلف سيالكوتي

قوله ويجعل الاول مثالا للابتداء ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضاف اي مذ بعض يومنا ل

قوله لانهما لم ينقضيا اشارة الى تحقق معنى الظرفية المحضة يعني ان الظرفية في المثالين انما تتحقق اذا كان الزمانان المذكوران لم ينقضيا محرم

قوله والزمان كله الجاري لا يتصور فيه الحاضر كاليوم الماضي والجاري الا باعتبار لانك اذا اعتبرت شهرا واحدا زمانا واحدا وشهرا آخر زمانا آخر فيتصف ذلك زمان الحاضر بالنسبة الى شهر آخر واليوم آخر تقرير الاستاذ

من غير اعتبار معنى الابتداء (في) الزمان (الحاضر) اي الذي اعتبرته حاضرا واردا
معنى بعضيته يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبرته حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر (نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا) اي جميع زمان انتفاء
رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر يعني انهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
اليهما ووراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما
للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اي ما رأيته مذ دخول شهرنا (وحاشا وخلا وعدا للاستثناء) اي لاستثناء ما بعدها
عما قبلها فاذا اجر بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا
نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا (الحروف
المشبهة بالفعل) ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي
والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل
اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل
من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة
بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة (وهي ان وان وكأن ولكن
وليت ولعل) اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة (ولها) اي لهذه

يعني ان حمل المصنف على ترك المثال للاول لا يليق بالظاهر حمله على انه اورد المثالين للتعدد كما هو الظاهر من حاله ايوبي

ولا حاجة الى التقدير بل هو مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في مذ ومنذ الاسمين ليصح الحمل كما مر عبد الحكيم

وحاشا على الاصح وعدا وخلا على الاضعف ولولا عند سيبويه اذا كان مجرورها مضمرا وهي لامتناع شيء لوجود غيره ولات عند عيسى اذا كان مجرورها ظرف زمان لب الالباب

قوله للاستثناء ما بعدها واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى رضي

قوله الحروف المشبهة كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حرف الجار في العمل وفرعية هذه الحروف عصام

وقال ابن مالك ان سبب اعمالها اختصاصها بمشابهة كان الناقصة في لزوم الخبر والمبتدأ والاستغناء بهما خبيصي

اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل بعض وجه شبهها عبد الحكيم

قوله فلانقسامها اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام كالفعل باعتبار تمام حروفه وكونه بعد اسبابها معتبر لا يضر في تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها

قوله مثل اكدت [illegible] انما عبر عن معانيها بالافعال الماضية لا بصيغة الاستقبال لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والتابع وغيرها من استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود وافعال المدح وافعال التعجب

قوله [illegible] على تحقق معانيها لكون الحروف [illegible]

قوله [illegible] فان جمع القلة وجمع الكثرة في [illegible] واما جعلها للانشاء اذ الثلاثة الباقية ليست للانشاء لكنها تجري للتخفيف [illegible] قبلها الاخبار فرع الانشاء والاصل مقدم على الفرع وان [illegible] عبد الحكيم

قوله [illegible] على موضع الانشاء طلب وجود الشيء والاخبار عن الوجود وهو مقدم من غير الموجود واقية

الحروف (صدر الكلام) وجوباً ليعلم من اول الامر انها اى قسم من انواع الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى (سوى ان) المفتوحة (فهى بعكسها) اى بعكس اخواتها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلابد لها من التعلق بشئ آخر حتى تتم كلاما وحلو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك (وتلحقها) اى هذه الحروف (ما) الكافة (فتلغى) اى تمنع هذه الحروف عن العمل بمكان ما الكافة (على الافصح) اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم (وتدخل) هذه الحروف (حينئذ) اى حين اذ تلحقها ما (على الافعال) لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل (فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم احدثت ما احدثت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد (وان) المفتوحة (مع جملتها) اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها (فى حكم المفرد ومن ثمه) اى من اجل الفرق المذكور (وجب الكسر فى موضع الجمل) اى فى موضع يقتضى الجمل (و) وجب الفتح فى موضع المفرد) اى فى موضع يقتضى المفرد (فكسرت ان ابتداء) اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم (و) كسرت ايضا (بعد القول) وما يشتق منه

اى لا حاجة عدم اقتضاء الصدارة على قوله بعكسها بل الحاجة اقتضاء ان المفتوحة.

قوله يحمل الكلام على التأسيس لا على التأكيد ان حملنا العكس على عدم اقتضاء الصدارة كان تأكيدا وان حملنا على اقتضاء عدم الصدارة يكون تأسيسا والتأسيس اولى من التأكيد

فلو حمل العكس الى عدم اقتضاء الصدارة لكان قوله فهى بعكسها لغوا ومستدركا لان الاستثناء مشعر ذلك المعنى اعنى عدم الصدارة.

لان اقتضاء عدم الصدارة ينافى الصدارة بخلاف عدم اقتضاء الصدارة لانه لا ينافيه

والغرض من الحاق ما على اخر هذه الحروف للحصر والتأكيد فى انما والمبالغة وافادة معناها فى الجملتين الاسمية والفعلية فى الكل

قوله ما الكافة عند الجمهور ما الكافة قسم من الزائد على ما فى المعنى اذ الزائدة نوعان اى كافة وغير كافة

كقول النابغة قال : الا ليتما هذا الحمام لنا . الى حمامتنا ونصفه فقدى : والحمام بالنصب اسم ليت على جعل ما زائدة ولنا خبره واما اذا جعلها كافة فهذا الحمام مرفوع مبتدأ ولنا خبره والى حمامتنا اى مع حمامتنا ونصفه عطف على حمامتنا وفقد ما حمله بالسكون للبناء وكسره للشعر وهو فى محل الرفع خبر مبتدأ محذوف فذلك فقد والاستشهاد على جواز ما فى ليتما كافة

ليفيد معانيها فى الجملة الفعلية كما افادت فى الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما زيد يقوم

نحو انما قام زيد وانما يقوم زيد قال الشاعر اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيد ويفيد ان مع ما فى الجملة ما يفيد النفى والاثبات اذا كانت كافة فاذا قلت انما زيد قائم فمعناه ما زيد الا قائم بخلاف ما لو كانت زائدة فان قولك انما زيد اعلم

لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم (او) كسرت ايضا (بعد الاسم الموصول) لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم (وفتحت ان) حال كونها مع جملتها (فاعلة) نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مفعولة) نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مبتدأ) نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مضافا اليها) نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا (وقالوا لولا انك) بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية (لانه) اي ما بعد لولا الامتناعية (مبتدأ) وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان عمرا زعمت اي لولا زعمت انى معاد لك ولولا انك ضربتني اي لولا صدر الضرب منك (و) كذلك قالوا (لو انك) بفتح الهمزة (لانه) اي ما بعد لو (فاعل) فعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك (فان جاز) في موضع (التقديران) اي تقدير المفرد وتقدير الجملة (جاز الامران) اي الفتح و الكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة (مثل من يكرمني فاني اكرمه) مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني

وبعدها المصدرية نحو لا اكلمك ما ان في السماء نجما اي ما ثبت ان في السماء نجما وبعد حرف الجر نحو ذلك بان الله هو الحق وحتى العاطفة والجارة نحو عرفت اموره حتى انك فاضل فيقدر المصدر منصوبة على كونها عاطفة ومجرورة على كونها جارة تحبيبي

خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعدها حرف الشرط مبتدأ عصام

قوله وقالوا لولا انك اه غير الاسلوب ولم يقتصر بعد لولا ولو لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به في شرح المفصل حاشيته

قوله الواجب دخول لولا اه لان التحضيض انما يكون على ما في الافعال دون الاسماء والحروف حق

عطف على لولا انك يعني ان النحاة كما قرأوا مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح الهمزة كذلك قرأوها اذا وقعت بعد لو ايوبي

اذ بعد لولا يكون الا فعل حقيقة او تقديرا لكونه حرف شرط قال الله تعالى ولو انهم صبروا قال الشاعر
ولو ان قومي انطقتني رماحهم ❊ نطقت ولكن الرماح اجرت ❊ وعن سيبويه ان ان المفتوحة بعد لو مع صلتها مبتدأ سد مسد جزئي الكلام موشح

قوله نحو لو انك قائم صوابه لو انك تقوم لان من شرط لو اذا وقع بعد المبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى ولو انهم فعلوا الآية عص

والفاء هنا ان ما بعد اذا اول بالمفرد ... الفتح ولا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران ... كان الفاء الجزائية وان الفجائية جلبي

قوله حيث وقال بعضهم انه من مواضع الكسر واما اذا وقعت بعد حيث مضافا اليها ... نقلا صريحا في نحو الفتح والكسر

قوله او صفة ... مضافا اليها مطلقا ... بدلالة اول عن الفتح ... وهذا هو المشهور

باعتبار انها الصحيحة ... ما بعدها كذلك

حيث يحمل ... فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليها

قوله حال كونها مع جملتها اشارة الى ان في كلام المصنف تسامحا

اللام للابتداء نحو قد علم انه لمنطلق

حتى انه لا يرجى ... وبعد الا واما نحو الا انهم هم السفهاء

القسم نحو والله ان زيدا كريم وحتى الابتدائية نحو مرض زيد

كما رهون الآية لان واو الحال لا تدخل الا على جملة وبعد واو الحال نحو وان فريقا من المؤمنين

اذا اصلها موضع الجملة وبعد ... نحو ... قال وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه الآية

قوله فان جاز في موضع التقديران اه جاز الفتح والكسر ...

... الحذف مع صحة الكسر المستغني عن الحذف

قوله فان جاز اورد الفاء ... المقصود من غير تفاوت

القاعدة ... الاشارة الى انه يمتنع التقديران ان يكون

عبد الحكيم

... الى افادة المقصود ولا يناقض رجحان احدهما لعدم الحذف فيه

لا يكون المبتدأ مع خبره الذي هو الجملة الفعلية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقديران

فجزاؤه اي اكرمه او كرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها
اما مبتدأ او خبر مبتدأ (و) مثل قول الشاعر ﴿اذا انه عبد القفا واللهازم﴾ سما
وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد
اذا المفاجأة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللها
ثابتة وتمام البيت ﴿وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ٭ اذا انه عبد القفا واللهازم﴾
قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم تخدم قفاه ولهازمه اي
همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه (و) اللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما بارادة ما فوق الواحد او باراد تهما مع حواليهما تغليبا (وشبهه) بالجر عطف
على اذا انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ
فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة
كان حاصل المعنى اول المقولات يتعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى
المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت
ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي يتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري
الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول (ولذلك) اي لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم
العدم اذ فائدتها التأكيد فقط (جاز العطف على محل اسم) ان (المكسورة)

قوله وكما قيل جملة معترضة فائدتها تأييد الظن بقول له انه غيره سيالكوتي

بيان مثل عنه وهو عبد القفا

يعني بعيد ويخدم القفا واللهازم بمعنى اذ همه ان يكتب ليأكل ويعظم قفاه ولهازمه

قوله ان يأكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه او باراد تهما مع حواليهما كما في قولك جبت هذا ثيره وسائر مفارقه

كما يخدم العبد مولاه فالمراد بالعبد معناه اللازمي اعني الخادم

جمع لهزمة بالكسر وهو اصل الحنكية قاله ابن الاثير في النهاية رضا

فعلى هذا يكون ما مقولا لا قولا

فعلى هذا يكون اللهزمة بمعنى ما يطلق عليه اللهزمة عموما مجازا وهذا المعنى يصدق على اللهزمة وحواليها فتغليب اللهزمتان على جوانبهما وجمعتا

وانما قال اول مقولاتي بالجمع لان لفظ ما يراد به الواحد والمتعدد ولفظ الاول يضاف الى المتعدد

فيكون خبرا فقط عن المصدر ربما المصدر ولا يكون الحمد الحمد بهذا اللفظ

من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة (لفظا او حكما بالرفع) بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة فصح ان نرفع المعطوف على اسمها حملا على محله (دون ان المفتوحة) فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها (ويشترط) في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع (مضي الخبر) اي ذكر خبرها قبل المعطوف (لفظا) مثل ان زيدا قائم وعمرو (او تقديرا) مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر من المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل (خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد (ولا اثر لكونه) اي لكون اسم ان (مبنيا) في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما

حال من المكسورة اي منهما وزا من المكسورة وقيل ظرف لجاز. نحوي

لان اسم ان بمنزلة جزء الكلمة والعطف على جزء الكلمة لا يجوز. محرره

قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من يجوز ذلك. محاشية زاده

يعني فالبصريون يشترطون مضي الخبر مطلقا سواء كان اسمها مظهرا او مضمرا. حبيبي

اي الشرط ان يذكر خبر تلك المكسورة التي عطف على اسمها بالرفع. محرره

فان قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان تثنية حينئذ وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكنه في التقدير مقدم عليه. ايرلي

فان العامل في نصب لفظ زيد كلمة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل المعنوي ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والآخر العامل المعنوي. عبد الله افندي

قوله وهو باطل لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد. سيالكوتي

قوله ولا اثر لكونه الخ اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان المكسورة اذا كان اسمها مبنيا جاز العطف على محلها قبل مضي الخبر لفظا وحكما لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى بطلانه بقوله ولا اثر لكونه مبنيا لان المانع موجود هنا وعدم استعمال الفصحاء ذلك. محرره

(خلافاً للمبرد والكسائي) فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر محل ان في اسمها بواسطة بنائه فكأنها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور (ولكن) في جواز العطف على محل اسمه (كذلك) اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كانه لا ينافيه التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما يقول لم يخرج زيد ولكن عمراً خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها (و) ايضاً (لذلك) اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام) التي هي لتأكيد معنى الجملة (مع المكسورة) التي هي ايضاً لذلك التأكيد (دونها) اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة (على الخبر) متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيداً لقائم (او) دخلت (على الاسم) اي على اسمها (اذا فصل بينه) اي بين اسمها (وبينها) اي بين ان نحو ان في الدار لزيداً (او) دخلت (على ما) وقع (بينهما) اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيداً لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي تأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل (و) دخول اللام (في لكن) على اسمها او خبرها او على ما بينهما (ضعيف) لانها

ويجوز العطف على الضمير المستتر في الخبر في الجميع مع التأكيد او الفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف نحو لكن زيداً منطلق هو وعمرو وليت زيداً قائم هو وعمرو
موضح

اي للتأكيد الذي استفيد من اللام وهو تأكيد معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام لان التأكيد فرع وجود المؤكد محرم

المثبت المؤخر عن الاسم وان كان بعيداً مفرداً كان كقوله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس او جملة اسمية على اول جزئيها على الاكثر كقول الشاعر ان الكريم لمن يرجوه ذو جدة او فعلية مضارعية بغير حرف التنفيس مثل ان زيداً ليقوم او بعدها نحو ان زيداً لسوف يقوم لشبه المضارع الاسم او ماضية مقرونة بقد نحو انك لقد قمت لشبه الماضي بالمضارع او غير متصرفة نحو ان زيداً لنعم الرجل لا ستلزام الانشاء الجمهور وشبه ما في المضارع ودون المنفي لاجتماع لامين في اكثره وكذا هنم ذلك طرد الباب في الباقي والمقدم على الاسم لامتناع ان لعندك زيداً وان نحوا لعندنا زيداً والماضي المتصرف بغير قد لبعد شبه الماضي بالمضارع حينئذ اي المتصرفة بغير قد تجيبي

قوله ان زيداً لقائم اشار بذلك الى انها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيداً وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التأخير

قوله لا يكون الا بالظرف وهو خبران كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيداً لقائم
عبد الحكيم

قوله وانما اختص اللام بهذه الصور يعني ان هذه اللام لام الابتداء المذكور في جواب القسم وكان حقها ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وجعلوها في هذه المواضع م

وان لم تغير معنى الجملة الا انها فى اللام مثل ان فى معناه الذى هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد (وتخفف) ان (المكسورة) لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزمها) بعد التخفيف (اللام) وح يجوز الغاؤها وابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل وههنا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فليطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعرابه لفظي فيكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل (ويجوز دخول) ان المخففة (على فعل من افعال المبتدأ) اى على الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك فاشترطنا ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر لا غير رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين (خلافا للكوفية فى التعميم) اى فى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر: بالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد * وهو شاذ عند البصريين (وتخفف المفتوحة) كالمكسورة (فتعمل

قوله فيلزمها اللام ذهب ابو على الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد عمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين وهو قول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما اجاب عنه ابن مالك بان رتبته التقديم فكانه مقدم لفظا
سيالكوتى

قوله كقوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وان كل نفس لما عليها حافظ واعمالها على قلة لاقتضائها الاسم كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة نافع وابن كثير
عبد الحكيم

قوله اى لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه فى ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء
عصام

قوله ولم يحكم لان لام الابتداء لكونها لتأكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفى لانه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة فى المخففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف
سيالكوتى

قوله كقوله تعالى ادخلوا لا وجى يوحى فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى وان كانوا من قبل لفى ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام
ايوبى

قوله قال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية قال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان معربا او مبنيا مقصورا
وجيه

قوله كقوله تعالى وان كنت من قبله لمن الغافلين وقوله وان اكثرهم لفاسقون بخلاف سائر الافعال لعدم اختصاصها بالجملة الاسمية
مولوى

قوله وحينئذ يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك
حكيم

قوله لا غير انما ترك المصنف هذا القيد لانه يفهم من قوله خلافا للكوفيين فى التعميم
وجيه الدين

قوله اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص
ايوبى

عند التخفيف على سبيل الوجوب (في ضمير شان مقدر) والسبب في تقديره ان

مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة

بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال

المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح

الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة

بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتدأ والخبر

كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد

لا تكون والعمل في اللفظ وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر

يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى (فتدخل)

اي المفتوحة (على الجمل) الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان (مطلقا) سواء

كانت اسمية او فعلية او داخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل (وشذ

اعمالها) اي اعمال المفتوحة المخففة (في غيره) اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى

بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب

انه ذاهب او هذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر

فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق

(ويلزمها) اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة (مع الفعل) اي الفعل

المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون

قوله فقدروا ضمير الشان لانه يجب تقدير المعمول
تكون جملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا
ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشان
وقدر سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك
وحيه
مشهد ربعيه كما في التنزيل وان الحمد لله رب العالمين
او مصدره بحرف النفي نحو ان لا اله الا هو فهل
انتم مسلمون او فعلية دعائية كقوله تعالى والخامسة
ان غضب الله عليها متصرفة كقوله تعالى وان
عسى ان يكون قد اقترب اجلهم او مصدرة
بقد كقوله تعالى ولنعلم ان قد صدقتنا او بلو كقوله تعالى
تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب او بحرف
تنفيس كقوله تعالى علم ان سيكون منكم او نفي كقوله
تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم قولا وايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه — خبيصى

هنا شروع الى فرق آخر

قوله فلو انك اه بفتح الكاف وسكون النون وعن
ابن انبارى انه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه
بالموافقة لحبيبه فيقول لو انك في يوم الرخاء
والسعة والزمان الذى لا يوجب الفرقة سألتني
ان افارقك لم ابخل بذلك وطلبت رضاك وانت
صديق محبوبي — سيالكوتى

قال صاحب الكشف الوافية المضمر ان الكاف
والتاء المكسورة على انه يخاطب امرأة يعني فراقك
على اشد من كل شديد ووصلك الى احب من كل
محبوب ومع ذلك لم ابخل مما سألتني حتى سألتني
فراقك لاجبته وذلك مبالغة في ارتضائه ابلها
جلبى

فدا قترب (السين) نحو علم ان سيكون منكم مرضى (او سوف) كقول الشاعر واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا (او قد) نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم
ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة (او حرف النفى) نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم ولزوم
حرف النفى لا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه
ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية اما من حيث اللفظ فلانه ان كان
الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة (وكان للتشبيه) اى لانشائه
وهى حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت
الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل
جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر (وتخفف) اى كان (فتلغى) عن العمل على
الاستعمال (الافصح) لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
* ونحر مشرق اللون * كأن ثدياه حقان * وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه
يعمل على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن
مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لمدالد

قوله لانشائه وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن سيدة انه لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كأن زيدا قائم او فى الدار او يقوم فانها فى ذلك كله للظن لان الخبر فى المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كأن المسيء
سيلكوتى

قوله ومذهب الخليل فهى عنده للتشبيه والتأكيد فى المغنى انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه
حكيم

وقال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم او تقوم لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه والجواب ان الخبر ليس عبارة عن الاسم لان المعنى كأنك رجل قائم الا انه لما حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر صار الضمير فى الصفة عائدا الى الاسم لا الموصوف فيقال كأنك تقوم بخطاب نفسه وان كان فى الاصل كأنك رجل يقوم بالغيب
سيد عبد الله

اى الواو بمعنى رب
صفة نحر
اى الصدر وهو موضع القلادة

قوله وصدر مشرق النحر على ما فى الرضى ووجه مشرق النحر على ما فى شرح التسهيل ونحر مشرق اللون على ما فى شرح لب الالباب
مصرية

قوله ونحر مشرق اللون آه والواو بمعنى رب والنحر بفتح النون وسكون الحاء المهملة الصدر وهو معروف وقوله مشرق اللون من قولهم اشرق وجهه اى اضاء وتلألأ والثدى يذكر ويؤنث وهو للمرأة والرجل ايضا والجمع اثد وثدى وامرأة ثدياء اى عظيمة الثديين والحقان تثنية حقة بضم الحاء المهملة وهى معروفة وانما حذفت التاء من الحقان والاصل حقتان بتاء التأنيث لضرورة الشعر
شرح ابيات

اى وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا كقوله تعالى ان لا يرجع
محرمة

للاستقبال دون المخففة

المصدرية والا فهى المخففة لان المصدرية تخلص المضارع

هكذا فى النسخ التى رأيتها والصواب ان عنى به الاستقبال فهى ميانكوتى

هذه الحروف الفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل

الثلاثة ولذا جمع بينهما وبما ظهر وجه تخصيص اختيار

مستقبلا واما حرف النفى فزيادة مع تلك الحروف

الاستقبال واما هو فلا يصحب فلان على عليه ما يعلم

لا تجامع الناصبة مع الفعل لانها ايضا مخلصة له فيؤتى

فلان حروف التنفيس مخلصة الفعل الى الاستقبال فلنا

جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها فى العمل واما معنى

حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بينه الامور اما لفظا فلعدم

اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها حرف المصدر وانما

قوله للفرق بين المخففة آه لوقوع الالتباس بينهما
حكيم

قوله ويجوز ان يقال آه وهو الموافق لعبارة المتن حيث قال فيها ضمير شأن مقدر وهنا ويخفف فتلغى على الافصح ولعل فى عبارته ضميرا منصوبا ضعيف الا من جبيب على الاضعف الا فى وجه تعليم مع جبيرات زجيح وحذف ضمير الشأن اذا خفف لا مع عدم لزوم ترجيح الافصح على الاقوى كما يلزم فى ان المخففة المفتوحة
عصام

حقان من المثنى لان تاء الحذف منها نقله لا تحذف وقالوا ان الالف اللاحقة لاقناعة والقياس تصحيح ... خصيان ... قعاد
وقد تناثت بأن فى صورة المفتوحة وقد عرفت حال المخففة حسن حلبى
المفتوحة بانها لا تهمل فى الكلام اختيارا بعد تخفيفها مع انها فى ضمير الشان لا تنفك عن العمل وان اهملوها عاملة فى ضمير الشان لا تنفك عن العمل فاعملوها فلا تلغى القاعدة فى كان كذلك واليه اشار بقوله واذا لم تعملها
ابراهيم

اليه كما كان في أنّ المخففة (ولكنّ) وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وإنّ المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كإنّ فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد أنّ ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفياً وإثباتاً وكلمة إنّ تحقق مضمون ما بعدها (للاستدراك) والاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم أنّ عمراً ايضاً جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمراً لم يجئ (يتوسط) اى لكن (بين كلامين متغايرين) نفياً واثباتاً (معنى) اى تغايراً معنوياً والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون النفي صريحاً نحو جاءني زيد لكن عمراً لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمراً غائب (وتخفف) اى لكن (فتلغى) عن العمل جزماً وجماعياً لشبهها (حينئذ) العاطفة لفظاً ومعنى فاجريت مجراها بخلاف إنْ وأنْ المخففتين فانه ليس لهما ما يجري مجراهما وفي بعض النسخ على الاكثر وكأنه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياساً على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهداً (ويجوز معها) مشددة او مخففة (الواو) وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر (وليت للتمني) اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوماً (واجاز الفراء ليت زيداً قائماً) بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكأنه قيل اتمنى زيداً قائماً اى اتمناه كائناً على صفة القيام فالجزآن منصوبان

اشارة الى انه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير وهو التغاير المعنوى

ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظى محرم

هذا الشاذ مما اثبته الرضى واحكمه القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون اسفرائينى

وخالف فيه يونس فاعملها كالمشددة وليست عنده حرف عطف وهو ضعيف لانه لم يظهر لها عمل اصلا فى موضع من الاستعمال قطب كالى

اى واما جد النفى صريحا

يعنى ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلهما هنا فى النسخ الكثيرة من غير قيد عبد الله افندى

بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها محرم

لان لكن المشددة للاستدراك فلا مانع من دخول العاطف بخلاف المخففة فانه للعطف فلا ينبغى ان يدخل عليها العاطفة فلو دخلته فيه انتقل معنى العطف الى الواو وتجردت لكن للاستدراك واما المشددة فليست بعاطفة فيجوز معها الواو مطلقا قطب فالى

ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء

قوله وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر قال وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى لعل وجهه ان الاعتراض لا يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره من الاستدراك من جملة الاغراض فيكون انسب بالاعتراض وجيه الدين

على الفضولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما بقول الشاعر * ياليت ايام الصبى رواجعا * فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبر ليت المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة (ولعل للترجي) اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول (وشذ الجر بها) اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك * وداع دعا يا من يجيب الى الندى * فلم يستجبه عند ذاك مجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابي المغوار منك قريب * واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه (الحروف العاطفة) العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة (وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما) بكسر الهمزة (وام ولا وبل ولكن) عند بعضهم اي العشرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد

قوله وداع دعا يقال استجاب له استجابة بمعنى اجابة اي رب داع هل من مجيب الى الندى اي اهل اخذ منح المحتاجين فلم يستجبه فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب فيجيبك ويمنحك فانه الجواد * والشاعر يقول على طريق التلهف والتحسر على فقد من فقد شرح ابيات الكشاف

فابي مجرور بلعل ولم يكن لها متعلق لانه من الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم كانه جرها بالياء والمغوار بالغين المعجمة المقاتل بحيث يلبا لغة كالنزام والمكثار وابي المغوار كنية للممدوح له شيخزاده

المغوار كثير الغارة اي في لعل اي موصوف بانه كثير الغارة اي لعل الشان او القصة ابي قريب منك فاسم لعل ضمير الشان وهو مبتدأ والمغوار صفة قريب منك خبره والجملة خبر لعل وعلى هذا لا يكون شاذا لمحرره

اي لا نسلم ان يكون انشاء والا على استعمالها جارة لانه آه

لانه انشاد والانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان يكون قائله بالياء حكاية عن منشئه لا لالتزامه تلك اللغة ايوبي

قوله او كان اشتهر ذلك ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه علي بن ابو طالب عصام

ويكون ابي منصوبا على انه اسم لعل وقريب خبر لكنه استعمل لفظ ابي في محل النصب بناء على شهرته بذلك ايوبي

فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجح نصبه لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فاذا اشتهر لفظ بها ليستعمل عليها في الاحوال الثلث كما يقال كتب علي بن ابو طالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن لمحرره

بفتح العين وفتح القاف وياء التصغير قبيلة وفي القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة

او سائل يسأل من القوم شيئا من دراهم او طعام مثلا

الترجي يستعمل في الممكن نحو لعله يحدث بعد ذلك امرا عصام

خطأ عن البصريين

الشك وقال بعضهم ان كونها للتعليل والاستفهام والشك عبد الحكيم

الا انها تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

وذكر ولعل الترجي ذهب الاخفش والكسائي الى انها تكون

بدل من ثلاث اي الانابة الجار والمجرور المحذوف من عامله سيالكوتي

وعلى الضمير

يعود بما اعني الرجع الى الفاء من الشيب كان البدء الاول

بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجوز في ليت الشاب

توجيه الكسائي مطرد في النكرة والمعرفة

جواب عما ورد على انا وبل المصر ... في شرح الكافية بانه يبعد تحكمه بالشذوذ لا حاجة اليه هنا التأويل فاجاب عنه بما ترى

فعله مجيبا جزم المص بوجود الجر بلعل مع انه لا استدلال الا بالتلاثة بهذا البيت عن عقيل

هذا البيت ... على المفرد اوفق عبد الحكيم

والى ان في عطف الجملة على الجملة ... عصام

عطف في الحكم والاعراب في عطف المفرد على المفرد

المعمول في عطف الجملة

السكاكي وحده ... الكوفيون

اي العشرة منها وهو السكاكي وذهب بعضهم وابو العباس المبرد والمنفصل من غيرها اعادة الجار

ويرفعها الا مضمرة المتصل للضمير المجرور بغير اعادة الجار نحوي مذهب

المرفوع وفي رفعها تكميل للنظم ان ابن هشام قال لانه لم يتم عاطفة يعلم للمعطوف

عطف الا انما بينها ان يعلم الحذف دائما فلا يكون من حروف العطف عبد الحكيم

بل عمرو وليت منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (فالاربعة الاول للجمع) اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر (فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها) فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا تفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما (والفاء للترتيب) اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة (وثم مثلها) اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة (بمهلة وحتى مثلها) اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة (ومعطوفها) اي المعطوف بحتى بحسب ما قبلها وضعها (جزء) قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف (من متبوعه) اي متبوع معطوفها (ليفيد) اي العطف (بها قوة) في المعطوف (او ضعفا فيه) اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم

بيان لتصحيح التفسير يعني انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة محرره

قوله ومراد النحاة بالجمع اه بل اجتماعهما في فعل المجيء اذا قلت جاءني زيد وعمرو والذهاب اذا قلت ذهب زيد وعمرو لان مجيئهما وذهابهما ليسا بشرطين بان يوجدا في زمان واحد او في مكان واحد وتفيه

مبتدأ خبره اي حصل لانه في تأويل معناه حصل اه ومثله كثير في كلام المصنفين وجيه الدين

من زيد وعمرو سواء كان في زمان واحد او في زمانين او في مكان واحد او في مكانين يعني المراد بالجمع هنا

واعلم ان الواو لا توجب الترتيب كقوله تعالى واسجدوا واركعوا في تقديم السجود على الركوع اي لو كانت الواو للترتيب لتقدم الركوع على السجود كما لا يخفى محرره

اي فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد وعمرو احتمل الثلاثة سيالكوتي

كما نقل عن المبرد والكسائي وبعض الفقهاء او عدمها بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر وعكسه قليل مغني

اي يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثاني بعقب الاول من غير تراخ ولا مهلة نحو جاءني زيد فعمرو وجيه

قوله للجمع مع الترتيب فليس الجمع في معنى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحصول معتبرا في الترتيب قلنا زاد الشارح بمعونة السابق كما اندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب من

وفي هذا المقام تفصيل ان كنت من اهل المراق فارجع الى وجيه الدين وجد فيه نفع كبير محرره

لان الترتيب المطلق وانما لم يقل ثم للترتيب بمهلة لشناعة التكرار حكيم

اي لفظ ثم

اي من متبوع معطوف حتى

وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المثال في النص تقدم قدوم ركاب الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي (واو واما وام) كل من هذه الحروف الثلاثة (لاحد الامرين) اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد (مبهما) اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين

ولما كان الانتهاء في كلام المص مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزءا من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذي هو من مستهلات حتى خارج عنه فاشار ان ينبه عليه بقوله واعلم
ايوبي

قوله كذلك الانتهاء يعني ان المقصود من اعتبار القوة والضعف ليس الا ليصح جعله غاية وليحصل المقصود اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه
سيالكوتي

اي كنت نائما في الليلة الماضية على هذا اليوم حتى انتهى نومي الى الصباح فان الصباح غير داخل في اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهي اليها الجزء الاخير من الليل
عبدالله

في الانتهاء بالجزء الاقوى وفي الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير
امير

بيان لوجه الترجيح في تعيين البعض للترك يعني انما استعملوا حتى الجارة التي هي الاصل وخصصوها بالاستعمال في المنتهي الملاقي وتركوا استعمال ذلك في العاطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذي هو كون المنتهي جزءا فاستعملوا العاطفة التي هي الفرع
عبدالله ايوبي

انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا ولا لخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكور في الرضي وغيره من الكتب
سيالكوتي

قوله كما في بعض الحواشي لكنه لو لم يقل ليشمل المجاز ولم يمثل حتى البارحة حتى الصباح لامكن توجيه كلامه بان مراده ...

لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة أو (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) اى غير مستعملة بدونها (يليها) اى يذكر بعدها بلا فاصلة (احد المستويين و) المستوى (الآخر يلي الهمزة) اى همزة الاستفهام (بعد ثبوت احدهما) اى احد المستويين عند المتكلم (لطلب التعيين) من المخاطب (ومن ثمه) اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين (لم يجز) تركيب (ارأيت زيدا ام عمرا) فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وان زيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة كلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه (و) ايضا (من ثمه) اى من اجل ما ذكرناه (كان جوابها) اى جواب ام المتصلة (بالتعيين) اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه (دون نعم او لا) لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المسؤول ان احدهما

قوله اى غير مستعملة اه يعنى ان اللازم بالمعنى اللغوى المعبر عنه بالفارسية جدا وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشيء حتى يرد ان الصواب وام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة دون العكس حكيم

ولذا كانت ام المتصلة مختصة بعطف الاسم وقد تكون بين الفعلين والفاعل واحد نحو اقام زيد ام قعد اما لو كان الفعل واحدا نحو اقام زيد ام قام عمرو كانت منفصلة لامكان المجيء بالمفرد فالعدول الى الجملتين دليل الانفصال بخلاف الفعلين المشتركين في الفاعل لعدم امكان المجيء بالمفردين عباب

يعنى ان ما اختاره المص مخالف لما نقل

اى حين كون المنقول عن سيبويه هنا

الفارسية المنسوبة الى سيد الشريف

من المفردين او فعلين او اسمين او حرفين موشح

قوله عند المتكلم متعلق بقوله عند المتكلم بالاستواء في علم المتكلم وبما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام عمرو عصام

اشار الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احالته الى المخاطب محرر

قوله وفي الترجمة الشريفة اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه اه شرح الشرح

قوله ولا يخفى اشارة الى ان في النسخة التي وجدت هكذا خللا ايضا لان حاصل اشتراط الولي للافصح ان الحكم بضعف هذا التركيب لا بطلانه عبد الله افندي

(Diagonal marginal notes, top:)

احد ومنع او الدلالة على احد مستويين بحيث لو اجتمعا وبنفي الآخر سواء كان في النفي او الاثبات وان معنى رأيت زيدا او عمرا او ما رأيت زيدا او عمرا على السواء وهي في احدهما فقط ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظا واحد ما يتردد معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط شيخ الرضي

والفصل بين او وام في قولك ازيد عندك او عمرو وازيد عندك ام عمرو انك في الاول لا تعلم كون احدهما عنده فانت تسأل عنه وفي الثاني تعلم ان احدهما عنده الا انك لا تعلم بعينه فانت تطالبه بالتعيين مفصل

قوله وام المتصلة اراد ان يبين الفرق بين المشاكلة وبين ما في القريب حكيم

(Diagonal marginal notes, bottom:)

لانه لما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا اما عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فنقله عصام

اى سواء كان الواقع من المعنى قوله لم يجز او قوله ضعيف محرر

ولم يجز زيد عنده ام عمرو وغير الهمزة الا على شذوذ حميدي

قوله لانهما لا يفيدان التعيين لان نعم لتقرير ما سبق ولا لرده وما سبق ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منها التعيين

قوله فانه يصح فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المص في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه لا يلزم من تعيين احدهما ثبوت احدهما فصح الجواب مع زيادة عبد الحكيم

فالسؤال على احد النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالة بثبوت النسبة او نفيها

لا على التعيين جاءك اولاً وقد يجاب بنى كليهما لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم ثبوت احدهما فالمشار اليه ثمه فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملاً على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكماً آخر وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لا يخ عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثمه لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى (و) ام (المنقطعة كبل فى الاضراب عن الاول (و) مثل (الهمزة) للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر (مثل) قولك (انها لابل ام شاة) اى ان القطعة التى اراها الابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاة اوشئ آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اى بل اهى شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو يعنى تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى (واما) قبل المعطوف عليه لازمة مع اما) اى غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطفت شيأ على آخر باما ان يصدر المعطوف عليه اولاً باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك (جائزة مع او) يعنى اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو ما جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضاً يدخل عليها الواو العاطفة فلو كان

قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليها احد المستويين والاخر الهمزة والمفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثانى لطلب التعيين والمفرع عليه كان جوابا بالتعيين سيالكوتى

لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار لكل منها استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندى لكن فيه اذا اعادة اسم الاشارة يقتضى ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول دفعا للتكرار حكيم

لكن ما ذكره المص اظهر لعدم الاحتمال فيه على طريق جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط فاضل محشى

هذا هو الاكثر وقد يجئ لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا نحو قوله تعالى ام انا خير اذ لا معنى للاستفهام هنا وكان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام عصام

سواء كان لتدارك الغلط كما فى مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما فى قوله تعالى ام يقولون افتراه فلا يليها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرة احدهما كما فى مثال المتن عبد الحكيم

بان يقول ومن ثمه لم يجز ارأيت زيدا ام عمرو وكان جوابها بالتعيين وهذا يتعلق بقوله لطلب التعيين محرم

قوله للشك فى الثانى هذا بالنظر الى اصل المعنى لان الهمزة للاستفهام قد يجئ للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجئ بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير منه ونحو هل تستوى الظلمات والنور سيالكوتى

وهى الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع على غير قياس كانهم جمعوا قطعا سيالكوتى

واعترض عليه بانه بل انها لابل ام شاة انه ... عطف الانشاء على الاخبار بان هذا الاستفهام او العطف بالتاويل عنه الفاضل الهندى عطف الانشاء على الاول وشك فيه فالثانى كان نحو ام شاة فلا يلزم عطف الانشاء عن الاول انها لابل ليست كذلك فقال ... لانه لما اضرب عن الاول انها لابل ام شاة فيقول على هذا التوجيه الى قال بعد قوله ام هى شاة ... ام منقطعة من حيث المعنى وجيه الدين

لا عندى ان على التقديرين اما مطلقا ليست من حروف العطف لتقدمها ودخول الواو على اما ... اى وان كانت من العاطفة لزم العطف فان العاطفة لم يجز دخول العاطفة الاخرى عليها ولا يجب كذلك ... اشارة الى دليل آخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة ... مرحم

قوله وعن الثانى ان الواو الداخلة اه هذا من مخترعات كتابنا هذا حيث قال العاطفة لتعلقها بحرف واحد ... وبهذا احديهما على الاخرى لتجعلها الاولى ويجيء عطف الثانية على الشارح ... ان لا لم يكن اما بعدها الثانية على ما بعد الاولى للعطف كيف يصح عطف المعطوف عليه والواو لعطف ما بعد الاولى فلما لم يكن اما الاولى للعطف فيصح عطف المعطوف عليه يعطف به فالجمع المفيد شركة المعطوف والمعطوف عليه فيه وزائدة لتاكيد العطف عليها في حكم ... والترتيب والمشهور ان الواو عاطفة حتى قيل التزامها دون ... ورفع الالتباس بغير العاطفة حينئذ غيرها عاطفة بخلاف لكن للزومها معها ... عصام الدين قال المص فى شرح المفصل ان الواو فى اما حرف عطف ونحن على ما قرره فانها انتهى ... وبين اما المتقدمة وبين اما المتقدمة ويكون ... اما انفسها معا الصحيح انتهى كلامه فظهر ان هذا من مخترعات الشارح كما قيل وجيه الدين ... اما بلزم من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة ... لو كانت الاولى للعطف وليس كذلك محرم

هى ايضا للعطف يلزم إيراد العاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول
انما ... اى كالواو ... كلمة اما ... للوقاية ذكره المص فى شرح المفصل
انّ اِمَّا السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام
اى لعطفها ... اى الدليل الثانى
كما عرفت وعن الثانى انّ الواو الداخلة على اِمّا الثانية لعطفها على اِمَّا الاُولى
اى الجواب ... اى الواو واما
واِمّا الثانية لعطفها بعدها على ما بعد اِمّا الاولى فلكل منهما فائدة اُخرى
اى ... لاحد الامرين كالواو ... السابقة
فلا لغو (ولا وبل ولكن) هذه الحروف الثلثة (لاحدهما معيّنا) اى لنسبة الحكم
حال ... من الامرين ... صفة الحكم
الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت
متعلق بنفى الحكم ... اى الحكم الثابت لمتبوعه ... مثل ...
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى
اى هذا المثال ... ثابت
زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
اى فى هذا التركيب
الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف
اى زيد ... اى فيكون استعمال بل على آه ... اى كأنه غير مذكور اصلا ... لا حكم
دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم
استعمال كلمة لا
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا
اى الحكم ... ظرف مستقر خبر مقدم
صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب
اى عن زيد ... كائن ... صفة الحكم ... مبتدأ مؤخر
بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما
اى بعض النحاة ... نفى النفى والاثبات على طريقة واحدة
جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم
متعلق بالنفى ... متعلق بتثبت ... اى ذهب بعضهم ... اى تحكم بل ...
المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفى
ولذا جاز ان يثبت وان يجيء ... اى عن المعطوف عليه
عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجيء
منفى عنه (ولكن لازمة النفى) اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد

قوله فكلمة لا اه فلا يجيء الا بعد الاثبات اللفظى او المعنوى نحو ما زال زيد قائما الا قاعدا ولا تعطف الا الاسم وعطف الفعل بها نادر ... سيالكوتى

اى عن دليلهم الاول وعرفت فائدة التقدم للعطف

قوله لصرف الحكم اه هذا التفصيل فى عطف المفرد على المفرد ببل واما فى عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو قالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اى بل هم مكرمون واما الانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا وهى فى ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا فى المغنى فلذا لم يتعرض الشارح ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا او نفيا قال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال الله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك س

اى ذكره لم يكن مهتما او كان خطأ او عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد س

اى لكون الاخبار عن مجيء زيد غير مقصود محرم

فانه لو كان المقصود اثبات الحكم المجيئية اليهما لقال جاءنى زيد وعمرو ولو كان نفيه عن الاول لقال لم يجيء زيد بل عمرو ولما تعدد الحكم بالاول بالوجهين ثم شرع فى استعمال الثانى لها فقال واما كلمة ايوبه

اى فى كون الاول فى حكم المسكوت عنه كما فى الاثبات وفى كونه محكوما عليه بالنفى محرم

اى لم يبق على السكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بالمجيء محرم

يعنى انها تصرف حكم عدم المجيئية فى هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو ...

يعنى للمعطوف ... على خلاف التاكيد ... للنفى وان ... الحكم اثباتا ... وقيل لا يثبت لزيد كلام

... اما التفصيلية لوقوع الاختلاف فى حكمها عبد الله افندى

قوله ولكن للاستدراك وهو عبارة عن رفع توهم تولد من كلام سابق ولذا توسط بين كلامين متغايرين معنى كما ذكر من حروف المشبهة بالفعل وهى اى لكن فى عطف الجملة نظيرة بل وفى عطف المفردات نقيضة لا اى لا الاثبات ما النفى عن الاول بمعنى اذا عطف بلكن الجملة على الجملة فيجيء لكن بعد النفى والايجاب كما ان بل يجيء بعد النفى والاثبات ايضا مثال ما يجيء بعد الايجاب قولك ما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء واذا عطف بلكن المفرد على المفرد فيجيء لكن بعد النفى خاصة بعكس لا فانها تجيء بعد الاثبات خاصة فتجيء كقولك رأيت زيدا لكن عمرا اى لكن رأيت عمرا فاذ قلت زيدا لكن عمرا لم يجز مولى منلا

فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما نفي عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما
قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو واذا كانت لعطف الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد
النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني
زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون
النفي (حروف التنبيه الا واما وها) يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن
شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم
وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء (حروف
النداء يا اعمها) استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد (وايا وهيا للبعيد
واي بفتح الهمزة وسكون الياء (والهمزة للقريب) وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب محض بالغ اصل القرب من غير زيادة وله
كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانهم لم يذكروا مرتبته
فان القريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب (حروف
الايجاب نعم وبلى واي) بكسر الهمزة وسكون الياء (واجل وجير وان) بكسر الهمزة
وفتح النون المشددة وسيبان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
(فنعم مقررة لما سبقها) اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب
اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد

الا واما مخففتين وضعتا لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة اسمية كانت او فعلية اخبارية او انشائية وتحريضه على حسن الاستماع ليتفطن لما يقال نحو الا ان زيدا منطلق والا قام زيد واما انك خارج وفي التنزيل الا يا اسجدوا وفي الشعر اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى ويقال هما ما ام عم بابدال همزة او هاء او عينا وحذف الالف من الجميع — جبصو

اي يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فالا واما واجبتا التصدير وها جائزة التصدير الا اذا فصل بينهما وبين اسم الاشارة نحوها لعمر الله فافهم — سيالكوتي

قوله حتى لا يغفل اه ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق ما بعدهما لتركيبهما من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذا لا تكاد تقع الجملة بعد الا المصدرة بما يتلقى به القسم نحو قوله تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم واما من مقدمات اليمين نحو اما والذي لا يعلم الغيب غيره — سيالكوتي

يعني ان الاوليين مختصان بالدخول على الجملة بخلاف ها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة في جميع المفردات بل تدخل من الاسماء على اسماء الاشارة — ايوبي

لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة — عصام

ايا من حروف النداء وينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعتراف با يا انه اعم لعلمه انه اعم بحسب موارد الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا — عصام

بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب ألست بربكم أنت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم
لكان كفرا اذ معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد أليس لى
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى
(وبلى مختصة بايجاب النفى) يعنى بنقض النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان
ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام
مقرونا به فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ألست بربكم
قالوا بلى وربنا اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول
فى جواب اقام زيد بلى قام زيد (وان اثبات بعد الاستفهام) ولا شك فى غلبة
استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا
وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص (ويلزمها القسم) اى
لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى وربى ولا يكون
المقسم به الا الرب والله ولعمرى تقول اى والله واى وربى واى لعمرى (واجل
وجير) بالكسر والفتح (وان تصديق للمخبر) وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك
اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اى قد اتى او لم يأت وجاء ان
لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك
ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر

يعنى اذا اخبر احد نفى قيام زيد بقوله ما قام زيد
وقلت فى جوابه بلى كان معناه اى قد قام محرم

قوله بعد الاستفهام بالهمزة او بهل وكذا جميع حروف
الايجاب لان اسماء الاستفهام لطلب التعيين وحروف
الايجاب لتقرير الحكم   سبانكوى

كما هو المختار لا انها لتقرير الاثبات المفهوم من نفى
النفى كما هو غير المختار   محرم

ولما كان مراده بيان كونها كذلك غالبى لا لزومى
اشار اليه بقوله ولا شك   ايوبى

قوله وذكر ابن مالك النحاة والمغنى ان اى بمعنى نعم يقع
بعد قام زيد وهل قام زيد وما ضرب زيد ونحوهن
كما تقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب بعد الاستفهام

لانه يقتضى ان يذكرها مع نعم بان يقول فنعم واى مقررتان
لما سبقهما ولما ذكرها المص ههنا بقوله انها اثبات
بعد الاستفهام لم يكن كلامه قائلا بلالتا وبل يوافق
ماذكره ابن مالك   عبد الله ايوبى

يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه فى
باء القسم وهذه خاصة اخرى   حكم

قوله واجل بسكون اللام جعله فى المغنى بمعنى نعم
والاختصاص قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة
وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعده   حكيم

هذه الثلاثة تصديق للمخبر كقولك من جوابه من يقول
قام زيد اجل وجير والمراد بالمخبر هو المتكلم اعم من
ان يتكلم بالخبر والانشاء يشمل الاستفهام والدعاء
وغيرها لا الذى بالخبر فقط   امير جاوى

متعلق بجاء

اى بكسر الراء وضمها فالكسر على اصل التقاء الساكنين
كامس والفتح للتخفيف

قوله ابن الزبير روى ان عبد الله بن زبير اتاه فضالة
ابن شريك وقال يا امير المؤمنين ان ناقتى دبرت و
نقبت حتى وصلت اليك فقال ارقعها بسبب و
احصفها بهلب وسيرها البرد فقال جئتك مستحما
لا مستعملا فلعن الله ناقة حملتنى فقال ابن زبير ان
وراكبها والسبب الراحة والهلب الشعر والبرد
اول اليوم وآخره والاستاحة والامتياح طلب العطاء
عبد الحكيم

وقصته انه اتى سائل الى ابن زبير فسال شيئا عنه فلم يعط
شيئا فقال السائل لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال
ابن زبير ان وراكبها تصديق لدعاء السائل
محرم

ليت شعري هل للمحب شفاء ٭ من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر (حروف الزيادة) وانما سميت هذه الحروف زوائد لا لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام البارئ تعالى (ان وان) مخففتين (وما ولا ومن والباء واللام فان) بكسر الهمزة وسكون النون تزاد (مع ما النافية كثيرا) لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا (وقلت) زيادة ان (مع ما المصدرية) نحو انتظر ما ان يجلس الفاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت (وان) بفتح الهمزة وسكون النون (تزاد مع لما) كثيرا نحو فلما ان جاء البشير (و) تزاد (بين لو و) القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت (وقلت) زيادتها (مع الكاف) نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر (وما) تزاد (مع اذا) نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) مع (متى) نحو متى ما تذهب

قوله ان وان قيل لم يبينوا في ان هل هو ان الشرطية او النافية او المخففة من المثقلة وفي ان هل هي المخففة او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو فانها غيرها لذكرها مقابلا لها وفي المغني ذكر فيه ان الاخفش قال ان الزائدة تنصب المضارع كن والباء الزائدتين وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حروف الجر الزائدة فانه كالحرف الاصلي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد سيالكوتي

وعند الفراء انها ان النافية دخلت على ما النافية للتأكيد واجتماعهما لتأكيد النفي كاجتماع ان واللام لتأكيد الاثبات وعند غيره ان جواز اجتماعهما في الاثبات لوجود الفاصل موسيجي

دخلت على جملة كما في الشرح او اسمية كقولنا فان ظنك جئت وفي هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الا الاستفتاحية حكيم

وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام ابوه عصام

قوله كان ظبية الخ اوله ويوما توافينا بوجه مقسم والمعنى يوما تاتينا المحبة بوجه حسن كظبية تمد جيدها الى غصن ناظر من هذه الشجر وانما شبهها بها في هذه الحالة لكونها احسن منظر وجيه الدين

اذهب (و) مع (اى) نحو ايّاً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى (و) مع (اين) نحو
اينما تجلس اجلس (و) مع (ان) نحو امّا ترينّ من البشر احداً حال كون تلك المذكورات
مع ما (شرطا) اى ادوات الشرط (و) مع (بعض حروف الجر) نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخى (وقلت) زيادة
ما (مع المضاف) نحو غضبت من غير ما جرم وايّما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها
نكرة والمجرور بعدها بدل منها (ولا) اى كلمة لا تزاد (مع الواو) العاطفة (بعد النفى
لفظاً نحو ما جاء زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين (و) تزاد
بعد (ان المصدرية) نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد (وقلّت
زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسرّ فى زيادتها التنبيه
على جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فيبرز لذلك فى صورة نفى القسم (وشذّت
زيادتها مع المضاف كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر حور اى الهلكة
جمع حائر اى هالك من حار اى هلك (ومن والباء واللام تقدم ذكرها) مشتملة
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها (حرفا التفسير اى) فهى تفسر كل مبهم
من المفرد نحو جاءنى زيد ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات (وان
وهى) اى ان (انما فى معنى القول) اى بفعل مستقر فى معنى القول تقرر المظروف فى
الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا
تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدّ معناه نحو قوله تعالى وناديناه

نى كيد وقيل زيدت لمجرد التأكيد ورد بانها لا تزاد كذلك صدرا بل حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل للنفى وقسم على ان يكون اخبارا لا انشاء اى لا اعظم بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قال الزمخشرى وقيل المنفى شئ متقدم وهو ما حكى عنهم كثيرا من انكار البعث اى ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم

منهل

قوله وذهب ان لا قد يكون اسما بمعنى غير وذلك اذا دخل عليها حرف الجر كقولك خرجت بلا زاد وغضبت من لا شئ

امير چلبى

قوله فى بئر لا حور تمامه بافكه حتى اذا الصبح حشر الست للعجاج الحور الهلكة كذا فى الصحاح ويقال فى محاورة اى نقصان ويحتمل ان يكون اسم جمع حائر بمعنى الهالك قيل بئر يسكنها الجن والردى الهلكة والافك الكذب حشر الصبح انفلق قيل بمعنى فاسقا او كافرا سرى بالحيلة فى بئر الهلكة او النقصان او مهالك الهالكين وما علم لفرط غفلته انه صار فيها جنى يعلق بكاشفات ملحقات الشرق كما فى النهية على ذلك ولكن ينقصه ذلك العلم وتفصيله فى الصحاح والسياكوتى فانظر اليهما وجدت حقه من الدر

لمحرره

قوله اى بفعل مقدر اشارة الى ان قولنا فى قوله فى معنى القول مجاز لان الفعل الذى بمعنى القول ليس لمحلا فيه بل دالا عليه فشبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف فى التقرير بقرينة ان هذا الفعل

ايرى

قوله بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف آه اشارة الى كون المعنى ظرفا للفظ وهم يجعلون تارة اللفظ ظرفا للمعنى بناء على ان اللفظ يقدر بالمعنى كالظروف يقدر بالمظروف وتارة بالعكس بناء على ان المعانى تزيد وتنقص من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ وتنقص بنقصانها فكانت الالفاظ قوالب تنصب فيها المعانى بقدرها — وجيه

قوله اى بفعل آه اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتبارى يستعار له اداة الظرف

عصام

ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو
قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت
فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم
الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفاعل
معنى القول وليس تفسيرا لما فى قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول الصريح القول وقد
يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه
فى التابوت فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا

(حروف المصدر ما وان) المفتوحة (وان) المشددة (فالاولان) اى ما وان
المفتوحة المخففة (للفعلية) اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية
فيجعلانها فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى
برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك
واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها
الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة
بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية (وان) المفتوحة المشددة (للاسمية) اى الجملة الاسمية
خاصة الا اذا كففت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تأويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى
انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر

يعنى ان ما فى بما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها فى تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر عبد الله افندى

ثم انه لما كان فى اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيبويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المص ذهب الى مذهب سيبويه فقال واختصاص ما الخ تكملة

وهنا اشارة الى دليل سيبويه يعنى انه رجح عدم التجويز لقلة وقوعها

قوله او فى معناه اى فى تأويل المفرد الذى فى معنى المصدر ان لم يكن الخبر مشتقا ولكنه فى معنى المشتق نحو اعجبنى ان زيدا اخوك فالاخوة وان لم يكن مصدرا لاخوك لكنه فى معنى المصدر لكونه فى معنى يواخيك او مواخيك وجيه

قوله فان تعذر اى تعذر مصدر خبرها او ما هو فى معناه بان يكون الخبر جامدا محضا نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا لان كل خبر جامد نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كان زيدا ومعناه واحد وجيه

وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما آه جملة مستأنفة وليس عطفا على قولك لانه ليس مثالا لان تكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيد الاكثر والواجب تأخيره عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل عوده لما يتوهم من انها قد تكون تفسيرا للقول الصريح استدلالا بهذه الآية عبد الحكيم

فالفاء اما للتفصيل على تقدير اما او زائدة فى خبر المبتدأ على مذهب الاخفش والعائد محذوف اى فيه

بيان لفائدة قيد فى الاكثر ولم يجعله بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا فى كونها مفسرة اى للجملة التفسيرية الاولى وحده لبيان الموصوف والثانى لبيان معنى الابهام والتفصيل وتخصيص ان بالفعل معناه على كلا الوجهين امرا او نهيا سيالكوتى

ای معنی تأویل المفرد الذی فی معنی المصدر ... وجیه
او معناه لیس بمصدر خبرها بل اسم المصدر

قوله حروف التحضيض مصدر للتكثير والمبالغة كالف الشيء طلبه ولشدة عليه وهذه الحروف مركبة كما في المفتاح وبعضهم ان الا اصله هلا ابدلت الهاء همزة حكيم

قوله مشددتين وهلا مخففة والاخففة تنبيها وعرضا واستفهاما ما بخير العاقل وتعبا اسم فعل بمعنى عجل تحت سيالكوتي

اي الكلام الذي حسب الامتنا والاعتناء

في تخصيصها الامثلة بالاثبات اشارة الى انه بعد د خولها على النفي النفي

اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني شيخ الرضي

فقدرنا الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا (حروف التحضيض هلا و الا) مشددتين (ولولا ولوما لها صدر الكلام) لدلالتها على احد انواع الكلام فقصد ليتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع (ويلزمها الفعل) وفي بعض النسخ ويلزم الفعل (لفظا) نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا (او تقديرا) نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انما تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات (حرف التوقع) والتقريب (قد) سمي بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق والتقريب بلا توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه (و) هي (في المضارع) المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس (للتقليل) اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وتستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى

اذا تقدم الظرف نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فهو مفعول للفعل المتأخر لتوسعهم في الظرف سيالكوتي

قوله فمعناها اي اذا دخلت على الماضي للتوبيخ واللوم لان التحضيض على ما فات سبب للتوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على ما فات عليه سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او كنائيا والظاهر الاخير لما يجيء انها لا تخلو عن الحض على مثل ما فات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم وهذه المعاني لازمة للحض على ما فات فان كان المخاطب ذا شرف فتنديم والا فتوبيخ ولوم عبد الحكيم

عطف على قوله فمعناها اذا قلت

قوله الا انها بمعنى لكن لدفع توهم اطلاق حروف التحضيض عليها اذا دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الا انها في لا بالنقل كما ولذا سماها السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتحضيض فاضل محشي

قوله فكانها للتحضيض هذا فيما يمكن له مثل آه اما فيما لا يمكن له ذلك نحو قوله عليه السلام هلا شققت قلبه فلا حكيم

من المعاني

قوله حرف التوقع اسندوها الى التوقع والتقريب من جملة معانيها لاختصاصه بها وللرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا وهذه المعاني لقد اذا كانت حرفا وقد يستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قدني درهم وقدني اي كفاني سيالكوتي

التقريب

التقريب قد الماضي الى الحال كقول المقيم قد قامت الصلوة خبيصي

قوله تقييد بتوبيخ الكلام في الكلام

قوله ومعناها ايضا اي التحضيض في المضارع بالملازمة

قوله الا انها اشارة الى ان الاكلام لمعنى التحضيض في الماضي اذ هو الاصل لمعانيها

القائدة الى ان هذا استعمال قليل لغلبة الكلام الجليل

والتقليل مقدر قدره الشارح بقوله وهو

وقد وقد تستعمل التحقيق آه قيل تستعمل للتحقيق مع التكثير وجعل الآية من هذا القبيل سيالكوتي

من التوقع

قوله ومنه اي من كون قد في الماضي للتقريب من الحال عبد الله افندي

سواء وقع بالفعل بان حصل مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل الاول بقوله قد ركب آه ابوالبركات

قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه يستلزم التوقع في الماضي لان الماضي ثابت في التوقع عصام

المتصرف ليس للمضي حتى يقربه الى الحال وشرط في قد ضمن ان يكون مثبتا ومتصرفا لان غير حكيم

قوله اذا دخلت آه اشارة الى انها لا تدخل على فعل غير كما سيأتي

احترز عن استعمالها لمجرد التحقيق

نائب فاعل يضاف

اى تذكرت قبيل زمان رؤيته الفعل لان قد كالعاشق والفعل كالمعشوق لا يفتقد قد ويقبل الاسم بينه وبين الفعل
حمزة

قوله لما ان الهمزة الخ اشارة الى ان قوله وكذا الخ هل ليس على العموم بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا فكأنه في المعنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هھنا والاوجه ذكره في تقول ازيد ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت
عبد الحكيم

قوله الهمزة وهل واما وال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فتقلب الهاء همزة
حكيم

ويجوز حذف فعلها كقول الشاعر ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد اى وكأن قد زالت
مويح

تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله أحسنت و
قد لعمري بت ساهرا (حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما صدر الكلام) لا يتقدم
ما في حيزهما عليهما لأنهما على احد انواع الكلام كالنفي (وتدخلان على الاسمية والفعلية)
تقول في الاسمية (ازيد قائم و) في الفعلية (اقام زيد وكذلك هل) تقول فيهما
هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر
فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد
قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على اصلها في
قوله تعالى هل أتى على الانسان اي قد أتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فاذا رأيت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة (والهمزة أعم تصرفا) اي
التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل
(تقول ازيدا ضربت) بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا
ضربت لما عرفت (و) تقول (اتضرب زيدا وهو اخوك) باستعمال الهمزة لانكار
ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها
قوية فيه (و) تقول (ازيد عندك) ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة

قوله عهودا بالحمى العهود جمع عهد والحمى كالى ما يحمى من الكلاء بمعنى المحمي والمراد منه الارض التي فيها الكلاء وحنت اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين بمعنى الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الالفة يقال حنت الالف اى الالفة والمعانقة در آغوش كرفتن وتسلت عنه الظاهر اسلت عنه على ما في الصراح والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بحال العاشق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلي صح تركها
سيالكوتي

قوله اعم التصرف فيها اه جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اى اعم تصرفه وجعل اضافته الى الضمير لادنى ملابسة لانه عنى به التصرف فيه ولذا يجعل التصرف فعل الهمزة اى الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواضع لا يدخل فيها هل وكما تدخل تتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم
عصام الدين

وهو ضربت في حيزها لما سبق من انها تدخل على كل اسمية

قوله على وجه الانكار التوبيخي اى ما بعدها ما كان ينبغي ان يقع وان فاعله معلوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد يجيء للانكار الابطالي اى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين ولافادتها نفي ما بعدها الذي لزم ثبوته اذ كان منفيا لان نفي النفي اثبات ومنها أليس الله بكاف عبده والانكار بالنسبة يختص بالهمزة
عبد الحكيم

قوله محذوف بالحقيقة اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو عدم الوجود في الانكار التوبيخي الرضي مطلعه الانتفاء في الانكار الابطالي بخلاف ما فيه يدل على فانما مرتبطا وافترانه بالحال الذي بنا فيه يدل على عدم استحسانه وهنا مبني على استعمال الهمزة واما علم الامر الاستفهام وكونه للانكار متعلقا منه فالوجه ماذكره تقديرا كونهما مستعملة في الانكار فالعجب فيه ما في المفتاح من ان هنا مختصا بالاستقبال لانكار ماله يقع
سم الكوفي

فانما مرتبطا اقترانه بالحال الذي بنا فيه يدل على عدم استحسانه
ابن

فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة
التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب والبق وبقع هل مع ام المنقطعة
لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فانقول هل زيد عنده ام
عمرو في تقدير بل اعندك عمرو (وتقول أثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة (بخلاف هل) لكونها
فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها (حروف الشرط ان واذ ولو واما لها صدر الكلام
لما مر (فان للاستقبال واذا دخل على الماضي ولو عكسه) يعني للماضي وان دخل على
المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال
سواء دخلت على الماضي او الاستقبال نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
فمعنى المثال الثاني مثل معنى المثال الاول يعني اذا وقع منك اكرامي في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت
ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب لي في الماضي فقد وقع مني ضربك
ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لا يصح لانها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني

اي ما يعلم من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع   امير

قوله فان المعنى والله اعلم ان لا تعجبكم او تعجبكم وقال الرضي وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى يود المجرم لو يفتدي لا يجوز ان تكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها   شيخ الرضي

قوله المتصدر الحقيقة بالهمزة

قوله اعلم ان المشهور بين النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وخطأهم المص وقال بل هو لامتناع الثاني وذلك ان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف المسبب فانه يوجب انتفاء السبب قال الشيخ الرضي وفيما قال المص نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ثم قال الرضي الصحيح ان يقال كما قال المص هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها المص بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي ووجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه انتهى اذ لو تحقق الملزوم بدون اللازم لانتفى الملازمة بينهما فعلى ذكره يكون دليله باطلا ودعواه حقا ووجه العلامة التفتازاني قول النحاة انها لامتناع الثاني لامتناع الاول بان معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول بمعنى ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط غير التفاوت الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية بسبب انتفاء المشيئة ولا يجوز ان العلة اذا تحققت تحقق المعلول   توجيه

لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى بحصول المجئ مقدّ فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم منه انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية انتفاء الاول لانتفاء الثانى المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانتنى لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام (ويلزمان) اى اذ ولو (الفعل لفظا) كامر فى الامثلة (او تقديرا) نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا

قوله توهم المص فصرح المص بسبب تحاشيهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضى فى الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر فى السبب واستدل على دعواه ان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفائه انتفاؤه
عصام الدين

اى عكس انتفى . وهو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول

ان استعمالا للتعليق غير استعمال اللزوم
محشى

الذى هو قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم
محرم

فبسبب هذا القصد ربط القائل ذلك الشئ الذى اراد بيان استمراره
ايوبى

بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية اذ هو اقرب النقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال
عبد الله افندى

قوله ويلزمان الفعل اى الشرط واما الجزاء فقد يكون اسمية او مضارعا مجزوما بلم او ماضيا فى اوله لا مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع خبرها صلة نحو الذى لو ضربنى شكر والمحال شرط كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشرى الى وقوع الاسمية جوابا كما فى قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
سيالكوتى

فلما حذف الفعل ابرز منفصلاً بارزاً وليبنى تاكيداً لفاعل الفعل المحذوف ولازحام
الفعل والفاعل بعد من حذف الفعل وحده (ومن ثمه) اى ومن اجل لزوم الفعل
بعدها (قيل) بعد (لو) المحذوف فعلها (انك بالفتح) لا بالكسر (لانه) اى
ان مع معموليه (فاعل) للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة
لا المكسورة (و) قيل (انطلقت بالفعل) اى بصيغة الفعل (موضع منطلق)
اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد لكونه
الفعل المذكور موضع اسم الفاعل (كالعوض) من الفعل المحذوف فيما لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من مفسر
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع فيه عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما
عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره (وان كان جامداً) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جاز) وقوع ذلك
الاسم الجامد خبرا (لتعذره) اى تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما
في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه (واذا تقدم
القسم اول الكلام) اى في اول زمان التكلم بالكلام فصح تركه في لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط (على الشرط) متعلق بتقدم (لزمه الماضي)
اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا (لفظا او معنى) ليكون على وجه

قوله اى في موضع يليق آه اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال ان انطلقت وقع موقع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه ان جعل الخبر ماضيا لغو لدلالته على ما ضويته اعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بقوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري عصام

وانما عدل عن الاصل اللايق بالمقام وقيل انطلقت ليكون آه

قوله وانما قال كالعوض ولما توهم الشارح ههنا سؤالا وهو ان يقال لم قال المص كالعوض ولم يقل عوضا هل لذلك نكتة اجاب عنه بقوله وانما آه عبد الله افندي

اعمى ان وا الفعل الواقع خبرا

لان ان تدل على الثبوت المقدر تدل على الثبوت فيكون من جهة المعنى عوضا عنه وافيه

قوله اى في اول زمان التكلم استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشارح الى انه ظرف زمان بحذف لفظ زمان والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من تعسف اللفظي والبشاعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام كما يفصح عنه قوله اى القسم بين اجزاء الكلام سيالكوتي

قوله اى في اول زمان التكلم بالكلام اشار بذلك الى دفع اعتراض اورد في الحواشي الهندية وهو ان شرط تقدير في ان يكون الظرف زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك لانه مكان معين وتقرير الدفع ظاهر وهو ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام واجب في الحواشي

قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا لتقوي القسم بالقصد ... الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه ومعنى القسم في غيبة كزائد في المعنى فهو كالزائد والشرط مراد فيه معنى التوقف عبد الحكيم

قوله فقط فالاطلاق قرينة التجريد كما قالوا

قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة او غير مجزوم دائما لانه القابل للاطلاق العام فلا يدفع ما قيل ان الشرط ... فاما لم يجزم بجزاء فيكون يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم اذا كان الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما و مجزوم سيا كونه عدم كونه مجزوما

لا تعمل فيه ادوات الشرط لفظا بل اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب (وكان الجواب للقسم) فقط (لفظا) لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط (مثل والله ان اتيتني) هذا مثال لما مضى لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى (لاكرمتك وان توسط) اي القسم بين اجزاء الكلام (بتقدم الشرط عليه او غيره) اي تقديم غير الشرط (جاز ان يعتبر) ويلغى الشرط (وان يلغى) ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم (كقولك انا والله ان تأتني آتك) فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه (وان اتيتني والله لآتينك) وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه

قوله واما معنى بيان لفائدة قوله لفظا ومعنى لانه اذا روعي جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب اورد للتحقيق والتوجيه فيكون جوابا لهما واذا كان اعتبار احدهما مقدما على الاخر يفيد ان يكون جواب احدهما مقيدا وجواب الآخر فاندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على العكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد منع كونه جواب القسم معنى لان الجواب مجموعهما اعترف بكونهما جواب الشرط معنى فبين كلاميه تدافع
عبد الحكيم

فانه يدعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى كون الجواب له لفظا

قوله اي تقديم غير الشرط فقوله غير عطف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعني تأخره لا يستلزم الوسط ويجب ان يكون ذلك الغير بطلب الجزاء اعني المبتدأ قبل النواسخ او بعدها نص عليه الرضي

فيما عرفه لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا

اصله آتيك بالياء حذفت لاجل الجزم لانه جواب الشرط وجوابه ان يكون مجزوما لا جواب القسم لانه لا يكون مجزوما

قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز لان في اللف كلا من تقديم غير الشرط ولغو القسم متأخر وفي المثال قدم كل منهما اما تقديم الغير فظاهر واما تقديم اللغو فلانه قيل انك مع تجويز آتيه في هذا المثال فكأنه قيل انا والله ان آتيتني آتك وآتيتك بخلاف المعنى الثاني فان النشر باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه فان تقدم الغير مؤخر وقدم في المثال واعتبار الشرط مقدم وقدم في المثال ايضا كما ذكرنا

لان تقديم الشرط مقدم في الذكر على جواز اعتبار القسم على الاول فكذلك في هذا المثال فلم اعتبر القسم
حسن افندي

قوله اما الاول فلان تقديم الشرط مقدم في الذكر كذلك واما الثاني فلان اعتبار الشرط ذكر بعد تقديم الشرط في اللف فهنا ذكر الغاء بعده
حسن افندي

قوله ففي كل من المثالين الخ اما المثال الاول فلان النشر على غير ترتيب اللف باعتبار التقديم واما في المثال الثاني فبالعكس ...

بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما (و) تقدير القسم كاللفظ) اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم (نحو) قوله تعالى (لئن اخرجوا لا يخرجون) اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا (و) كذا قوله تعالى (وان اطعتموهم انكم لمشركون) اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء (واما للتفصيل) اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت للتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور للدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما

قوله على تقدير تقدم آه واما اذا ذكر مثالا لكل من اللفين بجنبه بان يقال اذا توسط القسم بتقديم الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى نحو اذا اتيتني فالله لاتيتك وكذا اذا توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تأتني آتك يحصل اتصال المثال بها الممثل له بتمامه س

اي اذا كان تقدير القسم كاللفظ فيلزم الذي بعد ذلك القسم المضي بناء على ما مر آنفا من انه اذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي وكان الجواب للقسم قابل آفندي

هذا قيد في المتوسط وغيره والظاهر منه ان القسم لا يقدر في الوسط وجيه

قوله لكان الجزم بحذف النون اولى به انما قال ذلك لان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب الجزم بل كان اولى وجيه

لان حذف الفاء لا يجوز الا في الضرورة وبهذا زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء الشرط وتدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية عصام

لانه اكثر استعمالا قال الرضي في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك س

قوله يلزم الاتيان بالفاء وخص الفاء بالذكر لانه الاصل والا فاللام مثل الفاء واذا المفاجأة وهذا اللزوم في السعة واما في الشعر فيجوز نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها عبد الحكيم

قوله واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربته ولا زيد فضربته بتقدير اما هنا فما وقع في توجيه اما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فات الى آخره من انه بتقدير اما في عدم تقدير التقدير كما ينبغي فاضل اسفرائيني

ان الاعتبارين فيه متفقان الاول كلاهما على ترتيب اللف في المثال الثاني سيالكوتي

قوله وعلى تقدير الحمل آه ج سم حاصله ان الحمل على الاول وان كان اولى من جهة عدم وقوع الاختلاف بين الاعتبارين لكن فيه هجنة وهو انه لو كان مراد المص المعنى الاول لاقتضى رعاية كون النشر على ترتيب اللف تقديم المثال الثاني على الاول التقديم واقيه

قوله يقتضي تقديم آه اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لفه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير ترتيب عبد الحكيم

قوله بتقدير الامكان وانما قال بتقدير الامكان لانه لا اتصال اذ المثال الثاني غير متصل بالممثل له بل المثال الاول ايضا غير متصل به لكنه وذلك لان الممثل له الالغاء وهو ان المجموع تقديم غير الشرط وجواز الالغاء وجواز اعتبار القسم لكنه لم يتصل بالاول لوقوع جواز اعتبار القسم بين الممثل والمثال حسن افندي

قوله بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه حاشية

من حمل على المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني عت

فاذا قدم المثال الاول اتضح بكون مثال الالغاء القسم متصلا به عت

قيد لقوله وكذا بالعكس لان القسم لا يكون الا في صدر الكلام كذا

وهنا التفسير اشارة الى بيان المجمل الصادق له وهو اجماله للمتكلم وهو نوعان احدهما ما اجمله في الذكر والثاني ما اجمله في الذهن والاول ابو السعود

في الظروف الا منوي وان امتنع وقوع المستقبل ... لزوم تلك الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية حتى كان هذه الافعال ... لانتفاء كلها ذلك لقصد المبالغة فاضل محشي

قوله والحكم بان كلمة اما للشرط ولم يحكم بكونه اذ وجيز الظرف مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه فاذا لقيته فانا اكرمه ولان شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل بجعلها بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل ...

قوله يعني واما الذين ليس في قلوبهم اي جملة كي التقديرية ... تقديره ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون آمنا به ... في النفي لانه لا يتجه على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعل قسيما له بحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم سيالكوتي

قوله الثاني كونه الشرط لزوم الفاء فجوابها والقصد بان الاول مستلزم ربما يذكر بعده اما الاخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على ... فافهم

قوله هو مقدر لدلالة المتصرف على غير المتصرف في الذكر كما في قول السعد في غير المتصرف واما في ازمنة فمتصرف عليها قبل حسن افندي

للشرط للزوم الفاء الفائدة في جوابها وسببية الاول للثاني (والتزم حذف فعلها) الذي هو الشرط (وعوض بينها) اي بين اما (وبين فائها) الواقعة في جزائها (جزء مما في حيزها) اي حيز فائها وحيز اما لان حيز الفاء ايضاً حيزها سواء كانت ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولاً لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق (مطلقا) اي تعويضاً مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا (وقيل) القائل المبرد (هو) اي ما وقع بينها وبين فائها (معمول) الشرط (المحذوف) عملاً (مطلقا) اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه (مثلا اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلاً (وقيل) القائل المازني (ان كان) ما يتوسط بين اما وفائها (جائز التقديم) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور (فمن) قبيل القسم (الاول) وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء وقدم على الفاء

قوله اما زيد فمنطلق تقديره على حذف الفعل والعوض بين اما وبين فائها جزء في حيزها مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط مع متعلقه ووسط زيد بين اما والفاء واخر الفاء الى الخبر كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء لفظا فصار اما زيد فمنطلق لمحرره علي مرتضى

اذ المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل فحذف الفعل وجعلوا الاسم عوضا عنه وهو جزء مما في حيز جوابها وهذا عند سيبويه عجيبي

اشارة الى ان مطلقا مفعول مطلق للعوض بتقدير الموصوف او مفعول فيه بتقدير الموصوف اي زمانا مطلقا وهذا كثير في كلامهم لمحرره

اي مع قطع النظر من الفاء والا فيمتنع تقديم مع الفاء ايضا فلا معنى للتعميم فاذ وقع بعد اما شيء يمتنع تقديمه نحو ان وما النافية مما له الصدر لا يجوز نحو لنا يوم الجمعة فانك صائم فسيبويه يجعل ما في حيزه في كلا الصورتين عوضا عن الفعل لقول لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه وجيه الدين

مفعول مطلق لمعمول او ظرف له بتقدير الموصوف اي عملا مطلقا كما قدره الشارح او زمانا مطلقا كما قدره الهندي وقيل حال من المعمول او مفعول مطلق لقيل معرب

اي من متعلقات الفعل المقدر قبل الفاء فاما زيد فمنطلق تقديره مهما حصل حصل زيد فهو منطلق موسنح

(والا) اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها (فمن) قيل (الثاني) وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون لجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها (حرف الردع كلا) الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب

اي في لا جائز التقديم مع ما يكون مانع آخر غير الفاء مثل ان في المثال المذكور محرم

قوله هذا تقدير الكلام آه اذا كان المتوسط ما سوى الظروف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر فجريان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم على ان اليتيم معمول لفعل الشرط

قوله مهما يكن زيد اه على ان مهما لعموم الاحوال والعائد محذوف اي اي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق عبد الحكيم

ولما كان في هذا المقام مذهب آخر في توجيه المرفوع والمنصوب المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يرده ايوبي

اي على المذهب الثاني مبتدأ وقوله تقديره عطف عليه وقوله فوجه غير ظاهر خبره والجملة استينافية س

ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اي اي حالة يذكر زيد عليها حكيم

قوله فوجه غير ظاهر لعل وجه ظاهر لجريانه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف تقدير يكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول به والحال والجار والمجرور كما لا يخفى عبد الحكيم

قوله مع انه يوهم اه انما قال يوهم لان المقصود في التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين في الاستعمال وليس متفرعا على التقدير لكن نقول المقدر في الحالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقدير ومن هنا ظهر ان الابهام في تقدير مهما يكن محمد

اعلم ان نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز عبد الله

قوله لتأنيث المسند اليه حقيقيا او تنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء عصام

يعني كما ان الله تعالى في قوله كلا ان الانسان ليطغى لما اثبت طغيان الانسان زجره عن الاثبات بضده الذي هو عدم طغيانه محشي

قوله والمقصود منه تحقيق الجملة اما الجملة السابقة فيهم الوقف عليها او اللاحقة ولذا لا يكون بعد كلا بمعنى حقا كسر ان بل هو مفتوح لا غير فاذا اراد المتكلم فاذا اراد تأكيد ما بعدها فالفتح وان اراد الاستئناف في ما بعدها فالكسر فافهم محشي

قوله بمعنى حقا فيكون جرى مجرى القسم فيجاب باللام كما في الآية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة

لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك (وقد جاء
اي كلا (بمعنى حقا) والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو
حرف ولمناسبة معناه لمعناه لان كلا تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن
النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون
الجملة كالمؤكد فلم يخرجه ذلك عن الحرفية (تاء التأنيث الساكنة) لا المتحركة لانها
مختصة بالاسم (تلحق) الفعل (الماضي) ليكون من اول الامر علامة (لتأنيث
المسند اليه) فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة
بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر
بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير
مما لحقتاه (فان كان) اي المسند اليه اسما (ظاهرا) غير مؤنث حقيقي (فمخير) اي فانت
مخير بين الحاق تاء التأنيث وعدمه (او فهو اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف
والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام
المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث (واما الحاق علامة التثنية
والجمعين) اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
(فضعيف) لعدم احتياجها الى هذه العلامة لان احتياج المسند اليها لعلامة التأنيث
لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور

بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعني يشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف عبد الحكيم

قوله فنبه من اول الامر اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على زنة الاسم والحرف والامر نحو فاذا قيل علم قبل التأمل في معنى الكلام انه صيغة الماضي سيالكوتي

قوله كالحرف الاخير اما تاء الاسم فلجريان الاعراب عليه واما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل المؤنث ضمها ح

قوله فان كان اي المسند اليه والمعنى فان كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي عصام

اي كون لحوق تأنيث وعدمه مخير عند كون المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي محرم

هذه دفع لما ذكره صاحب المتوسط حيث قال انه لم تكن ... لانه قد ذكر من قبل وجيه الدين

قوله وهذه المسألة آه وبهذا يندفع كون ذكرها مستغنى فالوجه ان يقال المتبادر من قوله تلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي عصام

قوله واما الحاق آه استئناف لدفع كون الحاق علامة التثنية والجمع كتاء التأنيث في الالحاق بلا فرق على تعين المسند اليه مثنى ومجموعا وفعل الماضي او الفعل مطلقا ان الحكم بالالحاق بالماضي اي بشيء لحق من الماضي عند تقيد الالحاق والحكم والصفة والمضارع وصحح عبد الحكيم

قوله لعدم احتياجها الى هذه العلامة التي تلحق المسند اليه الا بهذه تأنيث المسند اليه يعرف المسند بمحرم

قوله غالبا احترازا عما اذا كانت مدغمة او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن مثل صنو وعما اذا كان نعتا عنى عن الجمع غير ملفوظة احترازا عن نحو رجلا وزيد رجلان وباب التنازع سيالكوتي

وإذا لحقت على بعضها فليست ضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف أتي بها للدلالة من أول الأمر على أحوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة ومثل هذا الإبدال ما مر في بدل الكل من الكل وتكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما (التنوين) في الاصل مصدر نونته أي أدخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء أعني النون تنوينا اشعارا بالحدوث وعروضا في المصدر من معنى الحدث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح (نون ساكنة) أي بذاتها فلا نقض بما تحرك العارضة مثل عاد الأولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وأمثالها فأخرجها بقوله (تتبع حركة الآخر) أي آخر الكلمة فإن هذه أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها وإنما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لأن المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة المتخللة بين آخر الكلمة والتنوين فإن قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة إلى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل (لا لتأكيد الفعل) فخرج به نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فإن المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى (وهو) أي التنوين (للتمكن) وهو ما يدل على امكنية الكلمة أي كون الاسم المشبهة الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف

أي آخر الكلمة حقيقة أو حكما فيدخل تنوين قائمة وبصري وأخ بل المراد بالآخر ما ينتهي إليه التكلم فيشمل تنوين قاض فإن الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره منوي لكنه ينتهي به التكلم عصام

فإن النون الساكنة من من مثلا هي نون ساكنة وآخر كلمة من عبد الله افندي

ولو قال تتبع الآخر لم يوجد اللحوق بتلك الصفة لأنها لاحقة بالآخر مع حصول التخلل بينهما عبد الله ايوبي

فإن ضمة زيد المرفوع مثلا متخللة بين الدال التي هي آخر الكلمة وبين النون الساكنة تكمله

فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد أن التنوين ليس بجامع لخروج التنوين المتحركة ك

يعني أن النون الواقعة في الآخر إنما سميت تنوينا إذا كانت داخلة عليه لا لتأكيده تكمله

فإنها ساكنة يصدق عليها التعريف وأما الثقيلة غير ساكنة ولذا لم يدخل عروت

فإنه يوهم أن قوله نون ساكنة تتبع حركة الآخر لتأكيد الفعل بحيث يصدق على النون الساكنة في قوله انطلق فإنها نون ساكنة تتبع حركة اللام في رجل فأجاب بأنه لا يرد النقض به محرم

(والتنكير) وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين بخصوصه اى لمكث سكوتاً اما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعاً من ان يكون تنوين واحد للتمكن وللتنكير معاً فالقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضاً فاذا جعلته علماً تمحض للتمكن (والعوض) وهو ما يلحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه لتقابلهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كان مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضاً عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وحطنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائماً اى كل واحد وامثال ذلك (والمقابلة) وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلاً امرأة ثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علماً كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب يحمل التنوين عليه (والترنم) وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد مما يستحسن الغناء وانما عبروا ما يلحق اواخر الابيات

قوله فاذا جعلته دفعا لما قال من انه للتنكير لما بقى في نحو رجل بعد العلمية وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف

قوله عوضا عن المضاف اليه لم يقل عوضا عن حرف لنحو جوار وزائد لجندل فان تنوينه بدل من الحرف او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب الالف الدالة على الجمعية كذهاب الياء من جوار وفي تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات محشي مدقق

جبرا للنقصان فلو لم يجبر تبقى الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله لئلا تبقى الكلمة ناقصة وجيه الدين

قوله لزالت ولذا سميت بمسلمة زال تنوينها وقال الزمخشري انها تنوين الصرف وان سمي لضعف تأنيثه لعدم تمحض تائه للتأنيث لان مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء فيه غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يابى عن ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو يمنع عن تقدير تاء اخرى سالكوتي

قوله لعدم مساعدة المعنى اى معنى العوض ههنا اذ لا شيء محذوف ههنا حتى يعوض عنه وجيه الدين

لمشاركة النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيء

وانما سمي هذا التنوين الترنم لانها انما يجيء بها لوجود الترنم هو رفع الصوت يقال ترنم بكذا اذا رفع الصوت وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا احدث فيها التنوين يحصل الترنم لان التنوين يمسه الخيشوم سعيد چلبي

وان كان للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا كما يشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنى انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل بفهم المعانى وهو اما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما فى قول الشاعر: اقلى اللوم عاذل والعتابن: فقولى ان اصبت لقد اصابن: فروى هذا البيت بالياء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغنى نون الترنم واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح وسميت هذه مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر: وقاتم الاعماق خاوى المخترقن: مشتبه الاعلام لماع الخفقن: فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان ما يلحقه هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يخصه واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح

اللوم بفتح اللام وسكون الواو والعذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة والعتاب بالكسر كلها اظهار العداوة مع اضمار العداوة لغة

والمعنى اقلى لومك وعتابك على ما افعله وتأمل فيه فان كنت مصيب فصدقينى وجيه

اى الالف والياء والواو

مفعول قولى والشرط متصل فى اجزاء ما دل على الجزاء

قوله القاتم المظلم والعمق بضمتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوى الخالى والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح بحرقة والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به فى الطريق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حركة للضرورة والمراد بالسراب لخافق نعت المصدر والمعنى رب مفازة مظلمة الاطراف خالية الممر لم يسكنها احد ولم يتميز فيها اعلام لظلمتها او لغموضها لما عند السراب وجواب رب محذوف اى قطعته سيالكوتى

الواو واو رب وجوابه محذوف اى قطعته وجيه

والمعنى رب مهمه مظلم الجواب فى المراق بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاشجار مشتبه الاعلام غير متميزة لماع السراب قطعته وجيه

اى لاجل التجاوز عن حد الوزن

وأما التنوينات الأخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل (وحذف) اي التنوين وجوبا (من العلم) حال كونه (موصوفا بابن) حال كون الابن (مضافا الى علم آخر) نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال الابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاء رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال وعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد بن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا تلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم (نون التأكيد) قسمان (خفيفة ساكنة) لانها مبنية والاصل في البناء السكون (ومشددة مفتوحة) لثقلها وخفة الفتحة (مع غير الالف) اي غير الف التثنية نحو اضربان (والف الجمع) اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية (تختص) اي نون التأكيد (بالفعل المستقبل) الكائن (في) ضمن (الامر) نحو اضربنْ بالتخفيف واضربنّ بالتشديد (والنهي) نحو لا تضربنّ (والاستفهام) نحو هل تضربنّ (والتمني) نحو ليتك تضربنّ (والعرض) نحو الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا (والقسم) نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد في جميع

قوله وخطا بحذف الف ابن وما فيها بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما لعلة قاعدة وضموها على خلاف قاعدة العرب محشى فاضل

قوله وكذلك آه فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية عنه كذا ما يجري مجرى العلم نحو سيد بن سيد وطاهر بن طاهر وهي بن هي

لقلة استعماله مع التنوين انما حذف في الموصوف ولكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وهذه العلة ليست موجودة في المبتدأ مع الخبر وجيه الدين

قوله وحكم الابنة ولم يذكره المص اكتفاء بذكر الاصل او لانه اختلافي فان منهم من منع ذلك لان موضع الاسماء الابن حكاه ابن كيسان شرح التسهيل

سواء كانت بين العلمين او غيره

قوله نون التأكيد واشار الى جعله قسمين الى انها اصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناها التأكيد وقال الخليل التأكيد بالثقيلة ابلغ حكيم

قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها عصام

كالاستثناء من قوله مفتوحة يعني ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف ايوبي

قوله والف الجمع اختاره الشارح رعاية لمناسبة التثنية وجعل عبارة القوم تفسيرا له وهو الاطلاق واخترعه الشارح لمناسبة التثنية والشايع الف الفاصل سيالكوتي

هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون
الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا (وقلت) اى نون التاكيد (في النفي)
فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيها
له بالنهي (ولزمت) اى نون التاكيد (في مثبت القسم) اى جوابه المثبت لان القسم
محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز (وكثرت) اى نون التاكيد (في مثل
اما تفعلن) اى في الشرط المؤكد حرفه بما في نهم لما اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل
ايضا لئلا يستقص المقصود من غيره (وما قبلها) اى ما قبل نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة (مع ضمير المذكرين) وهو الواو (مضموم) ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة
واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة
ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر (و) مع ضمير (المخاطبة) وهو الياء (مكسور)
ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
(و) ما قبلها (فيما عدا ذلك) المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة (مفتوح) طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك
يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان

قوله في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقضي الملزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقديم المثبت بان لا يليه لو ظرف او جار متقدم عليه — فاضل اسفرايني

نحو قول الشاعر
والله لا احضن المرأ محتسبا ✽ فعل الكرام وان فاق الورى حسبا
والاكثرون ان لا يؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت — شرح تسهيل

صلاحها تاما احترازا عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت وفيه مانع

سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذا ما او جائزا كما في مهما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط

لما فرغ من بيان مسائله من حيث تلفظه ولحوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل النون

يعني ان الواو اذا حذفت اما لالتقاء الساكنين على غير حده ان اشترط في التقاء الساكنين ان يكون الساكنان في كلمة واحدة لان التقاءهما ههنا في كلمتين لان النون المشددة كلمة اخرى واما لثقل الواو بعد الضمة — وجيه

قوله ان اشترط آه فلا يكون مما نحن فيه من التقاء الساكنين على حده فتحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا في جمع المذكرين والمخاطبات فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثاني قالوا في التثنية والجمع المؤنث ان التقاء الساكنين على حده ولهذا يحكم بلزوم الثقل في الاولين والالتباس واجتماع النونات في الاخيرين — سيالكوتي

فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا وفي تحقيقه مع النفي حتى قيل بمجيئها بعد لما النافية ... انما دخلت في النفي بلا المتصلة قياسا عند ابن جني خلافا للمبرد والمنفصلة ... وان جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد ... ما بالنفي لتشبيهها بالنهي فيما يشمل الجحد قال سيبويه ... اى الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم — عصام

لانه وضعه لتاكيد المطلوب لا يكون ما ضيا ولا حالا ... في الذهن ... حصول شيء اما في الخارج ... — سيالكوتي

اورد المثال بما بالعلم حكم النفي بلا لا بطريق الاولى فان مشابهته بلا الناهية اتم ... استثناء مفرغ يعني لا يقع في النفي استعمالا الا قليلا — حكيم / ابوبكر

قوله وحكمها غير ما ذكر لان ما قبلها فيهما الالف ... ما جر غير صحيح والرضي جعل حكمهما ما ذكره لان الالف في حكم الفتحة ... قوله فتقول في التثنية والجمع اه بيان للفرق بينهما والظاهر ما ذكره الرضي — عبد الحكيم

وبين جمع المذكر او المخاطبة

وهو مضموم ما قبلها ومكسور ما قبلها ومفتوح — (صف)

واضربانّ) بمنزلة الاستثناء منه فيقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
واضربنانّ في الجمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات (ولا تدخلهما) اي التثنية وجمع المؤنث (النون الخفيفة) للزوم التقاء الساكنين
على غير حده (خلافا ليونس) فانه يجوّز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في
الوقف وهو ليس بمرضي عند الاكثرين (وهما) اي النون الثقيلة والخفيفة (في غيرهما) اي غير التثنية
وجمع المؤنث (مع الضمير البارز) اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة (كالمنفصلة) اي كالكلمة
المنفصلة يعني ينبغي ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند
الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على
ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ
فان النون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت
في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضممتها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ
كاخشي الرجل (فان لم يكن) اي مع الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ
(فكالمتصلة) اي فالنون كالكلمة المتصلة وبعينها الفا للتثنية تقول اغزونّ وارمِ

فان التقاء الساكنين اجيز في الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجتمع الساكنان احدهما الياء والثاني النون مع ان الثاني ليس بمدغم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثاني ليس بمدغم

محمد الله ايوبي

قوله ليس بمرضي اه مع امكان التكلم وصحته كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو العلاء لان كمال الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه وحال الوقف حال المتكلم ولا يقاس عليه حال التكلم س

لا يخلو من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم بحذف الواو وتقول في اضربي اضربن بحذف الياء كما تقول اضربي القوم بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة تقول في اضرب اضربن وانما قال في غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التأكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة متوسط

من اللحوق في الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس

عطف على قوله ماذكر عطف معمولي عامل واحد فالمراد بالضميرين كونهما كالمنفصل محشي

بالتخفيف

سيالكوتي

ولا يجوز ان يقال اضربان واضربنان بادخال الخفيفة عليهما عصمي

يعني لم يحذف في نحو اضربان وان التقى الساكنان كما حذف الواو والياء في نحو اضربن واضربن لئلا يلتبس بالواحد لان النون على ان الالف لو حذفت لانفتحت النون ... لاجل الالف فلو ... وجيه الدين

قوله اي لاجل اه تبرات الشارح الترتيب الثالث اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة

قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضي البناء

قوله يتعلق بالثالث الا خيرين يعني حركت الياء وترى وتبين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالمنفصلة

فانها كالمنفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول العربي

قوله وهذه الامثلة آه لم يراع المصنف الترتيب المستفاد من الكلمتين السابقتين بان يورد امثلة الضمير البارز منفردة من الضمير المستتر بل راعي الترتيب المتقدم

فوقع الاختلاط في الامثلة ترتيب تصريفها فات مراعاة ترتيب المثل ما فيها

وَاخْشَيَنَّ بِرَدِّ اللامات وفتحها كما قلت اُغْزُوَا وَارْمِيَا وَاخْشَيَا (ومن ثمه) اي لاجل النون مع غير الضمير البارز كالمتصلة ومع الضمير البارز كالمنفصلة (قيل هل تَرَيَنَّ) في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال الغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كالفتح مع المتصلة (وهل تَرَوُنَّ) في هل ترون باسقاط نون الجمع وللحاق نون التاكيد وضم الواو وكضمها فلم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون (وهل تَرَيِنَّ) في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز بكسر لاجل النون (واغزونّ) عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمه قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا (واغزُنَّ) في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم (واغزِنَّ) في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصلة كما اشرنا اليه (و) النون (المخففة تحذف للساكن) اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر ؛ لا تُهِينَ الفقير علك ان ؛ تركع يوما والدهر قد رفعه ؛ اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس لحط المرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة (في) حال (الوقف) على ما الحقت بنخفيفا اذا انضم

قوله لالتقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو اضربن فانه فيهما ملاقيا لساكن قبلها فلا يحذف والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الوصل وقت لقاء الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب لرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين تشبيها بحرف لعلة اذ لاحظ لها في الحركة وما قيل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول الواو الاول والثاني س

قوله لا تهين الفقير علك بمعنى لعلك لغة فيه اجرى مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تهينن الفقير عسى ان تركع وتزل والزمان رفعه واعزه فيستغنى هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم
وجيه الدين

اول البيت
لكل هم من الهموم سعه ؛ والمسى والصبح لا بقاء معه
قد يجمع المال غير آكله ؛ ويأكل المال غير من جمعه

بدون الياء فانها يحذف لاجتماع الساكنين وهو الياء والنون رضا

قوله ولم يحركوها هذا جواب عن سؤال وهو ان يقال حذفت النون المخففة من لا تهين لالتقاء الساكنين ولم يحركوها كما حركوا التنوين حين لزوم التقاء الساكنين في مثل عادا الاولى فاجاب بقوله ولم يحركوها آه
علي المرتضى

اي بين النون المخففة والتنوين

علة الحذف

اي غير كل واحد من الواو والياء

قوله اي لعدم الاستغناء بالواحد الذكر عن الجمع المذكر بل الواحد المؤنث

قوله وهذه الامثلة اي ما فيه ضمير بارز

قوله وهو ان يقال حذفوا النون ولم يحركوها بالكسر وكونه لا زما للاسم والموضوعة للفعل لا مانع

للالتقاء النون التي هي لام الفعل بكسر النون وعدم اعادة الياء التي هي عين الفعل لان التحريك لالتقاء الساكنين لا تعاد بسبب الحركة العارضة المحذوفة لانه ومنها باب النون التاكيد فهي داخلة عليهما محذوفة هند

اي علة الحذف اي حرف

قوله وانما لم يعكس يعني وانما اختاروا الحذف في النون والتحريك في التنوين ولم يعكسوا الامر عبد الله

قوله لحط المرتبة ما يدخل آه ولان التنوين لازم خلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلائم الفعل فادخاله على الاحق الاسم اولى عصام الدين

عطف على مقدر بعد حذف الساكن اي على حذف ولام السالمة يحمل الوجهين ساكنة

قوله فان حذف في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء تقول في جاءني قاض جاءني قاض محشى اه

قوله وقت اغزوا اه وكذا تقول هل تغزن بعد وهل تغزن في حال الوقف على تغزن وتغزين لترد الواو وعند الرفع فاضل

قوله تحذف ولا ينبغي دليل على مقصودها التي جاءت اذ دخولها في الوقف خطاء لانها لا تدخل بمعنى التوكيد شرح كمهمله

قوله وجب ان ترد المحذوف لزوال المانع قيل والذي يظهر اعم اذا اردت الوقف على الواو والياء ولا لم لزما سالعبارة مرتضى

قوله فيهما حذف فمتفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة ايضا عصام

التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة فقلب محشى

او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك (فيرد ما حذف) لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي قلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لا يثبت في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره عليها ليس بلازم (و) المخففة (المفتوح ما قبلها تقلب الفا) كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا او اما بني خير واختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا واجعل نونات تقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في موقف الندامة منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن معرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية

تمت ١٣١٤

قوله لا يرد اي حال الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام بالتنوين ولا تقول قاضي باعادة الياء عبد الحكيم

قوله تقلب الفا بناء الكتابة في الآخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب المخففة التي انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس عصام الدين

قوله نحو اصبت خيرا لا يخفى ما في التمثيل من حسن الختام على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة كما في آخر الكتاب وتممه بالالف وهو ساكن ايماء اشارة الى الاستراحة بعد المحنة عبد الحكيم

ولما ختم الشارح آخر امثلة بالخير تفاؤلا وتوصلا الى ادعية بليغة فقال اللهم اه

الحمد لله الذي من علينا باتمام تسويد تحشية فوائد الضيائية اخذا من النسخ المقبولة والمآخذ بامعان النظر والفكر العالية وهذا آخر ما اردنا جمعه من التحشية ونظمه من الايضاح مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن لكن الله تعالى اجرى حكمته فقد وفقنا الاتمام كما تممه عينا من البلاغة المختصر تماما ومن المنطق تولي احمد والفناري على هذا الاسلوب المقبول بين الانام وحقق لنا الفوز بهذا المرام وقد تهيأ الفراغ من نقلها الى البياض يوم الاربعاء السابع عشر من ماه الثاني لسنة ثلث وثلثمائة بعد الالف بمدينة القسطنطينية صانها الله تعالى عن الآفات والبلية وكان الافتتاح يوم الاثنين من جمادى الاولى الواقع في سنة تسع وتسعين ومائتين بعد الالف بمدينة المذكورة والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروا لي ما عانيت في هذه التحشية من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينتفع بها المحصلين الذين هم للحق طالبون كما ننفع باصلها واصولها وعن طريق الحق ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وانا الفقير الحقير المحتاج الى رحمة ربه القدير (الشهير بدولوزاده السيد علي رضا بن عثمان الدوللي القيصري) من تلاميذ مستشار السابق عبده رحمة الخالق ابراهيم افندي الاكيني وهو من تلاميذ شمس فلك الفضائل وقطب دائرة الافاضل الشيخ الاسلام السابق علامة الزمان بالاتفاق الحاج عمر لطفي البدروسي اطال الله عمره بالعز الابدي وجعله الله تعالى مصحوبا بالصحة والعافية الدائمي آمين اللهم آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين اللهم احشرنا مع المنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا واجعل لنا كلهم دليلا وخليلا وكل عملنا حسنا جميلا واجعل آخر كلامنا لا اله الا الله محمد رسول الله

الحمد لمن انعم علينا بطبع هذا الشرح اللطيف مع التحشية والايضاح المنيف المشتهر بين الاماثل بملا جامي المؤسس المتقن في القواعد والمباني المنسوب الى الفاضل الالمعي عبد الرحمن الجامي انار الاله مرقده وجعل بحبوحة الجنان مضجعه وهو في زمن حامي البلاد ومكرم العلماء وعلماء العباد وحاسم عرق اهل الضلال والعناد اعني به السلطان ابن السلطان السلطان الغازي عبد الحميد خان حفت رياض دولته بازهار المعارف والعرفان في مطبعة عبد الله افندي الفرعمي بالرخصة والامتياز وقد تصادف ختام طبعه في اوائل ربيع الاول لسنة اربع عشرة وثلثمائة بعد الالف من هجرة من كان بريئا من الآثام والنقص صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه المكملين بكماله ما لاح بدر تمام وفاح مسك ختام